أَحَادِيثُ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ

الشَّهِيرُ بِـ: المَشْيَخَةِ الكُبْرَى

رِوَايَةُ القَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ البَاقِي بْنِ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيِّ

المَعْرُوف بـ: قَاضِي المَارَسْتَان

(٤٤٢هـ - ٥٣٥هـ)

دِرَاسَة وَتَحْقِيق

الشَّرِيف حَاتِم بْن عَارِف العَوْنِي

المُجَلَّدُ الأَوَّلُ

قِسْمُ الدِّرَاسَةِ

دَارُ عَالَمِ الفَوَائِدِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةٌ لابُدّ منها

لقد حسبتُ حينًا أني مُسْتَمْكِنٌ من التعبير فيما أُريد كما أريد، فإذا بي أعجز عن أعظم ما أريد!

نعم.. لقد جئتُ هنا لأعلن عجزي الكامل!

أفأذكر طفولتي البعيدةَ يوم كنتُ أحوجَ إليكما من روحي التي بين جَنْبَيَّ، ومن نَفَسِي الذي يتردّد في صدري؟!

أم أذكر صبايَ وما حُطْتُمَاني به: من جَعْلِكما كَفَّيْكُما لي بساطًا، ومن عَيْنَيْكُما فراشًا، ومن جَفْنَيكما غِطَاءً، ومن قَلْبَيْكما عطاءً؟! لقد كدتُ ـ بجهل الطفل وبراءته ـ أحسبُ حينها أنكما تعلمان الغيب.. فلا أحتاج شيئًا إلا رأيتُ ابتسامَتَكُما لي تضعه بين يديّ، ولا أكاد أعثر إلا وتمتدّ يداكما تُقِيْلُني وَتُعِيْنُنِي، ولا أعتب عليكما بقلبي ـ عَتْب الصغير ـ إلا وعرفتما كيف تُبْدِلانِهِ رضًا وفرحًا.

أم أذكر شبابي وأنا أشتعل حماسًا وأتّقِدُ حيويّة، وأكاد أتفجّر في كل اتّجاه، وأتلاعب بكل خطير؛ فكيف استطعتما تهدئة ذلك البركان المتفجّر، واحتواءَ ذلك البحر الهائج؛ حتى وَجّهْتُماني إلى كل خير، فاندفعتُ كالشهابِ إلى غايةٍ واحدة، إلى طلب علوم السنة النبويّة.

أم أذكر رجولتي (التي أنا فيها) وقد أصبحتُ أبًا لأطفال، عرفت معها بعضَ ما عَرَفْتُمَاهُ من حال الوالد مع ولده، وكفى ببعض ما عرفته عن كل ما

عَرَفْتُمَاهُ!! وما زلت أتوثَّقُ بنُصْحِكما لي، وأعتمد على توفيق الله تعالى المتضرَّعِ به منكما لأجلي، وأجِدُ في صورة مُحَيّاكما شمسًا تضيء لي الطريق، وفي أطيافِ رُوْحِكُما ظِلاًّ وَارِفًا يُتَفَيَّأُ عند كُلِّ رَهَقٍ ومشقّة، وفي دعواتِ سجودِكما رُكْنِيَ الشديدَ وحبليَ المديدَ الذي به أرجو هداية ربي (سبحانه) وتثبيته، وعفوه وعافيته (عز وجل).

ثم جئتُ اليوم، وبكل سهولة، أقطف أنا ثمرةَ جهدكما، وأنال جائزة نَصَبِكما؛ وتُنسبُ إليّ!!!

والمعضلةُ أني أسرق ذلك منكما، وأنتزعُه عنكما (بَعْدَ تلك السنواتِ الطويلةِ من تعبكما التي هي بعدد سِنِيِّ عُمُري) = وأنتما بسرقتي أشدّ فرحًا منّي بها!! بل تزداد سعادتكما بي كلما كان الذي أسرقه من ثمرة ذلك التعب الطويل منكما أكبرَ وأنفسَ!!!

لقد علمتُ لمَ قيل لي ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ [الإسراء: ٢٤].

أيُّ جبلٍ أشمَّ أنتما؟! أيّ سماء؟! أيّ علياء؟!

حَقٌّ على من وقف أمامكما أن يقف ذليلا، وأن يُطأطيء رأسه خضوعًا، وأن يخفض صوته إجلالاً.

وهُنَا أعلنت عجزي!!!

لكني لن أعجز عن ابتهالي إلى ربّي ضارعًا قائلاً: اللهم إني أسألك، بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد،

ولم يكن له كفوًا أحد: أن تكون لوالديَّ (أنتَ وحدَك يا أرحم الراحمين) = وليَّهما في الدنيا والآخرة، وأن تجمعني بهما في مستقرّ رحمتك، مع الذين أنعمت عليهم من الصِّدِّقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا!!!

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدِّمَة

الحمدُ كُلُّهُ للهِ وحدَه لا شريك له، كما أنه (تعالى جلالُه وتقدّست أسماؤه) لا إلـه إلا هو وحده لا شريك له.

فأحمدُك ربّي وقد سبقتني منك إليّ نعمةُ حَمْدِك، وغَمَرَتْنِي مِنْ قَبْلُ آلاؤك، فكان منها وبينها أرْضُك وسماؤك. وأنا عَبْدُك وابنُ عَبْدِكَ وأَمَتِكَ؛ خَلَقْتَ فَسَوّيت، وقَدّرت فَهَدَيْتَ؛ واخترتَ لي خير أُمّة، وأرسلتَ إليَّ أفضل رُسُلك، وأسْمَعْتَني كلامَك القرآنَ العظيم.

إلـهي! عَبْدُك المملوكُ لك وحدك كادت تُؤْيِسُهُ نِعَمُ ربِّه الغامرة؛ فكيف وهو يُوَاجِهُها بأعماله العاثرة، وزلاّته المتواترة؟!

إلـهي! فافتحْ عليه بابًا من نِعَمِ حَمْدِهِ لك ما يُرضيك عنه بعفوك وجودك؛ يامن تُرضيه نِعْمَتُه عن نعمته، يا من يعفو عن عبده وهو الذي هداه إلى استغفاره من زلّته، يامن يُبْدِلُ سيّئاتِه حسناتٍ وهو الموفِّقُ إلى توبته!!

فَمَن كربِّي؟!!! لا إلـه إلا هو ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[1].

إلـهي! إن ضَعُفْتُ عن حقّ حَمْدِك، فقد ازددتُ قوةً في تمامِ الرجاءِ

---

(١) الإخلاص (٤).

فيك. ولولا ذاك، لهلكتُ هناك؛ فإنّ عجزي عن استحقاق رضاك (وأنا أُريد رضاك) قد أعجز عجزي عن الطمع في رضاك مع إسرافي في غير ما أرضاك. غير أني رأيتُك (ربّي) تهدي فتَرْضَى، وتَرْضَى فتُحِبّ؛ ورأيتُك (ربّي) تعفو فترحم، وترحم فتُكْرِم؛ ورأيتُك (ربي) تَهَبُ فتُنْعِم، وتُنْعِمُ فتُجْزِل؛ ورأيتُك (ربي) تُسأل فتُعْطِي، وتُعطي فتُرْشِد. وقُلْتَ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1]، وكَتَبْتَ: «إن رحمتي تغلب غضبي»[2] = فَخَرَرْتُ لك ساجدًا؛ سجد لك (ربّي) فؤادي، وتعفّرت لك في التراب جبهتي، لك وحدك لا شريك لك؛ خوفًا من سَطْوتك، ورجاءً في رحمتك، وحُبًّا لك في جلال أسمائك وكمال صفاتك!!!.

إلـٰهي! فسألتُك بك، وتوجّهتُ بك إليك، وتشَفّعْتُ بك عليك، أن تجعل عَجْزِي عن حَمْدِك: حَمْدَكَ الذي يُرضيك، وإسرافي في أمري: استغفارَكَ الذي يستمطر عليَّ سحائبَ رحمتك ويَسْتَمْنِحُكَ عظيمَ أَلْطافِك.

شهدتُ ربي أنك الله الذي لا إلـه إلا هو، وشهدتُ أن محمدًا عبدك ورسولك: خِيْرَتُك من خلقك، وأمينُك على وَحْيك، وخاتَمُ رُسُلِك، وإمامُ أنبيائك، وحاملُ لواء حَمْدِك، والشافع المشفَّعُ بإذنك؛ فصلِّ اللهم عليه خير صلاةٍ وأزكاها، وصَلِّ اللهم عليه أضعافَ صلواتِ أهل السماء والأرض عليه وأنماها، وصَلِّ اللهم عليه ما كفاني همومي دنياها وأخراها؛ وسلِّم

(١) الأعراف (١٥٦).
(٢) أخرجه البخاري (رقم ٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤١٢، ١٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤)، ومسلم (رقم ٢٧٥١).

اللهم عليه تسليمًا وافي البركات، وسلم اللهم عليه تسليمًا يستغشي الرَّحمات، وسلم اللهم عليه أفضل ما سلمت به على أحدٍ من البريّات.

فاللهم صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذُريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فقد كان من بين نِعَمِ الله تعالى عليّ أن كنتُ من طلبة علوم السنة النبويّة، وممّن أحبَّ تراثَ أسلافنا في خدمتها، وغَبَطهم على ما نالوه من أجر ذلك وشرفه؛ فرغبتُ أن أشاركهم في بعض أجرهم، وأن أشرُفَ بخدمة السنة النبويّة من خلال ما شَرُفُوا هم به. فكان ذلك هو سببَ اختيار كتابنا هذا الذي أقدِّمُ له، ألا وهو (أحاديث الشيوخ الثقات) لأبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري (ت ٥٣٥هـ).

إن كتاب (أحاديث الشيوخ الثقات) ـ وهو عبارة عن مشيخة لأبي بكر الأنصاري ـ كتابٌ يستحق أن يُعتنى به دراسةً وتحقيقًا؛ فهو في علم المشيخات، الذي هو أحد علوم السنّة المشرّفة (وكفاه هذا)، والذي هو أيضًا أحد علومها التي لم تزل في حاجةٍ ماسّةٍ إلى خدمة: بتحقيق ونَشْر مصنفات علمائنا فيه، ودراسةِ وتحليلِ أصوله وفروعه؛ إذ هو واحدٌ من أقلّ العلوم السُّنِّيّة ٱلْتِفَاتًا إليه من قبل الباحثين المعاصرين، وعنايتهم به لم تزل في البدايات. أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب نفسه كتابٌ مهمٌّ في بابه، متعدّدةٌ جوانبُ إفادتِه؛ فأرجو أن يكون في نَبْشِه من بين كنوز تراثنا ما يملأ فراغًا ويسدُّ ثغرة.

أمّا مؤلف الكتاب؛ أبو بكر الأنصاري الشهير بقاضي المارستان: فهو إمام كبير، وعالم شهير، كان له أثرٌ بالغٌ في أمّته، وإثراءٌ عظيمٌ لحضارتها في مختلف التوجّهات. فكان من العقوق به، ومن كُفران حقّه علينا، أن لا يُخْرَجَ شيءٌ من مؤلفاته الكثيرة، وأن يَبْقَى هو وجهوده في خدمة دينه وأمته طيَّ الغفلة والنسيان[١].

لذلك كُلّه رأيت أن أبادر إلى خدمة هذا الكتاب، بالدراسة والتحقيق.

وقد سرت في خدمة هذا النصّ وَفْقَ الخطة التالية؛ التي قسّمتُها إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق. فإليك بيان هذه الخطة:

القسم الأول: قسم الدراسة.

الباب الأول: التعريف بالمؤلف.

الفصل الأول: عصر المؤلف:

المبحث الأول: الحالة السياسيّة.

المبحث الثاني: الحالة العلميّة.

الفصل الثاني: ترجمة صاحب المشيخة:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وألقابه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورِحْلاته.

---

(١) ومن المؤسف حقًّا أن يسبقنا إلى أداء شيءٍ من حق هذا الإمام مستشرقٌ غربي، كما يأتي في ترجمتنا له!!.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: تلامذته.

المبحث الخامس: مكانته العلميّة ومصنفاته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه وكلامهم عنه.

المبحث السابع: وفاته.

الباب الثاني: التعريف بالمشيخة.

الفصل الأول: التعريف بعلم المشيخات.

تمهيد:

المبحث الأول: تعريفُ المشيخةِ والأسماءِ القريبة منها في الدِّلالةِ وعلاقتُها ببعضها.

المبحث الثاني: نشأة علم المشيخات والأثبات وتأريخُ تطوّره.

المبحث الثالث: أهميّة علم المشيخات وفوائدُهُ.

المبحث الرابع: تقسيماتُ علم المشيخات والأثبات وأقسامُها.

الفصل الثاني: التعريف بمشيخة أبي بكر الأنصاري.

المبحث الأول: إثبات نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري.

المبحث الثاني: وصفُ المشيخةِ وبيانُ منهجِها ومصادرِها.

المبحث الثالث: مميّزاتُ هذه المشيخة وما يُؤخذ عليها.

المبحث الرابع: نُسْخَتا الكتابِ الخَطّيّة وصفٌ ودراسة.

المبحث الخامس: منهج التحقيق.

القسم الثاني: النّصُ المحقق.

الخاتمة: (وتضمّنت أهمَّ النتائجِ والتوصيات).

الكشافات والفهارس:

- فِهْرِسْتُ المصادرِ والمراجعِ.
- كشاف الآيات.
- كشاف الأحاديث والآثار.
- كشاف الأبيات الشعرية.
- كشاف المواضع.
- كشاف الأعلام.
- دليل الموضوعات.

وفي الختام: هناك حقٌّ لابُدّ من أدائه، ودينٌ لابد من قضائه؛ ألا وهو شكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، الذي تفضّل أولاً بالموافقة على الإشراف على إعداد هذه الأطروحة، والذي عايشني جميع مراحلها خطوةً خطوةً، بل حرفًا حرفًا؛ يُوجِّهُ ويسدِّدُ، وينصح ويُرشد، ويُعلِّق ويفيد، بل يبحث وينصب، ويبذل من وقته وجهده وعلمه مالا يجازيه عليه إلا ربُّه عز وجل. فجزاه الله عني وعن هذا البحث وعن

علوم السنة خير الجزاء، وأوفى له العطاء، وحقق له الرجاء.

كما لا أنسى شكر فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين الذي تفضّل بإرشادي إلى هذا المخطوط النفيس، وسمحت لي نفسه الكريمة بتصويره من مكتبته العامرة؛ فلا أنسى له ذلك ما حييتُ، وجزاه الله خيرًا.

ولا أستجيز إغفال شكر من رضيتْ حياةَ طالبِ العلم (بحلوها ومُرّها)، بضرائرها الكثيرات من الكتب، وكانت مصداقَ قول النبي ﷺ: «خير نساءٍ رَكِبْنَ الإبل: صالح نساء قريش؛ أحناه على طفل، وأرعاه على زوجٍ في ذات يده»[1].

ثم إن هذا البحث الذي عشت معه قرابة خمس سنوات، واجتهدتُ فيه وُسْعي، وحَسَبَ ما يناسب زماني؛ هو جُهد المقل؛ فإن أَحْسَنَ فذلك بتوفيق الله وفضله، وإن أخطأ فذلك ضَعفُه؛ فإن كان له في الخطأ عذرٌ فهو أنه جُهْدُه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آل بيته من أزواجه وذريته المُفَضَّلِين، وعلى أصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب

الشريف حاتم بن عارف العوني

---

(١) أخرجه البخاري (رقم ٣٤٣٤، ٥٠٨٢، ٥٣٦٥)، ومسلم (رقم ٢٥٢٧).

القسم الأول

الدراســــة

الباب الأول

التعريف بالمؤلف

الفصل الأول:
عصر المؤلف

المبحث الأول: الحالة السياسيّة.

لقد عاش أبو بكر الأنصاري خلال النصف الثاني من القرن الهجري الخامس والنصف الأول من القرن السادس، حيث وُلد ـ كما يأتي ـ سنة (٤٤٢هـ) وتوفّي سنة (٥٣٥هـ). أي أننا سنُعطي تصوّرًا عامًّا للحياة السياسية خلال مائة سنة تقريبًا، عاصرها أبو بكر الأنصاري فأثّرت على حياته ولابُدّ، وأثّر هو فيها ولاشك؛ لا لكونه أحدَ أفراد مجتمعه، ولكن لكونه عَلَمًا من أعلام عصره الذين كان لهم دورٌ متميّز في أُمّتهم.

لقد كان القرن الخامس أحدَ أَحْلك القرون التي تَغَشَّتِ الأُمّةَ الإسلاميّة، ومن أشدِّها وَطْأةً عليها؛ لما شَهِدَتْهُ الأمةُ من كثرةِ الانقسامات والنزاعات الداخليّة؛ بسبب ضعف الخلافة العباسيّة (من جهة)، مع تسلّط العدوّ الخارجي (وهم الصليبيّون) في أواخر هذا القرن (من جهة أخرى)، واستيلائهم على أجزاء كبيرة ومهمّةٍ من قَلْب العالم الإسلامي (كما يأتي).

وفي فاتحة القرن الخامس ما يصلح أن يكون عنوانًا للقرن كلّه؛ ففي سنة (٤٠١هـ) كاتبَ الخليفةُ العباسيُّ القادرُ بالله (ت ٤٢٢هـ) يستنجدُ السلطانَ البويهي بهاءَ الدولة (ت ٤٠٣هـ) ويطلبُ منه استدراك الأمر في الموصل، حيث قطع واليها الخطبة للخليفة العباسي وخطب للدولة العُبيديّة (الفاطميّة). وما إن سمع والي الموصل بأن الجيوش البويهيّة مستعدّةٌ

للقائه، حتى خاف بطش بهاءِ الدولة، فراسله هو والخليفة معتذرًا، وأعاد الخطبةَ للعباسيين[١].

هذه هي صورة هذا القرن: صراعاتٌ بين القُوى المتعدّدة، ذات الكيانات السياسيّة والعقديّة المختلفة، كالعباسيين والفاطميين. مع ضعف الخليفة العباسي عن الدفاع عن سلطته، إلا بسلطان دولةٍ يولّيه الخليفةُ شئونَ الحكمِ ومسئوليةَ الدفاع عن ممتلكات الدولة العباسيّة المتبقّية؛ كالسلطان البويهي أولاً، ثم السلجوقي ثانيًا.

أمّا أبو بكر الأنصاري (صاحب المشيخة) فقد وُلد أثناء خلافة القائم بأمر الله العباسي، الذي بويع بالخلافة سنة (٤٢٢هـ)، واستمرّ في الخلافة إلى وفاته سنة (٤٦٧هـ). وقد شهدت فترة خلافة القائم بأمر الله المديدة أحداثًا وتحوّلات كبيرة. فالسلطان البويهي جلال الدولة (ت ٤٣٥هـ) الذي يُسيِّر دفّة الحكم في بغداد وبقايا الدولة العباسيّة كان في غاية الضعف[٢]، وواقعًا هو نفسه تحت سيطرة الجيش، الذي كان هو ذاته منقسمًا أيضًا إلى المشاة الديالمة والفرسان الأتراك[٣]؛ فكانت فتن الجيش شيئًا متكررًا في كل عامٍ تقريبًا[٤]. وهذا ما أعدمَ الأمن في بغداد، وسلّط عليها

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ـ مجلد سنة ٤٠١هـ ـ (٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٣٤٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٧).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ـ ٤٢١هـ ٤٤٠هـ ـ (١٥، ٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٧).

(٣) انظر: تاريخ عصر الخلافة العباسية للدكتور يوسف العش (١٨٩).

(٤) انظر مثلاً: تاريخ الإسلام ـ ٤٢١هـ ٤٤٠هـ ـ (١٦، ٢٦، ٣٦، ٣٨، ٣١٩).

كَبْسات[١] العيّارين[٢] وسرقاتهم المعتادة، بل بلغ الأمر إلى مطالبة العيارين بأن يقوموا هم بحفظ البلد[٣]، بل لقد تملكوها لفترة ما فعلاً[٤]!!.

ولم يكن الأمر بأفضل حالاً خلال سلطنة أبي كاليجار بن بهاء الدولة البويهي (ت ٤٤٠هـ)، ولا بعد تولّي آخر سلاطين البويهيين الملك الرحيم (ت٤٤٧هـ)، الذي تَسَلّطَ عليه قائده أرسلان التركي المعروف بالبساسيري (ت ٤٥١هـ)، الذي عَظُم جدًّا خلال سلطنة الملك الرحيم، وبلغ من شأنه أن خلع الخليفة القائم بأمر الله سنة (٤٥٠هـ)، وخطب للدولة الفاطميّة ببغداد والكوفة وواسط والموصل سنةً كاملةً، حتى كأنّ الخلافة العباسيّة قد انتهت تمامًا[٥].

لقد كانت فتنةُ البساسيري هذه سببًا لسقوط الدولة البويهيّة، حيث إن الخليفة العباسي كان قد كاتب السلطان السلجوقي المؤسس للدولة السلجوقيّة

(١) «كبس الدارَ بمعنى: اقتحمها على حين غِرّة». التكملة للمعاجم العربيّة من الألفاظ العباسيه للدكتور إبراهيم السامرائي (٢٢ ـ ٢٣).

(٢) العيّارون: «هم طائفةٌ من الرعاع واحدهم لا يهتمّ بأمور عيشه ولا يتقيّد بالدين ولا بالمتعارف عليه بين الناس». معجم المصطلحات والألقاب التاريخيّة لمصطفى الخطيب (٣٢٨). لكن كان لهذا المصطلح دلالته الخاصة في الخلافة العبّاسيّة، أشبه ما يكون بمبدأ الصعاليك في الجاهلية، أو نظام الفتوّة في العصور المتأخّرة. انظر تاريخ عصر الخلافة العباسيّة للعش (١٩٦ ـ ١٩٧)، وأهل الفُتُوّة والفتيان في المجتمع الإسلامي، للمستشرق الكساندر خاتشاتريان.

(٣) وذلك سنة (٤٢٦هـ)، كما في تاريخ الإسلام (٣٣).

(٤) وذلك في سنة (٤٢٦هـ)، كما في تاريخ الإسلام (٣٤).

(٥) انظر الحديث عن فتنة البساسيري في تاريخ الإسلام ـ ٤٤١هـ ـ ٤٦٠هـ ـ (٢٩ ـ ٣٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٢/٧٦ ـ ٧٨، ٨٠ ـ ٨٣).

الفتية القويّة طُغْرُلْبِكْ (ت ٤٥٥هـ)، لينقذه من البساسيري؛ فاستجاب السلطان السلجوقي لذلك، فدخل بغداد سنة (٤٤٧هـ)، وقبض على الملك الرحيم. غير أن نزاعات طغرلبك مع أخيه إبراهيم ينال، وخروجه من بغداد للإنهاء على فتنته، كانت هي الفرصة التي أتاحت للبساسيري دخول بغداد سنة (٤٥٠هـ)، وخلع الخليفة كما سبق. لكن سرعان ما عاد السلطان طغرلبك إلى بغداد، وقتل البساسيري، وأعاد الخليفة العباسي القائم بأمر الله[١].

ومع قوّة طغرلبك وجيشه، إلا أن بغداد لم تنجُ من عبث جيش السلاجقة في عهده أيضًا[٢]، وإن كان الأمر ـ فيما يبدو ـ أخفّ وطأةً مما كان عليه في زمن البويهيين.

أضف إلى ذلك أن السلطان السلجوقي السُّنِّي المعتقد كان أكثر احترامًا لشرعيّة الخلافة العباسيّة، من البويهيين الذين كانوا على المذهب الزيدي؛ فلولا شعبيّة العباسيين لأزاحهم البويهيون عن الخلافة بالكليّة[٣].

وبعد موت طغرلبك تولى السلطنة بعده ابنه ألب أرسلان (ت ٤٦٥هـ)، وذلك سنة (٤٥٦هـ)[٤]، وما زال حينها الخليفة العباسي القائم بأمر الله على سُدّة الخلافة. ولا يُذكر ألب أرسلان إلا وتُذكر موقعة (مَنَازْكِرْد)، التي كانت بينه

---

(١) انظر المصدرين السابقين.
(٢) انظر: تاريخ الإسلام ـ ٤٤١هـ ٤٦٠هـ ـ (٢٢، ٢٦، ٢٨١).
(٣) انظر: تاريخ عصر الخلافة العباسية للعش (١٨٧ ـ ١٩٢)، والعالم الإسلامي في العصر العباسي للدكتور حسن أحمد محمود والدكتور أحمد إبراهيم الشريف (٤٢٣).
(٤) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٨٥).

وبين الروم سنة (٤٦٣هـ)، وانتصر فيها المسلمون انتصارًا ساحقًا على الروم[١].

وخلال حكم ألب أرسلان شهدت بغداد والدولة السلجوقية هدوءًا وأمنًا لم يُعهد له مثيل من عقود ماضية، فلم تُسجّل كتب التاريخ شيئًا يُذكر عن فتن الجيش، ولا عن تسلّط العيارين، ولا عن انقطاع الركب العراقي عن الحج؛ ولا نحو ذلك من دلائل اختلال الأمن.

وبعد وفاة ألب أرسلان، وتَوَلِّي ابنه ملكشاه السلطنة سنة (٤٦٥هـ)[٢]، توفّي (عقب ذلك) الخليفة القائم بأمر الله سنة (٤٦٧هـ)، ليُستخلف بعده حفيدُه المقتدي بالله (ت ٤٨٧هـ)[٣].

واستمرَّ الاستقرار الأمني خلال سلطنة ملكشاه، فلم تُسجّل كتب التاريخ شيئًا ذا بال عما يخالف ذلك؛ بل ـ كما يقول السيوطي عن عهد المقتدي العباسي ـ: «كانت قواعد الخلافة في أيّامه باهرةً وافرةَ الحُرْمة؛ بخلاف من تقدّمه»[٤].

نعم.. بدت بوادر انشقاقٍ في الحكم السلجوقي سنة (٤٧٣هـ) بين ملكشاه وأحد إخوته، لكن سرعان ما انتهت الفتنة، وعادت الأمور إلى مجاريها[٥].

وبموت ملكشاه سنة (٤٨٥هـ) ابتدأ العدّ التنازلي للسلاجقة، بعد زيادة عن ثلاثين عامًا كانت دولتهم خلالها قد بلغت أوج مجدها.

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١١ ـ ١٤).
(٢) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٧).
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٨).
(٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٢٣).
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٠).

فما إن توفّي ملكشاه حتى سُلْطِن ابنه الأصغر محمود، ولمّا علم أخوه الأكبر بركياروق بن ملكشاه بذلك، نازع أخاه السلطنة[١]، إلى أن تفرّد بها فعلاً سنة (٤٨٨هـ)[٢]، وكان قد خُطب له بها في بغداد قبل ذلك بسنة (سنة ٤٨٧هـ)[٣]، وفي صبيحة تقليده السلطنة توفي المقتدي العباسي، وبويع المستظهر سنة (٤٨٧هـ) كما سبق[٤].

ومن آثار هذا الخلاف ابتدت معالم اختلال الأمن تظهر، من مثل نهب عرب خفاجة للركب العراقي للحج سنة (٤٨٥هـ) عقب موت ملكشاه[٥]، وامتناع الركب العراقي عن الحج سنة (٤٨٦هـ)[٦].

وعاد مَرّة أخرى خروجُ الجيش على السلطة، كما حدث سنة (٤٩١هـ)، عندما شَغَب الجندُ على بركياروق[٧]. وعاد إفساد أصحاب المناصب ببغداد، كما وقع سنة (٤٩٥هـ) من شِحْنَة[٨] بغداد مع العامّة[٩]، وسنة (٤٩٦هـ) من

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة ٤٨٥هـ ـ (٢٥).
(٢) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٣٩).
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٣٣).
(٤) المصدر السابق.
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٧).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٣١).
(٧) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٣).
(٨) الشِّحْنَة، لفظ فارسي، معناه: رئيس الشرطة أو العسس. انظر المعجم الفارسي العربي الموجز للدكتور محمد التونجي (١٩٢)، ومعجم المصطلحات التاريخيه لمصطفى الخطيب (٢٦٩ ـ ٢٧٠).
(٩) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٤٥ ـ ٤٦).

أحد أمراء السلاجقة[١].

بل لقد قَوِيَ النزاع على السلطة بين بركياروق وأخيه محمد، فكانت الحروب بينهما عادةً سنوية، من سنة (٤٩٢هـ) إلى سنة (٤٩٧هـ) سنةِ الصلح بينهما[٢]، الذي ما إن تمّ حتى توفِّي بركياروق سنة (٤٩٨هـ)[٣].

وأثناء هذا النزاع بدأ الزحفُ الصليبي الرهيب على السواحل الشاميّة، وبدأ بانتزاع نِيْقِيّة من أيدي المسلمين سنة (٤٩٠هـ)[٤]، ثم بالخسارة الفادحة بسقوط الثغر العظيم أنطاكيَة سنة (٤٩١هـ)، ثم بالفاجعة العظيمة والمذبحة الأليمة بدخول الصليبيين لبيت المقدس سنة (٤٩٢هـ)[٥]، الذي دامَ في أيديهم إلى سنة (٥٨٣هـ) سنة موقعة حِطِّين المشهورة.

وبهذه النزاعات بين سلاطين السلاجقة ضَعُفت قوّتهم عن إدارة المملكة، فأصبح أمراؤهم وولاتهم كالملوك في مدنهم، وباتت كل مدينة ذات كيانٍ مستقلّ؛ إلا من أشياء صُوريّة كالخطبة للسلطان أحيانًا.

ومع محاولة السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه إقامة العدل ببغداد[٦]، كمحاولةٍ لاسترداد شيءٍ من الاستقرار والقاعدة الشعبيّة؛ إلا أن ضعفه أطمع

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٥٣ ـ ٥٤).
(٢) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٠ ـ ٢١، ٣٢، ٢٦، ٢٧، ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٣، ٥٤، ٥٧).
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٦٣ ـ ٦٤).
(٤) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/١٤٦).
(٥) البداية والنهاية لابن كثير (١٢/١٥٥ ـ ١٥٦).
(٦) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ـ ٥٢٠هـ ـ (٨).

بعض الأمراء فيه، فكانت الحرب بينه وبين أحدهم سنة (٥٠١هـ)[١].

فأنّى لمثل هذا السلطان أن يقاوم جحافل الفرنج، رُغم محاولته ذلك أكثر من مَرّة[٢]؛ لكن ـ وكما يقول الذهبي عن جيوش العراق ـ: «واختلفوا ورجعوا، وما فعلوا شيئًا؛ إلا أنهم أطمعوا في المسلمين عساكر الفرنج»[٣]. هذا مع أنّ السلطان لم يأخذ في أُهبة الجهاد إلا بعد ثورة الناس ببغداد وعلى رأسهم الفقهاء والعلماء استنفارًا لنجدة المسلمين بالشام[٤].

لقد توفي السلطان محمد بن ملكشاه سنة (٥١١هـ) ودولته من الضعف بمكان بعيد، وتولى بعده ابنه السلطان محمود (ت ٥٢٥هـ)، الذي نازعه السلطنة عمُّه سنجر[٥]؛ حتى كان يُخطب لكليهما ببغداد[٦]. بل لقد اتَّصَلَتِ النزاعاتُ، إلى أن وقعتْ أيضًا بينه وبين أخيه مسعود (ت ٥٤٧هـ)[٧].

وفي سنة (٥١٢هـ) توفي الخليفة المستظهر، وبويع المسترشد بالله (ت ٥٢٩هـ)[٨].

لقد كان المسترشد العباسي ديِّنًا شهمًا شجاعًا[٩]، لكنّه جاء على حين

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٥).
(٢) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ـ ٥٢٠هـ ـ (٢٦ ـ ٢٨، ٣١).
(٣) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ـ ٥٢٠هـ ـ (٢٣).
(٤) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ـ ٥٢٠هـ ـ (٢١).
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥١٣هـ ـ (٢٧٦).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥١٤هـ ـ (٢٨١).
(٧) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥١٤هـ ـ (٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٨) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٧٣).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٦١ ـ ٥٦٨).

ضعفٍ بالغ للخلافة، حاول استصلاحه بكل ما يستطيع، حتى باشر بنفسه الحروب الكثيرة لمخالفيه من السلاجقة وغيرهم من الأمراء المحيطين به[١]. وكانت بغداد ساحةً لكثير من تلك الحروب[٢]. إلى أن انتهى الأمرُ بأَسْرِهِ، وقَتْلِهِ ـ قيل ـ على يد الباطنية سنة (٥٢٩هـ)[٣].

وما وقع للمسترشد وقع للخليفة من بعده، وهو الراشد بالله (ت ٥٣٢هـ)[٤] الذي واجه تعنُّتَ السلطان مسعود السلجوقي[٥] بكل قوّة[٦]، لكن خانه أعوانُه، فترك بغداد سنة (٥٣٠هـ) ليدخلها السلطان مسعود، ويخلعه من الخلافة، ويُبَايع للمقتفي لأمر الله (ت ٥٥٥هـ)[٧]. ويُوَاجَهُ الخليفة الجديد المقتفي بنفس ذلك التعنّت من قبل السلطان مسعود السلجوقي[٨]، ويشتدّ ظلمه على بغداد وأهلها سنة (٥٣١هـ)[٩]، لينتشر الفساد وشرب الخمور[١٠]. لكن ما فتىء أن استعاد الخليفةُ بعضَ حقوقه، فمنع الفساد وأزال الخمور وأوقف المكوس وبسط العدل[١١]؛ ليعود بعضٌ من الاستقرار إلى بغداد

---

(١) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ـ ٥٢٠هـ ـ (٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٤٧ ـ ٥١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/٥٦٨ ـ ٥٧٣).
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٠هـ ـ (٥٤).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٠هـ ـ (٥٨ ـ ٥٩).
(٧) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٠هـ ـ (٦٠ ـ ٦١).
(٨) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣١هـ ـ (١٩٩).
(٩) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣١هـ ـ (٢٠١).
(١٠) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٢هـ ـ (٢٠٦).
(١١) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٣هـ ـ (٢٠٩).

خلال فترة خلافته التي انتهت سنة (٥٥٥هـ)؛ حتى قيل في وصف عهده: «كانت أيّامهُ نضرةً بالعدل، زَهِرَةً بالخير»[١].

وتوفي أبو بكر الأنصاري في أوائل خلافته سنة (٥٣٥هـ)، بعد أن عاصر خلال عمره المديد أحداثًا جسامًا، ورأى من عِبَر الأيّام وتقلُّبِ الأحوال أبلغَ العظات، وذاق من حُلْوِ ذلك ومُرِّه، وسنجد بعضَ آثار ذلك كله في حياته عند الترجمة له بإذن الله تعالى.

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/٤٠٠ ـ ٤٠١).

المبحث الثاني: الحالة العلميّة.

لقد قرّر ابن خلدون في مقدّمته أن العلم والتعليم إنما يكثر في الأمصار على نسبة عمرانها في الكثرة والقلّة والحضارة والترف، مُعلِّلاً ذلك: بأن العلم أمرٌ زائدٌ على المعاش، فمتى فضلت أعمالُ أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرُّف في خاصّية الإنسان، وهي العلوم والصنائع[١]. وهذا كلامٌ صحيح في الجُملة، إلاّ أن ابن خلدون لو جعل العلّة هي طلب المعاش (بدلاً من المعاش ذاته) لكان تأصيله صحيحًا بلا استثناء. فجيل الصحابة رضي الله عنهم لمّا زهدوا في الدنيا وطلبِ المعاش بلغوا في العلم أسمى غاياته، مع قلّة العمران والترف في عصرهم، خاصة في زمن النبي ﷺ.

وهذا ما يفسّرُ لنا تلك الظاهرة الغريبة في الحضارة الإسلاميّة، وهي حصول نهضاتٍ حضاريّةٍ وحركاتِ تجديدٍ وبَعْثٍ في المناحي العلميّة، في بعض أسوأ الظروف المعيشيّة وأحلك الأحوال السياسيّة. لأنّها نهضات قامت على أكتاف أفراد (نعم.. أفراد، وربما كان فردًا واحدًا!!)، نذر هؤلاء الأفراد أنفسهم لخدمة هذا الدين، معرضين عن طلب معاشهم، زهدًا في الدنيا ورغبةً في الآخرة.

ولذلك لمّا تكلّم د. يوسف العش عن تقدّم الحضارة الإسلامية خلال

---

(١) مقدّمة ابن خلدون (٤٣٤).

القرنين الرابع والخامس الهجري، قال: «ينبغي أن لا يُؤخذ بعنوان هذا الفصل، تقدُّم الحضارة العربيّة الإسلامية؛ فنظن أن السياسة سارت جنبًا إلى جنب مع رُقيّ الحضارة. لا، فالعصر مضطربٌ في شؤونه السياسيّة، ولعله مضطربٌ في شؤونه العمرانيّة، ولاسيّما في العراق»[١].

وأضف إلى هذه التوطئة للحالة العلمية في عصر أبي بكر الأنصاري، فهناك توطئةٌ أخرى لابدّ منها، خاصةٌ بالعلوم الشرعيّة، إذ إن العالم الذي نؤرخ لعصره عالمٌ شرعيٌّ، وكتابه الذي نقدّمه بهذه الدراسة أيضًا في العلم الشرعي.

والعلم الشرعي قد أشار النبي ﷺ إلى تناقصه عندما قال: «من أشراط الساعة: أن يظهر الجهل، ويقلّ العلم»[٢]، مع بيانه ﷺ أن كثرة الجهل وقلّة العلم لا تكون بنزع العلم من القلوب، وإنما تكون بموت العلماء، كما قال ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يَبْقَ عالمٌ اتّخذ الناسُ رُؤُسًا جُهّالاً، فَسُئلوا، فأفتَوْا بغير علم، فضَلُّوا وأضَلّوا»[٣].

ولاشك أن نقصان العلم الشرعي حقيقةٌ لا خفاءَ فيها، فمن يشك في أن جيل الصحابة أعلم من جيل التابعين، وكذا جيل التابعين بالنسبة لأتباع

---

(١) تاريخ عصر الخلافة العباسية للدكتور يوسف العش (١٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٨٠، ٨١، ٥٢٣١، ٥٧٧، ٦٨٠٨)، ومسلم (رقم ٢٦٧١).

(٣) أخرجه البخاري (رقم ١٠٠، ٧٣٠٧)، ومسلم (رقم ٢٦٧٣).

التابعين، وهلمّ جرّا[١]. فكلّما ابتعد الزمنُ عن زمن النبوّة، ابتعدت الأجيال عن الأثارة النبويّة، ونقصت لديها علوم الوحيين (الكتاب والسنة).

إلا أن هذا النقصانَ هو نقصانٌ لعلمِ الصدور وفِقْهِ النُّفُوسِ، ولذلك كان قبضُه بقبض العلماء وموت حملته. أمّا آلات العلم كالكتب والمصنفات، ووسائل التعليم ودُوره ومؤسساته كالمدارس والمكتبات؛ فهي شيءٌ آخر[٢]. وهذا الشيء الآخر هو الذي يقصد إليه المؤرخون للحالة العلميّة في عصرٍ ما، لأنّه هو المؤشِّر الحِسِّي لازدهار الحياة العلميّة أو عدم ازدهارها. وهذا المؤشّر كلّما ارتفع: فلابد أن يتفق مع ارتفاعه أن يُوجدَ علماءُ الصدور وفقهاءُ النفوس بقدر ارتفاعه وبقدر قُرْب زمنهم من زمن النبوّة، وكلّما انخفض: انعدم أو كاد أو يوجد أمثالهم. هذا باستثناء الأئمة المجدّدين الذين خُصَّتْ بهم هذه الأُمّة، والذين يرتفعون عن كُلّ الظروف، ويتجاوزون حدود زمنهم، وكأنّهم بقيّة السلف الصالحين!!.

لقد رأيت أن التقديم بهاتين التوطئتين له أهمّيته في الكلام عن الحالة العلمية للقرن الخامس والسادس، لتفسير الظاهرتين الغريبتين اللتين بَدَتَا فيه: من علوّ الحياة العلميّة عن مستوى الحياة السياسيّة والعمرانيّة، ومن

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة عن هذه المسألة وهي بيان فضل علم السلف على علم الخلف في كتابه: الفتوى الحمويّة الكبرى (١٩٤ ـ ٢١٦)، والموافقات للشاطبي (١/١٤٨ ـ ١٥٤)، ولابن رجب رسالة بعنوان: فضل علم السلف على علم الخلف، مطبوعة عدّة طبعات.

(٢) وفي هذا قيل ـ كما في الموافقات للشاطبي (١/١٤٧ ـ ١٤٨) ـ: «كان العلم في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، ومفاتحه بأيدي الرجال».

ازدهار الحياة العلميّة في آلاتها ومؤسساتها مع نقصان علم الوحيين فيه عن القرون السابقة له، ومن زيادةِ العلم بالوحيين فيه عن القرون اللاحقة له!!.

أمّا الحياة السياسيّة فقد سبق الكلام عنها بصورة موجزة، وبيان كثرة الاضطرابات وسوء الأحوال السياسية والأمنية في العراق عمومًا وفي بغداد خصوصًا. فلابُدَّ أن يكون لهذا التردّي السياسي أثر سيّءٌ على العلم والعلماء، وهذا ما سجّلت بعضَه كتبُ التاريخ فعلاً:

ومن مظاهر ذلك: أن الفتن التي كانت تقع بين عوامّ أهل السنّة والشيعة بصورة مستمرّة في بغداد[١]، والتي ربما عظمت إلى درجة الاقتتال الكبير بين العامّة واقتحام البيوت وإحراقها[٢] = قد نال العلماءَ سوءُها، حتى أرّخ المؤرخون بعضَ تلك الوقائع؛ مثل ما وقع سنة (٤٤٣هـ) من هيجان فتنةٍ عظيمة بين الرافضة وعوامِّ أهل السنة كان من آثارها اقتحام الرافضة خانَ الفقهاء الحنفيين وأخذُهم ما وجدوه فيه وقتلهم لمدرس الحنفيّة أبي سعد السرخسي[٣]. وما وقع سنة (٤٨٣هـ) من اشتعال فتنةٍ بين الطائفتين أيضًا، ثار خلالها الرافضة فنهبوا دورَ أهل السنة، فكان من جملة ما نهبوا دار المحدّث أبي الفضل ابن خيرون (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري)[٤].

---

(١) حتى عبّر الذهبي عن ذلك بقوله ـ في حوادث سنة ٤٨٦هـ ـ: «وأما بغداد فهاجت فيها فتنةٌ مزعجة على العادة بين السنة والرافضة». تاريخ الإسلام (٣٢).

(٢) انظر تاريخ الإسلام ـ ٤٢١هـ ٤٤٠هـ ـ (٥، ٣٠، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٦) ـ ٤٤١هـ ٤٦٠هـ ـ (٥، ٦، ٩، ١١، ٢٧٤، ٢٩١) ـ ٤٧١هـ ٤٨٠هـ ـ (٢٧) ـ ٤٨١هـ ٤٩٠هـ ـ (٨، ١٢، ٣٢).

(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٩).

(٤) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٢).

وأثناء التنازع على السلطة بين الفاطميين والعباسيين، يقع أئمة السنة في فترة غلبة الرافضة في محنٍ عظيمة؛ كما وقع لأبي الفتح عبدالوهاب بن أحمد بن عبدالوهاب بن جَبَلَة الحراني الحنبلي (ت ٤٧٦هـ)، الذي كان قاضيًا بحران، وكان حاكمها في زمنه رافضيًّا، فعزم القاضي على تسليمها لحاكمٍ سُنّي؛ فلمّا علم الرافضي حاصر حَرّان ورماها بالمنجنيق، وهدم سورها وأخذها، ثم قتل القاضي وولديه وجماعةً من أصحابه[١].

وأمّا فتنة البساسيري التي وقعت سنة (٤٥٠هـ) واستمرّت سنة كاملة (كما سبق)[٢]، والتي اشتدَّ فيها الخطبُ على أهل السنّة، وخُطب خلالها للدولة العبيديّة في منابر بغداد؛ فقد سجّل التاريخُ أيضًا صورًا مختلفة من أثرها على العلماء؛ فمن ذلك أنه لمّا قام البساسيري بإجبار الخطباء في الجوامع على الخطبة للعبيديين، ورفضَ أحدُهم ذلك، فقام خطيبًا للقائم بأمر الله العباسي، أمر البساسيري بقطع يده على المنبر، وقُطعت يده فعلاً[٣]. وأمّا من خاف هذا البطش وخطبَ مكرهًا للمستنصر العُبيدي، حوسب لمّا رجع الخليفة العباسي إلى بغداد. كما وقع لأبي الحسن ابن المهتدي (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري)، الذي كان خطيبًا لجامع المنصور، فعُزل عنه بعد دخول الخليفة العباسي[٤]. ولا شفع ذلك له عند الشيعة، فقُتل في فتنةٍ سنة

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٣).
(٢) انظر (٢٣ ـ ٢٤).
(٣) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار ـ ترجمة علي بن محمد بن محمد ابن محمد بن يحيى بن شعيب الشيباني الأنباري ـ (٤/ ٧٦).
(٤) المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣١١).

(٤٧٩هـ)[١]. ولذلك فقد آثر بعضُ العلماء السلامة، كالخطيب البغدادي (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري أيضًا)، الذي استتر حينًا أثناء فتنة البساسيري، ثم ترك بغداد راحلاً إلى الشام هروبًا من هذه الفتنة[٢].

ومثله ما وقع لعلي بن محمد بن عبدالرحمن البغدادي أبي الحسن الآمدي (٤٦٧هـ أو ٤٦٨هـ)، وهو من حنابلة بغداد، خرج منها إلى آمد، هروبًا من فتنة البساسيري[٣].

وأمّا كبساتُ العيّارين ونهبهم لبغداد، الذي سبق الحديث عنه[٤]، فقد سجّل التاريخُ أحدَ آثاره على العلماء، لأنه أثرٌ له دلالته السياسيّة. فقد بلغ تضجّر العامّة ببغداد سنة (٤٢٤هـ) من انعدام الأمن بها، أن ثاروا إلى جامع الرُّصافة مانِعينَ للخطبة، ورجموا القاضي أبا الحسين ابن الغريق العباسي (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري) خطيبَ الجامع، وقالوا له: إن خطبت للبرجمي (قائد العيّارين) وإلا فلا تخطب لخليفةٍ ولا لملكٍ[٥]!.

وأثناء النزاعات السلجوقية سنة (٤٩٤هـ) أُتيحت الفرصة للباطنيّة للظهور ببغداد ونواحيها[٦]، ففتكوا ونهبوا، وخصّوا الأعيان كالعلماء بالقتل، وأرّخ ذلك المؤرّخون[٧]. وكان من آثار ذلك أن يُتّهم الأبرياء من العلماء بكونه

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٢٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٤، ٢٧٧).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٨ ـ ٩).
(٤) انظر: (٢٢ ـ ٢٣).
(٥) المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٧٥)، وتاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٧).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٨/ ٣٥).
(٧) تاريخ الإسلام ـ ٤٩١هـ ٥٠٠هـ ـ (٦٧) ـ ٥٠١هـ ٥٢٠هـ ـ (١٤، ١٥).

باطنيًا، كما وقع لإلْكِيَا الهَرَّاسي (ت ٥٠٤هـ)، فوقع في أمرٍ هائل، إلى أن فُرجت الكُربة بظهور براءته وسلامة ساحته[١].

هذه بعض الآثار السلبيّة للحياة السياسية التي سجّلها مؤرخو هذا العصر، ولا شك أنّ هذه الآثار ليست هي كل ما وقع للعلماء في هذا العصر، ولا أكثره؛ بل هي قليلٌ من كثيرٍ لم تنقله كتبُ التاريخ إلينا؛ لأنّها وقائع خاصّة يندر أن يعتني بها المؤرخون.

ومع ذلك كلِّه فقد كانت الحياة العلميّة في هذا العصر مزدهرةً إجمالاً، ويظهر ذلك من خلال إلقاء الضوء على أسماء بعض علماء هذا العصر، ومن خلال بيان مؤسسات العلم والتعليم فيه.

أمّا علماء هذا العصر من أئمة الفنون:

ففي القرآن وعلومه: الثعلبي المفسِّر صاحب الكشف والبيان (ت ٤٢٧هـ)[٢]، ومكي بن أبي طالب المقرىء (ت ٤٣٧هـ)[٣]، وأبو عثمان الصابوني المفسِّر (ت ٤٤٩هـ)[٤]، وأبو عَمرو الداني إمام المقرئين (ت ٤٤٤هـ)[٥]، والإمام الواحدي صاحب البسيط والوسيط والوجيز في التفسير وصاحب أسباب

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/ ٢٣٣). وانظر ضبط لقبه ومعناه في وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٢٨٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩١).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٧٧).

النزول (ت ٤٦٨هـ)[١]، وأبو يوسف عبدالسلام بن محمد القزويني المفسِّر المعتزلي ـ شيخ أبي بكر الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)[٢]، وأبو القاسم الزمخشري المعتزلي صاحب الكشاف (ت ٥٣٨هـ)[٣].

وفي الحديث وعلومه: أبو علي ابن شاذان (ت ٤٢٥هـ)[٤]، واللالكائي (ت ٤١٨هـ)[٥]، وأبو القاسم ابن بشران (ت ٤٣٠هـ)[٦]، وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)[٧]، وأبو بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ)[٨]، وحمزة السهمي (ت ٤٢٨هـ)[٩]، وأبو عمر الطلمنكي (ت ٤٢٩هـ)[١٠]، وأبو عبدالله الصوري (ت٤٤١هـ)[١١]، وأبو نصر السجزي (ت٤٤٤هـ)[١٢]، والخليلي (ت٤٤٦هـ)[١٣]، وأبو محمد الجوهري ـ شيخ أبي بكر الأنصاري ـ (ت ٤٥٤هـ)[١٤]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦١٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٥).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٩).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٠).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٤).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٩).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٧).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٢٧).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٤).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٦).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٨).

والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)[١]، وعبدالعزيز بن أحمد الكتّاني (ت ٤٦٦هـ)[٢]، وعبدالعزيز النخشبي (ت ٤٥٦هـ)[٣]، والخطيب البغدادي ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٦٣هـ)[٤]، وأبو القاسم سعد الزَّنْجَاني (ت ٤٧١هـ)[٥]، وأبو إسحاق الحَبَّال ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٨٢هـ)[٦]، وأبو إسماعيل الهروي (ت ٤٨١هـ)[٧]، وابن ماكولا (ت ٤٧٨هـ)[٨]، وأبو الفضل ابن خيرون ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)[٩]، والحميدي (ت ٤٨٨هـ)[١٠]، وأبو علي الغساني الأندلسي (ت ٤٩٨هـ)[١١]، وأبو الغنائم أُبَيّ النرسي (ت ٥١٠هـ)[١٢]، وأبو شجاع شيرويه الديلمي (ت ٥٠٩هـ)[١٣]، والمؤتمن الساجي (ت ٥٠٧هـ)[١٤]، وابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)[١٥]، وابن سُكَّرة

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٤٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٦٧).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٨٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٩٥).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٩).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٠٥).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٢٠).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٤٨).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٧٤).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٩٤).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٠٨).
(١٥) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٦١).

الأندلسي (ت ٥١٤هـ)[١]، ومحيي السنة البغوي (ت ٥١٦هـ)[٢]، وهبة الله ابن الأكفاني (ت ٥٢٤هـ)[٣]، وأبو القاسم التيمي قوام السنة (ت ٥٣٥هـ)[٤]، وعبدالوهاب بن المبارك الأنماطي (ت ٥٣٨هـ)[٥].

وفي الفقه:

من الحنفيّة: أبو زيد الدَّبُوسي (ت ٤٣٠هـ)[٦]، والصيمري (ت ٤٣٠هـ)[٧]، ومحمد بن علي الدَّامَغَاني (ت ٤٧٨هـ)[٨].

ومن المالكية: عبدالوهاب بن علي البغدادي (ت ٤٢٢هـ)[٩]، وابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ)، وأبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ)[١٠]، والمازِرِي (ت ٥٣٦هـ)[١١].

ومن الشافعيّة: أبو محمد الجُويني (ت ٤٣٨هـ)[١٢]، وسُليم بن أيوب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٧٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٧٦).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٣٤).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٢١).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦١٥).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٨٥).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٢٩).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٣٥).
(١١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٠٤).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦١٧).

الرازي (ت٤٤٧هـ)[١]، وأبو الطيب الطبري ـ شيخ الأنصاري ـ (ت٤٥٠هـ)[٢]، وأبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ)[٣]، والقاضي حسين بن محمد المَرْوَذِي (ت ٤٦٢هـ)[٤]، وأبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)[٥]، وأبو نصر عبدالسيّد ابن الصبّاغ ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٧٧هـ)[٦]، وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ)[٧]، وأبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)[٨]، ونصر بن إبراهيم النابُلُسي (ت ٤٩٠هـ)[٩]، وأبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)[١٠]، وإلْكِيا الهَرّاسي (ت ٥٠٤هـ)[١١]، وأبو بكر الشاشي (ت ٥٠٧هـ)[١٢].

ومن الحنابلة: أبو يعلى الفرّاء ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٥٨هـ)[١٣]، وأبو جعفر ابن أبي موسى الهاشمي ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٧٠هـ)[١٤]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٦٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٥٢).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١١٤).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٣٦).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥٠).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٩٣).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٤٦).

ورزق الله بن عبدالوهاب التميمي ـ شيخ المصنف ـ (ت٤٨٨هـ)[١]، وأبو علي البَرَدَاني (ت٤٩٨هـ)[٢]، وأبو الخطّاب الكلوذاني (ت ٥١٠هـ)[٣]، وأبو الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ)[٤]، وأبو الحسن ابن الزاغوني (ت ٥٢٧هـ)[٥].

ومن الظاهريّة: كان بالأندلس إمامهم أبو محمد ابن حزم (ت٤٥٧هـ)[٦].

وفي اللغة والأدب والشعر: أبو منصور الثعالبي الأديب (ت ٤٣٠هـ)[٧]، ومِهْيَار الديلمي الشاعر (ت ٤٢٨هـ)[٨]، وابن شُهيد الأندلسي الشاعر الأديب (ت ٤٢٦هـ)[٩]، والشريف المرتضى الشاعر (ت ٤٣٦هـ)[١٠]، وأبو العلاء المعرّي (ت ٤٤٩هـ)[١١]، وابن بَرْهان العُكْبَرِي شيخ العربيّة (ت٤٥٦هـ)[١٢]، وابن سِيْدَهْ (ت ٤٥٨هـ)[١٣]، وابن حيّوس الشاعر (ت ٤٧٣هـ)[١٤]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٨).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٧).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٧٢).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٠١).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٨).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٢٤).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٤٤).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤١٣).

والأَبِيْوَرْدي الشاعر (ت٥٠٧هـ)[١]، والحريري صاحب المقامات (ت٥١٦هـ)[٢]، وابن الخيّاط الشاعر (ت ٥١٧هـ)[٣]، وأبو الفضل الميداني صاحب كتاب الأمثال (ت ٥١٨هـ)[٤]، وابن خفاجة الأندلسي الشاعر (ت ٥٣٣هـ)[٥]، وأبو منصور ابن الجواليقي إمام اللغة (ت ٥٤٠هـ)[٦]، وهبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[٧].

وفي الفلسفة والطب والاعتزال والكلام والتصوّف: ابن سينا (ت٤٢٨هـ)[٨]، وأبو الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ)[٩]، وابن رضوان المصري الفيلسوف (ت ٤٥٣هـ)[١٠]، وأبو القاسم القُشيري الصوفي (ت ٤٦٥هـ)[١١]، وأبو يوسف القزويني المعتزلي ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)[١٢]، والغزّالي الصوفي المتكلّم (ت ٥٠٥هـ)[١٣]، وأبو نصر ابن أبي القاسم القُشيري

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٨٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٦٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٧٦).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٨٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥١).
(٦) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٩).
(٧) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٩٤ ـ ١٩٦).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٣١).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٧).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٠٥).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٧).
(١٢) تقدّم (٣٨).
(١٣) تقدّم (٤١).

الأشعري (ت ٥١٤هـ)[١]، والزمخشري المعتزلي (ت ٥٣٨هـ)[٢].

هؤلاء هم أعيان العصر الذي نؤرّخ له، قُمتُ بجمعهم من خلال استعراض الطبقات التي من الثالثة والعشرين إلى نهاية الثامنة والعشرين في (سير أعلام النبلاء) للذهبي[٣]. وقد حرصت على أن يكون مقياس الجمع موضوعيًا أمينًا، ليمكنني أَخْذُ تصوُّرٍ صحيحٍ عن الحياة العلميّة في هذا العصر.

ويمكنني أن أسجّل هنا بعض الملاحظات المستوحاة من المسرد السابق، ممّا سيجد القارىء تعليلها واضحًا من بعض ما تقدّم أو ما سيأتي:

أولاً: أن التفسير بالمأثور قد ضَعُفت المصنفات فيه خلال الفترة التي نؤرّخ لها، فالثعالبي والواحدي اللذان عُرفا بالرواية بالأسانيد في تفسيريهما، يأخذ عليهما شيخ الإسلام ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) كثرةَ الموضوعات في تفسيريهما، واصفًا الثعلبي ـ بعد الثناء على دينه ـ بأنه: «حاطب ليل»، وواصفًا الواحدي ـ بعد الثناء على علمه بالعربيّة ـ بأنه «أبعد عن السلامةِ واتّباع السلف»[٤]، مشيرًا إلى تمشعره[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٢٤).

(٢) تقدّم (٣٨).

(٣) وكان ذلك من (١٧/ ٤١١) من السير إلى (٢٠/ ١٥٧).

(٤) مقدّمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيميّة (٦٦).

(٥) نسبةً إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، الذي كان رأسًا في الاعتزال أربعين سنة، ثم رجع عنه إلى عقيدة ابن كُلّاب (عبدالله بن سعيد القطان ت ٢٤٥هـ)، وأخذ يقترب إلى مذهب السلف في أواخر حياته. فانتسب إليه قومٌ خالفه كثيرٌ منهم في المنهج الاستدلالي وفي المسائل الجزئيّة، لكن تشملُ الجميعَ محاولةُ التوسُّطِ بين الاعتزالِ ومذهبِ السلف تأسيسًا على علم الكلام. =

ثانيًا: خلوّ هذا العصر من نقّاد في الحديث على درجة نقّاده في القرن الرابع؛ من أمثال: ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ). نعم.. وُجد أئمةٌ في الحديث على درجةٍ كبيرةٍ من العلم بفنونه وعلومه، خاصةً في النصف الأول من القرن الخامس، من أمثال أبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، والبرقاني (ت٤٢٥هـ)، والخليلي (ت٤٤٦هـ)، ثم طبقة بعد هؤلاء: كالبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والخطيب (ت ٤٦٣هـ)؛ إلا أن هؤلاء جميعًا ليسوا على درجة الأئمة المذكورين في القرن الرابع نقدًا وتعليلاً وتصنيفًا في أصول التصنيف في السنة النبويّة كالصحيح والعلل والثقات والضعفاء. أمّا أواخر القرن الخامس وأوائل السادس فلا تكاد تجد فيه إلا طبقةً دون السابق ذكرهم أيضًا، ويغلب عليهم المسندون المكثرون من الرواية، لكنهم ليسوا في نَقْدِ وجَهْبَذَةِ من تقدّمهم.

ثالثًا: أن أكثر المذاهب الفقهيّة ازدهارًا في العراق وشرق العالم الإسلامي خلال العصر الذي نؤرّخ له = المذهبُ الشافعي، ثم الحنبلي. أمّا المذهب الشافعي فقد حوى هذا العصر جُملةً من كبار أعيانه على مَرّ العصور، بل يمكن اعتبار هذا العصرِ العصرَ الذهبي للمذهب الشافعي[1]. كما يُلْحَظُ أن

= انظر: تبيين كذب المفتري على أبي الحسن الأشعري لابن عساكر (٣٤ ـ ١٧٦)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيميّة (٥/٥٥٦) (١٢/٣٣، ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، وموقف ابن تيميّة من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود.

(١) وفي الدلالة على ذلك يقول إمام الشافعيّة في هذا العصر، وهو أبو إسحاق الشيرازي: «خرجت إلى خراسان، فما دخلت بلدةً إلا كان قاضيها أو خطيبها أو مفتيها من أصحابي». سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٣).

أغلب أئمة الشافعيّة في هذا العصر ممن تأثّر بعلم الكلام، وعُرف أكثرهم بنُصْرة العقيدة المنسوبة إلى أبي الحسن الأشعري؛ ولذلك تفسيره الآتي ذكره. وأمّا الحنابلة البغداديون الذين كانوا في هذا العصر، فهم امتدادٌ طبيعي لإمام المذهب أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، في مهد الحنابلة الأوّل (بغداد). وما إن انجلت الفتنة عن الإمام أحمد، فارتفع اسمه وعلا نجمُه، حتى انتشر مذهبه، وقوي أتباعه، ووُضع لهم القبول، فكان لهم بين العامّة ببغداد (خاصةً) قاعدةٌ شعبيّة تساندهم، وتدعم أئمة المذهب حتى في أحلك الظروف[1]. إلا أن هذا العصر قد بدأ فيه بعض الحنابلة بالخروج عن سَنَن إمامهم، بنقص علم بعضهم بالسنة، لصالح علمهم بالكلام، ممّا جعلهم يخالفون معتقد السلف بالغلوّ في الإثبات أو بالتفويض أو بالتعطيل للأسماء والصفات الإلـٰهيّة، ومن هؤلاء: أبو يعلى الفراء، ورزق الله التميمي، وابن عقيل، وابن الزاغوني، كما نبّه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيميّة في غير ما كتابٍ من كتبه[2].

---

(١) قال ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٢٦١) في ترجمة أبي يعلى الفراء الحنبلي: «وبلغني أن البساسيري لمّا غلب على بغداد ولاّه القضاء تقرُّبًا إلى العامّة».
ويعبّر عن هذا الأمر أحدُ الحنابلة، مبيِّنًا القاعدة السياسيّة التي تساندهم أيضًا، وذلك في قول أحمد بن عبدالله بن سهل المشهور بابن البقال (ت ٤٤٠هـ): «الخلافة بيضة والحنبليون حُضّانُها، ولئن نُقشت البيضة لتنقشنّ عن مُحّ فاسد. الخلافة خيمة والحنبليون أطنابها، ولئن سقط الطُّنبُ لتهوينّ الخيمة». المقصد الأرشد لابن مفلح (١/ ١٢٢).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (٢/ ٩٦، ١٠٨)، وبيان تلبيس الجهمية له (١/ ١٤٣، ٢١٤، ٢٨٠)، ودرء تعارض العقل والنقل له (٢/ ١٩، ٢٤٤) =

رابعًا: أن هذا العصر شهد عَلَمَيْن من أعلام التصوّف كان لهما دور بارز في تاريخه؛ الأول: هو أبو القاسم القشيري صاحب (الرسالة)، حيث يعتبر أحد أهم من رسّخَ ارتباط التصوّف بالعقيدة الأشعريّة[1]. والثاني: هو أبو حامد الغزالي الذي انتقل بالتصوّف إلى التفلسف، ودمج بين البدعتين، فتصوّفه أسوأ من تصوّف القشيري والمحاسبي وأمثالهما[2].

ومن هذه الوقفات المتعدّدة نلحظ بروز علم الكلام والفلسفة على الساحة العلميّة خلال هذا القرن، وتناقصَ العلم بالسنة النبويّة، حتى في صفوف الحنابلة الذين كانوا أولى أصحاب المذاهب علمًا بها ودفاعًا عنها.

ولعل أحد أسباب هذا الأمر الصراعُ السياسي المحتدم بين الرافضة وأهل السنة، أو بصورة أوضح بين الكيانات السياسية التي تمثّل مذهب الشيعة والتي تمثّل المذهب السنّي.

لقد كان للمذهب الشيعي كيانٌ سياسي قويّ في القرن الرابع الهجري في المغرب الإسلامي، متمثّلاً في الدولة العبيدية (المسمّاة بالفاطميّة)، ولهم كيانٌ سياسيٌّ فتيٌّ في المشرق، بسط سلطانه على العراق معقل الكيان السياسي السنّي العريق، إنه السلطان البويهي الذي قويت شوكته حتى طوى الخلافة العباسيّة تحت لوائه.

= (٣/ ١٥٩) (٨/ ٩٨، ٢٩٥)، وكتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ١٦٦)، ومنهاج السنة النبويّة له (٢/ ٣٢٨).

(١) انظر: موقف ابن تيميّة من الأشاعرة للمحمود (٢/ ٥٩٥ ـ ٥٩٩).

(٢) انظر: موقف ابن تيميّة من الأشاعرة للمحمود (٢/ ٦٣٥ ـ ٦٤٤).

يقول الإمام الذهبي عن سنة دخول المعزّ الفاطمي إلى القاهرة سنة (٣٦٢هـ): «وقويت شوكة الرفض شرقًا وغربًا، وخفيت السُّنَن، وأُظهرت البدع، نسأل الله العافيّة»[١]. ولمّا وُصف أبو القاسم التنوخي (ت ٤٤٧هـ) بأنه كان يتشيّع ويذهب إلى الاعتزال، تعقّب الذهبي هذا الوصف بقوله: «نشأ في الدولة البويهيّة، وأرجاؤها طافحةٌ بهاتين البدعتين»[٢].

ومن المعلوم لدى الدارسين لفرق الشيعة (من أخفّها كالزيديّة إلى أغلظها كالإسماعيليّة) أنّهم من أكثر الفرق جهلاً بالسنّة[٣]، وأنّهم كثيروا العناية بالفلسفة وعلم الكلام، ولذلك كان أئمتُهم إمّا معتزلةً في باب الاعتقاد (كالزيدية)[٤] أو متفلسفةً (كأئمة الإسماعيليّة)[٥]. وسبب جهلهم بالسنة ظاهرٌ من بُعْد مذهبهم عن السنة، وأن السنة أول ما يهدم عليهم عقيدتهم. وأمّا لُجوؤهم إلى الفلسفة وعلم الكلام فهو محاولة منهم للدفاع عن عقائدهم الباطلة بالجدل والمغالطات العقليّة.

---

(١) العبر للذهبي (٢/ ١١٣)، وانظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٧/ ٤٦٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٠).
(٣) انظر كلام ابن الوزير عن جهل الزيدية بالسنة النبويّة، مع أن الزيدية أقرب الشيعة إلى السنة! في الروض الباسم (١/ ١٧٥ ـ ١٨٢). وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة عن جهل الرافضة بالكتاب والسنة في منهاج السنة النبويّة (٥/ ١٦٣) (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).
(٤) انظر: الزيدية نشأتها ومعتقداتها، للقاضي إسماعيل الأكوع (١٥)، ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين: الخوارج والشيعة، للدكتور أحمد محمد جلي (٢٥٣ ـ ٢٥٧).
(٥) انظر منهاج السنة النبويّة لشيخ الإسلام (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) (٨/ ١١ ـ ١٢).

ولمّا كانت الدولة (شرقًا وغربًا) في أيدي هؤلاء، أدّى ذلك إلى إخفاء السنن (كما قال الذهبي)، وهذا الإخفاء أدّى إلى قُصورٍ في العلم به بين المنتسبين إليها، مما دعا بعضَ المنتسبين إلى السنة إلى اللجوء إلى علم الكلام للردّ على باطل هؤلاء، لكنهم (من وجهٍ آخر) زادوا بذلك بُعْدًا عن السنة!!.

ومما يشهد للعلاقة الوطيدة بين الحالة العلميّة لهذا العصر والحالة السياسية فيه، وإلى علاقة الصِّراع السياسي بالحياة العلميّة وانتشار العقائد الكلامية (كالأشعرية) = أن دور العلم ومؤسساته إنّما أُنشئت لتثبيت أُسُسِ الدولة بنشر دعوتها المناهضة لدعوات الدُّول المناوئة لها.

وسيأتي الكلام عن بعض دُور العلم ومؤسساته قريبًا جدًّا، لكن من المهم أن نبيّن أثر هذه الؤسسات السلبي على السنة النبويّة، حتى نصَّ شيخ الإسلام ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) على ذلك، عندما قال في (منهاج السنة النبويّة): «فإنه من المعلوم أن السُّنّة كانت قبل أن تُبنى المدارس أقوى وأظهر، فإن المدارس إنما بُنيت في بغداد في أثناء المائة الخامسة: بُنيت النظامية في حدود الستين والأربعمائة»[١].

والسبب في هذا الأثر السلبي أنّ إنشاء تلك المدارس والمؤسسات العلميّة لم يكن لأغراض علميّة بحتة، وإنما كان من الرافضة والإسماعيلية لتأييد دعوتهم، ومن الدولة العباسيّة ومن مشى في ركابها (كالسلاجقة) للردّ على تلك الدعوة، في حين نَقَصَ علمُ السنة، مما أدّى إلى ذلك العجز عن الردّ المشار إليه آنفًا، مما اضطر وزيرَ السلاجقة نظامَ الملك إلى نصرة مذهبِ

---

(١) منهاج السنة النبويّة لشيخ الإسلام (١٢٩/٤).

كلاميّ هو مذهب الأشاعرة، لأنه ـ في رأيه ـ يمثّل القوّة القادرة على مناهضة الدعوة الفاطميّة.

ولئن رجعنا إلى أُولى دُور العلم في العصر العباسي، وهي (بيت الحكمة) ببغداد، التي ازدهرت في زمن المأمون العباسي (ت ٢١٨هـ)؛ فمن نافلة القول أن نذكر عظيم عناية المأمون بكتب الفلسفة وترجمة علوم الأوائل، من المعارف اليونانيّة والفارسيّة والسريانيّة[١]. لقد بدأ ضعف هذه المكتبة من حين موت المأمون، وخاصةً عند انتقال الخلافة زمن المعتصم العباسي (ت ٢٢٧هـ) من بغداد إلى سامراء. لكن استمرّ ذكر (بيت الحكمة) في كتب التاريخ إلى نهاية القرن الرابع، ويُحتمل أن تكون قد ضُمّت إلى إحدى خزائن كتب الخلفاء، وربّما بدّدها السلاجقة الذين حاربوا الاعتزال، مذهب الدولة البويهيّة التي خَلَفَتْها دولتُهم[٢].

وفي مقابل (بيت الحكمة) العباسيّة أنشأ الفاطميّون (دار الحكمة) سنة (٣٩٥هـ)، التي يظهر من مشابهة اسمها للمؤسسة العباسيّة الغرضُ الحقيقي من إنشائها، وهو مناهضة الدولة العباسيّة ونشر الدعوة الفاطميّة. ولذلك تعرّضت (دار الحكمة) الفاطميّة إلى أن أُغلقت عام (٥١٣هـ) من قبل الفاطميين أنفسهم، لأنها ساهمت في قوّة مذهب أهل السنة وازدهاره، بسبب احتوائها على كتب في علوم مختلفة، فقوي مذهب السنة بالحق الذي

(١) انظر: طبقات الأمم لصاعد الأندلسي (١٣٢)، والغياثي للجويني (١٩٣ ـ ١٩٤)، ونقص المنطق لابن تيمية (١٩ ـ ٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٧٣)، ومقدّمة ابن خلدون (٤٨١ ـ ٤٨٢)، والوسائل إلى معرفة الأوائل للسيوطي (١٧٥).

(٢) انظر: دور الكتب العربيّة العامة وشبه العامة، للدكتور يوسف العش (٥٨ ـ ٨٨).

احتوته لأنه الحق، فانقلب الأمر على الفاطميين!! لكن أعاد الفاطميون فتحها لتحيا فيها الدعوة الإسماعيلية آخر أنفاسها، التي انتهت باضمحلال دولتهم على يد صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩هـ) وذلك سنة (٥٦٧هـ)[١].

وفي زمن بهاء الدولة البويهي (ت ٤٠٣هـ) الشيعي المعتزلي، وفي زمنٍ قوي فيه مذهب الرفض في بغداد بسبب دولة البويهيين، وفي سنة (٣٨١هـ) بالأخص = أنشأ أحدُ وزراء البويهيين دارًا للعلم نُسبت إليه، إنها (دار العلم) لسابور بن أردشير الشيرازي (ت ٤١٦هـ)، وكان شيعيًّا من كبرائهم[٢]. وأنشأ هذه المكتبة في محلة الكرخ ببغداد، لأن أهلها كلهم كانوا ـ كما يقول ياقوت ـ من الشيعة[٣]. لقد أطنب المؤرخون في وصف هذه المكتبة، وفي حسن بنائها، وفي ذكر الأوقاف التي كانت تدرّ عليها وعلى مرتاديها، وفي بيان عدد الألوف من نفائس الكتب والمجلدات التي حوتها. لكنّ الصبغة الشيعيّة التي اصطبغت بها كانت هي سبب نهايتها، وذلك سنة (٤٥١هـ)، عندما دخل طغرلبك بغداد مع الخليفة العباسي، منهيًا على سلطة الشيعة بالعراق، مما حدا بالعامة ببغداد من أهل السنة أن يندفعوا إلى حيّ الكرخ مشعلين الحرائقَ فيه، مما أدّى إلى إحراق (دار العلم) لسابور، فانتهى دَوْرها. لكن قام الوزيرُ عميدُ الملك الكُنْدُرِي (ت ٤٥٦هـ) بعد إخماد الحريق باستخراج ما استطاع وما بقي من نفائس كتبها، وأرسلها إلى بلده بخراسان[٤].

---

(١) المصدر السابق (١٠٤ ـ ١٢٧).
(٢) ترجمة سابور في الوافي بالوفيات للصفدي (١٥/ ٧١ ـ ٧٤).
(٣) معجم البلدان لياقوت (٤/٤٤٨).
(٤) انظر: دور الكتب العربيّة، للعش (١٣٢ ـ ١٤٦).

لقد استوقفني تعاطُفُ هذا الوزير السلجوقي مع هذه المؤسسة الشيعيّة، التي هي إحدى بقايا الدولة البويهية التي ما كادت دولتُه السلجوقية تنفض يديها منها، حتى وقف مثل هذا الموقف الغريب. إلا أن استغرابي زال لمّا علمت من ترجمة عميد الملك وأخباره أنه كان معتزليًا رافضيًا، يتستّر بالمذهب الحنفي تقرّبًا للسلطان السلجوقي طغرلبك الذي كان حنفيًا سنيًا[1]. ويبدو أن أمره وإن انطلى على طغرلبك أول سلاطين السلاجقة، فسرعان ما انكشف أمره لثاني سلاطينهم ألب أرسلان، الذي عزل عميد الملك وأمر بقتله، فكان ذلك سنة (٤٥٦هـ).

لقد استطاع عميدُ الملك وزير السلاجقة أن يبثّ عقائد الاعتزال (وربّما الترفّض) بالفعل، وهي عقائد (البويهيين) الكيان السياسي الذي أنهى السلاجقةُ عليه، وعقائد (الفاطميين) أيضًا الكيان السياسي الذي ما زالوا يناهضونه. وذلك أن طغرلبك أمر الخطباء سنة (٤٤٥هـ) أيام الجمع بلعن المبتدعة على المنابر، فقرن الكُنْدُرِي بهم اسمَ الأشعريّة[2] للتسلّي والتشفّي (على حدّ تعبير ابن عساكر: ت ٥٧١هـ). وسببُ اختيار الكندري للأشعرية أنه معتقدٌ كلامي منشقٌّ على الاعتزال مناهضٌ له، والكندري معتزلي كما سبق. أضف إلى ذلك أن معتنقيه في الغالب كانوا من أهل السنة الشافعيّة في الفروع، والخصومة بين الحنفيّة (مذهب السلاجقة) والشافعيّة معلومة؛ فأصاب الكندري بذلك أغراضًا بسهمٍ واحد: الأشاعرةَ خصومَ المعتزلة الأقوياء في

---

(١) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (١٠٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٤٤١هـ ٤٦٠هـ ـ (٤٢٢ ـ ٤٢٦).

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عساكر (١٠٨).

زمنه (وحسب ظنّه)، وأهلَ السّنّة (في مقابل الرافضة) متمثّلين بالشافعيّة أصحاب المذهب ذي الانتشار الواسع بين المسلمين من غير الشيعة، مرضيًا بذلك ـ ربّما ـ عداوةً قديمةً بين الحنفيّة والشافعيّة لدى السلطان السلجوقي[١].

ولا يعني ذلك أن الأشعريّة هم وحدهم الذين اشتدّ الخطب عليهم من عميد الملك الكندري، إذْ لم ينْجُ أصحابُ الحديث وأهل السنة (حقًّا) من إيذاء الكُنْدُرِي وعصبيّته ضدّهم[٢].

لقد اشتهرت هذه الفتنة في التاريخ الإسلامي، وأدّت إلى انتفاضةِ أشعريّة شافعيّةٍ[٣]. وكتب في ذلك علماء الشافعيّة رسائل وكتبًا، منها رسالة أبي القاسم القشيري (ت ٤٦٥هـ): (شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة)[٤]. لكن استمرّت هذه المحنة العظيمةُ الوَطْءِ على الأشعريّة والشافعيّة عشر سنواتٍ تقريبًا؛ فلم يبطل سبّ الأشعريّة إلا بالقبض على عميد الملك سنة (٤٥٦هـ)، وتولية الوزير نظام الملك، الذي أنهى على تلك المحنة، وانتصر للشافعيّة، وأكرم أئمتهم[٥].

---

(١) يشير إلى ذلك عزل الكندري الإمامَ أبا عثمان الصابوني الشافعي عن الخطابة بنيسابور وتفويضها لبعض الحنفيّة، كما في المصدر السابق. وأكّدَ ذلك ما ذكرهُ شيخُ الإسلام ابن تيميّة في الصَّفديّة (٢/ ١٦٢).

(٢) انظر: ذيل ابن النجار ـ ترجمة أبي المعالي الجويني ـ (١/ ٩١).

(٣) ممن أطال في شرحها السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٨٩ ـ ٤٤٤).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث سنة ٤٤٥هـ ـ (١٣ ـ ١٤).

وقد أودع تاج الدين السبكي رسالة القشيري كاملة في طبقات الشافعيه الكبرى (٣/ ٣٩٩ ـ ٤٢٣).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث سنة (٤٥٦هـ) ـ (٢٨٤).

لقد عَرَفَ السلاجقةُ خطأَهم بتولية رجلٍ مثل عميد الملك، أراد أن يُمهِّد لدولةٍ رافضيّة (الفاطميّة أو غيرها)؛ فولَّوا نظامَ الملك الذي كان يعلم ماهو الدَّوْرُ المنوطُ به، وهو محاولة إصلاح ما أفسده عميد الملك من تمهيده لدولة الرافضة. فما كان من نظام الملك إلاّ أن رَفَع من خفضهم عميدُ الملك، وأعزّ من أهانَهم، وهم الأشعريّة الشافعيّة.

وبذلك نلمس ـ وبوضوح ـ أثر النزاعات السياسيّة في الحياة العلميّة والتوجُّهات العقديّة والفكريّة.

لقد كان نظامُ الملك وزيرًا حكيمًا عالمًا بمصالح الدولة ناصحًا لها، وكان محبًّا للعلم والعلماء[1]. لذلك فقد ترجم ذلك كله بإنشائه للمدارس النظاميّة، التي تعتبر أول جامعات إسلاميّة بالمعنى العصري. فكانت منابر الأشعريّة الكبرى، ونَصْرَهم المؤزّر؛ لا على الرافضة والمعتزلة فحسب، بل كذلك على أهل السنة حقًّا من الحنابلة وغيرهم!!.

وقبل الخوض في أثر المدارس النظاميّة السلبي على السنة وأهلها، أريد أن أوكّد على الغرض السياسي من إنشائها، والذي بيّنّاه آنفًا. ولا يعني ذلك التشكيك في محبّة نظام الملك للعلم والعلماء، فذلك بعض ما أثنى عليه به المترجمون له[2]. ولكن بماذا يُفسَّر اختيار نظام الملك للأشعريّة الشافعيّة بالانتصار لهم، دون بقيّة المذاهب الأخرى؟ إذا لم يكن تفسير ذلك ما سبق أن ذكرناه، من أنهم ـ في رأي نظام الملك ـ أولى أصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٩٤ ـ ٩٦).
(٢) المصدر السابق.

المذاهب مناهضةً للدعوة الفاطميّة، دعوةِ ألدِّ أعداء السلاجقة السنيين.

فلمَ لمْ يختر الحنفيّة، وهم أئمةُ مذهب السُّلْطة (السلاجقة)؟!.

ولم لم يختر الحنابلة، وهم أصحاب وجود كبيرٍ ببغداد ولهم شعبيّة كبيرة؟!.

لقد تولّى نظامُ الملك بعد انكشاف أمر عميد الملك، فكان من الطبيعي أن يكون أول ما يبدأ به نظامُ الملك أن يعكس خُطةَ عميد الملك، لينقض تدبيره ويُفشل كيده؛ فكان ذلك في صالح الشافعيّة الأشعريّة.

ثم إن الاعتزال هو مذهب دولة الرافضة البائدة على يد السلاجقة (وهم البويهيون) وهو مذهب الدولة الرافضية في الظاهر الباطنيّة في الحقيقه (وهم الفاطميون). فكان المذهب الأشعري حينها أوضح مذهبٍ يُمكن أن يضاهي الاعتزال في تلك الفترة، التي ضَعُفَ فيها كثيرٌ من المنتسبين للسنة وللإمام أحمد عن مواجهة المعتزلة المواجهة القويّة الصحيحة؛ في حين برز المذهبُ الأشعري في ثوب المدافع عن السنة ضدَّ المعتزلة، بسبب ما عُلم من أنه مذهبٌ خرج عن الاعتزال أصلاً على يد مؤسسه أبي الحسن الأشعري، وبسبب واقعه من كثرة جداله للآراء الاعتزاليّة ومناقضته لها.

لذلك كان اختيار نظام الملك للمذهب الشافعي وأئمته من الأشعريّة اختيارًا واضحًا، فنصر أصحابه نصرًا قويًّا مؤزّرًا؛ كان من بين ذلك إنشاؤه للمدارس النظامية.

لقد أنشأ المدرسة النظامية ببغداد سنة (٤٥٩هـ) وكان قد ابتدأ في

عمارتها سنة (٤٥٧هـ)، وأنشأ مدرسة أخرى بنيسابور، وثالثةً بطوس[١] = من أجل نُصْرةِ المذهب الذي يُضَادُّ مذهب دولة الرفض، وهو في رأيه المذهب الأشعري، الذي اتفق أن كان أئمته هم أئمة الشافعيّة.

وهذا ما أكّده جمعٌ من الباحثين في تاريخ دور العلم والمدارس الإسلاميّة، من أن سبب إنشائها بث الدعوة السياسية[٢]. حتى لقد أوّلُوا تدريسَ السنّة وقراءة الحديث في النظاميّة، كما وقع من نظام الملك عندما زار بغداد فأملى بها مجلسين من حديثه[٣]، بأنه ماهو إلا رمزٌ لمضادّة الدعوة الرافضيّة، إذ كانت السنّة وعلومُها معارضةً ولاشك لهذه الدعوة[٤].

لكننا لا نُغفل أيضًا في خضمّ هذا التفسير حبَّ نظام الملك للعلم والعلماء، وميله إلى مذهب الأشعري والشافعي من صغره[٥]. إلا أننا لا نُغفل أيضًا أن اختيارَه وزيرًا من قبل السلطان السلجوقي بعد عميد الملك بميوله السابق ذكرها لا أحسبه إلا كان مقصودًا، وأنه أحد مؤهّلاته الكبرى للوزارة عقب إفساد الوزير السابق عميد الملك.

إن نُصرة المذهب الأشعري بهذه القوّة، إلى درجة بناء أول جامعات من أجل بثّ معتقده، ورَصْد الأموال والكتب وأعيان العلماء للتدريس بها، مع التعصّب في ذلك إلى درجة أن كُتب اسمُ الأشعريّ على بابها، ولم يُمْحَ

---

(١) تاريخ الإسلام ـ حوادث ٤٥٩هـ ـ (٢٩٠، ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٩٤).
(٢) انظر دور الكتب العربية ليوسف العش (١٨٠ ـ ١٨٩).
(٣) تاريخ الإسلام ـ حوادث ٤٧٩هـ ـ (٣٢).
(٤) دُور الكتب العربية العامة، للعش (١٨٧).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٩٦).

اسمُه إلا بعد موت نظام الملك بعقود: سنة (٥٣٨هـ)، ليكتب مكانه اسم الإمام الشافعي[١] = كل ذلك لابُدّ أن يثير ردّة فعل أتباع المذاهب الأخرى، وخاصة الحنابلة أصحاب الوجود القويّ والشعبيّة الواسعة في بغداد.

وزاد الأمر خطورةً عندما استغلّ الأشاعرةُ هذه الفرصة، فأعلنوا الحربَ على الحنابلة صراحةً، وشنّوا الغارةَ عليهم في عُقْر دارهم. وذلك ما عُرف في كتب التاريخ والتراجم بفتنة القشيري، وملخّصها أن أبا نصر القُشيري (ت ٥١٤هـ) استُقدم إلى نظاميّة بغداد سنة (٤٦٩هـ)، فأخذ يذمّ الحنابلة صراحةً، وينسبهم إلى أمور قبيحة، وأيّده بعض كبار فقهاء الشافعيّة، وقامَ له نظامُ الملك بالنُّصرة. فثارتْ فتنةٌ عظيمة، تدخّل فيها العامّة وأرباب الدولة والخليفة؛ وانجلت والدائرةُ على الحنابلة، فضُيّق عليهم وعلى أهل السنة، حتى خرج جماعةٌ منهم عن بغداد ضيقًا بما وقع[٢].

ولم يكن ذلك خاصًّا ببغداد، بل شاملاً لممالك السلاجقة كلّها، ببلاد فارس وخراسان وغيرها.

ولا اقتصر الأمر على التضييق والحبس، بل بلغ إلى درجة إلحاق أشنع التّهم بأئمة السنة[٣]؛ كما وقع لشيخ الإسلام الهروي (ت ٤٨١هـ) صاحب كتاب (ذم الكلام)، فقد بلغ بخصومه أن سعوا به إلى السلطان ألب أرسلان

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٥٣٨هـ ـ (٢٢٥).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٤٦٩هـ ـ ٤٧٠هـ ـ (٣٤، ٣٦)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩ ـ ٢٢).

(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٥).

زاعمين أن أبا إسماعيل الهروي يعبد صنمًا من صُفْر يزعم أنه على صورة الله عز وجل، ودبّروا لذلك مكيدةً كادت تذهب بالشيخ، لكن عصمه الله منهم[١].

ولم يكن الحنابلة ليرضوا بمثل هذا الوضع، فكانت من حين لآخر تثور الفتن، ولو عند وفاة أحد علماء الحنابلة، ليضجّ الحنابلة من نواحي بغداد لتشييعه صائحين بشعارهم المعتاد في مثل هذه الحالات: «هذا يومٌ سُنّي حنبلي، لا أشعري ولا قُشيري»[٢].

ومع جُرْأة القُشيري على الحنابلة، فقد كان يقول ما يقول ديانةً، وله جاهٌ، ولم يصل إلى درجة خلع لباس أهل العلم والخروج عن قانونهم. فلمّا ثار الحنابلة عليه، وآذوه وآذاهم، واستنصر الأشاعرة عليهم بنظام الملك، فنصرهم (كما سبق بيانه) = إلا أنّ الأمر كأنّه لم يزل متكافئًا، أو يُخشى أن يكون كذلك. وهذا ما زيّن لنظام الملك أن يرمي حنابلة بغداد سنة (٤٧٥هـ) بقاصٍّ من الأشعريّة يقال له البكري[٣]، وكان بذيء اللسان مُغْرىً بشتم الحنابلة، مؤيَّدًا من نظام الملك بالجُنْدِ والسلاح. فثارتْ فتنٌ أدّت إلى مداهمة الجُنْد بيوت آل الفراء (شيوخ الحنابلة)، ونُهبت؛ فزادت الوَطْأة على الحنابلة وأوذوا إيذاءً شديدًا[٤].

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٥٤ ـ ٥٦).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٦ ـ ٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٥٢١هـ ـ (٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٠).

(٣) هو عتيق بن عبدالله البكري، أبو بكر الواعظ المغربي، (ت ٤٧٦هـ). ذيل ابن النجار (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٧).

(٤) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٣ ـ ٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٤٧٥هـ ـ (١٤).

ويُصورُ ابن عقيل تصويرًا معبِّرًا اختلاف الاتّجاهات الفكريّة والعقديّة باختلاف أهواء الوزراء والساسة، فيقول: «قد رأيت أكثر أعمال الناس لا يقع إلا للناس، إلا من عصم الله. من ذاك: أني رأيت في زمن ابن يوسف[١] كثر أهلُ القرآن والمنكرون لإكرام أصحاب عبدالصمد وكثر متفقهة الحنابلة، ومات فاختلّ ذلك. فاتفق ابنُ جَهير[٢]، فرأيت من كان يتقرب إلى ابن جهير برفع أخبار العاملين. ثم جاءت دولة النظام، فعَظُمَ الأشعريّة، فرأيت من كان يتسخّطُ عليّ بنفي التشبيه غُلُوًّا في مذهب أحمد، وكان يُظهر بُغْضي = يعود عليّ بالغض على الحنابلة، وصار كلامه ككلام رافضيّ وصل إلى مشهد الحسين فأَمِنَ وباح. ورأيت كثيرًا من أصحاب المذاهب انتقلوا[٣] ونافقوا وتوثّق بمذهب الأشعري والشافعي طمعًا في العزّ والجرايات»[٤].

---

(١) هو عبدالملك بن محمد بن يوسف البغدادي أبو منصور، وزير الخليفة العباسي، (ت ٤٦٠هـ).

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤٨٦)، ومقدّمة تحقيق شرح اللمع للشيرازي لعبدالمجيد تركي (١/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٢) ابن جهير: هو الوزير أبو منصور محمد بن محمد بن محمد بن جهير (ت٤٩٣هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٣) وفي واحدٍ من هؤلاء يقول الشاعر:

ومَنْ مبلغٌ عنّي الوجيهَ رسالةً ... وإن كان لا يُجْدِي إليه الرسائلُ
تمذهبت للنعمان بعد ابن حنبلٍ ... وذلك لما أعوزتْك المآكلُ
وما اخترتَ قول الشافعيِّ تديّنًا ... ولكنما تهوى الذي منه حاصل
وعمّا قليلٍ أنت لاشك صائرٌ ... إلى مالكٍ، فافطن لما أنا قائلُ

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٤) المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٩٣).

لقد شهد هذا العصر تعصُّبًا مذهبيًّا على شتّى التوجّهات وفي عامة الأقطار لم يَشهد التاريخُ الإسلامي قبلَه مثلَه، مما بات معه هذا التعصّب المذهبي السمةَ الكبرى للحياة العلميّة في هذا العصر. وهذا التعصّب المذهبي أفرزَ ظاهرةً أخرى، وهي ظاهرة الغُلُوّ في المذهب.

يقول الإمام الذهبي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى العثماني (ت٥٢٧هـ): «غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهميّة، وغلاة الكَرّاميّة[١] = قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا»[٢].

لقد أثبت التاريخُ أن بثَّ الدعوة بالترهيب أو بالترغيب دون إقناع بالدليل والبرهان = اضطهادٌ فكريٌّ، وكبتٌ لبركان العقيدة المستقرّة في القلوب، سرعان ما تكون نتيجتُه الحتميّةُ الانفجارَ في الاتّجاه المعاكس!!.

فإن أردنا إعطاء صورة سريعة عن دور العلم ومؤسساته في هذا القرن، فإنا ولاشك نمرُّ في هذا العصر بفترة متميّزة حقًّا، شهدت تطوّرًا عظيمًا وقفزةً هائلةً في هذا المجال.

وقبل الحديث عن هذه النُّقلةِ الكبيرة نقدِّمُ بالحديث عن دُور العلم الأولى في الإسلام، وهي المساجد.

---

(١) لم يذكر الذهبي غلاة الحنفيّة، وكان لهم وجود قوي في هذا القرن، ومنهم: محمد بن موسى بن عبدالله البَلاَسَاغُوني (ت ٥٠٦هـ)، فهو القائل ـ كما في ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي (١٤٨) ـ: «لو كان لي أمرٌ أخذتُ من الشافعيّة الجزية»!!.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٤٥ ـ ٤٦).

لقد كان المسجد (ولم يزل في هذا العصر) أحدَ أهمِّ دور العلم في بغداد وغيرها من عواصم الإسلام ومدنه، ولا تخفى مكانة المسجد العظمى في الإسلام، وأثره الكبير في نشر العلوم الإسلامية باختلاف تخصصاتها، ودَوْرُهُ البارزُ المتميّزُ على بقيّة أماكن العبادة في الديانات الأخرى.

ومن نظر في تراجم العلماء في هذا القرن، وما يرد عَرَضًا من ذكر دروسهم العلميّة، فإنه سيلحظ كثرة تكرّر الجوامع والمساجد مكانًا لتلك الحلقات العلميّة.

ولئن أخذنا مشيختنا هذه مثالاً لذلك، نجد أنه تكرّر اسم ثلاث جوامع ببغداد، كانت إحدى ملتقيات العلم وأهله في تلك الحقبة؛ هي: جامع المنصور (وهو الجامع العتيق وجامع المدينة)[١]، وجامع المهدي (وهو جامع الرصافة)[٢]، وجامع الحربيّة[٣].

ومن جوامع بغداد الشهيرة أيضًا: جامع القصر (وهو جامع الخليفة، والخلفاء)[٤]. وهو أحد الجوامع التي تصدّر فيها أبو بكر الأنصاري لإملاء

---

(١) انظر: المشيخة: (رقم ١، ٨١، ١٢٠، ١٩٠، ٢٤٠، ٤٥٠، ٥٢١)، والتعريف به في أول موطن.

(٢) انظر: المشيخة: (رقم ٢٠١، ٤٥٨، ٥٧٦)، والتعريف به في أول موطن.

(٣) انظر المشيخة (رقم ٤٢٩)، وفيه التعريف به.

(٤) جامع القصر: أنشأه المستكفي بالله خلال ست سنوات (٢٨٩هـ ـ ٢٩٥هـ)، ويقع في الجانب الشرقي من بغداد، ولا زالت إحدى مآذنه باقية باسم منارة سوق الغزل.

انظر: دليل خارطة بغداد للدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة (١٢٤ ـ ١٢٥).

الحديث ونشر العلم[١]. كما كان لشيخنا أبي بكر الأنصاري دروس أيضًا في مسجده بالنصريّة (المحلّة التي كان يسكنها)، تُقرأ عليه فيه دواوين السنّة[٢].

لقد كانت هذه الجوامع تؤدّي دورًا فريدًا في التعليم، فتقام فيها حلقات الدروس والمناظرة والوعظ والفتوى وغير ذلك. ومراجعة كشافات المواضع في الكتب المحققة في التاريخ والتراجم كافية لإعطاء الصورة الواضحة لهذه الجوامع، ولبيان مكانتها الكبرى في نشر العلم.

وهكذا بقي المسجد محتفظًا بمكانته، رُغْم ظهور دُوْرٍ أخرى للتعليم. بل لم تزل دور التعليم الأخرى ملاصقةً للمسجد حِسِّيًّا ومعنويًّا؛ فكانت الرُّبَط والمدارس تُبنى بجوار مسجد كبير، يكون هذا المسجد الساحة الكبرى للحلقات العلميّة. حتى لقد استنتج أحدُ المستشرقين من هذه الظاهرة المهمة: «أنه لا فرق بين المدارس والمساجد»[٣].

ولم تكن المساجد موطن تعليم فقط، بل كانت تضم في أحيانٍ كثيرة مكتباتٍ ضخمة، يوقفها عليها الوزراء والعلماء وطلاب العلم.

فمن خزائن الكتب الملحقة بالمساجد: خزانة الشريف أبي الحسن علي ابن أحمد الزيدي ـ نسبًا ـ الشافعي (ت ٥٧٦هـ)، التي كانت تزخر بكتب السنّة خاصة وغيرها من العلوم عامة. لقد كان لهذه المكتبة مكانة كبرى،

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

(٢) انظر: المشيخة البغدادية للسلفي (٤٨/ ب)، وسماعات الفوائد المنتقاه لعلي ابن عمر الحربي (١٢٩).

(٣) دور الكتب العربيّة للعش (١٨٠).

حتى لقد اختارها الورّاقُ والعالم الشهير ياقوت الحموي لتكون مقرًّا لمكتبته، حيث أوقف كتبه عليها[١].

ومن خزائن الكتب الملحقة بالمساجد أيضًا: خزانة الكتب الملحقة بمشهد أبي حنيفة، فقد كانت ملحقةً بالمشهد مدرسةٌ ومكتبةٌ أوقف عليها جماعةٌ من العلماء كتبهم؛ منهم: الطبيب يحيى بن عيسى بن علي بن جزلة (ت ٤٩٣هـ)، وعبدالسلام بن محمد بن يوسف القزويني المعتزلي ـ شيخ أبي بكر الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)، ومحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٢].

ويُمكن أن يُلحق بالمساجد من دور التعليم الأربطة، التي كانت تضم (غالبًا) مسجدًا، وربما انضمّ إلى المسجد مكتبة.

ومن هذه الأربطة الشهيرة ببغداد: رباط المأمونية[٣]، الذي بنته زمرّد خاتون (ت ٥٥٧هـ)، الذي كان يضمّ مكتبةً مهمّة[٤]، وينزل فيه العلماء الواردون إلى بغداد، وتُقرأ فيه كتب العلم[٥].

ومن مشاهير الأربطة ببغداد أيضًا: رباط الزَّوْزَني، الذي بناه علي بن

---

(١) دور الكتب العربيّة للعش (٢١٢ ـ ٢١٣)، ودليل خارطة بغداد المفصل للدكتور مصطفى جواد، والدكتور أحمد سوسة (١٧٤ ـ ١٧٥).
(٢) دور الكتب العربيه للعش (٢١٩ ـ ٢٢١).
(٣) المأمونيّة: محلّة ببغداد، بالجانب الشرقي منها، منسوبة إلى الخليفة المأمون. وهي اليوم: محلة عقد القشل والدهانة والهيتاويين وصبابيغ الآل. انظر معجم البلدان لياقوت (٥/ ٤٤)، ودليل خارطة بغداد المفصل لجواد وسوسة (١٢٤).
(٤) دور الكتب العربية العامه للعش (٢١٤ ـ ٢١٦).
(٥) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٢/ ٢٤٠) (٥/ ١٦٤ ـ ١٦٥).

إبراهيم الحُصْري (ت ٣٧١هـ) للصوفيّة أمامَ جامع المنصور، ثم نُسب الرباط إلى علي بن محمود بن إبراهيم الزوزني (ت ٤٥١هـ)؛ لكونه أشهر من حَلّ هذا الرباط بعد مؤسسه، ثم إنه دُفن به أيضًا[١]. وممن نزل هذا الرباط: يوسف بن محمد المهرواني (ت ٤٦٨هـ) شيخ أبي بكر الأنصاري، إلى أن توفي فيه[٢]. وكان لهذا الرباط مكتبة لها خازن، واستمرَّ عطاءُ هذا الرباط خلال القرن الرابع والخامس والسادس، فمن خُزّان مكتبته علي بن أحمد بن أبي الحسن المقرىء، الذي قُرِّر خازنًا لها سنة (٥٩٢هـ)[٣].

وانضاف إلى هذه الدورِ والمؤسساتِ دورُ الكتب، أو المكتبات العامّة بالتعبير العصري.

وسبق الحديث عن دار العلم لسابور، وما آل إليه أمرها من الإحراق سنة (٤٥١هـ)[٤].

وكان من آثار هذه النهاية المؤلمة لدار العلم لسابور أن قام أحد الوزراء الشيعة بإنشاء مكتبة أخرى خوفًا من ذهاب العلم، حيث أنشأ الوزير أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسِّن بن إبراهيم الصابيء المعروف بغرس النعمة (ت ٤٨٠هـ) دارًا للعلم سنة (٤٥٢هـ)، وأوقف فيها ألوفَ المجلّدات. واشتهرت هذه المكتبة باسم دار الكتب في شارع ابن أبي عوف. إلا أن هذه

---

(١) انظر: الأنساب المتفقة لابن طاهر (٤٣)، وحاشية تحقيق طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، بتحقيق د. عبدالرحمن العثيمين (٣/ ٤٠٥).
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧).
(٣) دور الكتب العربية العامة للعش (٢١٦).
(٤) انظر (٥١).

المكتبة سرعان ما انتهى أمرها بإنشاء دار الكتب بالنظامية سنة (٤٥٩هـ)[١]. لكن بعد أن أدّت دورًا مهمًّا، حيث كانت مجمعًا للعلماء، تقام فيه مجالس المناظرة بينهم[٢].

وإضافة إلى هذه المكتبات العامة، فقد كانت هناك مكتبات خاصة أوقفها أصحابها بعد وفاتهم، فكانت بذلك منهلاً للعلماء وطلبة العلم. مثل مكتبة الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، والحميدي (ت ٤٨٨هـ)، والمستظهري (ت ٥٠٩هـ)، وابن التعاويذي (ت ٥٨٣هـ)، وغيرها. وبعض هذه المكتبات ضمّت ألوف المجلّدات، ومنها ما ضمّ اثني عشر ألف مجلّد[٣].

فإذا انتهينا إلى هنا، فنختم الحديث عن مؤسسات ودور العلم ببغداد، بما كنا قد عرضنا له سابقًا، من الحديث عن المدارس، التي هي قمّة التطوّر لدور التعليم. فهي جامعات، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى في الزمن الحاضر. حيث كانت تضمّ هذه المدارس فصولاً دراسية، ومكتبةً ضخمة، ومسجدًا، وأُوقِف عليها من الأوقاف العظيمه ما يكفي لإدارتها ولصرف رواتب المدرسين، والطلاب أيضًا.

لقد استوقفت هذه المدارس (التي تأتي في مقدّمتها المدارس النظامية) كثيرًا من الدارسين من عربٍ ومستشرقين، لدراستها ودراسة أسباب نشوئها بهذه القوّة، وطريقة تنظيمها المالي والإداري والدراسي.

---

(١) دور الكتب العربية العامة للعش (١٦٨ ـ ١٧٠).
(٢) انظر: كتاب الفنون لابن عقيل (٢/٥٤٨ ـ ٥٥٠).
(٣) انظر: صيد الخاطر لابن الجوزي (٥٥٠)، ودور الكتب العربية للعش (٢٢٢ ـ ٢٢٤).

وقد سبق الحديث عن علاقة نشأة المدارس بالسياسة وصراعاتها العقديّة والفكريّة[١]، وهذا بعضُ ما أكّدته الدراسات الحديثة لتلك المدارس[٢].

وكما تحدّث الدارسون باستفاضة عن المدارس، فقد كان حديثهم عن مكتبتها مستفيضًا كذلك[٣].

وكان من الطبيعي إذ أنشأ الوزير نظام الملك المدرسة النظامية لنصرة المذهب الأشعري والشافعي في الفروع الفقهيّة، أن يتحمّس أصحاب المذاهب الأخرى لمقاومة ذلك، بإنشاء مدارس تُدرس فيها تلك المذاهب.

ففي حين ابتدأ العمل بإنشاء المدرسة النظامية سنة (٤٥٧هـ)، وانتهى العمل سنة (٤٥٩هـ)[٤]؛ بُدِىءَ في هذه السنة (٤٥٩هـ) إنشاءُ مدرسة الإمام أبي حنيفة بجوار مشهده، وتمّ بناؤها خلال أربعة أشهر فقط[٥]. ولهذا التاريخ، ولهذا الاستعجال في البناء سببُه الذي لا يخفى!!.

وكانت هذه المدرسة تضم ـ كالعادة ـ مكتبة، سبق الحديث عنها.

وبنى الحنابلةُ أيضًا مدرسةً أنشأها المبارك بن علي المُخَرِّمي الحنبلي (ت ٥١٣هـ) لتكون مدرسةً ومكتبةً للحنابلة، عُرفت بعد ذلك بالمدرسة الجيليّة، نسبةً إلى تلميذه الإمام الشهير عبدالقادر الجيلي (ت ٥٦١هـ)،

---

(١) انظر (٥٤ ـ ٥٦).
(٢) انظر: دور الكتب العربية العامة للعش (١٨٠ ـ ١٩٠).
(٣) دور الكتب العربيه الغامة للعش (١٩٤ ـ ٢٠٠).
(٤) انظر ما سبق (٥٥ ـ ٥٦).
(٥) انظر: الأعظميّة للخطاط وليد الأعظمي (٥٦ ـ ٥٩).

الذي وسَّعَ المدرسة وسكنها، فعُرفت به[١].

وبهذا يتّضحُ مقدارُ الرُّقيّ الحضاري العلمي الذي شهده هذا العصر، والمستوى الذي بلغه في تقدُّم الحياة العلميّة. وأنه عصرٌ بلغت فيه مؤسسات التعليم قمّة تطوّرها في العالم الإسلامي، وازدهرت فيه دُوْرُ الكُتُب العامة والخاصّة ازدهارًا لم يُعلم له مثيلٌ من قبل.

إلا أن هذا كلّه لا يعني أن هذا العصرْ كان العلمُ الشرعي فيه وعلوم السنة خاصة أفضل من القرن الرابع السابقِ له، ولا وُجد فيه من العلماءِ مثل من وُجد في القرون السابقة. وهذا ما سبق الحديث عنه في مقدّمة هذا المبحث، من التفريق بين فقه النفوس وعلم الصدور من جهة ومؤسسات التعليم ودور الكتب من جهةٍ أخرى[٢]. بل لقد شهدت علوم السنة نقصًا خلال هذا القرن، كما لم تشهده في قرن سابق، وهذا ما أثبته الواقع كما سبق[٣]، وقرره شيخ الإسلام ابن تيميّة أيضًا[٤].

وللقِنَّوْجي عبارة لطيفةٌ في هذا المجال، إذ يقول في كتابه (الحِطّة): «ولقد كُوشِفَ علماءُ ما وراء النهر بهذا، ونطقوا به، لما بلغهم بناءُ المدارس ببغداد أقاموا مَأْتَمَ العلم؛ وقالوا: كان يَشْتَغِلُ به أربابُ الهِمَم العليّة والنفوس الزكيّة، الذين يقصدون العلم لشرفه والكمال به.. وإذ صار عليه أُجرة،

(١) انظر: دور الكتب العربيّة العامة للعش (٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وحاشية تحقيق طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء بتحقيق د. عبدالرحمن العثيمين (٣/ ٤٠٥).
(٢) انظر (٣٢ ـ ٣٣).
(٣) انظر (٤٥).
(٤) انظر (٤٩).

تدانَى إليه الأخِسّاءُ وأربابُ الكسل؛ فيكون سببًا لارْتِفَاعِه»[١].

ولاشك أن ذلك الوسط العلمي الراقي ببغداد سيكون له أثرٌ في الحياة العلميّة من جهة توارُث بعض الأُسر العلمية للعلم، وبروز بعض العوائل التي تتداوَلُ العلم أبًا عن جدّ. لأنّ العلم إذا كان في المجتمع عزيزًا، وكان لأهله من التعظيم والإجلال في قلوب الخاصة والعامة ما يليق بهم، فسيكون من أثر ذلك حرصُ الأبناء على الحفاظ على أمجاد الآباء. ولمّا كان العلم هو مَجْدُ العالم، فسيكون توارثه من أبنائه وأحفاده هو طريقة الحفاظ على ذلك المجد.

ولذلك وُجدت بَعْضُ الأسر العلميّة ببغداد خلال هذا القرن وقريبًا منه، وهي في الحقيقة أسرٌ حقيقةٌ بأبحاث مستقلّة؛ لكن لا بأس من الإشارة هنا إلى بعض تلك الأسر.

فمن هذه الأسر: العبّاسيون، أبناء الخلفاء:

فقد اعتنى كثيرٌ من العباسيين بالعلم، فكان منهم الفقهاء والمحدّثون. وقد روى أبو بكر الأنصاري عن ثمانية من العلماء العباسيين[٢]. وقد اشتهر من هذا البيت عدّة سُلالات، منهم: آل المأمون الخليفة العباسي، الذين كان منهم: أبو بكر محمد بن الحسن بن الفضل ابن المأمون (ت ٣٥٠هـ)[٣]، وأخوه أبو الفضل محمد (ت ٣٧٦هـ)[٤]، وابن أخيهم عبدالصمد بن علي ابن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون (ت ٤٦٥هـ) شيخُ أبي بكر

---

(١) الحِطّة في ذكر الصحاح الستة، للقِنَّوْجي (٤٢).
(٢) انظر الشيخ رقم (٣٥، ٧٠، ١٢، ٥١، ٦٥، ٥، ٢٤، ٧٩).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢١٤).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

الأنصاري[١]، وحفيده عبدالصمد بن محمد بن علي بن عبدالصمد بن علي ابن محمد (ت ٥٧٠هـ)[٢].

ومن مشاهير الأسر العلميّة: آل حسان بن سنان التنوخيون.

فتبدأ هذه الأسرة العريقة بحسان بن سنان بن أوفى بن عوف التنوخي (ت ١٨٠هـ)، الذي كان نصرانيًا فأسلم، وهو مذكور في طبقات الحنفيّة[٣]. وله ثلاثة أبناء: يزيد، ومحمد، والبُهْلُول، والنجابة كانت في أبناء البهلول. وليزيد ابنٌ عالم اسمه علي[٤]، ولمحمد حفيدٌ عالم اسمه القاسم بن عبدالرحمن ابن محمد بن حسان (ت ٣١٦هـ)[٥]. أمّا البهلول بن حسان بن سنان فكان من العلماء (ت ٢٠٤هـ)[٦]، ومن ذريته العلماء: ابنه إسحاق بن البهلول (ت ٢٥٢هـ)[٧]، وأبناؤه: البهلول (ت ٢٩٨هـ)[٨]، وأحمد (ت ٣١٨هـ)[٩]، ويعقوب (ت٢٥١هـ)[١٠]، وابنُ أخيهم داود بن الهيثم بن إسحاق (ت٣١٦هـ)[١١].

---

(١) انظر الشيخ (رقم ١٢).
(٢) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٧٨ ـ ٧٩ رقم ٨٩٣).
(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٥٨)، والجواهر المضيّة للقرشي (٢/ ٣٥ ـ ٣٧).
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ١٢١).
(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤٤).
(٦) تاريخ بغداد (٧/ ١٠٨)، الجواهر المضيّة للقرشي (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١).
(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩١).
(٨) تاريخ بغداد (٧/ ١٠٩ ـ ١١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٨).
(٩) تاريخ بغداد (٤/ ٣٠ ـ ٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٧).
(١٠) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٦).
(١١) تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٩).

أمّا يعقوب بن إسحاق فأنجب إسماعيل (ت ٣٣١هـ)[١]، ويوسف (ت٣٢٩هـ)[٢]، وإبراهيم وحفيده محمد بن علي بن إبراهيم كان عالمًا (ت بعد ٣٨٩هـ)[٣]. ويوسف بن يعقوب السابق ذكره أنجب ابنين عالمين: محمدًا (ت ٣٩٣هـ)[٤]، وأحمد (ت ٣٧٧هـ)[٥]، ولأحمد ابنةٌ عالمةٌ روى عنها الخطيب البغدادي اسمها طاهرة (ت ٤٣٦هـ)[٦]. وأمّا أحمد بن إسحاق ابن البهلول بن حسان بن سنان فأنجب ابنًا عالمًا هو محمد (ت ٣٤٨هـ)[٧]، ولمحمد ثلاثة أبناء علماء: البهلول (ت ٣٨٠هـ)[٨]، وعلي (ت ٣٥٨هـ)[٩]، وجعفر (ت ٣٧٧هـ)[١٠]، وجعفر هذا أنجب الحسين وكان عالمًا[١١].

ومن مشاهير الأسر العلميّة أيضًا: آل المُسْلِمَةِ:

ومنهم: محمد بن عمر بن الحسن بن عُبيد بن عمرو بن خالد بن الرُّفَيْل

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٣٠١).
(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٢١).
(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٩٠)، والجواهر المضيّة للقرشي (٣/ ٢٥٣).
(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٤١٠ ـ ٤١١).
(٥) تاريخ بغداد (٥/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥٥)، والجواهر المضية للقرشي (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).
(٦) تاريخ بغداد (١٤/ ٤٤٥).
(٧) تاريخ بغداد (١/ ٢٧٨).
(٨) تاريخ بغداد (٧/ ١١٠).
(٩) تاريخ بغداد (١٢/ ٨٢).
(١٠) تاريخ بغداد (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(١١) تاريخ بغداد (٨/ ٢٧).

(ت٣٥٢هـ)[١]، وابنه أحمد (ت٤١٥هـ)[٢]، ولأحمد ابنان: أولهما أبو محمد الحسن (ت٤٣٠هـ)[٣]، وللحسن ابنه الوزير أبو القاسم علي (ت٤٥٠هـ)[٤]؛ وثانيهما محمد (ت ٤٦٥هـ) وهو شيخٌ لأبي بكر الأنصاري[٥]، هو وابنه وسميُّه محمد (ت ٤٧٩هـ) كلاهما من شيوخ أبي بكر الأنصاري[٦]. ومن ذرية الوزير أبي القاسم: المظفر بن هبة الله بن المظفر بن الوزير أبي القاسم (ت ٥٦٠هـ)[٧]، وابنه أبو جعفر عبدالله (ت ٥٩٢هـ)[٨].

ومن مشاهير الأسر العلمية: آل النَّقُّور:

وأول هذه الأسرة: الحافظ أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن النقّور البغدادي البزّاز (ت ٤٧٠هـ) شيخُ أبي بكر الأنصاري[٩]، وابنه: أبو منصور محمد (ت٤٩٧هـ)[١٠]، ثم ابن أبي منصور: أبو بكر عبدالله (ت٥٦٥هـ)[١١]، ثم ابن أبي بكر: أبو الفرج المبارك (ت ٥٨٤هـ)[١٢]،

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٢٥).
(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٣٠).
(٣) تاريخ بغداد (١/ ٣٥٧).
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٣٩١).
(٥) انظر الشيخ (رقم ١١).
(٦) انظر الشيخ (رقم ٤٦).
(٧) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٢١).
(٨) التكملة للمنذري (رقم ٣١٥).
(٩) انظر الشيخ رقم (١٦).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٧٤).
(١١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩).
(١٢) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي (٣/ ١٧٠).

وهو آخر آل النقور.

ومن مشاهير الأسر العلمية: آل حماد بن زيد البصري المالكيّون مذهبًا، وقد أطنب ابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) في الثناء على هذه الأسرة، التي دامت نحو ثلاثمائة سنة تنشر العلم، وتنصر الفقه المالكي ببغداد[١]:

وأول من استوطن بغداد من هذه الأسرة العريقة: القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الجهضمي الأزدي مولاهم (ت ٢٨٢هـ)[٢]، وأخوه حماد بن إسحاق (ت ٢٦٧هـ)[٣]، وابنه إبراهيم بن حماد (ت ٣٢٣هـ)[٤]، وابن عمهم محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت ٣٢٠هـ)[٥]، وابنه عمر بن محمد (ت ٣٢٨هـ)[٦]، وعبدالصمد بن الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد نزيل مصر (ت ٣٥٣هـ)[٧]؛ وكان آخرهم موتًا: أبو العباس أحمد بن أبي يعلى عبدالوهاب بن حسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل ابن حماد، توفي قريبًا من (٤٠٠هـ)[٨].

---

(١) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٢) الديباج المذهب (١/ ٢٨٢ ـ ٢٩٠).
(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٣٤١).
(٤) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).
(٥) الديباج المذهب لابن فرحون (٢/ ١٨١ ـ ١٨٣).
(٦) الديباج المذهب لابن فرحون (٢/ ٧٥ ـ ٧٧).
(٧) تاريخ بغداد (١١/ ٤١ ـ ٤٢).
(٨) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ١٧٣)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (١/ ٩٣).

ومن الأسر العلمية ببغداد: آل البرمكي، وجُلّهم حنابلة:

أولهم: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل البرمكي الحنبلي، وابنه أبو حفص عمر (ت ٣٨٧هـ)، وأبناؤه: أحمد (ت ٤٤١)، وإبراهيم وهو شيخ لأبي بكر (ت ٤٤٥)، وعلي وهو شيخ لأبي بكر (ت ٤٥٠هـ)؛ وهم حنابلة إلا عليًا. ولأحمد بن عمر ابنٌ هو عبدالواحد (ت ٤٥٩)، ولأخيه إبراهيم بن عمر ابنان هما: عُبيدالله، وأحمد (ت ٤٦٨هـ) وهو من شيوخ أبي بكر الأنصاري[1].

ومن الأسر العلمية أيضًا: آل التميمي الحنابلة كلّهم.

وأوّل هذه الأسرة: عبدالعزيز بن الحارث بن أسد التميمي (ت٣٧١هـ)[2]، وابنه عبدالوهاب (ت ٤٢٥هـ)[3]، وأخوه عبدالواحد (ت ٤١٠هـ)[4]، ولعبدالوهاب ابنٌ هو أشهر هذه الأسرة، ألا وهو: رِزْقُ الله (ت ٤٨٨هـ)[5]، وهو من شيوخ الأنصاري خارج هذه المشيخة. ولرزق الله ابنان، هما: عبدالوهاب (ت ٤٩١هـ)[6]، وعبدالواحد (ت ٤٩٣هـ)[7]. ومن أبناء عمومتهم: الحسين بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن الحارث بن أسد

---

(١) استوعب الحديث عنهم د. عبدالرحمن العثيمين في حاشية تحقيقه لطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ١٤٥).

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٣٤).

(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٢٥).

(٥) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦).

(٦) ذيل ابن النجار (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/ ١٣١).

(٧) ذيل ابن النجار (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

التميمي (ت ٤١٢هـ)[١]، وأخوه أحمد (ت ٤٣٠هـ)[٢].

ومن أسر الحنابلة الشهيرة ببغداد: آل الفرّاء:

وقد كان إمامهم وفاتحتهم القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت ٤٥٨هـ) شيخ أبي بكر الأنصاري، كان أبوه أبو عبدالله الحسين بن محمد فقيهًا حنفيًا (ت ٣٩٠هـ)، فكان أبو يعلى الفراء أولَ هذا البيت تَحَنْبُلاً، هو وإخوانه، ثم أبناؤهم وأخوالهم[٣].

وهناك أسر علميّة كثيرةٌ ببغداد لا يمكن حصرها في مثل هذا المبحث المختصر، لذلك فإني أكتفي بما سبق، فقد استفدنا به صورةً أخرى من صور الحياة العلمية في عصر المؤلف.

ولاشك أن المتفحّص لكل ما سبق في وصف الحياة العلميّة في القرن الخامس وأوائل السادس، سيخرج بشعور قويّ أن هذا العصر حقيقٌ بالتعمق في دراسته، لكونه عصرًا زاخرًا بالعلم ومؤسساته وصراعاته؛ فهو من أفضل العصور المفيدة للدارسين والباحثين للحياة العلمية في جميع جوانبها.

وإن كنت قد أعطيت هذه الصورة السريعة لعصرٍ مليءٍ بالوقفات والعبر، إلا أني إنما اكتفيت بهذا لأن المجال هنا لا يقبل أكثر من ذلك. فليس في الإمكان أحسن مما كان!.

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٢٨١).
(٣) استوعب الحديثَ عنهم د. عبدالرحمن العثيمين في مقدّمة تحقيقه لطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٤ ـ ٢٢).

الفصل الثاني:
ترجمة صاحب المشيخة[1]

المبحث الأول: اسمه ونسبه وألقابه ومولده.

أمّا اسمه ونسبه: فهو محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله بن محمد

(١) مصادر ترجمته: الأنساب للسمعاني ـ النصري ـ (١٣/ ١١٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤)، ومشيخة ابن عساكر (رقم ١٢١٦)، والمشيخة البغدادية لأبي طاهر السِّلَفِي (٤٨/ب)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢ ـ ٩٤)، ومشيخته (٥٤ ـ ٥٨ رقم٢)، ومناقب الإمام أحمد له (٧٠٢ ـ ٧٠٣)، وأعمار الأعيان له (٨٣)، والتقييد لرواة السنن والمسانيد لابن نقطة (٨٢ ـ ٨٣ رقم ٧٦)، وتكملة الإكمال له ـ النصري ـ (٦/ ٩٠ ـ ٩١ رقم ٦٣٣٣)، والكامل لابن الأثير (٨/ ٣٦٩)، والتاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجّار ـ نقل ترجمة المصنّف مختصرةً عنه أبو المؤيّد الخوارزمي في جامع المسانيد ـ (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، والتمييز والفصل لابن باطيش (٢/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥)، ومرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ـ المخطوط ـ (١٠٨ ـ ١٠٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩٠ ـ ٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء له (٢٠/ ٢٣ ـ ٢٨)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٨١ ـ ١٢٨٢)، والعبر له (٢/ ٤٤٨)، ودول الإسلام له (٢/ ٥٥)، وأسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه للذهبي (رقم ٢٤١)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن أيبك الحسامي (١٠١ ـ ١٠٤ رقم ١٥)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٢ ـ ١٩٨)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١/ ٥٥٠)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/ ٢٤١ ـ ٢٤٣)، وتبصير المنتبه له (١/ ١٦٠)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/ ٢٦٧)، والمقصد الأرشد =

ابن عبدالرحمن بن الربيع بن ثابت بن وهب بن مَشْجَعَة[١] بن الحارث بن عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاري الخزرجي السَّلَمي[٢].

هكذا أملى هو نَسَبه هذا على تلميذه أبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ)[٣]، وهكذا وَجَدَ الحافظُ محب الدين محمد بن محمود ابن النجار (ت ٦٤٣هـ) نسبَه كاملاً مكتوبًا بخط يد محمد بن عبدالباقي نفسه[٤]، وهو النسب الذي اتفق على نقله المترجمون له.

فهو يرجع بالنسب المتصل الصحيح إلى الصحابي الجليل الشاعر كعب بن مالك رضي الله عنه، أحد الثلاثة الذين خُلِّفوا عن غزوة تبوك[٥]؛ ولذلك يقال لصاحب المشيخة: الكعبي[٦]، نسبة إلى هذا الصحابي رضي الله عنه.

وكنيته: أبو بكر، وكنية والده: أبو طاهر. ولذلك يُسمَّى أحيانًا في

= لابن مفلح (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤ رقم ٩٩١)، والمنهج الأحمد للعليمي (٣/ ١٢٠ ـ ١٢٤ رقم ٧٦٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/ ١٧٧ ـ ١٨١)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٨٣)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٣٨٣).

(١) تحرفت في بعض المصادر إلى (مسجعة) بالسين المهملة، والصواب بالشين المعجمة؛ فانظر تاج العروس للزبيدي ـ شجع ـ (٢١/ ٢٥٦).

(٢) السَّلَمي: بفتح السين واللام، هذا ضبط أهل اللغة وبعض أهل الحديث، وأكثر أهل الحديث بفتح السين وكسر اللام، على الأصل؛ لأنه نسبة إلى سَلِمة بن سعد من الخزرج. انظر: عجالة المبتدي للحازمي (٧٤).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩٢).

(٤) نقله عنه الخوارزمي في جامع المسانيد (٢/ ٣٦٢).

(٥) انظر: صحيح البخاري (رقم ٢٧٥٧، ٤٤١٨)، ومسلم (رقم ٢٧٦٩).

(٦) كما عند ابن البخاري في مشيخته (١/ ٦٦٨ رقم ٢٨٥) (٢/ ٨٣٧ رقم ٤١٧).

الأسانيد: أبو بكر بن أبي طاهر، أو محمد بن أبي طاهر.

ويقال: النَّصْرِي[١]، والبابشامي[٢]؛ نسبة إلى مَحِلَّةِ النَّصْرِيّة، التي هي إحدى المحالّ الخارجة عن مدينة المنصور المدوّرة من الجهة الشماليّة الغربيّة من بغداد، كجزءٍ من محلّة الحربيّة المشهورة، وهي امتداد باب الشام أحدِ الأبواب الأربعة الأساسية لمدينة المنصور[٣]. ولذلك أيضًا يقال له: البغدادي، لكونه وُلد ونشأ وعاش وتوفي ببغداد.

واشتُهر أيضًا: بالفَرَضي[٤]، لعلمه بالفرائض (المواريث).

ويقال له أيضًا: الحاسب[٥]، لعلمه بالحساب والهندسة، كما يأتي[٦].

ويقال له البزّاز[٧]: نسبة لبيع البزّ، وهي الثياب[٨]. وهي نسبةٌ لوالده

---

(١) ترجم له السمعاني وابن نقطة وابن ناصر الدين وابن حجر في تبصير المنتبه في مادّة النصري، وسبق العزو إلى كتبهم.

(٢) نسبه كذلك ابن عساكر في ترجمته في تاريخ دمشق (وسبق العزو في مصادر الترجمة).

(٣) انظر: بغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) للدكتور صالح العلي (٢/ ١٤٨ ـ ١٥٣)، ودليل خارطة بغداد المفصّل للدكتور جواد والدكتور أحمد سوسة (١٠٥)، وانظر ما يأتي (٢٠٢، ١٠٠٥) ورقم (٤٢٩).

(٤) كما عند الذهبي في تاريخ الإسلام والسير (سبق العزو).

(٥) كما في مشيخة ابن البخاري (١/ ١٩٤ رقم ٢٨) (٢/ ٩٢٠، ١١٧١ رقم ٤٧٩، ٦٧٠)، والمختارة للضياء (١/ ٤٢٠ رقم ٢٩٩).

(٦) انظر (١٨٦ ـ ١٨٩).

(٧) كما في المستفاد للحسامي وتاريخ الإسلام والسير للذهبي.

(٨) انظر: الأنساب للسمعاني (٢/ ١٩٩).

من قبل[١]، فلعله ورث هذه التجارة عن أبيه، أو لحقته هذه النسبة بعد أبيه.

ويقال له: الشاهد[٢]، والمعدَّل[٣]: وهما اسمان لمن عُدِّل وزُكِّي وقُبلت شهادته عند القضاة[٤]. وذلك لأنه شهد عند القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبدالوهاب الدَّامَغَاني الحنفي (ت ٤٧٨هـ)، كما نصَّ على ذلك تلميذه الإمام أبو الفرج ابن الجوزي[٥]. وبموازنة سنة وفاةِ هذا القاضي بسنة ولادة أبي بكر الأنصاري (الآتية)، يكون عُمر القاضي عندما عُدِّل وزُكِّي، في أقصى ما يُمكن أن يكون: ستّةً وثلاثين عامًا[٦].

ويُنسب الإمام أبو بكر الأنصاري إلى مذهب الإمام أحمد، لتمذهبه به. فيقال له: الحنبلي.

ويقال له أيضًا: ابن صِهْر هبة الله، حيثُ عُرِف والده من قبل بلقب صهر هبة الله؛ لتزوِّجه من بنت رجل يُسمَّى بهبة الله. كما يقول أبو طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٩هـ) في (المشيخة البغداديّة)[٧].

---

(١) كما في ترجمته الآتية في المشيخة (رقم ٣١).
(٢) انظر: ذيل ابن النجار (١/ ١٣٨)، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ٤٠، ٢٨٨).
(٣) كما عند ابن عساكر في ترجمته في تاريخ دمشق (وسبق العزو إليه)، وعند السِّلَفي في المشيخة البغدادية.
(٤) انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٤٢).
(٥) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).
(٦) وهذا أعلى ممّا ذكره ابن النجار، كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣)، من أنه شهد سنة (٤٩٤هـ)، عند ابن القاضي المذكور، وهو القاضي أبو الحسن علي بن محمد الدامَغاني (ت ٥١٣هـ).
(٧) المشيخة البغدادية للسلفي (٤٨/ ب).

أمّا أشهر لقب لأبي بكر الأنصاري فهو لقب: قاضي المارِسْتَان[١]، لتَوَلِّيْه النظر في أوقاف أحد البيمارستانات الشهيرة ببغداد، وهو البيمارستان العَضُدِي[٢]. ولذلك يقال له القاضي أيضًا، ولم يُذكر عنه تَوَلِّي القضاء العامّ، وإنما تَوَلَّى نِظَارة الوقف المذكور، فلُقِّب بقاضيه.

فخلاصة ما سبق في اسم هذا الإمام، أنه: القاضي أبو بكر محمد بن أبي طاهر عبدالباقي بن محمد الأنصاريُّ الخزرجيُّ السَّلَمِيُّ الكعبيُّ، البغداديُّ البابشاميُّ النَّصْريُّ، الحنبليُّ، الفرضيُّ الحاسبُ، الشاهدُ المعدَّلُ، المعروف: بابن صهر هبة الله، وبقاضي المَرَسْتان.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن هناك عالِمَيْن يشتبهان بأبي بكر الأنصاري، فرأيت أنه لابُدّ من ذكرهما إيضاحًا لما يُخشى من وهم الجمع أو التفريق.

---

(١) المَارِسْتَان: بألف بعد الميم، ويصحّ في الراء الفتح والكسر، وسكون السين؛ وهذه لغة أهل العراق يُثبتون الألف بعد الميم. أمّا أهل الشام ومصر فيقولون: (المَرَسْتان)، بفتح الميم والراء، وحذف الألف التي بينهما. وأصل الكلمة: بيمارستان، وهي فارسية مركبة من كلمتين: بيمارْ، ومعناها: مريض، وأَسْتان: لاحِقةٌ تفيد الموضع، وتُحذف ألف أستان من أولها عند التركيب، فيقال: بيمارِسْتَان، أي دار المرضى والمستشفى.

انظر: المعرّب للجواليقي (٥٧٧ رقم ٦٢٢)، والأنساب للسمعاني (١٢/ ١٩)، وشفاء الغليل للخفاجي (٩٩، ٢٧٢)، وقصد السبيل للمحبي (١/ ٣٢٠) (٢/ ٤٣١)، والمعجم الفارسي العربي الموجز للدكتور محمد التونجي (٦٢)، وحاشية تحقيق الدكتور مصطفى جواد لتكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني (١٣٥).

(٢) البيمارستان العَضُدي: هو مستشفى بُنيت بأمر عَضُد الدولة البويهي سنة (٣٦٤هـ)، في الشمال الغربي من بغداد، وجُدّدت سنة (٤٦٠هـ). انظر: بغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) للدكتور صالح العلي (١/ ٣٤٧ ـ ٣٥١).

وهما:

الأول: أبو بكر عُبيدالله بن علي بن نَصْر بن حُمْرة ـ بالراء ـ المارستاني، ويُعرف أيضًا بابن المارستانيّة، له كتاب في تاريخ بغداد، (ت ٥٩٩هـ)[(١)].

ووجه اشتباهه بأبي بكر قاضي المارستان، أنه يُختصر اسمه أحيانًا فيُقال له: أبو بكر المارستاني[(٢)]، فيُظن أنه أبو بكر الأنصاري. خاصةً وأنهما بغداديان، ولكليهما كلامٌ في تاريخ الرواة ينقله عنهما المؤرخون وأصحاب كتب التراجم.

الثاني: أبو الفتح محمد بن عبدالباقي بن أحمد بن سَلْمَان البغدادي الحاجب، مُسْنِدُ العراق، المشهور بابن البَطِّي، وُلد سنة (٤٧٧هـ)، وتوفي سنة (٥٦٤هـ)[(٣)].

ووجه اشتباهه بمحمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري، تطابقُ الاسم واسم الأب، وتقاربُ اسم الجدّ، مع كونهما بغداديين مسندَين كبيرَين، مع تقارب عهديهما، حتى تشاركا في بعض الشيوخ[(٤)] والتلاميذ[(٥)].

---

(١) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجّار (٢/ ٩٥ ـ ٩٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٥٨ ـ ٥٩ رقم ١١٢٩)، ومقدمة الدكتور بشار عوّاد معروف في تحقيقه لذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدُّبيثي (١/ ١٧ ـ ١٩).

(٢) انظر: المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبيثي للذهبي (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٨١ ـ ٤٨٤).

(٤) مثل: رزق الله التميمي، وطراد الزينبي، ونصر بن البَطِر، وعلي بن الحسين الرَّبعي.

(٥) مثل: ابن عساكر، وابن الجوزي، وابن الأخضر، وغيرهم.

لذلك فإن التنبيه على افتراقهم وعدم اتفاقهم مما لا يحسنُ إهماله، خلال دراستنا لأبي بكر الأنصاري.

أما مولد هذا الإمام، فقد كان يُخفي أَمدَه ولا يُخبر به، مُعَلِّلاً إخفاءَهُ بأحد جوابين:

إما أن يقول: «لأنه إن كان صغيرًا استحقروه، وإن كان كبيرًا استهرموه».

وإما أن يروي لسائله خبرًا يتسلسل بقول رواته عندما سُئلوا عن سِنِّهم: «أَقْبِلْ على شأنك»، وينتهي تَسَلْسُلُ الخبر إلى الإمام مالك بن أنس، الذي يضيف إلى العبارة السابقة قَوْلَه: «ليس من المروءةِ أن يُخبر الرجلُ عن سِنِّه»[(١)]!.

يقول أبو الفرج ابن الجوزي ـ تلميذه ـ: «ثم قال لنا: مولدي في يوم الثلاثاء، عاشر صفر، سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

(قال ابنُ الجوزي:) وذكر لنا أنّ مُنَجِّمَيْنِ حَضَرَا حين وُلدتُ، فأجمعا أن العمر اثنتان وخمسون سنة، قال: وها أنا قد جاوزتُ التسعين.

(قال ابن الجوزي:) وأنشدني:

احفظْ لسانَك لا تَبُحْ بثلاثةٍ ... سِنٌّ ومالٍ ـ ما استطعتَ ـ ومذهبِ

---

(١) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢).
وأمّا الخبر المذكور عن الإمام مالك بن أنس، فانظره في حلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ١٢٩)، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (١/ ٢٥٠ رقم ٨٥١)، ونَفْحُ الطِّيب للمَقَّرِي (٥/ ٢٠٧).

فعلى الثلاثةِ تُبْتَلَى بثلاثةٍ بِمُمَوِّهٍ ومُكَفِّرٍ ومُكَذِّبِ»[١].

وهذا التاريخ لمولد أبي بكر الأنصاري، بالسنة والشهر واليوم، هو نفسه الذي سمعه أبو سعد السمعاني من أبي بكر الأنصاري أيضًا، بل أضاف: «وقد مضى من النهار تسع ساعات»[٢].

ولذلك اتفقت المصادر على ذكر هذا التاريخ لمولد أبي بكر الأنصاري.

أما موضع مولده: فقد نقل السمعاني عن أبي بكر الأنصاري أنه قال: «وُلدتُ بالكَرْخ[٣]، وانتقل بنا أبي إلى النَّصْرِيّة، ولي أربعة أشهر»[٤].

وهذا أولى من قول ابن الجوزي وابن نقطة: إنه وُلد بالنصريّة[٥]؛ لأنّ ما نقله السمعاني هو خبر أبي بكر الأنصاري عن نفسه.

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٤).

(٣) الكَرْخُ: محلّةٌ كبيرة في جنوب الجانب الغربي من بغداد، وسُكانها كانوا من الشيعة.

انظر: معجم البلدان لياقوت (٤/ ٤٤٨)، وبغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) للدكتور صالح العلي (٢/ ٣٨ ـ ٥٢).

(٤)

(٥) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢)، والتقييد لابن نقطة (٨٢).

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته.

لقد نشأ الإمام أبو بكر الأنصاري في عاصمة الدنيا حينها، ألا وهي بغداد. بكل ما كانت تعيشه بغداد حينئذٍ من أحداثٍ سياسيةٍ عظيمة، وحركةٍ علميةٍ مزدهرة، متعدّدة التوجُّهات.. على ما سبق بيانه. ويُختصُّ أبو بكر الأنصاري من بغداد بمَحِلّة النَّصْرِيّة، التي «كان بها جماعةٌ من مشاهير المحدّثين»، كما يقول السمعاني[١]. ولذلك جميعه أثره الكبير على نشأة إمامنا العلميّة، كما سنراه قريبًا.

والأهمّ من ذلك كله (في الحقيقة) أن أبا بكر الأنصاري وُلِدَ لأبٍ عالمٍ محدّثٍ، وفقيهٍ حنبلي، مُحِبٍّ للعلماء مُكْرِمٍ لهم[٢]، و«كان من أكابر أهل بغداد»[٣].

لذلك فلن نستغرب ـ مع هذه البيئة الصالحة والوسطِ العلميّ ـ أن يفتح أبو بكر الأنصاري عينيه وهو في حلقاتِ العلم، وأن يخطو أولى خطواته إلى مجالس العلماء!.

وكان من آثار ذلك أن أتمّ أبو بكر الأنصاري حفظَ القرآن الكريم وهو في السابعة من عمره[٤].

---

(١) الأنساب للسمعاني (١٣/ ١١٣).
(٢) انظر ترجمة عبدالباقي الأنصاري والد المؤلف في أثناء المشيخة، برقم (٣١).
(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٢).
(٤) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

أمّا أحد آثار نزوله في (النصريّة)، فهو أن جارَهم الحافظَ الرحَّال عبدالمحسن بن محمد بن علي الشِّيْحِي (ت ٤٨٩هـ)[١] كان له الفضل في انتخاب الأحاديث الفوائد التي يُحْرَصُ على اغتنام فرصة حياة مُسْنِدِيها من كبار الحفاظ ببغداد حينها[٢]، ليحضر أبو بكر الأنصاري مجالس سماعها، وتحصل له روايتها عن أولئك المسندين حضوراً[٣].

لقد حضر أبو بكر الأنصاري، بعد أن بلغ الثالثة من عمره فقط = مجلسَ سماع أبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي (ت ٤٤٥هـ)[٤]، وذلك في سنة وفاة هذا الشيخ العالي الإسناد، ففاز بالتفرّد بالرواية عنه لما كَبُر!! ولذلك كان يصرّح بأن سماعه منه إنما هو حضورٌ، لا سماع[٥]، لأنه كان دون الخامسة[٦].

وسمع سنة (٤٤٥هـ) أيضًا - حضوراً - من علي بن إبراهيم الباقلاني (ت ٤٤٨هـ)[٧]، كما صرّح هو بذلك في غير هذا الكتاب[٨].

---

(١) ترجمته: في الأنساب للسمعاني - النصري - (١٣/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٥٢ - ١٥٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٤).
(٣) اصطلح المحدّثون أن يكتبوا لمن سمع من الصبيان فوق خمس سنوات: (سمع)، ولمن سمع وهو دون ذلك: (حضر)، أو اشتقاقاتها مثل: (وهو حاضر) أو (حضوراً) ونحوها.
انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٣٠)، ونزهة النظر لابن حجر (١٤٣).
(٤) هو الشيخ رقم (٢).
(٥) انظر: مشيخة النجيب الحراني (١/ ١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٧٤).
(٦) انظر بيان هذا الاصطلاح في التعليقة (٣) من هذه الصفحة.
(٧) هو الشيخ الثالث.
(٨) جزء الأحاديث الصحاح لأبي بكر الأنصاري (٣٧/ ب).

أمّا وهو في الرابعة من عمره، وذلك سنة (٤٤٦هـ)، فقد حضر مجالس سماع شيوخ آخرين؛ منهم: أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ)[١]، وأبو الفضل هبة الله بن أحمد المأموني (ت ٤٥٠هـ)[٢]، وأبو الحسن علي بن عمر البرمكي (ت ٤٥٠هـ)[٣].

وفي الخامسة من عمره سنة (٤٤٧هـ)، سمع من أبي محمد الجوهري مَرّة أخرى[٤]، ومن أبي القاسم عمر بن الحسين الخفاف (ت ٤٥٠هـ)[٥].

وفي السادسة من عمره سنة (٤٤٨هـ)، استمرَّ في السماع من أبي القاسم الخفاف[٦]، وسمع أيضًا من أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العُشاري (ت ٤٥١هـ)[٧].

ولابُدّ أنه سمع من أبي الطيب طاهر بن عبدالله الطبري (ت ٤٥٠هـ)[٨] وهو في الثامنة من عمره، أو قبلها؛ لأنه تُوفي وأبو بكر الأنصاري في الثامنة.

وسمع وهو في الثامنة أيضًا (سنة ٤٥٠هـ) من أبي علي محمد بن وِشَاح الزينبي (ت ٤٦٣هـ)، كما سمع منه بعد ذلك سنة (٤٥٧هـ)[٩].

---

(١) جزء الأحاديث الصحاح لأبي بكر الأنصاري (٣٣/ ب، ٣٤/ ب).
(٢) الشيخ السابع والعشرون.
(٣) الشيخ العاشر.
(٤) الشيخ الأول.
(٥) الشيخ الثامن.
(٦) السابق.
(٧) جزء الأحاديث الصحاح لأبي بكر الأنصاري (٣٤/ ب).
(٨) الشيخ السابع.
(٩) الشيخ الرابع عشر.

واستمرّت عناية الأب بابنه، لذلك نجد كثيرًا من سنوات سماع أبي بكر الأنصاري كانت في حياة أبيه، الذي توفي سنة (٤٦١هـ)، أي ولأبي بكر الأنصاري تسع عشرة سنة.

فسمع سنة (٤٥٥هـ) من أبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النَّرْسِي (ت ٤٥٦هـ)[١].

وسمع سنة (٤٥٦هـ) من أبي علي الحسن بن غالب المُبَاركي (ت٤٥٨هـ)[٢]، ومن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب ابن حُمُّدُوْيَه (ت٤٧٠هـ)[٣].

وسمع سنة (٤٥٧هـ) من والده عبدالباقي الأنصاري[٤]، ولا أحسبه إلا قد سمع منه قبل ذلك. وفيها سمع أيضًا: من أحمد بن محمد بن أحمد بن سياوش (ت ٤٦٢هـ)[٥]، وأبي القاسم عبدالعزيز بن علي بن أحمد الأنماطي السكري (ت ٤٧١هـ)[٦].

وأمّا في سنة (٤٥٨هـ)، أي ولأبي بكر الأنصاري ست عشرة سنة، فنقف على أوّل ذكرٍ لتَوَلِّيْهِ القراءة هو بنفسه على شيخ من شيوخه، ألا وهو أبو علي الحسن بن غالب المباركي (ت ٤٥٨هـ)[٧]. في حين كان الذي

(١) الشيخ التاسع.
(٢) الشيخ الخامس عشر.
(٣) الشيخ الثامن والعشرون.
(٤) الشيخ الواحد والثلاثون.
(٥) الشيخ التاسع والثلاثون.
(٦) الشيخ الخامس والعشرون.
(٧) الشيخ الخامس عشر.

يتولّى القراءة في مجالس السماع قبل ذلك كبارُ الحفاظ من شيوخه وطبقتهم، فكان منهم الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)[١]. وهذا يدلّ على نبوغ أبي بكر الأنصاري، وبلوغِه في هذا السن المبكِّر المرتبة التي تؤهِّله للقراءة على الشيوخ، وهي مرتبةٌ لها شروطها، منها: أن يكون «أفصحَ الحاضرين لسانا، وأوضحهم بيانا، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداءً.. وممن قد أَنِسَ بالحديث، واشتغل به بعض الشغل، إن لم يكن الكل»، كما قال الخطيب[٢]. وقد كان أبو بكر الأنصاري متّصفًا بهذه الأوصاف فعلاً، وزيادةً عليها، وهذا بعضُ ما أثنى به عليه الأئمة (كما يأتي)[٣]؛ لذلك لا نستغرب أن يتولّى هو القراءة على عددٍ من شيوخه من فترة شبابه[٤].

فإذا عُدْنا إلى ذكر من سمع منهم سنة (٤٥٨هـ)، فمنهم أيضًا: أبو الغنائم محمد بن محمد بن علي ابن الدَّجاجي (ت ٤٦٣هـ)[٥]، وأبو القاسم علي ابن عبدالرحمن ابن عَلِيّك (ت ٤٦٨هـ)[٦]، وأبو الفضل محمد بن أحمد المحاملي (ت ٤٧٧هـ)[٧]. ومنهم أيضًا شيخةٌ من المسنِدات العاليات

---

(١) الشيخ الأول، والسابع والعشرون.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ٦٠٨، ٦١٠).
(٣) انظر (١٩١ ـ ١٩٢).
(٤) انظر: الشيخ الحادي عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والخامس والخمسين، والواحد والسبعين، والسابع والثمانين.
(٥) الشيخ السابع عشر.
(٦) الشيخ الثلاثون.
(٧) الشيخ الرابع والأربعون.

الإسناد، ألا وهي خديجة الشاهجانية (ت ٤٦٠هـ)[١].

فهؤلاء جميعًا سمع منهم في حياة أبيه (رحمه الله)، وينضاف إليهم: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحارثي ابن أبي طالب (ت ٤٥٨هـ)[٢]، ومحمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الآبَنُوسِي (ت ٤٥٧هـ)[٣]، وعبدالكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم المحاملي (ت ٤٤٨هـ)[٤] = فهؤلاء أيضًا تُوُفُّوا في حياة أبيه.

واستُجيز له أيضًا من بعض كبار الشيوخ في حياة والده، مثل: أبي القاسم علي بن المُحَسِّن التنوخي (ت ٤٤٧هـ)[٥]، وأبي الفتح عبدالواحد ابن حسين المقرىء ابن شِيْطا (ت ٤٥٠هـ)[٦]، وأبي عبدالله محمد بن سلامة القُضَاعي المصري صاحب (مسند الشهاب) (ت ٤٥٤هـ)[٧]. وكذا يغلب على الظن أن إجازته من كريمة بنت أحمد المروزيّة (ت ٤٦٣هـ)[٨]، وأبي غالب محمد بن أحمد بن سهل الواسطي ابن بشران (ت ٤٦٣هـ)[٩] = كانت في حياة أبيه، وبمشورته أو بمشورة أحد الحفاظ غيره.

---

(١) الشيخ التاسع والعشرون.
(٢) الشيخ الثالث والعشرون.
(٣) الشيخ التاسع عشر.
(٤) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١٠٨).
(٥) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٠).
(٦) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١٠٨).
(٧) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٣).
(٨) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٦).
(٩) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٢).

ولم يكتفِ أبوه بالأصلين العظيمين: الكتاب والسنة، لعلمه أن ثمرة ذلك هي العمل، ولا يكون العمل إلا بفقه. فألحقه من صباه بدرس إمام الحنابلة في زمانه (بلا منازع)، ألا وهو أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ)، فتفقّه عليه[1].

فلما تُوفّي أبوه سنة (٤٦١هـ)، وكان لابنه حينها تسع عشرة سنة، كان قد أدّى حقَّ ابنه هذا على أتمِّ وجه. فقد أَشْرَبَ قلبه حُبَّ العلم وأَهْلِهِ، وعلّمه كيف لا يُمضي شيئًا من وقته إلا فيما ينفعه من علم أو عبادة؛ حتى كان أبو بكر الأنصاري يقول ـ كما يروي ذلك عنه تلميذاه السمعاني وابنُ الجوزي ـ: «ما أعلم أنّي ضيّعتُ من عُمري ساعةً في لهوٍ أو لعب»[2]!!.

ولهذا ساد أبو بكر الأنصاري من شبابه، وبلغ مالم يبلغه كثيرون غيره؛ فعُقد له مجلس التحديث عقب وفاة والده بسنةٍ واحدة، أي سنة (٤٦٢هـ)؛ فحدّث وهو ابن عشرين سنةً فقط[3]!! وفي حياة بعض كبار الأئمة من شيوخه كأبي بكر الخطيب!!!.

لكنّ نفسَ أبي بكر الأنصاري التوّاقةَ إلى المعالي، والهِمَّةَ التي تدفعُه إلى القِمّة = لم تقف به عند هذا الحدّ، ولا اكتفى بما كان قد حصَّله في حياة أبيه من العلوم والمعارف. بل كان ذلك ـ كما سبق ـ سببًا لغرس محبّة العلم وأهله في قلبه، ولتغلغل الحياة العلميّة (بعلمائها وطلبتها وكُتبها ومساجدها ومدارسها) في أعماق قلبه؛ فلم يكن ليستطيع أن يَحْيَا إلا كما كان، في ذلك الوسط

---

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحسامي (١٠٣)، وجامع المسانيد للخوارزمي (٢/٣٦٣).

(٢) المستفاد للحسامي (١٠٣)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٢٥).

العلميّ، وعلى هذا الغذاء النفسيّ والعقليّ والروحيّ الذي ليس له مثيل!!.

ولذلك نجده ينطلق في طلب العلم (بأنواعه) بنهمةٍ أعظم من نهمته في زمن والده، على ما يبدو؛ إذ والدُهُ لابُدّ وأنه كان (بشفقة الأب) ربّما قيّده دون تمام الانطلاق ودون إشباع تلك النهمة! ويؤكد ذلك أن رحلته في طلب العلم لم تكن إلا بعد وفاة أبيه!.

لكن قبل الحديث عن رحلة أبي بكر الأنصاري، لابُدّ أن نُتِمَّ استعراضَ جُملة من شيوخه الذين كان لهم أثرٌ عليه، ونذكر العلوم التي حَصّلها خلال ذلك.

حيث إني قد لاحظتُ أن العلماء الذين أخذ أبو بكر الأنصاري عنهم، ممن توفي بين سنة (٤٦١هـ) سنةِ وفاةِ والده وسنة (٤٧٠هـ)، ممن لم يُنَصّ على أخذه منهم في حياةِ والده، هُمْ أكبر عددٍ من شيوخه، ومثلهم في الكثرة من توفي بين سنة (٤٧١هـ) وسنة (٤٨٠هـ)، ثم ينقص العدد بعد ذلك.

فقد بلغ عدد من سبق ذكرهم، ممن سمع منهم أبو بكر الأنصاري في حياة أبيه، أي من سنة (٤٤٥هـ) إلى (٤٦١هـ) = تسعة عشر شيخًا.

في حين بلغ عدد من سمع منهم، ممن توفّي بين سنتي (٤٦١هـ) و(٤٧٠هـ) = تسعةً وعشرين شيخًا[1]؛ وهؤلاء قد استُثْنِي منهم مَنْ نُصَّ

---

(١) الشيوخ الذين برقم (٦٩، ٥٤، ٥٥، ٢١، ٣٤، ١٦، ٢٠، ٣٥، ٢٢، ١٣، ٧١، ٦٦، ١٢، ٥٨، ٧٤، ٧٧، ٥٣، ٤٠، ٥٩، ٥١، ١١، ٦٢، ٦٥، ٥، ٢٦، ٣٦، ٣٧)، وبكر بن محمد، وواصل بن حمزة، وهما من شيوخه الذين لم يُذكروا في المشيخة.

على سماع الأنصاري منهم في حياة أبيه.

وبلغ عدد من سمع منهم، ممن توفي بين سنتي (٤٧١هـ) و(٤٨٠هـ) = تسعةً وعشرين شيخًا أيضًا[١].

وبلغ عدد من سمع منهم، ممن توفي بين سنتي (٤٨١هـ) و(٤٩٠هـ) = ثمانية شيوخ فقط[٢].

وبلغ عدد من سمع منهم، ممن توفي بين سنتي (٤٩١هـ) و(٥٠٠هـ) = سبعة شيوخ فقط[٣].

وبلغ عدد من سمع منهم ممن توفي بعد الخمسمائه مطلقًا: سبعة شيوخ فقط[٤].

وكل ذلك بحسب ما وقفت عليه، والله أعلم بجليّة الأمر.

---

(١) الشيوخ الذين برقم (٣٢، ٦٣، ٦٠، ٨٢، ٨٣، ٥٠، ٧٠، ٦٧، ٦٦، ٨٦، ٥٦، ٢٥، ٧٨، ١٨، ٨٤، ٤٣، ٨١، ٤٤، ٦١، ٦٤، ٧٤، ٤٢، ٤٦، ٢٤، ٨٠، ٤٥، ٧٩)، والحسن بن أحمد البناء، وإبراهيم بن علي الشيرازي، وفاطمة بنت الحسين؛ وثلاثتهم ممن لم يُذكر في المشيخة.

(٢) الشيوخ الذين برقم (٤١، ٤٩، ٣٨، ٤٨، ٥٢، ٧٥)، ورزق الله بن عبدالوهاب، وهو لم يرد في المشيخة.

(٣) الشيوخ الذين برقم (٥٧، ٣٣، ٧٢، ٧٦)، ونصر بن أحمد، وأحمد بن جعفر السراج، والمبارك بن عبدالجبار، وهم ممن لم يُذكروا في المشيخة.

(٤) الشيخ رقم (٦٨)، والمبارك بن عبدالوهاب، وعلي بن أحمد بن بيان، وعلي ابن هبة الله ابن مسعود، وأحمد بن أحمد بن عبدالواحد، وعبدالكريم السمعاني، وهبة الله بن المبارك؛ وهؤلاء جميعًا لم يُذكروا في المشيخة.

وفي هذا إشارة واضحة إلى أنّ السنوات العشرين، من (٤٦١هـ) إلى (٤٨٠هـ)، شهدت مرحلةً مهمةً جدًّا من مراحل طلب أبي بكر الأنصاري، وهي مرحلة مابين العشرين إلى الأربعين من عُمره تقريبًا. وكان خلال هذه الفترة قد رحل رحلته الأولى في طلب العلم، على ما يأتي بيانه.

وهنا أنبِّهُ إلى أن الإحصاء السابق لا يلزم منه القطع بأن أبا بكر الأنصاري لم يسمع من شيوخه المتوفَّين بين عامي (٤٦١هـ) و(٤٧٠هـ) إلا بين هذين العامين، لاحتمال أن يكون سمع منهم قبل ذلك؛ إلا أن ذلك ـ في الواقع ـ هو غالب الظن في أكثرهم على أقلّ تقدير. إذ إن شيوخَه الأعلى إسنادًا من هؤلاء، والذين ثبت سماعه منهم في حياة أبيه، فإن كثرتهم، وغزارة مرويّاتهم = كافيةٌ لاستيعاب فترة الطلب في زمن أبيه، وهُمْ أولى من غيرهم لمزيد علوّ إسنادهم؛ فلا أحسب أبا بكر الأنصاري اشتغل بغيرهم، مع حياطته بالنصيحة والإرشاد من أبيه وممن جاورهم من الحفاظ. وهذا ما جعلني أعتبر الإحصاء السابق كافيًا ـ لإفادته غلبة الظن ـ بأن أبا بكر الأنصاري بلغ أقصى حماسه في طلب العلم خلال الفترة من سنة (٤٦١هـ) وسنة (٤٨٠هـ).

وكما اعتنى أبو بكر الأنصاري خلال هذه الفترة (٤٦١هـ ـ ٤٨٠هـ) بسماع السنة والآثار، فقد اعتنى أيضًا بالفقه، الذي كانت بدايته معه بدايةً فائقة، حيث كانت ـ كما سبق ذكره ـ على يد إمام الحنابلة أبي يعلى الفراء.

إلا أنه مما يلفت الانتباه أن انتماء أبي بكر الأنصاري للمذهب الحنبلي وإن استمرّ دون اختلال أو تغيُّر، بل ازداد تعمُّقًا بتتلمذه على بعض الفقهاء

الحنابلة بعد أبي يعلى الفراء (كما يأتي) = إلا أنّ أُفُقَه الواسع ونظرته العالية جعلته يعتني بالتفقُّه على بعض كبار أئمة الشافعيّة أيضًا. وهذا إنما يزداد الإعجابُ به مع تذكُّرِ ما كان عليه ذلك العصر من بروز سمة التعصّب المذهبي والغُلُوّ فيه، على ما تقدّم بيانه في وصف الحياة العلميّة في زمن المؤلف[١].

فمن شيوخه من فقهاء الحنابلة: أبو جعفر عبدالخالق بن عيسى الهاشمي (ت ٤٧٠هـ)[٢]، وكان إليه المنتهى في معرفة المذهب بعد أبي يعلى الفراء. وقد نصّ الذهبي في سياقه لشيوخ أبي بكر الأنصاري، وعقب ذكره لأبي جعفر الهاشمي، على علاقة أبي بكر الأنصاري به، حيث قال: «وبه تفقَّه»[٣]. وتظهر قوّة هذه العلاقه بينهما، من أن أبا جعفر الهاشمي هو الشيخ الوحيد الذي عَرّف به أبو بكر الأنصاري بقوله عنه: «أستاذي»[٤]. ولعلّ من أسباب ذلك، بعد أن كان أخذ عنه الفقه عمومًا، أنه أَخذَ عنه علم الفرائض، فقد كان الشريف أبو جعفر متميّزًا به موصوفًا بالتبحُّر فيه، وهو العلم الذي تميّز به أبو بكر الأنصاري بعد ذلك، حتى نُسب إليه وعُرف به (الفرضي)، كما تقدّم في المبحث الأول.

ومن شيوخه الحنابلة أيضًا: رزق الله التميمي (ت ٤٨٨هـ)[٥]، وأبو

---

(١) انظر (٦٠).
(٢) هو الشيخ الواحد والسبعون.
(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٢٤).
(٤) انظر الحديث رقم (٦٠٢).
(٥) هو من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١٠٥).

الوفاء طاهر بن الحسين القواس (ت ٤٧٦هـ)[1]، وعلي بن ناعم بن سهل (ت ٤٧٠هـ)[2]، وغيرهم.

أمّا أئمة الشافعيّة الذين أخذ عنهم الفقه: فأبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)[3]، وقرينه أبو نصر ابن الصبّاغ (ت ٤٧٧هـ)[4]؛ وهما إماما الشافعيّة ببغداد، بل في الدنيا حينها!!.

بل كان في شيوخ أبي بكر الأنصاري بعضُ أئمة المعتزلة في ذلك العصر: ألا وهو أبو يوسف عبدالسلام بن محمد القزويني (ت ٤٨٨هـ)[5]. فلعلّه أخذ عنه المنطق وبعض العلوم التي كانت مرتبطةً بالفلسفة حينها، ممّا اشتُهر بها أبو بكر الأنصاري: كالحساب والجَبْر والهندسة.

لقد كان أبو بكر الأنصاري عالمًا متفنّنًا، موسوعيَّ المعرفة، حتى كان يقول: «مامن علمٍ إلا وقد نظرت فيه، وحصّلتُ منه الكل أو البعض، إلا هذا النحو، فإني قليل البضاعة فيه، وما أعلم أني ضيعتُ ساعةً من عمري في لهو أو لعب»[6]. ويقول عنه تلميذه السمعاني: «ما رأيت أجمع للفنون منه، نظر في كل علم، وبرع في الحساب والفرائض. وسمعته يقول: تُبْتُ من كل علمٍ تعلّمتُه إلا الحديثَ وعلمَه»، ثم ذكر علمَه باللغة الروميّة حديثًا

(١) الشيخ الخمسون.
(٢) الشيخ السابع والسبعون.
(٣) من شيوخه خارج المشيخه، انظر مبحث شيوخه (١٠٨).
(٤) الشيخ السادس والخمسون.
(٥) الشيخ الثالث والسبعون.
(٦) تاريخ الإسلام (٣٩٢).

وكتابةً، وبعلم النجوم أيضًا[١]!!.

وهذه النفس الطُّلَعَة والعزيمةُ الوثّابة لن يكفيها أن تأخذ العلم في بلدٍ واحد، ولو كان هذا البلد هو بغدادَ دارَ الخلافة وقاعدةَ مملكةِ الإسلام حينها!! مع أن بغداد كانت مقصدَ العلماء حينها من جميع الأقطار، وها هو أبو بكر الأنصاري يسمع من أحدِ شيوخه وهو قادمٌ من نيسابور[٢]، ومن آخر وهو قادمٌ من قزوين[٣]، كما صرّح هو بذلك.

لذلك كان من الطبيعي أن ينال أبو بكر الأنصاري حظَّه من الرحلة في طلب العلم، وهذا ما وقع بالفعل.

إلا أن عدد رحلاته، وأزمانها، وكم مكث في كل رحلة.. كل ذلك مما لم تَجُد المصادر علينا في بيانه بما يروي الغليل!! سوى أخبارٍ متناثرة، وقرائن متباعدة، نستطيع من خلالها تلمُّسَ خُطَا إمامنا في رحلته العلميّة.

والذي بدا لي من معطيات تلك الأخبار وهاتيك القرائن أن لأبي بكر الأنصاري رحلتين؛ ولعل له سواهما، لكن لم أقف على ما يشهد لذلك.

أمّا الأولى: فكانت سنة (٤٧٣هـ) أو قبلها بسنةٍ أو سنتين غالبًا[٤]، وكان لأبي بكر الأنصاري حينها إحدى وثلاثون سنة أو أقل من ذلك بقليل.

---

(١) تاريخ الإسلام (٣٩٣ ـ ٣٩٤).
(٢) انظر: الشيخ الثلاثين.
(٣) انظر: الشيخ الثالث والسبعين.
(٤) دليل هذا التاريخ أن أبا بكر الأنصاري توجّه إلى مصر بعد حجّه، وكان بمصر سنة (٤٧٦هـ)، كما يأتي.

إنّها رحلة الحجّ إلى بيت الله الحرام، كما ولابُدَّ أن تكون، حيث لم يحج أبو بكر الأنصاري قبلها[١].

وكان طريق الحجّ حينها من بغداد، يمرُّ بالكوفة، ثم يستمرّ إلى منطقة القصيم حاليًا، ثم إلى الرَّبَذَة، ثم ذات عرق (ميقات أهل العراق)، ثم ينتهي بمكة المكرمة[٢].

ومن هذه المنازل يظهر أنه لم تكن هناك حواضر علميّة بين بغداد ومكة إلا في المدن العراقيّة كالكوفة. غير أني لم أقف على دليل أو أمارة على أن أبا بكر الأنصاري قد تلقَّى شيئًا من العلم في الكوفة مثلاً أو غيرها، إلى أن وصل مكة المكرّمة.

وبمكّة المكرّمة أدّى فريضة الحج، ثم مكث بمكّة مُجاوِرًا بها[٣]، سمع

---

(١) يشهد لعدم حجّه قبل ذلك تأخّر وَفاة شيوخه المكيين إلى مابعد تاريخ رحلته هذه، وفَوْتُ روايته سماعًا عن بعضهم ممن توفي قبل ذلك، حتى اضطر إلى طلب الإجازة منهم فقط، كما وقع له مع كريمة المروزيّة (ت ٤٦٣هـ) المسندة المشهورة رواية صحيح البخاري.

ويشهد لذلك أيضًا أن سماعه بمصر من أهم شيوخه بها كان سنة (٤٧٦هـ)، ورحلته إلى مصر كانت بعد حَجِّه، فلا أحسبه مكث بمكة أكثر من سنة أو سنتين، وإلا لاشتهر ذلك، وكَثُر شيوخه المكيون والقاصدون لمكة. ثم إنه مكث في جزيرة في البحر سنتين أو نحوها قبل ذهابه إلى مصر، كما يأتي بيانه.

(٢) انظر: كتاب المناسك المنسوب لإبراهيم الحربي (٥٤٥ ـ ٥٥٦).

(٣) المجاورة، في الأصل: الاعتكاف في المسجد، أمّا المجاورة بمكة والمدينة فيُراد بها المقام بهما مطلقًا غير ملتزمٍ بشرائط الاعتكاف. انظر: تاج العروس للزبيدي ـ جور ـ (١٠/٤٨٦).

خلال ذلك من شيخَيْه: أبي معشر الطبري المقرىء المكي المشهور (ت ٤٧٨هـ)[١]، وأبي الحسن علي بن المُفَرِّج الصِّقِلِّي (ت سنة نيف وسبعين وأربعمائة)[٢]. ولا نعلم أنه سمع بمكّة من غير هذين الشيخين.

وخلال مجاورته هذه بمكّة حصلت لأبي بكر الأنصاري قصّته الشهيرة تلك، التي تناقلتها الكتب لشدّة غرابتها. فسأذكرها بطولها، لعلاقتها المباشرة بصاحب الترجمة من عدّة نواحي، ولما فيها من العظة والاعتبار.

قال الحافظ يوسف بن خليل بن قراجا الدمشقي (ت ٦٤٨هـ) في (معجم شيوخه): «أخبرنا الشيخ الصالح أبو القاسم عبدالله بن أبي الفوارس محمد بن علي بن حسن الخزاز الصوفي البغدادي، ببغداد، قال: سمعت القاضي أبا بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد البزّاز الأنصاري يقول:

كنتُ مجاورًا بمكّة (حرسها الله تعالى)، فأصابني يومًا من الأيام جُوْعٌ شديد، لم أجد شيئًا أدفع به عني الجوع. فوجدت كيسًا من إِبْرَيْسَم[٣] مشدودًا بشرابة[٤] من إِبْرَيْسَم أيضًا، فأخذته وجئت به إلى بيتي، فَحَلَلْتُهُ، فوجدت فيه عقدًا من لؤلؤ لم أَرَ مثله. فخرجتُ، فإذا الشيخ يُنادي عليه، ومعه خرقة فيها خمسمائة دينار، وهو يقول: هذا لمن يردّ علينا الكيس

---

(١) الشيخ الثامن والسبعون.

(٢) الشيخ الرابع والثمانون.

(٣) الإِبْرَيْسَم (بفتح الألف وكسرها وسكون الباء والياء وفتح الراء والسين): هو الحرير، فارسي معرّب. انظر: المعرّب للجواليقي (رقم ٣٦).

(٤) ظاهر من السياق أن (الشرابة) حَبْلٌ أو نحوه شُدَّ به كيس اللؤلؤ، ولم أجد هذا المعنى لهذا الاسم. انظر: تاج العروس للزبيدي ـ شرب ـ (٣/ ١١٠ ـ ١٢٣).

الذي فيه اللؤلؤ. فقلتُ: أنا محتاجٌ، وأنا جائع، فآخذ هذا الذهب فأنتفع به، وأرد عليه الكيس. فقلت له: تعالَ إليّ، فأخذته وجئتُ به إلى بيتي، فأعطاني علامة الكيس، وعلامة الشرابة، وعلامة اللؤلؤ وعَدَدَهُ، والخيط الذي هو مشدودٌ به؛ فأخرجتُهُ ودَفَعْتُهُ إليه. فسلّم إليّ خمسمائة دينار، فما أخذتها، وقلت: يجب عليّ أن أُعيدَه إليك ولا آخذُ له جزاءً، فقال لي: لابُدَّ أن تأخذ، وألَحَّ عليَّ كثيرًا، فلم أقبل ذلك منه، فتركني ومضى.

وأمّا ما كان منّي: فإني خرجت من مكة، وركبت البحر[1]، فانكسر المركب وغرق الناس، وهلكت أموالهم، وسلمتُ أنا على قطعةٍ من المركب، فبقيت مُدّةً في البحر لا أدري أين أذهب، فوصلتُ إلى جزيرة فيها قَوْمٌ، فقعدتُ في بعض المساجد، فسمعوني أقرأ، فلم يَبْقَ في تلك الجزيرة أحدٌ إلا جاء إليّ وقال: عَلِّمني القرآن! فحصل لي من أولئك القوم شيءٌ كثيرٌ من المال.

قال: ثم إني رأيت في ذلك المسجد أوراقًا من مصحف، فأخذتها أقرأ فيها. فقالوا لي: تحسنُ تكتب؟ فقلت: نعم، فقالوا: علّمنا الخطّ! فجاؤوا بأولادهم من الصبيان والشباب، فكنت أعلمهم، فحصل لي أيضًا من ذلك شيءٌ كثير.

---

(١) من يركب البحر عقب خروجه من مكّة فإنه سيكون قاصدًا الشاطىء الغربي من البحر الأحمر، وهذا ما جعلني أعتبر رحلته هذه قبل رحلته المصريّة. ويشهد لذلك ما جاء في الرواية الأخرى لهذه القصّة (كما يأتي)، من التصريح بأن ما حصل له في هذه الرحله كان عقب خروجه من مكة متوجِّهًا إلى مصر. فانظر: كتاب الاعتبار للأمير أسامة بن منقذ (١٩٣).

فقالوا لي بعد ذلك: عندنا صبيّة يتيمة، ولها شيءٌ من الدنيا، نُريد أن تتزوّج بها؛ فامتنعتُ، فقالوا: لابُدّ، وألزموني، فأجبتهم إلى ذلك. فلمّا زَفّوها إليّ، مددتُ عيني أنظر إليها، فوجدتُ ذلك العقدَ بعينه معلّقًا في عُنُقها، فما كان لي حينئذٍ شُغْلٌ إلا النظر إليه. فقالوا: يا شيخ، كسرتَ قلبَ هذه اليتيمة من نظرك إلى هذا العقد، ولم تنظر إليها! فَقَصَصْتُ عليهم قصّةَ العقد، فصاحوا وصرخوا بالتهليل والتكبير، حتى بلغ إلى جميع أهل الجزيرة. فقلت: ما بكم؟! فقالوا: ذلك الشيخ الذي أخذ منك العقدَ أبو هذه الصبيّة، وكان يقول: ما وجدت في الدنيا مسلمًا إلا هذا الذي ردَّ عليَّ هذا العقد، وكان يدعو ويقول: اللهم اجمع بيني وبينه حتى أزوجه بابنتي؛ والآن قد حصلت.

فبقيت معها مُدّةً، ورُزقت منها بولدين. ثم إنها ماتت، فورثت العقدَ أنا وولداي. ثم مات الولدان، فحصل العقدُ لي، فبعتُه بمائة ألف دينار. وهذا المال الذي ترون معي من بقايا ذلك المال»[1].

ومع ثبوت إسناد هذه القصّة، إذ إن واسطة الحافظ يوسف بن خليل فيها رجلٌ واحدٌ، وصفه الحافظ يوسف بن خليل نفسه بأنه (الشيخ الصالح)، وهذا تعديل، ومثله كافٍ في قصّةٍ سمعها هذا الشيخ الصالح نفسُه من صاحبها أبي بكر الأنصاري = إلا أنه قد شُكِّك في ثبوتها!.

يقول ابن رجب في (ذيل طبقات الحنابلة)، بعد أن نقلها من معجم

---

(١) معجم شيوخ يوسف بن خليل (١٧٥/ب)، لكن سقط من المخطوط ـ حسب مصوّرته ـ أوّلُ الخبر، وحفظه لنا كاملاً منقولاً من معجم يوسف بن خليل مصدرٌ آخر، هو ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/١٩٦ ـ ١٩٧).

يوسف بن خليل: «وساقها ابن النجّار في تاريخه، وقال: هي حكايةٌ عجيبة، وأظن القاضي حكاها عن غيره. وقد ذكرها أبو المظفّر سبط ابن الجوزي في تاريخه في ترجمة أبي الوفاء ابن عقيل»[١].

فأمّا ظنُّ ابن النجار فظنٌّ وحُسْبَانٌ لا يُعارض جزمَ حاكي القصة عن صاحبها الذي سمعها منه. فإن كان مستندُ هذا الظن ودليلُ هذا التشكيك ما نقله أبو المظفّر سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ) في (مرآة الزمان في تاريخ الأعيان) من أن نحو هذه القصّة وقعت لأبي الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ)[٢]، فقد تولّى ابنُ رجب الردّ على ذلك، حيث قال: «ولكنّ أبا المظفر ليس بحُجّة فيما ينقله، ولم يذكر للحكاية إسنادًا متّصلاً إلى ابن عقيل، ولا عزاها إلى كتابٍ معروف، ولا يُعْلَمُ قُدُومُ ابن عقيل إلى الشام = فَنِسْبَتُها إلى القاضي أبي بكر الأنصاري أنسب»[٣].

ويزداد ترجيحُ نسبتها إلى القاضي أبي بكر الأنصاري قوّةً أنها مرويّةٌ من وجهٍ آخر منسوبةً إليه!.

فقد قال الأمير أسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ) في كتابه (الاعتبار): «حدثني الشيخ الحافظ أبو الخطاب عمر بن محمد بن عبدالله بن معمر العُلَيمي[٤]،

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٨).
(٢) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (٢/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٩٨).
(٤) هو محدّث رحّال أثنى عليه جماعة كابن الدبيثي وغيره، (ت ٥٧٤هـ).
انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٥/ ١٧٣ ـ ١٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٩ ـ ٥٠).

بدمشق، أوائل سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، قال: حكى لي رجلٌ ببغداد، عن القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري الفرضي المعروف بقاضي المارستان...»[١]، ثم ذكر القصّة أنها وقعت لأبي بكر الأنصاري نفسه، لكن باختلاف غير قليل، إلا أنه لا يمس أصل القصّة.

فمع انقطاع إسناد القصة من هذا الوجه، وهذا ما جعلني لا أَعْتَدُّ بمخالفاتها للقصة بإسنادها المتصل، إلا أنها صالحةٌ للاستشهاد بها فيما لا يخالف القصة الثابتة، ومن أهمّ ما يُستشهد بها عليه أنها وقعت لأبي بكر الأنصاري، لا لغيره!.

نعم.. القصّة غريبة! لكنها ليست مستحيلة ولا منكرة؛ فما الداعي لردّها بعد اتصال إسنادها المقبولِ؟!!.

ثم لنعد إلى مسرد أخبار رحلة أبي بكر الأنصاري الأولى:

فإن أبا بكر الأنصاري بعد قِصّته الغريبة هذه، وبعد أن مكث في تلك الجزيرة نحو السنتين، وبعد وفاة زوجه وابنيه منها، عاودَ الرِّحلة إلى مقصده الأول، وهو مصر[٢]، فوصل فُسطاطها ولقي حافظها الكبير أبا إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبّال (ت ٤٨٢هـ)[٣] سنة (٤٧٦هـ)[٤]؛ فأخذ عنه، وعن

---

(١) الاعتبار لأسامة بن منقذ (١٩٢ ـ ١٩٤).

(٢) هذا ما تدل عليه القصّة السابقة، ونصَّ عليه ابن النجار كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣).

(٣) الشيخ الواحد والأربعون.

(٤) نصّ على هذه السنة الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة الحبال ـ ٤٨١هـ ـ ٤٩٠هـ ـ (٨١).

أحد العلماء الواردين إلى مصر، وهو علي بن جامع النيسابوري[١].

ولا ندري كم مَكَث بمصر، وإن كنت لا أحسبُه قد استطاب المُكْثَ بها؛ فالدولة العبيديّة كانت قد شدّدت التضييق حينها على أئمة السنّة، ووزيرها البدر الجمالي (ت ٤٨٨هـ) وقتئذٍ «كان فاتكًا جبارًا، قتل خلقًا كثيرًا من العلماء وغيرهم، وأقام الأذان: حيّ على خير العمل، وكبّر على الجنائز خمسًا، وكتب سبَّ الصحابة على الحيطان. وبالجُملة: إنه كان من مساوىء الدنيا (جزاه الله)، وغالب من كان بمصر في تلك الأيام كان رافضيًّا خبيثًا، بسبب وُلاة مصر من بني عُبيد، إلا من ثبّته الله على السنّة»؛ كما يقول ابن تغري بردي[٢].

وهذا كل ما نعلمه عن رحلة أبي بكر الأنصاري الأولى هذه.

أما رحلته الثانية: فيبدو أنها كانت بعد الأولى بنحو عشرين عامًا، ولعلّها حدود سنة (٤٩٣هـ).

وكان مقصدُ أبي بكر الأنصاري في هذه الرحلة دخولَ مصر أيضًا، فمرَّ على الشام بعد خروجه من العراق، وهذا مانصّ عليه أبو بكر الأنصاري نفسه؛ يقول ابن عساكر في (تاريخ دمشق): «ذكر لي أنه كان دخل دمشق، عند اجتيازه إلى مصر»[٣].

ولا نعلم عن طلبه العلم بحاضرة الشام (دمشق) أيَّ شيء، ولا وقفنا

---

(١) الشيخ الخامس والثمانون.
(٢) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/ ١٢٠).
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٢).

على شيخ من شيوخه الدمشقيين، ولا ذكر ابن عساكر أحدًا منهم، مع حرصه على مثل ذلك عادةً!.

أمّا سبب اعتبار هذه رحلةً ثانية لأبي بكر الأنصاري، وسببُ ترجيح ذلك التاريخ (وهو ٤٩٣هـ) لها، أو نحوه؛ فما يلي:

أولاً: أن خُطّة سير هذه الرحلة مختلفةٌ تمامًا عن خطة سير الرحلة الأولى. إذ كانت الأولى للحجّ، ثم من مكة إلى مصر. فما الذي سيذهب به إلى دمشق، وهو إنما ركب البحر من غرب مكة إلى مصر؟!.

ثانيًا: أن أبا بكر الأنصاري كان قد وقع في أَسْر الروم، كما اشتهر ذلك عنه، وسيأتي ذكر خبره معهم. ويغلب على الظن أنّ ذلك إنما وقع أثناء استيلاء الصليبيين على منطقة فلسطين، الذي ابتدأ من سنة (٤٩١هـ) بأخذهم لأنطاكية، ثم باستيلائهم على بيت المقدس سنة (٤٩٢هـ)، كما سبق بيانه[١].

ثالثًا: لم يذكر أبو بكر الأنصاري ولا ابن عساكر أن له أكثر من رحلةٍ إلى بلاد الشام، ولو كانت لسطّرها لنا ابنُ عساكر. فلا احتمال لوقوع حادثة أسره إلا في رحلته الوحيدة هذه إلى بلاد الشام، الذي هو المكان المتوقّع لوقوع حادثة الأسر تلك.

لذلك رجّحنا أن رحلته الثانية كانت بعد سنة (٤٩٢هـ)، وأنّها كانت بغرض التوجُّه إلى مصر، دخل خلالها دمشق. والظاهر أنه بعد خروجه من

---

(١) انظر (٢٧).

دمشق متوجِّهًا إلى مصر، وأثناء مروره بالمنطقة الغربيّة لبلاد الشام، التي كان أغلبها واقعًا تحت قبضة الصليبيين، أُسر من قبلهم وحدث له ما ذكره هو عن نفسه، كما ستراه.

نقل السمعاني عن أبي بكر الأنصاري أنه قال: «أسرتني الرومُ، وكان الغِلُّ في عُنُقي خمسة أشهر، وكانوا يقولون لي: قُلْ المسيح ابنُ الله، حتى نفعل ونصنع في حقِّك؛ فما قُلْتُ. وتعلّمتُ خطَّهم لما حُبِستُ»[1].

ويقول ابن الجوزي: «كان قد سافر، فوقع في أيدي الروم، فبقي في أسرهم سنةً ونصفًا. وقيّدوه، وجعلوا الغلّ في عنقه، وأرادوا أن ينطق بكلمة الكفر، فلم يفعل. وتعلّم بينهم الخطّ الرومي»[2].

أمّا الاختلاف الظاهري بين مُدّة ذلك الأسر الواردة في هذين النصّين، فوجه الجمع بينهما، أنّ مُدّة أخذ الروم له وبقائه عندهم كانت سنةً ونصفًا، وكان خلال خمسة أشهرٍ منها ـ ولعلها أوّلها ـ مشدَّدًا عليه فيها بالقيود والأغلال، كما أخبر هو.

أمّا بعد خروجه من الأسر، فلا نعلم من خبره شيئًا؛ هل أتمَّ وجهته الأولى التي كانت إلى مصر؟ أم عاد أدراجه إلى العراق؟.

وبذلك تنتهي مقتطفات أخبار رحلاته في طلب العلم، التي جادت بها علينا كتب التراجم؛ فلم أقف علي شيءٍ غير ذلك بهذا الخصوص، والله أعلم بحقيقة الأمر.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨).
(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

لكننا نجزم ـ يقينًا ـ أن له رحلةً حجازيّةً، وشاميّةً، ومصريّة؛ ولا نشك في ذلك. وقد كان ذلك يكفينا، لولا محاولة التفتيش عن خُطا هذه الرحلة وزمنها، التي خرجنا منها بالنتائج السابقة، التي إن لم تكن مطابقةً للواقع، فأرجو أنها قريبةٌ منه.

المبحث الثالث: شيوخه.

إن الحديث عن شيوخ المترجَم له لاشك أنه أحد أركان الترجمة، التي لا تتمّ الترجمة إلا به. لكن لابُدّ أن تختلف طريقة عرض الشيوخ في كل سياقٍ عن مثل كتابنا هذا؛ لأن كتابنا نفسَه المقصودُ به التعريف بشيوخ المترجَم أبي بكرٍ الأنصاري، وقد تمّ ذلك فيه فعلاً، في أصله وفي حاشية التحقيق.

وقبل أن أذكر الطريقة التي سأعرض من خلالها شيوخَ المترجَم، فإن هناك تنبيهًا في غاية الأهميّة، يجب تقديمه على كل شيءٍ في هذا المبحث؛ ألا وهو أن هذه المشيخة لم تَحْصُر جميع شيوخ أبي بكر الأنصاري، كما هو المتبادر إلى الذهن!! بل هناك عددٌ من شيوخه يقينًا لم يُذكروا في هذه المشيخة، سنذكرهم مع بيان دليل أخذه عنهم قريبًا إن شاء الله تعالى. لكن قبل ذلك: ماهو سبب عدم ذكرهم في المشيخة؟ وللجواب عن هذا التساؤل أكثر من احتمال، بعضها قد يصحّ في بعض شيوخه دون بعض:

ـ إمّا أن المؤلف لم يُرد الاستيعاب أصلاً، وإنما أراد التعريف ببعض شيوخه فقط، فكان ذلك.

ـ وإمّا أن المؤلّف إنما أراد أن يذكر من أكثر عنهم من شيوخه، أو مشاهيرهم ومسنديهم العوالي.

ـ وإمّا أنه لمّا اشترط أن يذكر شيوخه الثقات (كما سيأتي بيانه)[1]،

---

(١) انظر ما يأتي (٢٥٩ ـ ٢٦١).

استبعد بعض الشيوخ لعدم صحّة هذا الشرط فيهم. وهذا إنما يصحّ في بعض شيوخه الذين وجدناهم خارج المشيخة، دون أكثرهم.

ـ وإمّا أنه لما اشترط أن لا يذكر إلا من أخذَ عنهم سماعًا[١] أو عرضًا[٢] أو حضورًا[٣] (كما سيأتي بيانه)[٤]، استبعدَ بعض الشيوخ الذين إنما روى عنهم إجازةً[٥] فقط. وهذا إنما يصحّ في بعض شيوخه دون بعضٍ كذلك.

ـ وإما أنه أراد الاستيعاب، لكن فاته هؤلاء الشيوخ نسيانًا، أو لعدم الوقوف أثناء تخريج المشيخة وتأليفها على مستند أَخْذِهِ عنهم، كالأجزاء والتسميعات التي تدل على أخذه عنهم وتتضمّنُ مرويّاتِه ومسموعاتِه منهم.

كل هذه الإجابات مُحْتَمَلة!.

---

(١) السماع هو الطريقة الأولى من طرق تحمُّل الأحاديث والرواية، وهو: سماع الرواية من لفظ الشيخ، وأن يكون السامع في الخامسة من عمره أو بعدها. انظر نزهة النظر لابن حجر (١٢١ ـ ١٢٢)، واشتراطُ السنِّ تقدّم (٨٤) عند التعريف بـ (الحضور).

(٢) العرض، وهي القراءة على الشيخ (ومنهم من يفرّق بينهما)، وهي: تلقّي الرواية بقراءتها على الشيخ وهو سامعٌ مُقِرّ، سواءً أكان المتلقّي هو القارىء أو السامعَ لقراءة القارىء، لكن بشرط أن يكون في الخامسة من عمره أو بعدها. انظر: نزهة النظر لابن حجر (١٢٢)، وفتح الباري ـ كتاب العلم، باب (٦) ـ (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٣) تقدّم التعريف بها (٨٤).

(٤) انظر (٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٥) الإجازة: إذنٌ في الرواية لفظًا أو كَتْبًا، تفيد الإخبار الإجمالي عُرفًا. انظر فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٤).

ويُمكن أن تصحَّ غالبُها مجتمعةً، بأن تصح كل إجابةٍ بخصوص شيخ أو أكثر، حتى تستوعب الإجاباتُ بيانَ سببِ عدم ورود جميع أولئك الشيوخ في المشيخة.

وبعد هذا التنبيه، فإليك مسرد أسماء شيوخ أبي بكر الأنصاري جميعهم، مرتّبين على حروف المعجم:

أما شيوخه الواردون في المشيخه، فأذكر اسمه وتاريخ وفاته (إن وُجد)، ورقمه في المشيخة، لتُراجَع ترجمته هناك لمن أراد الوقوف عليها.

وأمّا شيوخه الذين وقفت عليهم خارج المشيخة، فأذكرهم في نفس المسرد السابق حسب ترتيبهم المعجمي، مميّزًا لهم عن السابقين بذكر مصدر ترجمته في الحاشية، مع وضع نجمةٍ قبل رقمه التسلسلي.

١ ـ إبراهيم بن سعيد بن عبدالله الحَبّال أبو إسحاق المصري (ت ٤٨٢هـ) [٤١].

* ٢ ـ إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي، أبو إسحاق الشيرازي، الفقيه الشافعي، وُلد سنة (٣٩٣هـ)، وتوفي سنة (٤٧٦هـ)[١].

٣ ـ إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، أبو إسحاق الحنبلي (ت ٤٤٥) [٢].

٤ ـ أحمد بن إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي، أبو الحسين بن أبي

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٤٥٢ ـ ٤٦٤)، وفيهما الخبر الدال على أخذ أبي بكر الأنصاري منه، في الأول (ص ١٧٣)، والثاني (ص ٤٥٦).

إسحاق (ت ٤٦٨) [٦٩].

* ٥ ـ أحمد بن أحمد بن عبدالواحد بن أحمد بن محمد بن عُبيدالله بن محمد بن أبي عيسى بن المتوكل الهاشمي العباسي، أبو السعادات البغدادي، (ت ٥٢١هـ)، عن ثمانين سنة[1].

٦ ـ أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون الباقلاني، أبو الفضل (ت ٤٨٨هـ) [٤٩].

٧ ـ أحمد بن الحسن بن عبدالودود بن عبدالمتكبّر العباسي، أبو يعلى (٤٦٥) [٥٤].

٨ ـ أحمد بن الحسين بن الحسن بن علي، ابن أبي حنيفة (ت ٤٦١هـ) [٥٥].

٩ ـ أحمد بن عثمان بن الفضل بن جعفر البغدادي، أبو الفرج ابن المَخْبَزِي (ت ٤٦٤هـ) [٢١].

١٠ ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) [٣٤].

١١ ـ أحمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عَمرو بن مُنْتَاب الدقاق، أبو محمد بن أبي عثمان (ت ٤٧٤هـ) [٣٢].

١٢ ـ أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُّرَيثي، أبو بكر ابن الزهراء (ت ٤٩٧هـ) [٥٧].

---

(١) الأنساب للسمعاني (١٢/ ٨١)، وتاريخ الإسلام (٦٣). وروايته عنه في كتابه مسند أبي حنيفة، ضمن جامع المسانيد لأبي المؤيّد الخوارزمي (١/ ٧٩).

* ١٣ ـ أحمد بن علي بن عبدالله الصوفي، أبو الخطاب المقرىء (ت ٤٧٦هـ)[١].

١٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن سياوش الكازروني (ت ٤٦٢هـ) [٣٩].

١٥ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله البزّاز، أبو الحسين ابن النَّقُّور (ت ٤٧٠هـ) [٢٨].

١٦ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب البغدادي، أبو بكر ابن حُمْدُويه (ت ٤٧٠هـ) [٢٨].

١٧ ـ أحمد بن هبة الله بن محمد بن يوسف الرَّحبي، أبو بكر الدبّاس السعدي (ت ٤٧٤هـ) [٦٣].

* ١٨ ـ بكر بن محمد بن علي بن محمد بن حِيْد النيسابوري التاجر، أبو منصور، الشيخ المؤتمن، وُلد سنة (٣٨٦هـ)، وتوفي سنة (٤٦٤هـ)[٢].

١٩ ـ جابر بن ياسين بن الحسن بن محمد بن أحمد بن محمويه العطار، أبو الحسن الحِنّائي (ت ٤٦٤هـ) [٢٠].

* ٢٠ ـ جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد البغدادي، أبو محمد

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٥ ـ ٤٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٩٧ ـ ٩٨)، والأنساب للسمعاني (٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٢٥٢)؛ وفي الأخيرَين ذكر رواية أبي بكر الأنصاري عنه.

السرّاج، القارىء، صاحب كتاب (مصارع العشاق)، وُلد سنة (٤١٦هـ)، وتوفي سنة (٥٠٠هـ)[1].

* ٢١ ـ الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنّاء، أبو علي البغدادي الحنبلي، وُلد سنة (٣٩٦هـ)، وتوفي سنة (٤٧١هـ)[2].

٢٢ ـ الحسن بن عبدالودود بن عبدالمتكبر بن هارون الهاشمي، أبو علي العباسي، (ت ٤٦٧هـ) [٣٥].

٢٣ ـ الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري، أبو محمد المقنَّعي، (ت ٤٥٤هـ) [١].

٢٤ ـ الحسن بن غالب بن علي بن غالب التميمي، أبو علي ابن المبارك المباركي، (٤٥٨هـ) [١٥].

٢٥ ـ الحسين بن عبدالله بن عليّ الرَّبَعي، أبو عبدالله بن عُرَيْبَة (ت٤٧٥هـ) [٦٠].

٢٦ ـ حمزة بن علي بن محمد بن عثمان بن عمران البغدادي، أبو الغنائم ابن السوّاق البندار، (ت ٤٧٨هـ) [٨٢].

* ٢٧ ـ رزق الله بن عبدالوهّاب بن عبدالعزيز التميمي، أبو محمد

---

(١) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٩/ ١٥١ ـ ١٥٢)، وخريدة القصر للعماد الأصبهاني (٧٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣١٥ ـ ٣١٨)؛ وذكر رواية أبي بكر الأنصاري عنه في التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٥/ ٧٢).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، ولسان الميزان (١٩٥ ـ ١٩٦)، وذكر رواية الأنصاري عنه في السير.

البغدادي الحنبلي، وُلد سنة (٤٠٠هـ)، وتوفي سنة (٤٨٨هـ)[1].

٢٨ ـ سلمان بن الحسن بن عبدالله البغدادي، أبو نصر ابن الذَّهَبِيَّة (ت ٤٧١هـ) [٨٣].

٢٩ ـ طاهر بن الحسين بن أحمد بن عبدالله القواس، أبو الوفاء الحنبلي (ت ٤٧٦هـ) [٥٠].

٣٠ ـ طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري، أبو الطيب القاضي الشافعي (ت ٤٥٠هـ) [٧].

٣١ ـ طِرَاد بن محمد بن علي بن الحسن الزينبي، أبو الفوارس (ت ٤٩١هـ) [٣٣].

٣٢ ـ عاصم بن الحسن بن محمد بن علي العاصمي، أبو الحسين بن أبي علي العطار، ابن عاصم الرصّاص (ت ٤٨٣هـ) [٣٨].

٣٣ ـ عباس بن أحمد بن محمد بن العباس بن بكران الهاشمي، أبو الفضل الشريف (ت ٤٧٦هـ) [٧٠].

٣٤ ـ عبدالله بن الحسن بن محمد بن الحسن الخلال، أبو القاسم (ت ٤٧٠هـ) [٢٢].

---

(١) انظر: بغية الطلب لابن العديم (٨/ ٣٦٣٢ ـ ٣٦٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٠٩ ـ ٦١٦)؛ ورواية الأنصاري عنه في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٥٦٠)، وبغية الطلب، وفي التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (١/ ٨٠) (٤/ ٦٢).

٣٥ ـ عبدالله بن عبدالعزيز بن علي بن الشدّاد البغدادي أبو محمد (ت ٤٧٤هـ) [٦٧].

٣٦ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر بن أحمد بن هزارمرد الصَّرِيْفيني الخطيب أبو محمد (ت ٤٦٩هـ) [١٣].

٣٧ ـ عبدالباقي بن محمد بن عبدالله الأنصاري، أبو طاهر البزّاز، والدُ أبي بكر (ت ٤٦١هـ) [٣١].

٣٨ ـ عبدالخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى الهاشمي، أبو جعفر بن أبي موسى (ت ٤٧٠هـ) [٧١].

٣٩ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن علي بن عبدالله بن منصور الطبري، أبو القاسم الزُّجاجي (ت ٤٧١هـ) [٦٦].

٤٠ ـ عبدالرحمن بن عُلْوان بن عقيل الشيباني، أبو أحمد (ت ٤٧١هـ) [٨٦].

٤١ ـ عبدالسلام بن محمد بن يوسف بن بُنْدَار القزويني، أبو يوسف القاضي (ت ٤٨٨هـ) [٧٣].

٤٢ ـ عبد السيّد بن محمد بن عبدالواحد البغدادي، أبو نصر ابن الصبّاغ الشافعي (ت ٤٧٧هـ) [٥٦].

٤٣ ـ عبدالصمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون الهاشمي، أبو الغنائم (ت ٤٦٥هـ) [١٢].

٤٤ ـ عبدالعزيز بن علي بن أحمد بن الحسين الأنماطي السكري،

أبو القاسم الحربي العَتَّابي (ت ٤٧١هـ) [٢٥].

٤٥ ـ عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد بن علي القطان، أبو معشر الطبري المقرىء (ت ٤٧٨هـ) [٧٨].

* ٤٦ ـ عبدالكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل المَحَامِلي، أبو الفتح البغدادي، (ت ٤٤٨هـ)(١).

* ٤٧ ـ عبدالكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبدالجبار التميمي، أبو سعد بن أبي بكر بن أبي المظفّر السمعاني الخراساني المروزي، الحافظ الكبير صاحب المصنّفات، وتلميذ أبي بكر الأنصاري، وروى عنه أبو بكر الأنصاري، وُلد سنة (٥٠٦هـ)، وتوفي سنة (٥٦٢هـ)(٢).

* ٤٨ ـ عبدالواحد بن حسين بن أحمد بن عثمان البغدادي، أبو الفتح ابن شِيْطَا المقرىء، وُلد سنة (٣٧٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ)؛ لأبي بكر الأنصاري إجازةٌ عنه(٣).

٤٩ ـ عبدالواحد بن عُلْوان بن عقيل الشيباني، أبو الفتح السقلاطوني

---

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١١/٨١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨٢)، وروايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/١٧٤).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٤٥٦ ـ ٤٦٥)، وقصّة رواية أبي بكر الأنصاري عن تلميذه السمعاني ذكرها الذهبي في ترجمة الاثنين (٢٠/٢٧ ـ ٢٨، ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١١/١٦)، وتاريخ الإسلام (٢٤٨ ـ ٢٤٩). وإجازة أبي بكر الأنصاري التي أخذها عنه ذكرها الذهبي في ترجمة أبي بكر الأنصري في السير وتاريخ الإسلام.

النَّصْرِي (ت ٤٩١هـ) [٧٢].

٥٠ ـ علي بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى الباقلّاني، أبو الحسن المقرىء (ت ٤٤٨هـ) [٣].

* ٥١ ـ علي بن أحمد بن محمد بن بيان العمري، أبو القاسم بن أبي طالب الكاتب، ابن الرزّاز، وُلد سنة (٤١٢هـ)، وتوفي سنة (٥١٠هـ)[1].

٥٢ ـ علي بن أحمد بن محمد بن علي البُسْري، أبو القاسم البُنْدَاري (ت ٤٧٤هـ) [١٨].

٥٣ ـ علي بن جامع النيسابوري، أبو الحسن [٨٥].

٥٤ ـ علي بن الحسن بن علي بن عبدالله العطار، أبو القاسم بن أبي علي بن الأقرع (ت ٤٧٠هـ) [٥٨].

٥٥ ـ علي بن الحسين بن أحمد بن إبراهيم بن جَدًّا العُكْبَرِي، أبو الحسن (ت ٤٦٨هـ) [٧٤].

٥٦ ـ علي بن الحسين بن عبدالله بن علي الرَّبَعي، أبو القاسم بن أبي عبدالله، ابنُ عُرَيْبَة (ت ٥٠٢هـ) [٦٨].

٥٧ ـ علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن عثمان بن قريش الحربي القصري البناء (ت ٤٨٤هـ) [٤٨].

---

(١) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٣/١٤٤ ـ ١٥٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٢٥٧ ـ ٢٥٨)؛ وخبر أَخْذِ أبي بكر الأنصاري عنه فيهما.

٥٨ ـ علي بن عبدالرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري، أبو القاسم ابن عَلِيَّك (ت ٤٦٨هـ) [٣٠].

٥٩ ـ علي بن عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، أبو الحسن الجوهري (ت ٤٥٠هـ) [١٠].

* ٦٠ ـ علي بن المُحَسِّن بن علي بن محمد التنوخي، أبو القاسم البصري ثم البغدادي، وُلد سنة (٣٦٥هـ)، وتوفي سنة (٤٤٧هـ)؛ يروي عنه أبو بكر الأنصاري إجازةً[1].

٦١ ـ علي بن محمد بن علي بن محمد بن عطيّة الحارثي، أبو الحسن بن أبي طالب المكي (ت ٤٥٨هـ) [٢٣].

٦٢ ـ علي بن مُفَرِّج بن عبدالرحمن الصِّقِلِّي، أبو الحسن القاضي المكي (ت نيّفٍ وسبعين وأربعمائه) [٨٤].

٦٣ ـ علي بن ناعم بن سهل بن عبدالله البزّاز، أبو الحسن الحنبلي (ت ٤٧٠هـ) [٧٧].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٩ ـ ٦٥١)، ولسان الميزان (٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣). ورواية أبي بكر الأنصاري عنه كثيرةٌ منتشرة، ويروي عنه فيما يروي كتاب (نشوار المحاضرة) لوالد شيخه المُحسِّن بن علي التنوخي. فانظر: جامع المسانيد للمؤيّد الخوارزمي (١/ ٢٥٠، ٤١٧، ٤٧٩) (٢/ ٣٢٠)، والتاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٢/ ٢٣٥) (٤/ ١٠٥، ١١١، ١٣٧، ٢٨٨) (٥/ ٦٠ ـ ٦١، ١٠٧)، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ٢٣٢)، وبغية الطلب لابن العديم (١/ ٤٧٩) (٢/ ٦٦٥) (٣/ ١٠٨٥) (٦/ ٢٥٣٠، ٢٦٥٤، ٢٧٥٣) (٧/ ٣٢١١) (٩/ ٤٢٧٢) (١٠/ ٤٣٢٣).

* ٦٤ ـ علي بن هبة الله بن مسعود البزّاز، أبو الحسن بن أبي طاهر، المغفَّل، (ت ٥٣١هـ) شابًّا، وهو من تلاميذ أبي بكر الأنصاري، وروى عنه أبو بكر الأنصاري أيضًا[1].

٦٥ ـ عمر بن الحسين بن إبراهيم بن محمد الخَفَّاف (ت ٤٥٠هـ) [٨].

٦٦ ـ عمر بن عُبيدالله بن عمر البغدادي الأزجي، أبو الفضل ابن البقّال (ت ٤٧١هـ) [٤٣].

٦٧ ـ فارس بن الحُسين بن فارس بن الحُسين الذُّهلي، أبو شجاع السُّهْرَوَرْدي (ت ٤٩١هـ) [٧٦].

٦٨ ـ المبارك بن الحُسين بن الحسن الأنصاري، أبو طاهر الصفّار (ت ٤٧٤هـ) [٥٣].

* ٦٩ ـ المبارك بن عبدالجبار بن أحمد بن القاسم البغدادي الصيرفي، أبو الحسين ابن الطُّيُوْرِي، (ت ٥٠٠هـ)، عن تسعين سنة[2].

* ٧٠ ـ المبارك بن عبدالوهاب بن محمد بن منصور القزّاز العُكْبَري، أبو غالب بن أبي ياسر المُسَدِّي، (ت ٥٤٤هـ)[3].

---

(١) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥)، وفيه رواية أبي بكر الأنصاري عنه.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٣ ـ ٢١٦)؛ وذكر روايةَ أبي بكر الأنصاري عنه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة أبي بكر الأنصاري (١٥/ ٥٨٢)، وروايته عنه بالفعل موجودةٌ في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(٣) انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٤٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢١٠ ـ ٢١١).

٧١ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن فارس الشيرازي، أبو عبدالله الوراق (ت ٤٧٤هـ) [٨١].

* ٧٢ ـ محمد بن أحمد بن سهل الواسطي، أبو غالب ابن بِشْرَان، الحنفي اللغوي (ت ٤٦٢هـ) عن اثنتين وثمانين سنة؛ روى عنه أبو بكر الأنصاري إجازةً(١).

٧٣ ـ محمد بن أحمد بن شاذة بن جعفر الأصبهاني، أبو عبدالله الرُّوذَدَشْتي (ت ٤٦٤هـ) [٤٠].

٧٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون البغدادي، أبو الحسين بن أبي نصر النَّرْسي (ت ٤٥٦هـ) [٩].

٧٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المَحَامِلي الشافعي (ت ٤٧٧هـ). [٤٤].

٧٦ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن البَرَداني، أبو الحسن الفرضي الحنبلي (ت ٤٦٩هـ) [٥٩].

= ورواية أبي بكر الأنصاري عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ١٤٤، ٣٤٥) (٢/ ١٠٠، ٢٥٨).

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٧٠ ـ ٧٣)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣ ـ ٤٤)؛ ورواية أبي بكر الأنصاري عنه في: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٣/ ٣٣٤) (٤/ ٥٩، ٢٣٧، ٢٩١)، وبغية الطلب لابن العديم (١/ ٣١٥) (٢/ ٦٦٣) (٣/ ١٠٨٦) (٦/ ٢٥٢٩) (٧/ ٣٥٢١) (٨/ ٣٦١٠، ٣٧٧٥) (٩/ ٣٨٧٦، ٤٢٠٦) (١٠/ ٤٥٨٥).

٧٧ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالصمد المهتدي بالله الهاشمي، أبو الحسن (ت ٤٦٤هـ) [٥١].

٧٨ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله (علي) الآبَنُوسِي، أبو الحُسين الصيرفي (ت ٤٥٧هـ) [١٩].

٧٩ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن بن عبيد المعدَّل، أبو جعفر ابن المُسْلِمَة (ت ٤٦٥هـ) [١١].

٨٠ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن جعفر الباقَرْحي الصيرفي (ت ٤٨١هـ) [٥٢].

٨١ ـ محمد بن الحسن بن مُنَازِل الحَدّاد الإسكاف الموصلي القارىء (ت ٤٧٩هـ) [٦١].

٨٢ ـ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الحنبلي، أبو يعلى الفرّاء (ت ٤٥٨هـ) [٦].

* ٨٣ ـ محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القُضَاعي، القاضي أبو عبدالله المصري، صاحب (مسند الشهاب)، (ت ٤٥٤هـ)؛ يروي أبو بكر الأنصاري عنه إجازة[١].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٩٢ ـ ٩٣)، والمقفّى الكبير للمقريزي (٥/ ٧١٠ ـ ٧١٢)؛ ونصّ على رواية أبي بكر الأنصاري بالإجازة عنه ابنُ النجار ـ كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣)، وروايته عنه موجودة بالفعل في: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ١١٧)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ٧٤، ٥١٠)، والتدوين للرافعي (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

٨٤ ـ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله القصّار، أبو بكر ابن الكُنْدَاجي (ت ٤٧٨هـ) [٦٤].

٨٥ ـ محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عمر البغدادي، أبو الغنائم ابن المُنْتَاب الدقاق (ت ٤٧٤هـ) [٤٧].

٨٦ ـ محمد بن علي بن الحسين بن سِكِّيْنَة الأنماطي، أبو عبدالله البغدادي، (ت ٤٦٩هـ) [٦٢].

٨٧ ـ محمد بن علي بن الفتح الحربي، أبو طالب ابن العُشَاري (ت ٤٥١هـ) [٤].

٨٨ ـ محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى العباسي المَعْبَدي، أبو تمّام بن أبي موسى (ت ٤٦٨هـ) [٦٥].

٨٩ ـ محمد بن علي بن محمد بن عُبيدالله بن عبدالصمد العباسي، أبو الحسين بن المهتدي (ت ٤٦٥هـ) [٥].

٩٠ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن حُسين بن عبدالعزيز بن مهران الفارسي العُكْبَرِي، أبو منصور الأخباري (ت ٤٧٢هـ) [٤٢].

٩١ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي، أبو علي ابن المُسْلِمة (ت ٤٧٩هـ) [٤٦].

٩٢ ـ محمد بن محمد بن عبدالله بن أحمد البيضاوي، القاضي أبو الحسين الشافعي (ت ٤٦٨هـ) [٢٦].

٩٣ ـ محمد بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن حمدون، أبو الغنائم

ابن الدَّجَاجي (ت ٤٦٣هـ) [١٧].

٩٤ ـ محمد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عبدالوهاب العباسي، أبو نصر الزينبي (ت ٤٧٩هـ) [٢٤].

٩٥ ـ محمد بن وشاح بن عبدالله الزينبي، أبو علي (ت ٤٦٣هـ) [١٤].

* ٩٦ ـ نصر بن أحمد بن عبدالله بن البَطِر البغدادي، أبو الخطاب الغَرَبي المقرىء البزاز، وُلد سنة (٣٩٧هـ)، وتوفي سنة (٤٩٤هـ)[١].

٩٧ ـ نصر بن أحمد بن عُبيدالله (عبدالله) الحربي، أبو الغنائم [٨٧].

٩٨ ـ نصر بن أحمد بن نصر بن محمد بن مزاحم البلخي، أبو الفتح السِّمِنْجَاني (ت ٤٧٣هـ) [٨٠].

٩٩ ـ هبة الله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد المأموني، أبو الفضل (ت ٤٥٠هـ) [٢٧].

١٠٠ ـ هبة الله بن الحسين بن أحمد بن المهلّب البزّاز، أبو محمد (ت ٤٧١هـ) [٤٥].

* ١٠١ ـ هبة الله بن المبارك بن موسى بن علي السَّقَطي، أبو البركات المفيد، الحنبلي، البغدادي، (ت ٥٠٩هـ)[٢].

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني (١٠/٢٤ ـ ٢٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٠٤ ـ ٢٠٧)، وذكرا رواية الأنصاري عنه.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٣٥ ـ ٢٣٦)، ولسان الميزان (٦/١٨٩ ـ ١٩٠)، وهو ممن وُصف بالكذب وادّعاء السماع ممن لم يدركهم، مع علمه وحفظه =

١٠٢ ـ هبة الله بن محمد بن علي بن عبدالسميع الهاشمي، أبو تمّام (ت ٤٧٩هـ) [٧٩].

١٠٣ ـ هنّاد بن إبراهيم بن محمد بن نصر النَّسَفي، أبو المظفّر الناصحي (ت ٤٦٥هـ) [٣٦].

* ١٠٤ ـ واصل بن حمزة بن علي بن أحمد البخاري الخُنْبُوني، أبو القاسم، توفي بين سنة (٤٦٧هـ) و(٤٧٠هـ)[١].

١٠٥ ـ يحيى بن أحمد بن أحمد بن محمد بن علي السِّيْبي، أبو القاسم (ت ٤٩٠هـ) [٧٥].

١٠٦ ـ يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الهَمَذَاني، أبو القاسم بن المهرواني (ت ٤٦٨هـ) [٣٧].

١٠٧ ـ خديجة بنت محمد بن عبدالله العبدريّة الشاهْجَانيّة (ت٤٦٠هـ) [٢٩].

* ١٠٨ ـ فاطمة بنت الحسن بن علي البغدادي العطّار، أمّ الفضل الكاتبة، المعروفة ببنت الأقرع، (ت ٤٨٠هـ)[٢].

* ١٠٩ ـ كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزيّة، أم الكرام، المجاورة ببيت الله الحرام، راوية صحيح البخاري، (ت ٤٦٣هـ)؛ روى

= وكثرة تصانيفه. ورواية أبي بكر الأنصاري عنه في جامع المسانيد (١/ ١٤٤، ١٤٥، ٥٥٤) (٢/ ١٢٤).

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٥٦)؛ وروايته عنه في أدب الإملاء والاستملاء (رقم ٢٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٨٠)، وفيه ذكر رواية أبي بكر الأنصاري عنها.

أبو بكر الأنصاري عنها إجازةً[1].

وهنا انتهى مسرد أسماء شيوخ أبي بكرٍ الأنصاري.

ونلخّص ونستخلص هنا بعض الفوائد من هذا المسرد:

أولاً: بلغ عدد شيوخ أبي بكر الأنصاري ـ حسب ما وقفنا عليه ـ تسعةً ومائة شيخٍ، سبعةٌ وثمانين شيخًا منهم هم الذين تضمّنتهم هذه المشيخة، والباقي (وهم اثنان وعشرون شيخًا) شيوخٌ زوائدُ عمّا في المشيخة. وقد قدّمنا هذا المبحث بالحديث عن هذه المسألة، وحاولنا إيجاد أكثر من جوابٍ عن سبب وقوع ذلك.

ثانيًا: يظهر أثر تبكير أبي بكر الأنصاري في الأخذ عن الشيوخ، مع ما وُفِّق إليه من طول العمر، بأن تفرّد بالرواية عن جمعٍ من شيوخه، ونصَّ العلماء على أسمائهم؛ وهم: إبراهيم بن عمر البرمكي، والحسن بن علي الجوهري، والحسن بن غالب المباركي، وطاهر بن عبدالله الطبري أبو الطيب، وعلي بن إبراهيم الباقلاني، وعلي بن عمر البرمكي، وعلي بن محمد الحارثي ابن أبي طالب المكي، وعمر بن الحسين الخفاف، ومحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، ومحمد بن أحمد بن محمد الآبنوسي، ومحمد بن علي بن الفتح العُشاري أبو طالب، وهبة الله بن أحمد المأموني[2].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٣٣ ـ ٢٣٥)، وقد نصّ على رواية أبي بكر الأنصاري بالإجازة عنها ابنُ نقطة في التقييد (٨٢).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/٩٢ ـ ٩٣)، وجامع المسانيد للخوارزمي (٢/٣٦٢ ـ ٣٦٣)، والمستفاد للحُسَامي (١٠٢).

ثالثًا: أما مشاهير شيوخه: فسأختار أعيانهم ممن لا يكاد يخفى ذكرهم على طالب علم؛ وهم: أبو بكر الخطيب البغدادي، وأبو محمد الحسن بن علي الجوهري، وأبو الطيب الطبري، وأبو إسحاق الشيرازي، والقضاعي، وأبو إسحاق الحبّال المصري، وأبو معشر الطبري المقرىء المكي، وأبو يعلى الفراء.

رابعًا: ويظهر سُمُوُّ أبي بكر الأنصاري عن حظوظ النفس، وبُعْدُهُ عن الكِبْر والتعالي في طلبه للعلم = بأخذه عن أقرانه، وتلامذته أيضًا.

وقد قال وكيع بن الجراح (ت ١٩٦هـ): «لا يكون الرجل عالمًا حتى يكتب عمّن هو فوقه، وعمّن هو دونه، وعمّن هو مثله»[١]، ومثله قال سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)[٢].

فمن أقرانه الذين روى عنهم أبو بكر الأنصاري: أحمد بن أحمد بن عبدالواحد الهاشمي (٥٢١هـ)، والمبارك بن عبدالوهاب (ت ٥٤٤هـ)، وهبة الله بن المبارك السَّقَطي (ت ٥٠٩هـ).

وأما تلامذته الذين روى عنهم، فوقفت من ذلك على اثنين، هما: أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، وعلي بن هبة الله البزّاز الذي توفّي شابًّا سنة (٥٣١هـ).

وقصّة روايته عن السمعاني دليلٌ واضحٌ على تواضع أبي بكر الأنصاري الكبير، وكمال عقله ومروءته، بعدم استكباره عن أدنى فائدة علميّة. فقد

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ١٧١٣، ١٧١٤).
(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٧٢٠).

نقل الذهبي عن السمعاني أنه قال: «وكان ـ يعني أبا بكر الأنصاري ـ يشتغل بمطالعة الأجزاء التي معي وأنا مُكِبٌّ على القراءة، فاتّفق أنه وَجَدَ جزءًا من حديث الخزاعي، قرأته بالكوفة على عمر بن إبراهيم العلوي، بإجازته من محمد بن علي بن عبدالرحمن العلوي، وفيه حكاياتٌ مليحة؛ فقال: دَعْهُ عندي. فرجعت من الغد، فأخرجه وقد نسخه، وقال: اقرأه حتى أسمعه؟ فقلت: يا سيّدي، كيف يكون هذا؟!! ثم قرأته، فقال للجماعة: اكتبوا اسمي»[١]. وقد وقف الذهبيُّ نفسُه على شهادة الشرف هذه للقاضي أبي بكر الأنصاري دليلاً ماثلاً على سُمُوّ النفس وعلوّ الهمّة والتواضع وحُسْن الخلق؛ حيث قال الذهبي عقب القصّة: «قلت: هذا الجزء في وقف الشيخ الضياء، وأوّلُه بخَطِّه: حدثنا أبو سعد السمعاني»[٢]، وقال في موطنٍ آخر: «رأيتُ ذلك الجزءَ بِخَطِّ القاضي أبي بكر»[٣].

ولذلك أيضًا ضرب الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) المَثَلَ على هذا الأدب من آداب الرواية الذي تَحَلّى به سلفُنا الصالح رحمهم الله تعالى، بقصّة أبي بكر الأنصاري هذه مع تلميذه السمعاني[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٦٣).
(٤) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٢٩٧).

المبحث الرابع: تلامذته.

لقد اجتمعت في أبي بكر الأنصاري من المزايا ما تجعله محاطًا بطلبة العلم، مرحولاً إليه من أقاصي البلاد، يُحْرَصُ على اغتنام فرصة حياته، ويُتَنَافَسُ على العبِّ من معين علومه والاغترافِ من بحور معارفه وفنونه. فقد وُفِّقَ إلى السماع من أوائل حياته، وإلى تَلَقِّي العلوم باختلافها من بواكير عُمُره، مع موهبةٍ إلـٰهيّة ومنحةٍ ربانيّة خُصَّ بها جعلته تامَّ الاستثمار لتلك الفُرَصِ المتاحة له، بل يسعى ويرحل لما كان بعيدَ المنال عنه، حتى حَصّل ما حصَّل من تلك العلوم المتنوّعة، مع إتقانٍ وإمامةٍ في كثيرٍ منها. ثم شاء الله تعالى أن يمتدّ به العُمُر ويعلو سِنُّهُ، مع الديانةِ والأمانة، والعقل والمروءة، وسلامة الحواسّ.. إلى حين وفاته؛ فتفرّدَ لذلك بالرواية عن جمع من شيوخه، وذاع صيتُه، وسمع به القريب والبعيد.. فكيف لا يزدحم عليه الطلبة بعد ذلك كله؟! وأنّى يُستغرب من كثرة الآخذين عنه المتتلمذين عليه؟!.

ثم انضاف إلى ذلك جميعه تصدُّرُ أبي بكر الأنصاري للتعليم من بواكير حياته العلميّة، فحدّث وهو ابن عشرين سنة في حياة بعض شيوخه كأبي بكر الخطيب البغدادي[1]. واستمرَّ على هذه السُّنَّة، وفرّغ نفسه لطلبة العلم، بل لطلبة العلوم التي صار إمامها المشارَ إليه فيها؛ فكان يعقد مجالس التعليم في أحد أكبر جوامع بغداد وهو جامع القصر، وكان مُستمليه أحدَ كبار الحفّاظ

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

في زمنه، ألا وهو أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي (ت ٥٥٠هـ)[١]. ويُقرأ عليه أيضًا في مسجده بالنّصريّة[٢]، بل لاحقَه الطلابُ إلى منزله فكان يُقرأ عليه فيه[٣]. ولم يكن ليتركه الطلبة النَّهِمون في أي وقتٍ من أوقاته، حتى يوم عيد الأضحى بين الصلاة والخطبة؛ كما فعل تلميذُه الحافظ ابن عساكر[٤]!!.

فهل يصح في مثل هذا الإمام أن يقلّ الآخذون عنه؟! بل أن لا يبلغوا غاية الكثرة؟!! فإن تعجب، فالعَجَبُ هو أن لا يبلغ تلامذتُه الحدَّ الذي عبّر عنه الذهبي بقوله في ترجمته: «روى عنه خَلْقٌ لا يُحْصَوْن، منهم من مات في حياته، ومنهم من تأخّر عنه»[٥].

وقيامًا بشيء من حقّ هذا الإمام، وإبرازًا لمكانته العلميّة وأَثَرِه في العلم وأهله، تجلّدتُ لجمع بعض الآخذين عنه والمتتلمذين عليه؛ باستعراض بعض الكتب كاملة، وبالاستعانة بفهارس الأعلام في كتب أخرى، ومن خلال ترجماته أيضًا؛ فوقفت على عددٍ كبيرٍ منهم، لكني مع ذلك لا أشك

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٠/٩٣)، وانظر التعريف بجامع القصر فيما سبق (٥٥).

وترجمة أبي الفضل بن ناصر في: السير (٢٠/ ٢٦٥ ـ ٢٧١).

(٢) انظر: المشيخة البغدادية للسِّلَفي (٤٨/ ب)، وسماعات الفوائد المنتقاه للحربي (١٢٩).

(٣) انظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ١١٧، ٢٥٥، ٣٠٨).

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المطبوع: ترجمة أحمد بن محمد بن فراس الفراسي ـ (٣٧٩).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩١).

أنهم لم يبلغوا شيئًا من تمثيل الواقع الذي بلغ أن قيل في وصفه: إنهم خَلْقٌ لا يُحْصَوْن!.

فإليك مسرد أسماء تلامذته، مرتبين على حروف المعجم[١]:

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن أبي ياسر الغزّال أبو العباس الحنبلي الوكيل محيي الدين (ت ٥٩٤هـ)[٢].

٢ ـ أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب بن أحمد بن حمزة بن ساكن البغدادي أبو محمد السبّاك (ت ٦١٢هـ)[٣] (اجازةً).

٣ ـ أحمد بن تَزْمَش بن بَكْتَمُر بن قَزَاغُل البغدادي الخياط (ت٥٩٨هـ)[٤].

٤ ـ أحمد بن صالح بن شافع بن صالح بن حاتم الجيلي البغدادي أبو الفضل بن أبي المعالي (ت ٥٦٥هـ)[٥].

٥ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن الحسن الفارسي أبو بكر الصوفي البغدادي (ت ٥٧٥هـ)[٦].

---

(١) والتزمت أيضًا طريقة (تقريب التهذيب) لابن حجر خلال هذا الترتيب.
(٢) مجمع الآداب (٥/ ٤٢ ـ ٤٣ رقم ٤٥٩٥) والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٧٣ رقم ٣٣٦).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٤٢٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٢٨٧٦)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٧٦ رقم ٣٣٨).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦٩٨)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (٢/ ١٤ رقم ٩٤٥)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٣٤٠).
(٥) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤ رقم ٣٥٣).
(٦) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٨٩ رقم ٣٦٦).

٦ ـ أحمد بن عبدالملك بن محمد بن يوسف البغدادي الحريمي أبو العباس ابن أبي الحسن المقرىء ابن باتانة (ت ٦٠١هـ)(١).

٧ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن حَرَّاز الكرخي أبو القاسم المقرىء الخياط (ت ٦٠٠هـ)(٢).

٨ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عُبيدالله بن وَدْعَة البغدادي النَّصْري الخباز أبو العباس وأبو علي، ابن دادا (ت ٦١١هـ)(٣) (يذكر عنه سماعًا ولم يُوجد سماعُه).

٩ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن هبة الله بن محمد بن علي بن محمد بن عُبيدالله بن المهتدي بالله أبو تمام بن أبي الحسن بن أبي تمام بن أبي الحسن، ابن القاضي أبي الحسين القاسمي المعروف بابن الغريق (ت ٥٧٤هـ)(٤).

١٠ ـ أحمد بن علي بن سعيد بن علي الخُوْزي أبو العباس (ت٥٩٧هـ)(٥).

١١ ـ أحمد بن علي بن هبة الله بن الحسين بن علي الهاشمي ابن المأمون البغدادي وابن زوال (ت ٥٨٦هـ)(٦).

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٩٢٣)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٠ رقم ٣٦٨).
(٢) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٧ رقم ٣٤)، تكملة المنذري (رقم ٨٣٤)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٩ رقم ٣٩١).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٣٤٧)، المختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠ رقم ٣٩٤).
(٤) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٥ رقم ٣٨١).
(٥) مجمع الآداب لابن الفوطي (٥/ ٤٧ رقم ٤٦٠٤)، تكملة المنذري (رقم ٥٩١)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦ رقم ٣٨٢).
(٦) مشيخة النعال (رقم ٢٥)، وتكملة المنذري (رقم ١١٩).

١٢ ـ أحمد بن عمر بن بركة البغدادي أبو جعفر البزاز ابن الكرلي (ت ٥٩٢هـ)[١].

١٣ ـ أحمد بن فائز بن المحسن البغدادي، أبو العباس ابن الكُبْري المقرىء (ت ٥٩٣هـ)[٢].

١٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى البغدادي الدارقَزِّي ابن البخيل (ت ٥٩٦هـ)[٣].

١٥ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني ثم الإسكندري أبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٦ ـ أحمد بن محمد بن حمدي[٥].

١٧ ـ أحمد بن محمد بن عبدالباقي بن زِيْبَقَة التمّار أبو بكر[٦].

١٨ ـ أحمد بن محمد بن أبي القاسم الخفيفي، أبو الرشيد الأبهري الصوفي (ت ٥٧٧هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٢١).

(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٢/ ٥٤٧ رقم ١٩٦٨).

(٣) تكملة المنذري (رقم ٥٥٠)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ رقم ٤١٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥ ـ ٣٧).

(٥) معجم السماعات الدمشقية (٧٦)، ولعله الآتي باسم: محمد بن أحمد بن محمد بن علي.

(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٤٢ رقم ٢٧٥٧).

(٧) المختصر المحتاج إليه (١/ ٢٠٧ رقم ٤١٢).

١٩ ـ أحمد بن مسعود بن الحسن بن علي الباذِبِيْني أبو الرضا ابن الزَّقْطَرِّ (ت ٥٩٢هـ)[١].

٢٠ ـ أحمد بن المقرّب بن الحسين بن الحسن البغدادي أبو بكر الكرخي الشافعي (ت ٥٦٣هـ)[٢].

٢١ ـ أحمد بن يحيى بن بركة بن محفوظ البغدادي البزاز أبو العباس ابن الدَّبيقي (ت ٦١٢هـ)[٣].

٢٢ ـ إبراهيم بن محمد بن أحمد بن حَمَدِيّة العكبري أبو طاهر البغدادي (ت ٥٩٢هـ)[٤].

٢٣ ـ أزهر بن عبدالوهاب بن أحمد بن حمزة بن ساكن السباك أبو جعفر (ت ٥٦٤هـ)[٥].

٢٤ ـ أسعد بن أحمد بن أبي الفضل الزاكاني أبو الرشيد (ت ٥٧٨هـ)[٦].

٢٥ ـ إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي ثم البغدادي أبو محمد (ت ٦٠٠هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٢٣)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢١٧ رقم ٤٣٣).
(٢) كتابه الأربعين (رقم ٥).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٣٩٣)، ومعجم البلدان لياقوت (٢/ ٤٣٨)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٢٧ رقم ٤٥٤)، والتقييد لابن نقطة (١٨٥ ـ ١٨٦ رقم ٢١٠)، ولسان الميزان (١/ ٣٢٢).
(٤) مشيخة النعّال (رقم ٣٩)، وتكملة المنذري (رقم ٣١٦).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢٨٧٤).
(٦) التدوين للرافعي (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٨٢٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٣٨ رقم ٤٧٧).

٢٦ ـ إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن إسماعيل الجَنْزَوي الدمشقي أبو الفضل ابن أبي الحسن الشافعي (ت ٥٨٨هـ)(١).

٢٧ ـ إسماعيل بن فضائل بن عبدالباقي بن مكي البغدادي (ت٥٩٥هـ)(٢).

٢٨ ـ إسماعيل بن محمد بن علي بن عبدالعزيز البغدادي أبو محمد السِّمَّذي الخباز (ت ٥٩٢هـ)(٣).

٢٩ ـ أنجب بن أحمد بن مكارم البغدادي الأزجي الحامي ابن الدجاجي، وابن سَرْوان، أبو عبدالله (ت ٦٠١هـ)(٤).

٣٠ ـ بركات بن أبي غالب بن نزال السقلاطوني الدارقزي (ت٥٩٩هـ)(٥).

٣١ ـ بقاء بن أحمد بن بقاء الحريمي، ابن أبي شاكر ابن العُلّيق (ت ٦٠١هـ)(٦) ادعى الإجازة كذبًا.

٣٢ ـ بركات بن نزَّال بن همّام البغدادي الدارقَزّي السقلاطوني أبو محمد ابن أبي غالب (ت ٥٩٩هـ)(٧).

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٦٨).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٤٨٩)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٤٥ رقم ٤٨٨).
(٣) مشيخة النعال (رقم ٣٨)، تكملة المنذري (رقم ٣١٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٤٥ رقم ٤٨٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٨٨٤).
(٥) المختصر المحتاج إليه (١/ ٢٦١ رقم ٥٢٦).
(٦) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٦١ رقم ٥٢٨)، الميزان (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) ولسانه (٤٧٢).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٧١٤).

٣٣ ـ بلك بن علي بن رافع الصوفي[١].

٣٤ ـ تُرْك بن محمد بن بركة العطار الحريمي أبو بكر (ت ٦١٤هـ)[٢] إجازة.

تميم بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن معالي بن محمد.

٣٥ ـ جميل بن نجيح الخزرجي الزاهد[٣].

٣٦ ـ حَرِيز بن درَّاج بن إقبال الخياط[٤].

٣٧ ـ الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد الهَمَذَاني، أبو العلاء العطار، (ت ٥٦٩هـ)[٥].

٣٨ ـ الحسن بن أحمد بن الفرج بن راشد المدني ثم البغدادي الدارقزي أبو محمد ابن أبي العباس الوراق، (ت ٥٩٨هـ)[٦].

٣٩ ـ الحسن بن سعيد بن عبدالله بن بندار الدياربكري أبو علي الشاتاني (ت ٥٧٩هـ)[٧].

---

(١) التدوين للرافعي (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٢) تكملة الإكمال (١/ ٤٥٠ رقم ٧٦١).
(٣) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٣٨).
(٤) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٢٤٨ رقم ١٥١٣).
(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٤٠ ـ ٤٧)، وروايته عنه في كتاب التمهيد في معرفة التجويد له (رقم ٤٥، ٩٨، ١٦٣).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٦٤٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٧٧ رقم ٥٦٥).
(٧) بغية الطلب لابن العديم (٥/ ٢٣٥١ ـ ٢٣٦٣)، تاريخ دمشق (٤/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠) وتاريخ الإسلام (٢٨٤ـ٢٨٥) والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٧٩ـ ٢٨٠ رقم ٥٦٩).

٤٠ ـ الحسن بن عبدالرحمن بن الحسن بن عبدالله الفارسي البغدادي (ت ٥٩٦هـ)[١].

٤١ ـ الحسن بن علي بن بركة بن عَبِيدة الكرخي أبو محمد المقرىء (ت ٥٨٢هـ)[٢].

٤٢ ـ الحسين بن أحمد بن الحسين بن أيوب البغدادي أبو عبدالله ابن أبي طاهر الكرخي (ت ٦٠٥هـ)[٣].

٤٣ ـ الحسين بن سعيد بن الحسين بن شُنَيْف بن محمد البغدادي أبو عبدالله بن أبي عبدالله الدارقزي الأمين (ت ٦١٠هـ)[٤].

٤٤ ـ حمزة بن سلمان بن جَرْوان الماكسيني أبو يعلى الشعيري البوراني (ت ٥٩٦هـ)[٥].

٤٥ ـ خِنْدِف بن أبي القاسم بن أبي الفضل بن خِنْدِف أبو الأزهر[٦].

٤٦ ـ دُلَف بن كَرَم بن فارس العكبري أبو الفرج المقرىء البغدادي (ت ٥٩٦هـ)[٧].

---

(١) معجم مشايخ يوسف بن خليل (١٤٩/أ)، وتكملة المنذري (رقم ٥٤٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٨٢ رقم ٥٧٣).
(٢) المختصر المحتاج إليه (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ رقم ٥٧٩).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٠٧٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٣٢ ـ ٣٣ رقم ٦٠٨).
(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٨٠)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٣٤ رقم ٦١٠) والأربعين للبكري (٨٤).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٥٢٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٤٩ رقم ٦٣٤).
(٦) تكملة الإكمال (٢/ ٦٢ رقم ١١٣٢).
(٧) المختصر المحتاج إليه (٢/ ٦٥ رقم ٦٥٩).

٤٧ ـ ذاكر بن كامل بن محمد بن الحسين بن محمد الخفاف الحذّاء أبو القاسم بن أبي عَمرو بن أبي غالب البغدادي (ت ٥٩١هـ)[١].

٤٨ ـ رجب بن مذكور بن أرنب الأكّاف البغدادي أبو الحُرُم ويقال أبو عثمان (ت ٥٨٩هـ)[٢].

٤٩ ـ زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي أبو اليُمْن البغدادي ثم الدمشقي النحوي تاج الدين (ت ٦١٣هـ)[٣].

٥٠ ـ سالم بن علي بن سلامة الدَّلاَّل ابن البيطار (ت ٥٧٥هـ)[٤].

٥١ ـ سعدالله بن نجا بن محمد الوادي[٥].

٥٢ ـ سعيد بن عبدالله بن القاسم بن المظفر الشهرزوري أبو الرضا فخر الدين (ت ٥٧٦هـ)[٦].

٥٣ ـ سعيد بن محمد بن محمد بن محمد بن عَطّاف بن أحمد بن حَبْشِي

---

(١) تكملة المنذري (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٢٧٨) والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٦٦ ـ ٦٧ رقم ٦٦٢)، روايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٢).

(٢) تكملة المنذري (رقم ٢٠٩).

(٣) تكملة المنذري (رقم ١٤٩٧)، والسير (٢٢/ ٣٤ ـ ٤١)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٧١ ـ ٧٢ رقم ٦٦٩).

(٤) المختصر المحتاج إليه (٢/ ٩٩ رقم ٧١٠).

(٥) مشيخة ابن البخاري (٢/ ١٣٤٥ رقم ٧٨٣)، وترجمته في الأنساب للسمعاني (١٣/ ٢٤٩).

(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٥٥٣ رقم ٣٧٠٢)، المختصر المحتاج إليه (٢/ ٨٧ ـ ٨٨ رقم ٦٩٢).

ابن إبراهيم الهَمْداني أبو القاسم ابن أبي الفضل، المؤدّب الملقب بالجُرَذ (ت ٦٠٣هـ)[1].

٥٤ ـ سلمان بن يوسف بن علي بن سلمان البزار، المعروف بصاحب ابن الذَّهَبِيّة، أبو محمد (ت ٥٩٠هـ)[2].

شجاع بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن معالي.

صالح بن أبي الحسن = عبدالله بن دَهْبَل.

صالح بن دَهْبل = عبدالله بن دهبل.

٥٥ ـ صالح بن عبدالرحمن بن علي بن زَرْعان الواسطي أبو محمد البغدادي التاجر (ت ٥٧٩هـ)[3].

٥٦ ـ ضياء بن أحمد بن الحسن البغدادي السقلاطوني أبو علي ابن أبي القاسم ابن أبي علي، ابن النجّار الخُرَيْف (ت ٦٠١هـ)[4].

٥٧ ـ طغرل بن عبدالله التركي أبو الفتح الحاجب[5].

---

(١) تكملة الإكمال (٢/ ٩٣ رقم ١٢٠٦)، تكملة المنذري (رقم ٩٦٠)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٩١ رقم ٦٩٧).
(٢) تكملة الإكمال (١/ ٣٩٦ رقم ٦٤٣)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٩٨ رقم ٧٠٨).
(٣) مشيخة النعال (رقم ٧).
(٤) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٦١٠ ـ ٦٣٤ رقم ٤٢)، تكملة المنذري (رقم ٩٣٢)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١١٦ ـ ١١٧ رقم ٧٣٦)، تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ رقم ١٥٠٩)، والتقييد له (٣٠٢ رقم ٣٦٨).
(٥) التدوين للرافعي (١/ ٣٤٤).

٥٨ ـ طَيِّب بن إسماعيل بن علي بن خليفة بن حبيب الرُّباني الحربي القصير (ت ٦٠٠هـ)[١].

٥٩ ـ عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي أبو محمد ابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)[٢].

٦٠ ـ عبدالله بن أحمد بن صاعد بن غنائم الحربي أبو محمد بن أبي المجد البغدادي (ت ٥٩٨هـ)[٣].

عبدالله بن أحمد بن أبي المجد = عبدالله بن أحمد بن صاعد.

عبدالله بن أبي بكر بن الطويلة = عبدالله بن المبارك بن هبة الله.

٦١ ـ عبدالله بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي أبو محمد البغدادي التاجر (ت ٥٩٩هـ)[٤].

٦٢ ـ عبدالله بن دَهْبَل بن علي بن منصور بن إبراهيم ابن عبدالله البغدادي الدقّاق أبو محمد بن أبي الحسن ابن كارِه (ت ٥٩٩هـ)[٥].

---

(١) تكملة ابن نقطة (٢/ ٧٤٩ رقم ٢٦٥٥)، معجم مشايخ يوسف بن خليل (١٦٠/ب)، وتكملة المنذري (رقم ٨٠٧)، ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ٧٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٢٣ رقم ٧٤٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٢٣ ـ ٥٢٨).

(٣) روايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي، (١/ ٧٢).
وانظر المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤ رقم ٧٦١).

(٤) تكملة المنذري (رقم ٧٤٩).

(٥) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٤١١ ـ ٤٢٠ رقم ٢٢)، تكملة المنذري (رقم ٧٤٤)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤ رقم ٧٧٣)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥١٨٧).

٦٣ ـ عبدالله بن صالح بن سالم بن خميس الأنباري أبو محمد الأزجي الخباز (ت ٥٩١هـ)[١].

عبدالله بن أبي الفوارس = عبدالله بن محمد بن علي بن الخسن.

٦٤ ـ عبدالله بن المبارك بن هبة الله بن سلمان الشمعي ابن الصباغ، أبو جعفر ابن أبي المعالي ابن سُكّرة (ت ٥٩٠هـ)[٢].

٦٥ ـ عبدالله بن المبارك بن هبة الله بن محمد بن الحسن الدارقزي أبو محمد ابن أبي بكر، المعروف بابن الطويلة وبابن الأخرس (ت ٥٩٧هـ)[٣].

٦٦ ـ عبدالله بن محمد بن بركة بن الحسن الصِّلْحي أبو القاسم البغدادي (ت بعد ٥٩٩هـ)[٤].

٦٧ ـ عبدالله بن محمد بن جرير بن أبي الحسن القرشي الناسخ (ت ٥٨٢هـ)[٥].

٦٨ ـ عبدالله بن محمد بن سعدالله بن محمد بن عمر البجلي الجريري

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٢٧٤)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٤٥ رقم ٧٧٦).

(٢) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٣٤٥ رقم ٣٣٢٥)، تكملة المنذري (رقم ٢٢٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧ رقم ٨٠٤).

(٣) مشيخة النجيب الحراني (١/ ١١٨ ـ ١٤٢ رقم٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٧ رقم ٨٠٥).

(٤) المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٥ رقم ٨٠١).

(٥) المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٥٧ رقم ٧٩٤)، وذيل تكملة الإكمال للإسكندراني (رقم ١٧٩).

ابن الشاعرة (ت ٥٨٤هـ)[1].

٦٩ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالقاهر بن عُلَيّان الحربي أبو محمد (ت ٥٩٩هـ)[2].

٧٠ ـ عبدالله بن محمد بن علي بن الحسن الخزاز أبو القاسم بن أبي الفوارس الصوفي البغدادي[3].

٧١ ـ عبدالله بن محمد بن علي بن زبرج البغدادي ابن العَتّابي (ت ٦٠٠هـ)[4] لكن تبيّن أنه لم يسمع منه وأنه كان صادقًا في إنكاره السماع منه.

٧٢ ـ عبدالله بن مُسْلِم بن ثابت بن زيد بن القاسم الوكيل أبو حامد ابن النخّاس، وابن جُوَالِق (ت ٦٠٠هـ)[5].

٧٣ ـ عبدالله بن المظفر بن أبي نصر بن هبة الله البغدادي أبو محمد بن أبي عبدالله البواب (ت ٥٩٥هـ)[6].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٦٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦١ رقم ٧٩٧).
(٢) المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤ رقم ٨٠٠)، ولسان الميزان (٣/ ٣٤٣).
(٣) من شيوخ يوسف بن خليل، كما في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٦). وخبره سقط أوله في معجم شيوخه.
(٤) تكملة المنذري (رقم ٨٠١).
(٥) مشيخة النجيب الحَرّاني (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٩٥ رقم ٣٠)، تكملة المنذري (رقم ٨٢٠)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٧٣ رقم ٨١٣).
(٦) معجم مشايخ يوسف بن خليل (١٦٤/ ب)، والتكملة للمنذري (رقم ٤٧٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٧٠ رقم ٨٠٩).

٧٤ ـ عبدالله بن منصور بن عمران بن ربيعة المقرىء الواسطي أبو بكر ابن الباقلاني (ت ٥٩٣هـ)[١].

٧٥ ـ عبدالله بن هبة الله بن محمد بن الحسن البغدادي أبو محمد بن أبي المبارك الدارقزّي ابن الطويلة وابن الأخرس (ت ٥٩٧هـ)[٢].

٧٦ ـ عبدالباقي بن محمد بن عبدالباقي ابنُ المصنِّف (ت ٥٤٠هـ)[٣].

٧٧ ـ عبدالجبار بن هبة الله بن القاسم بن منصور بن البندار أبو طاهر (ت ٥٨٤هـ)[٤].

٧٨ ـ عبدالخالق بن هبة الله بن القاسم بن منصور بن البندار البغدادي أبو محمد (ت ٥٩٥هـ)[٥].

٧٩ ـ عبدالخالق بن عبدالوهاب بن محمد بن الحسين المالكي أبو محمد ابن أبي الفتح الحنبلي الخفاف ابن الصابوني (ت ٥٩٢هـ)[٦].

٨٠ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن علي البغدادي الحربي البيع أبو القاسم بن أبي حامد، المعروف بابن عَصِيَّة، وابن أبي اللِّيات (ت ٦٠١هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٨١).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٦٠٦).
(٣) الأنساب للسمعاني (١٣/ ١١٣)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٦/ ٩١ رقم ٦٣٣٤).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٥٥).
(٥) مشيخة النعال (رقم ٤٥)، وتكملة المنذري (رقم ٥٠٠).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٣٦٦).
(٧) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٥٩٢ ـ ٦٠٢ رقم ٤٠)، وتكملة الإكمال لابن نقطة =

٨١ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن محمد البغدادي ابن العُمري أبو الحسن الوقاياتي، (ت ٥٩٨هـ)[١].

٨٢ ـ عبدالرحمن بن جامع بن غَنِيْمه ابن البناء البغدادي الحنبلي البغدادي (ت ٥٨٢هـ)[٢].

عبدالرحمن بن أبي حامد = عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن علي.

٨٣ ـ عبدالرحمن بن سعود بن سرور بن الحسين البغدادي أبو محمد القَصْري الملاح (ت ٥٩٢هـ)[٣].

٨٤ ـ عبدالرحمن بن سلطان بن يحيى بن علي بن عبدالعزيز القرشي العثماني الأموي الدمشقي زين القضاة أبو بكر (ت ٥٩٨هـ)[٤] (إجازةً).

٨٥ ـ عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عُبيدالله ابن عبدالله بن حُمَّادي القرشي التيمي البكري أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي (ت٥٩٧هـ)[٥].

= (رقم ٤١٧٤، ٥٢٤٧)، وتكملة المنذري (رقم ٨٨٧)، والمختصر المحتاج إليه (٢/٢٠٨ رقم ٨٦٢).

(١) مشيخة النجيب الحراني (١/٢٥٤ ـ ٢٨٢ رقم ١٠)، وتكملة المنذري (رقم ٦٧٧).
(٢) التكملة للمنذري (رقم ٣).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٣٣٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦٨٧).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٦٠٨).

عبدالرحمن بن أبي غالب = عبدالرحمن بن أحمد بن محمد العمري.

٨٦ ـ عبدالرحمن بن المبارك بن علي بن إبراهيم البغدادي، أبو محمد ابن أبي البركات ابن نُعَيْجة (ت ٦٠٤هـ)[١].

٨٧ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالقادر بن محمد بن عبدالقادر بن يوسف الأصبهاني ثم البغدادي أبو الفرج ابن أبي الحسن (ت ٥٩٠هـ)[٢].

٨٨ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم الكَرَجِي توفي في عشر التسعين وخمسمائه[٣].

٨٩ ـ عبدالرحمن بن محمد بن هبة الله القصري أبو الفرج ابن أبي الكرم، ابن الملاح الشَّطّ (ت ٥٩٧هـ)[٤].

٩٠ ـ عبدالرحيم بن أحمد بن عبدالرحيم بن المِهْتَر النهاوندي أبو بدر (ت بعد ٥٥٠هـ)[٥] نسخ علوم الحديث للحاكم في سنة ٥٥٠هـ.

٩١ ـ عبدالرحيم بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن دوست النيسابوري البغدادي أبو القاسم (ت ٥٨٠هـ)[٦].

٩٢ ـ عبدالرحيم بن المبارك بن الحسن بن طراد البغدادي الأَزَجي

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٠٢٤).
(٢) مشيخة النعال (رقم ٣٤).
(٣) التدوين للرافعي (٣/ ١٥٧ ـ ١٥٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٥٨١).
(٥) تكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني (٣١٦ ـ ٣١٧ رقم ٣١٧).
(٦) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٥ ـ ٢٦ رقم ٧٨٦).

أبو الفضل ابن أبي النجم، ابن القَابِلة (ت ٦١٠هـ)[١] (إجازةً).

٩٣ ـ عبدالرزاق بن عبدالسميع بن محمد بن شجاع بن عُبيدالله الهاشمي أبو الكرم ابن أبي المظفّر (ت ٦٠٠هـ)[٢].

٩٤ ـ عبدالسلام بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبدالسلام البغدادي أبو علي ابن أبي الخطاب الحربي (ت ٥٩٨هـ)[٣].

٩٥ ـ عبدالعزيز بن أزهر بن عبدالوهاب بن أحمد بن حمزة بن ساكن البغدادي السبّاك أبو محمد وأبو القاسم (ت ٥٩٨هـ)[٤].

٩٦ ـ عبدالعزيز بن محمود بن المبارك بن محمود الجُنَابَذِي البغدادي أبو محمد ابن أبي نصر ابن أبي القاسم، المعروف بابن الأخضر (ت٦١١هـ)[٥].

٩٧ ـ عبدالعزيز بن معالي بن غَنِيْمَة بن الحسن البغدادي الأشناني أبو محمد ابن مَنِيْنَا، (ت ٦١٢هـ)[٦] وهو آخر من حدث عن الأنصاري ببغداد.

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٣١٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٧ رقم ٧٨٨).

(٢) تكملة المنذري (رقم ٧٩١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٦٢ رقم ٨٥٣).

(٣) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٢٨٣ ـ ٢٩٢ رقم ١١)، وتكملة المنذري (رقم ٦٨١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٧ رقم ٨٠٥).

(٤) تكملة المنذري (رقم ٦٥٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٢٨٧٥)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٦ رقم ٨٢٤).

(٥) مشيخة النجيب الحراني (٣/ ٨٤٧ ـ ٨٦٠ رقم ٦٨)، تكملة المنذري (رقم ١٣٧٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٧ رقم ٨٢٥).

(٦) تكملة المنذري (رقم ١٤٤٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٨ رقم ٨٢٦)، =

٩٨ ـ عبدالقادر بن هبة الله بن عبدالملك البغدادي أبو محمد ابن غريب الخال (ت ٥٩٥هـ)(١).

٩٩ ـ عبدالكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبدالجبار التميمي السمعاني أبو سعد بن أبي بكر بن أبي المظفر الخراساني المروزي (ت ٥٦٢هـ)(٢) وإجازة كما في أدب الإملاء رقم ٥١١.

١٠٠ ـ عبداللطيف بن إسماعيل بن أحمد بن محمد النيسابوري أبو الحسن ابن أبي البركات بن أبي سعد البغدادي المولد والدار الدمشقي الوفاة (ت ٥٩٦هـ)(٣).

١٠١ ـ عبداللطيف بن عبدالقاهر بن عبدالله بن محمد بن عبدالله السُّهْرَوَرْدي البغدادي الصوفي أبو محمد ابن أبي النجيب (ت ٦١٠هـ)(٤) (إجازة لا سماعًا).

١٠٢ ـ عبدالمحسن بن عبدالمنعم بن علي بن مُثِيْب الكفرطابي (ت ٥٦٠)(٥).

= وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٦٢٧).
(١) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٨١ رقم ٩٠٠).
(٢) سير (٢٠/ ٤٥٦ ـ ٤٦٥).
(٣) معجم مشايخ يوسف بن خليل (١١٧/ب)، وتكملة المنذري (رقم ٥٥٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٦٣ ـ ٦٤ رقم ٨٥٧).
(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٩٥)، وانظر التقييد لابن نقطة (رقم ٤٩٣)، ولسان الميزان (٤/ ٥٤ ـ ٥٥).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٨٢٣).

١٠٣ ـ عبدالمغيث بن زهير بن زهير بن علوي البغدادي الحربي الحنبلي أبو العز ابن أبي حرب (ت ٥٨٣هـ)[١].

١٠٤ ـ عبدالملك بن أبي القاسم عبدالله بن حسين بن محمد المؤذن أبو علي القشوري الدارقزي (ت ٦٠٠هـ)[٢].

١٠٥ ـ عبدالملك بن محمد بن يوسف بن باتانة المقرىء أبو الحسن (ت ٥٦٧هـ)[٣].

١٠٦ ـ عبدالملك بن مواهب بن مُسَلِّم بن ربيعة [ويقال: ابن الربيع] ابن محمد بن الحسن السُّلَيْمي البغدادي النَّصْري الورّاق الخِضْري (ت ٦٠٠هـ)[٤].

١٠٧ ـ عبدالمؤمن عبدالغالب بن محمد بن طاهر الشيباني ابن حمدان الحنبلي (ت ٥٩١هـ)[٥].

١٠٨ ـ عبدالهادي بن علي بن محمد بن أحمد الهمداني الواعظ (ت ٥٥٥هـ)[٦].

---

(١) تاريخ دمشق (١٠/٤٦٦)، تكملة المنذري (رقم١١)، وذيل ابن النجار (١/٢ـ٦).
(٢) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٣ رقم ٧٩٦)، وذيل ابن النجار (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).
(٣) ذيل ابن النجار (١/ ١٣٩ ـ ١٣٨).
(٤) ذيل ابن النجار (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، تكملة المنذري (رقم ٧٨٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٣ رقم ٧٩٧).
(٥) ذيل ابن النجار (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، تكملة المنذري (رقم ٢٩٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٤ رقم ٨١٨).
(٦) ذيل ابن النجار (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢).

١٠٩ ـ عبدالهادي بن محمد بن عبدالله بن عمر بن مأمون الصولي أبو عروبة ابن أبي سعيد السجستاني (ت ٥٦٢هـ)[١].

١١٠ ـ عبدالواحد بن سَعْد بن يحيى البغدادي أبو الفتح ابن أبي البركات النَّهْرِي الصفار المقري (ت ٦٠٠هـ)[٢].

١١١ ـ عبدالواحد بن عبدالملك بن محمد ابن أبي سعد الفضلوسي أبو نصر ابن أبي سعد الصوفي الكرجي (ت ٥٦٩هـ)[٣].

١١٢ ـ عبدالواحد بن محمد بن عبدالواحد الدَّارِيْج البغدادي الأَزَجي القطيعي ابن الطَّرّاح (ت ٦٠٣هـ)[٤].

١١٣ ـ عبدالوهاب بن علي بن علي بن عُبيدالله البغدادي أبو أحمد ابن أبي منصور الصوفي، ابن الأمين، وابن سُكَيْنَة ويقال له الأميني والمنصوري (ت ٦٠٧هـ)[٥].

---

(١) ذيل ابن النجار (١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٥)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٦٤ رقم ٩٢٨).
(٢) ذيل ابن النجار (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨)، تكملة المنذري (رقم ٧٦٠)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٧٥ رقم ٨٨٢).
(٣) ذيل ابن النجار (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٦).
(٤) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٣٦ رقم ٢٤٠٧)، ذيل ابن النجار (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، تكملة المنذري (رقم ٩٨٦).
(٥) ذيل ابن النجار (١/ ٣٥٤ ـ ٣٦٨)، مشيخه النجيب الحراني (٢/ ٧٣٠ ـ ٧٥٢ رقم ٥٦)، وتكملة المنذري (رقم ١١٤٦)، ومعرفة القراء الكبار (٢/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤)، وتكملة ابن نقطة (٣/ ١٨٣ رقم ٣٠٢٧)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ٥٨ رقم ٨٤٦).

هو راوي كتاب الصيام للفريابي عن القاضي بإسناده كما في سماعاته (٢٤، ١٦٥).

١١٤ ـ عبدالوهاب بن هبة الله بن محمود بن ليث البزّاز أبو محمد الجلالي (ت ٦٠١هـ)[١] (إجازةً).

١١٥ ـ عبدالوهاب بن هبة الله بن عبدالوهاب بن أبي حَبَّة البغدادي أبو ياسر الطحان (ت ٥٨٨هـ)[٢].

١١٦ ـ عُبيدالله بن أحمد بن علي بن علي البغدادي أبو جعفر ابن السمين (ت ٥٨٨هـ)[٣].

١١٧ ـ عبيدالله بن محمد بن علي العتَّابي ليس هو أبا المعالي المتوفى (ت ٦٠٠هـ)[٤] وإنما هو أخوه.

عتاب بن الحسن بن سعيد = غياث بن الحسن.

١١٨ ـ عثمان بن أحمد بن محمد بن يحيى ابن أبي ياسر المقرىء أبو عَمرو الصوفي ابن البوقي (ت ٥٧٣هـ)[٥].

١١٩ ـ عسكر بن أسامة بن جامع بن مسلم العدوي أبو عبدالرحمن النصيبي (ت ٥٦٠هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٨٦٢).
(٢) ذيل ابن النجار (١/ ٤١٠ ـ ٤١٢)، تكملة المنذري (رقم ١٦٥)، ومشيخة النعال (رقم ٢٩).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٧٤)، المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٨٩ رقم ٨٣١).
(٤) تكملة الإكمال (٤/ ٢٦٧ رقم ٤٣١٩).
(٥) ذيل ابن النجار (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٩).
(٦) ذيل ابن النجار (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩).

١٢٠ ـ عطاء الله بن علي بن حسين بن بلكوية القزويني القاضي أبو المعالي (ت ٥٧٨هـ)(١).

١٢١ ـ عفيف بن المبارك بن الحسين بن محمود الخياط أبو محمد الوراق الأَزَجي (ت ٥٧٥هـ)(٢).

١٢٢ ـ علي بن أحمد بن الحسين بن عبدالله بن أيوب الكرخي أبو الحسن ابن أبي طاهر (ت ٦٠٠هـ)(٣).

١٢٣ ـ علي بن أحمد بن محمد بن أحمد الحديثي أبو الحسن ابن أبي نصر البغدادي ابن المقدسي (ت ٥٨٨هـ)(٤).

١٢٤ ـ علي بن أحمد بن محمد بن حَرّاز، أبو الحسن الخياط الكرخي(٥).

١٢٥ ـ علي بن أحمد بن محمد بن العباس البغدادي العطار أبو الحسن ابن الدِّيناري (ت ٥٩٢هـ)(٦).

١٢٦ ـ علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين الدمشقي

---

(١) التدوين للرافعي (٣/ ٣١٣ ـ ٣١٦)، وروايته عن أبي بكر الأنصاري في التدوين أيضًا (٣/ ٤٤٥).

(٢) ذيل ابن النجار (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(٣) ذيل ابن النجار (٣/ ٥٢ ـ ٥٣)، مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٧ رقم ٢٣)، تكملة المنذري (رقم ٧٧٩)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١١٦ رقم ٩٧٨).

(٤) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٠٨/ب)، ذيل ابن النجار (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٤).

(٥) ذيل ابن النجار (٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٦) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٠٩/أ)، وتكملة المنذري (رقم ٣٣٥)، وذيل ابن النجار (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١١٥ رقم ٩٧٧).

أبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٩١هـ)[١].

١٢٧ ـ علي بن الحسين بن قَنان ابن أبي بكر بن الخطاب الأنباري أبو الحسن الزُّبّي (ت ٥٨٩هـ)[٢].

١٢٨ ـ علي بن حمزة بن علي بن طلحة بن علي البغدادي أبو الحسن علم الدين الرازي (ت ٥٩٩هـ)[٣].

١٢٩ ـ علي بن عبدالرحيم بن الحسن السُّلَمي أبو الحسن ابن العصّار اللغوي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٣٠ ـ علي بن علي بن يحيى بن محمد بن أحمد بن جعفر العلوي الحُسيني أبو المجد بن أبي الحسن ابن أبي طالب الفقيه الحنفي (ت٥٩٤هـ)[٥].

١٣١ ـ علي بن المبارك بن الأحدب الوراق أبو الحسن ابن أبي المعالي ابن غريبة[٦].

١٣٢ ـ علي بن المبارك بن أحمد القاري أبو الحسن ابن المؤذن (ت ٦٠١هـ)[٧].

---

(١) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٢١ ـ ١٢٢ رقم ٩٩٦).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٢٢١).
(٣) معجم الآداب لابن الفوطي (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨ رقم ٨٧٦).
(٤) تكملة الإكمال (٤/ ٣٢٩ رقم ٤٤٣٨).
(٥) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٠٨/أ)، تكملة المنذري (رقم ٤٣١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٣٠ رقم ١٠١٨).
(٦) (المقصد الأرشد ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ٧٦٩).
(٧) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٤١ رقم ١٠٥٢).

١٣٣ ـ علي بن محمد بن أبي الحسن بن محمد بن الحسين بن إبراهيم ابن يعيش البغدادي (ت ٥٩٨هـ)[١].

١٣٤ ـ علي بن محمد بن الحسين بن علي بن عُبيدالله بن غُمير الشيباني القصري أبو الحسين فخر العرب زين الدين[٢].

١٣٥ ـ علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن يعيش الأنباري أبو الحسن ابن أبي عبدالله البغدادي (ت ٥٩٨هـ)[٣].

١٣٦ ـ علي بن محمد بن المبارك بن أحمد بن بكروس أبو الحسن بن أبي بكر بن أبي العز الحمامي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٣٧ ـ علي بن مرشد بن علي بن منقذر الشيزري أبو الحسن بن أبي سلامة الأمير (ت ٥٤٥هـ)[٥].

١٣٨ ـ علي بن نصر بن حُمْرَة بن علي بن النخر التيمي أبو الفرج ابن أبي طالب ابن أبي القنابل المارستاني (ت ٥٧٦هـ)[٦] وسماعه من القاضي مشكوك فيه.

---

(١) مشيخة النعال (رقم ٤٩).
(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٣/ ٨٧ رقم ٢٢٤٣).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٦٤٩)، ذيل ابن النجار (٤/ ٢٦ ـ ٢٨).
(٤) ذيل ابن النجار (٤/ ٦٥ ـ ٦٦).
(٥) ذيل ابن النجار (٤/ ١٥٧ ـ ١٥٩)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (١/ ٢٧٣ رقم ٣٥٧).
(٦) ذيل ابن النجار (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨ رقم ٨٢٩).

١٣٩ ـ علي بن هبة الله بن مسعود البزاز أبو الحسن بن أبي طاهر المُغَفَّل (ت ٥٣١هـ)[١].

١٤٠ ـ علي بن يحيى بن أحمد البغدادي الصوفي سبط حامد البَنَّا، أبو القاسم (ت ٥٩٨هـ)[٢].

١٤١ ـ علي بن يحيى بن الحسن بن بركة التاجر، أبو الحسن ابن أخت أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٦٠٩هـ)[٣] إجازةً عن القاضي.

١٤٢ ـ علي بن يحيى بن علي بن محمد بن عبدالله البغدادي المدير ابن الطراح (ت ٥٨٤هـ)[٤].

١٤٣ ـ علي بن يعيش بن سعد البغدادي أبو الحسن ابن القواريري (ت ٥٥٠هـ)[٥].

عمر بن أبي بكر بن معمر السلامي = عمر بن محمد بن معمر ابن طبرزذ.

عمر بن أبي بكر التبان = عمر بن غانم بن علي.

عمر بن أبي الحسن البسطامي = عمر بن محمد بن عبدالله بن نصر.

عمر بن سهلان = عمر بن المبارك بن أحمد.

---

(١) ذيل ابن النجار (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥).
(٢) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وتكملة المنذري (رقم ٦٩٢).
(٣) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٠٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٤٨ رقم ١٠٧١).
(٤) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧)، مشيخة النعال (رقم ١٩)، وتكملة المنذري (رقم ٥٠).
(٥) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٤٩ رقم ١٠٧٤).

عمر بن ابي السعادات = عمر بن عبدالله بن محمد بن أحمد.

١٤٤ ـ عمر بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن مكابر السقلاطوني أبو حفص ابن أبي السعادات (ت ٥٩١هـ)[١].

عمر ين علي بن الحسين التبان = عمر بن غانم بن علي.

١٤٥ ـ عمر بن علي بن خليفة بن طيب العطار أبو حفص المقرىء الحربي (ت ٥٧٣هـ)[٢].

١٤٦ ـ عمر بن علي بن عبد السيد بن عبدالكريم الصفار أبو حفص ابن أبي الحسن البغدادي (ت ٥٩٤هـ)[٣].

١٤٧ ـ عمر بن علي بن عمر الحربي أبو علي الواعظ (ت ٥٩٧هـ)[٤].

١٤٨ ـ عمر بن غانم بن علي بن الحسين البغدادي أبو حفص ابن أبي بكر التبان المقرىء (ت ٥٨٢هـ)[٥].

١٤٩ ـ عمر بن المبارك بن أحمد بن سهلان البغدادي النعال أبو حفص ابن أبي بكر (ت ٥٧٥هـ)[٦].

١٥٠ ـ عمر بن محمد بن الحسن بن عبدالله البغدادي الأزَجي القطان

---

(١) ذيل ابن النجار (٥/ ٩٧)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١١١ رقم ٩٦٧).
(٢) ذيل ابن النجار (٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٣) ذيل ابن النجار (٥/ ١٣٨ ـ ١٣٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦١٨).
(٥) مشيخة النعال (رقم ١)، ذيل ابن النجار (٥/ ١٤٥ ـ ١٤٧).
(٦) ذيل ابن النجار (٥/ ١٥٣ ـ ١٥٥).

أبو حفص، جُرَيْرَة، (ت ٦٠٠هـ)[١].

١٥١ ـ عمر بن محمد بن عبدالله بن نَصر البسطامي أبو شجاع ابن أبي الحسن البلخي (ت ٥٦٢هـ)[٢].

١٥٢ ـ عمر بن محمد بن مُعَمَّر بن أحمد بن يحيى بن حسان البغدادي المؤدّب المُكْتِب أبو حفص ابن طَبَرْزَذْ (ت ٦٠٧هـ)[٣].

١٥٣ ـ عمر بن محمد بن مُكابر السقلاطوني أبو حفص ابن أبي السعادات البغدادي الوكيل (ت ٥٩١هـ)[٤].

١٥٤ ـ عمر بن محمد بن يحيى بن علي بن مسلم الزبيدي أبو حفص ابن أبي عبدالله نزيل رأس العين (ت ٦٠٣هـ)[٥].

١٥٥ ـ عمران بن منصور بن عمران الواسطي أبو نُعيم ابن الباقلاني (ت ٦٠١هـ)[٦] (إجازةً).

١٥٦ ـ عَوْن بن عبدالواحد بن شُنَيْف البغدادي أبو علي الدارقزي

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٧٩٨).
(٢) روايته عن أبي بكر في بغية الطلب (٣٤٧٠/٧) وترجمته في تاريخ الإسلام (١٢٩ ـ ١٣٢).
(٣) مشيخة النجيب الحراني (٧٦٠/٢ ـ ٧٧٨ رقم ٥٨)، وتكملة المنذري (رقم ١١٥٨)، ووفيات الأعيان (٤٥٢/٣) وفيه ضبط طبرزذ، ذيل ابن النجار (١٩١/٥ ـ ١٩٥).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٢٨٦).
(٥) ذيل ابن النجار (١٩٧/٥).
(٦) ذيل ابن النجار (٣٤٩/٤ ـ ٣٥٠)، تكملة المنذري (رقم ٩١٢).

الوراق (ت ٥٨٨هـ)[١].

غَنِيمة بن جامع = عبدالرحمن بن جامع بن غنيمة.

١٥٧ ـ غِيَاث بن الحسن بن سعيد بن أحمد البَنَّاء أبو بكر ابن أبي محمد البغدادي الحربي (ت ٥٩٤هـ)[٢].

فرج بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن معالي.

١٥٨ ـ القاسم بن المظفر بن القاسم الحربي ابن سابان (ت ٥٩٥هـ)[٣].

قيس بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن محمد.

١٥٩ ـ كرم بن أحمد بن عبدالرحمن الدارقزي ابن قنيّة (ت ٥٧٤هـ)[٤].

١٦٠ ـ الليث بن علي بن محمد البغدادي النَّصْري أبو الفتح ابن البُوْرَاني (ت ٦٠٠هـ)[٥].

١٦١ ـ محمد بن أحمد بن بختيار بن علي بن محمد بن إبراهيم بن جعفر الواسطي، أبو الفتح ابن أبي العباس، القاضي، ابن المَنْدَائي (ت ٦٠٥هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٧٠).

(٢) روايته عن القاضي في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٢) محرفًا فيه إلى عتاب. تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٣٩٧ رقم ٤٥٤٩).

(٣) تكملة المنذري (رقم ٥١٠)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٠ رقم ١١٠٦)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٧٤٧).

(٤) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٢ رقم ١١١١).

(٥) تكملة المنذري (رقم ٧٧٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٥ رقم ١١١٣).

(٦) تكملة المنذري (رقم ١٠٦٤)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ١٤٢ ـ ١٤٥).

١٦٢ ـ محمد بن أحمد بن الحسن بن جابر الدينوري أبو بكر الصوفي (ت ٥٦٠هـ تقريبًا)(١).

١٦٣ ـ محمد بن أحمد بن داود البغدادي المفيد أبو الرضا الحاسب المؤدب (ت ٥٨٢هـ)(٢).

١٦٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن الحسن ابن حَمْدِي البغدادي أبو الفرج ابن أبي جعفر الزاهد (ت ٥٦٣هـ)(٣).

١٦٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي القاسم العطار أبو طاهر سبط أبي عبدالله المقدسي (ت ٥٧٦هـ)(٤).

١٦٦ ـ محمد بن بركة بن خلف بن الحسن بن كرما الصِّلْحي ثم البغدادي أبو بكر (ت ٥٦٦هـ)(٥).

١٦٧ ـ محمد بن جعفر بن أحمد بن محمد بن عبدالعزيز القرشي العباسي أبو الحسن (ت ٥٩٥هـ)(٦).

١٦٨ ـ محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الراذاني أبو عبدالله ابن أبي علي (ت ٥٨٧هـ)(٧).

---

(١) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧).
(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٥/ ٤٤١ رقم ٥٤٥١).
(٣) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٠٢ ـ ١٠٤).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).
(٥) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٤٨٣).
(٧) تكملة المنذري (رقم ١٤٢)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ٢١٠ ـ ٢١١).

١٦٩ ـ محمد بن الحسين بن عباس الفقير أبو عبدالله البغدادي (ت ٥٩٧هـ)[١].

١٧٠ ـ محمد بن الحسين بن القاسم التكريتي أبو عبدالله الصوفي (ت ٥٧٠هـ)[٢].

١٧١ ـ محمد بن حمزة بن محمد بن أحمد بن سلامة ابن أبي جميل القرشي، أبو عبدالله ابن أبي يعلى الشروطي الدمشقي ابن أبي الصقر (ت ٥٨٠هـ)[٣].

١٧٢ ـ محمد بن سعدالله بن محمد بن عمر بن سالم الحريمي أبو عبدالله[٤].

١٧٣ ـ محمد بن سعدالله بن نصر بن سعيد الواعظ أبو نصر ابن أبي الحسن، ابن الدجاجي (ت ٦٠١هـ)[٥].

١٧٤ ـ محمد بن سعد بن عبيدالله المؤدب أبو المظفر البغدادي (ت ٥٨٠هـ)[٦].

١٧٥ ـ محمد بن صاعد البسطامي أبو جعفر[٧].

---

(١) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٣٨).
(٢) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣١).
(٣) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٨٥).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٨٧٢)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٧٧).
(٧) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٩٣).

١٧٦ ـ محمد بن صدقة بن محمد الكاتب أبو المحاسن ابن البُوْشَنْجي (ت ٥٩٣هـ)[١].

١٧٧ ـ محمد بن طاهر بن محمد ابن الخوارزمي أبو علي الشاهد القاضي (ت ٥٥٢هـ)[٢].

١٧٨ ـ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالقاهر بن عُلَيّان البغدادي الحربي (ت ٥٩٩هـ)[٣].

١٧٩ ـ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالمجيد بن إسماعيل، أبو عبدالله المصري المتطبّب (ت ٥٤٣هـ)[٤].

١٨٠ ـ محمد بن عبدالخالق بن أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف اليَزْدي أبو عبدالله بن أبي الفرج الموصلي (ت ٥٦٨هـ)[٥].

١٨١ ـ محمد بن عبدالرحمن بن علي بن عبدالله بن الأشقر الحربي أبو طاهر ابن البرني الواعظ (ت ٥٦٦هـ)[٦].

١٨٢ ـ محمد بن عبدالملك بن علي بن محمد الهَمَذَاني أبو المحاسن ابن أبي المظفر الفراء (ت ٥٧٨هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٤٠١)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٩٠).
(٢) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٧١٢).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٥ ـ ٦).
(٥) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٨٧ ـ ٨٩).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٣٩ ـ ٤٠).
(٧) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٥١ ـ ٥٢).

١٨٣ ـ محمد بن عبدالواحد بن محمد بن علي بن عبدالواحد البغدادي ابن الصباغ (ت ٥٨٥هـ)[١].

١٨٤ ـ محمد بن علي بن إبراهيم بن زِبْرِج العتّابي أبو منصور النحوي (ت ٥٥٦هـ)[٢].

١٨٥ ـ محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله البغدادي أبو الحسن بن أبي القاسم، ابن البَقْراني (ت ٥٩٧هـ)[٣].

١٨٦ ـ محمد بن علي بن البختري الصائغ أبو علي (ت ٥٥٥هـ أو ٥٥٦هـ)[٤].

١٨٧ ـ محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن علي الزينبي أبو الحسن ابن أبي القاسم (ت ٥٩٨هـ)[٥].

١٨٨ ـ محمد بن علي بن عبدالباقي بن محمد بن علي بن قرطاس البقال، أبو عبدالله (ت ٥٧٤هـ)[٦].

---

(١) مشيخة النعال (رقم ٢٢)، وتكملة المنذري (رقم ٩٥)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ٥٧ ـ ٥٨)، وذيل اللسان رقم ١٦٥.
(٢) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١١٣ ـ ١١٤).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٥٩٦)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١١٤ ـ ١١٥).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ١٠٧ رقم ٢٨٧١)، تكملة المنذري (رقم ٦٤٥)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٤٠)، والسير (٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٣٤).

١٨٩ ـ محمد بن علي بن عمر بن زيد السقلاطوني أبو بكر ابن اللَّتِّي (ت ٥٦٨هـ)[١].

١٩٠ ـ محمد بن علي بن محمد بن أحمد الكرخي أبو البركات ابن الرومي[٢].

١٩١ ـ محمد بن علي بن محمد ابن الخادم البغدادي البزاز ابن قُشَيلة (ت ٦٠٠هـ)[٣].

١٩٢ ـ محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد المديني الأصفهاني أبو موسى ابن أبي بكر بن أبي عيسى الحافظ (ت ٥٨١هـ)[٤].

١٩٣ ـ محمد بن عمر بن بختيار القزويني[٥].

١٩٤ ـ محمد بن عمر بن يوسف، أبو المجد الوقاياتي، ابن المزارع البصري، (ت ٥٦٤ بحلب)[٦].

١٩٥ ـ محمد بن المبارك بن إسماعيل الحصري أبو بكر (ت ٥٦٤هـ)[٧].

١٩٦ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن الحسن بن سهل العطار أبو بكر

---

(١) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٢٠).
(٢) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٣٤).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٧٨١)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٥٢ ـ ١٥٩).
(٥) التدوين للرافعي (٢/ ٧٢).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٩٦).
(٧) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨ رقم ٢٦٩).

الهَمَذَاني (ت بعد ٥٧٥هـ)[1].

١٩٧ ـ محمد بن محمد بن عبدالباقي بن محمد بن قرطاس الطحان أبو السعادات ابن أبي سعد[2].

١٩٨ ـ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله ابن المهتدي بالله أبو الحارث ابن أبي الغنائم ابن أبي الحسن (ت ٥٦٥هـ)[3].

١٩٩ ـ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ابن المهتدي الهاشمي أبو الغنائم ابن أبي الحسن ابن أبي الغنائم ابن أبي عبدالله (ت ٥٩٤هـ)[4].

٢٠٠ ـ محمد بن محمد بن معمر بن أحمد بن يحيى بن حسان البغدادي أبو البقاء ابن أبي بكر المؤذب ابن ظبرزذ (ت ٥٤٢هـ)[5].

٢٠١ ـ محمد بن محمد بن هبة الله بن أحمد بن منصور المُجَهِّز أبو الثناء ابن الزيتوني (ت ٥٧٣هـ)[6].

٢٠٢ ـ محمد بن معالي بن محمد البغدادي ابن شِذْقَيْني أبو محمد البغدادي (ت ٥٩٢هـ)[7].

٢٠٣ ـ محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عُمر السَّلامي الحافظ

---

(١) المختصر المحتاج إليه (١/١١٨ ـ ١١٩ رقم ٢٣١).
(٢) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٢٠ رقم ٢٣٣).
(٣) المختصر المحتاج إليه (١/١١٥ رقم ٢٢٤).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٤٢٣)، المختصر المحتاج إليه (١/ ١٢٣ رقم ٢٣٩).
(٥) المختصر المحتاج إليه (١/ ١١١ ـ ١١٢ رقم ٢١٧).
(٦) المختصر المحتاج إليه (١/١١٨ رقم ٢٣٠).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٣٢٥).

أبو الفضل ابن ناصر البغدادي (ت ٥٥٠هـ)[١].

٢٠٤ ـ محمد بن هبة الله بن كامل بن إسماعيل البغدادي أبو الفرج ابن أبي القاسم (ت ٦٠٧هـ)[٢] (إجازةً).

٢٠٥ ـ محمد بن يوسف بن علي الغزنوي البغدادي القاهري الحنفي المقرىء (ت ٥٩٩هـ)[٣].

٢٠٦ ـ المبارك بن أحمد ابن أبي محمد الدِّيْنَوَرِي البغدادي أبو محمد ابن أبي الفتح الشروطي (ت ٥٨٦هـ)[٤].

٢٠٧ ـ المبارك بن سلمان بن جَرْوان بن الحسين الماكسيني (ت٥٩٣هـ)[٥].

٢٠٨ ـ المبارك بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد، ابن النقور، أبو الفرج ابن أبي بكر (ت ٥٨٤هـ)[٦].

٢٠٩ ـ المبارك بن علي بن يحيى بن محمد بن بَذَّال البغدادي ابن النَّفِيْس (ت ٥٩٥هـ)[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٦٥ ـ ٢٧١).

(٢) تكملة المنذري (رقم ١١٥٦).

(٣) تكملة المنذري (رقم ٧١٣)، المختصر المحتاج إليه (١/ ١٥٩ رقم ٣٠٩)، والمقفى الكبير (٧/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣ رقم ٣٥٩٨).

(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٥).

(٥) تكملة المنذري (رقم ٤٠٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٩ رقم ١١٢٨).

(٦) مشيخة النعال (رقم ١٨)، التكملة للمنذري (رقم ٤٩)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٧٠ رقم ١١٣٢).

(٧) تكملة المنذري (رقم ٥٠٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٧٣ رقم ١١٤٢).

٢١٠ ـ المبارك بن فارس الماوردي أبو منصور (ت بعد ٥٨١هـ)[١].

٢١١ ـ المبارك ابن أبي القاسم ابن أبي منصور ابن السَّدَنْك (ت٥٩٦هـ)[٢].

٢١٢ ـ المبارك بن المبارك بن أحمد بن زُرَيق الواسطي أبو جعفر ابن أبي الفتح، ابنُ الحدّاد (ت ٥٩٦هـ)[٣].

٢١٣ ـ المبارك بن المبارك بن المبارك الكرخي أبو طالب البغدادي (ت ٥٨٥هـ)[٤].

٢١٤ ـ المبارك بن المبارك بن هبة الله البغدادي الحريمي العطار ابن المعطوش، أبو طاهر ابن أبي المعالي ابن أبي القاسم (ت ٥٩٩هـ)[٥].

المبارك بن محمد بن معمر = محمد بن محمد بن معمر بن أحمد ابن طبرزذ.

٢١٥ ـ محمود بن المبارك بن الحسين المؤدّب أبو الثناء ابن الدَّارِيْج (ت ٥٩٦هـ)[٦].

---

(١) مجمع الآداب لابن الفوطي (٣/ ٥٢٤ رقم ٣١١٥)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٧٤ رقم ١١٤٤).

(٢) تكملة المنذري (رقم ٥٤٩)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٠ ـ ١٨١ رقم ١١٦٦).

(٣) سير (٢١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

(٤) مشيخة النعال (رقم ٢١).

(٥) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٣٨٠ ـ ٤١٠ رقم ١٩١)، تكملة المنذري (رقم ٧٢٦).

(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٣٧ رقم ٢٤٠٨)، تكملة المنذري (رقم ٥١٩)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٥ رقم ١١٨٠).

٢١٦ ـ محمود بن المبارك بن علي بن المبارك الواسطي مُجير الدين ثم البغدادي أبو القاسم المُجِير (ت ٥٩٢هـ)[١].

٢١٧ ـ مرجان بن عبدالله الحبشي أبو الحسن المستنجدي كمال الدولة (ت ٥٦٠هـ)[٢].

٢١٨ ـ مسعود بن أحمد بن محمد بن علي بن العباس الحنفي العطار ابن الديناري (ت ٥٩٤هـ)[٣].

٢١٩ ـ مسعود بن بركة بن إسماعيل البغدادي الحلاوي أبو الفتح ابن الجُرَذ (ت ٦٠٨هـ)[٤].

٢٢٠ ـ مسعود بن علي بن عبيدالله بن النادر البغدادي الصفار العدل (ت ٥٨٦هـ)[٥].

٢٢١ ـ مُعَمّر بن عبدالواحد بن رجاء بن عبدالواحد بن محمد بن الفاخر القرشي أبو أحمد ابن أبي القاسم الأصبهاني الواعظ (ت ٥٦٤هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٦٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٤ رقم ١١٧٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٥٥٤).

(٢) مجمع الآداب (٤/ ٢٥٨ رقم ٣٧٩٩).

(٣) تكملة المنذري (رقم ٤٥٠)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٦ رقم ١١٨٦).

(٤) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٩٢ رقم ١٢٠٥)، تكملة المنذري (رقم ١٢١١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٧ رقم ١١٨٧).

(٥) مشيخة النعال (رقم ٢٤)، تكملة المنذري (رقم ١٠١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٩ رقم ١١٩٥).

(٦) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٢ رقم ١٢٣٢).

٢٢٢ ـ المُكَرَّم بن هبة الله بن المُكَرَّم بن عبدالله البغدادي أبو محمد الصوفي (ت ٥٨٩هـ)(١).

٢٢٣ ـ المؤيّد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن أبي صالح الطوسي أبو الحسن رضي الدين النيسابوري (ت ٦١٧هـ)(٢) له منه إجازة.

٢٢٤ ـ نصر الله بن يوسف بن مكي بن علي الحارثي أبو الفتح الدمشقي الشافعي ابن الإمام (ت ٦٠١هـ)(٣) (إجازةً).

٢٢٥ ـ نصر بن منصور بن الحسن بن جوشن بن منصور النُّميري الشاعر الضرير (ت ٥٨٨هـ)(٤).

٢٢٦ ـ نصر بن يحيى بن محمد بن عبدالله بن حُمَيلة البغدادي الحربي ابن الشَّنّاء (ت ٥٩٠هـ)(٥).

٢٢٧ ـ نفيس بن المبارك بن نفيس بن بارختكين البغدادي أبو صالح قوام الدين (ت ٥٧٩هـ)(٦).

---

(١) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٢٨/ب)، وتكملة المنذري (رقم ٢٠٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤ رقم ١٢٣٨)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٧٣٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٠٤ ـ ١٠٧).

(٣) تكملة المنذري (رقم ٨٩٣).

(٤) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٣١/أ)، وتكملة المنذري (رقم ١٦٦)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢١٣ رقم ١٢٥٨).

(٥) تكملة المنذري (رقم ٢٣٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢١٤ رقم ١٢٦٠).

(٦) مجمع الآداب (٣/ ٥٥٥ رقم ٣١٨٤).

٢٢٨ ـ هارون بن العباس بن محمد العباسي المأموني أبو محمد المؤرخ (ت ٥٧٣هـ)[١].

٢٢٩ ـ هبة الله بن الحسن بن المظفر بن الحسن بن المظفر بن الحسن ابن أحمد الهَمَذَاني البغدادي أبو القاسم المراتبي ابن السِّبْط (ت ٥٩٨هـ)[٢].

٢٣٠ ـ هبة الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن البَلّ البغدادي أبو المعالي ابن أبي المُعَمَّر البيِّعُ ابن أبي الأسود (ت ٦٠٠هـ)[٣].

٢٣١ ـ هبة الله بن محمد بن عبدالباقي البغدادي أبو المظفر الأزجي (ت ٥٩٣هـ)[٤].

٢٣٢ ـ هبة الله بن نصر الله بن محمد بن محمد بن مخلد البزاز أبو العباس ابن أبي الكرم الواسطي المعدل ابن الجلخت (ت ٥٧٧هـ)[٥].

٢٣٣ ـ هبة الله بن يحيى بن الحسن بن أحمد العطار أبو جعفر بن أبي نصر، ابن البُوقي الفقيه الواسطي (ت ٥٧١هـ)[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٢ ـ ٥٣).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٦٤٠).
(٣) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٣٤/أ)، ومشيخة النجيب الحراني (٢/ ٤٦٤ ـ ٤٧٢ رقم ٢٨)، وتكملة المنذري (رقم ٨٠٩)، ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ١١١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٢٣ رقم ١٢٨٨)، وذيل تكملة الإكمال للإسكندراني (رقم ٨٧٢).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٣٨٥).
(٥) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٢٨ رقم ١٢٩٨).
(٦) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ رقم ١٣٠١).

٢٣٤ ـ يحيى بن أحمد بن علي الوكيل أبو شجاع ابن البرّاج (ت٥٧٢هـ)[١].

٢٣٥ ـ يحيى بن أسعد بن يحيى بن محمد بن بَوْش البغدادي الأَزَجي الحنبلي أبو القاسم الخباز (ت ٥٩٣هـ)[٢].

٢٣٦ ـ يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي أبو بكر القرطبي المقرىء (ت ٥٦٧هـ)[٣].

٢٣٧ ـ يحيى بن علي بن أحمد بن علي البغدادي أبو منصور ابن الخراز (ت ٥٩١هـ)[٤].

٢٣٨ ـ يحيى بن علي بن يحيى بن محمد بن بَذَّال الحريمي أبو منصور ابن نفيس (ت ٥٩٦هـ)[٥].

٢٣٩ ـ يحيى بن مقبل بن أحمد بن بركة بن عبدالملك بن الصدر البغدادي الحريمي ابن الأبيض (ت ٥٨٧هـ)[٦].

٢٤٠ـ يحيى بن ياقوت بن عبدالله المُخْتاري النجار أبو الفرج (ت٥٩٤هـ)[٧].

٢٤١ ـ يعيش بن نجم بن عبدالله البغدادي المأموني الفرضي الوكيل

---

(١) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٧ رقم ١٣٣٢).
(٢) تكملة المنذري (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١ رقم ٤٠٥) روايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٢).
(٣) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ رقم ١٣٤٥).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٢٩٩).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٥٢١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٤٦ رقم ١٣٥٤).
(٦) مشيخة النعال (رقم ٢٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٥١ رقم ١٣٦٨).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٤٤٣).

الواعظ (ت ٦٠٠هـ)(١) (يقال إنه سمع من أبي بكر الأنصاري).

٢٤٢ ـ يوسف بن الحسن ابن أبي البقاء بن الحسن العاقولي المأموني كافي الدين المقري (ت ٥٨٧هـ)(٢).

٢٤٣ ـ يوسف بن المبارك بن كامل بن حسين بن محمد [ويقال: محمد ابن الحسين] البغدادي أبو الفتوح ابن أبي بكر ابن أبي عَمرو ابن أبي غالب النَّعَال ويقال الخفّاف (ت ٦٠١هـ)(٣).

٢٤٤ ـ يوسف بن محمد بن علي بن أبي سعد الموصلي أبو العز ابن أبي البركات(٤)، اللبّاد (ت ٥٧٦هـ).

أبو أحمد بن سكينة = عبدالوهاب بن علي بن علي.

أبو الأزهر بن أبي القاسم = خِنْدِف بن أبي القاسم.

أبو طاهر بن أبي القاسم = المبارك بن المبارك بن هبة الله.

أبو طاهر بن المعطوش = المبارك بن المبارك بن هبة الله.

أبو علي بن أبي القاسم ابن أبي علي = ضياء بن أحمد بن الحسن.

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٨٢٦)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٥٥ رقم ١٣٧٧).

(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٤/ ٣٢ رقم ٣٢٧٤)، مشيخة النعال (رقم ٢٦)، وتكملة المنذري (رقم ١٣٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٢ رقم ١٣١٤).

(٣) مشيخة يوسف بن خليل (٢٣٨/ ب)، مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٥٦٥ ـ ٥٧٩ رقم ٣٨)، تكملة المنذري (رقم ٨٧٧)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٦ رقم ١٣٢٧).

(٤) تكملة المنذري ـ في أثناء ترجمة ابنه عبداللطيف ـ (رقم ٢٣٦٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٥ رقم ١٣٢٤)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٤١٠).

أبو الفتوح ابن أبي بكر ابن أبي عَمرو النعّال = يوسف بن مبارك بن كامل.

أبو القاسم بن أبي حامد = عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن علي.

أبو القاسم بن المظفر = القاسم بن المظفر بن القاسم.

٢٤٥ ـ أبو القاسم بن معالي بن محمد بن حمزة البغدادي الغرّاد ابن شَدِّقِيْني البُوراني القَصَباني (ت ٦٠٠هـ)[١].

أبو محمد ابن أبي بكر ابن أبي القاسم = عبدالله بن المبارك بن هبة الله.

أبو موسى المديني = محمد بن عمر بن أحمد بن عمر.

ابن المعطوش = المبارك بن المبارك بن هبة الله.

٢٤٦ ـ آمنة بنت أبي القاسم ابن أبي منصور السَّدَنْك أمّ عبدالوهاب (ت ٦٠٣هـ)[٢].

٢٤٧ ـ تَمَنِّي بنت علي بن دُرَيْنَة[٣].

٢٤٨ ـ زينب بنت إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إسماعيل القيسي أم الفضل بنت أبي إسحاق (ت ٦١٠هـ)[٤].

---

(١) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢١١/أ ـ ب)، ومشيخة النجيب الحراني (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٩ رقم ٢٥)، وتكملة المنذري (رقم ٧٨٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٠٠ رقم ٧١٣).

(٢) تكملة المنذري (رقم ٩٧٢).

(٣) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٩٥ رقم ٢٥٤٤).

(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٨٦).

٢٤٩ ـ زينب بنت إسماعيل بن مكي بن عوف القرشي الزهري أم أحمد الإسكندريّة (ت ٥٩٧هـ)[١].

٢٥٠ ـ فاطمة بنت سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري الأندلسي (ت ٦٠٠هـ)[٢].

وبعد هذا المسرد نقف معه بعضَ الشيء لتسليط الضوء على جوانب منه:

أولاً: بلغ عدد من وقفت عليه من تلامذة أبي بكر الأنصاري خمسين ومائتي تلميذ. وهذا عددٌ كبير ولاشك، لكنه أيضًا لا يُمَثِّل إلا من وقفت عليه خلال جمعٍ في زمن محدود!!.

ثانيًا: أن في تلامذة أبي بكر الأنصاري أعيانَ الأئمة في عصرهم، والمشارَ إليهم بالحفظ للحديث والعلم به في زمنهم. وسأكتفي منهم بسبعةٍ، لا يُخْتَلَفُ أنهم أعلم الناس بالحديث خلال القرن السادس الهجري، وأشهرهم بالتفنُّنِ في علومه؛ وهم: السمعاني، وابن عساكر، والسِّلَفي، وابن الجوزي، وأبو موسى المديني، وعبدالعزيز بن محمود ابن الأخضر، وأبو العلاء الهَمَذَاني العطار.

ويلتحق بهؤلاء ـ وإن لم يكن في درجتهم ـ: عبدالوهاب بن علي بن علي الأميني المشهور بابن سُكينة، وذلك لعلمه وفضله، ولتميُّزه بكثرة أخذه عن أبي بكر الأنصاري؛ حتى قال ابن النجار في ترجمته: «ثم صحب أبا سعد ابن السمعاني وأبا القاسم ابن عساكر الحافظ الدمشقي، وسمع بهما

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٦٣٢).

(٢) تاريخ دمشق ـ تراجم النساء ـ (٢٨٩)، ذيل التقييد (٤٩٨ ـ ٤٩٩ رقم ٦٨٢).

الكثير من أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري»[١].

وهذا من وجهٍ آخر: يدل على كثرة أَخْذ الحافظين الكبيرين (السمعاني وابن عساكر) عن أبي بكر الأنصاري، وعلى ملازمتهما له حتى سمعا منه الكثير، وأسمعا غيرهما بقراءتهما عليه[٢]. وأمّا السمعاني فقد نصّ الذهبي على إكثاره عن أبي بكر الأنصاري[٣]، ويبدو أنه لازمه حتى آخر حياته، حيث كان السمعاني أحد من حضر تشييع جنازة شيخه أبي بكر الأنصاري[٤].

ويلتحق بهم أيضًا: عمر بن محمد ابن طبرزذ، المسنِدُ المُعَمَّر المشهور جدًّا.

ويلتحق بهم كذلك: ضياء بن أحمد بن الحسن البغدادي الشهير بابن الخُريف، أحدُ مشاهير رواة المشيخة عن أبي بكر الأنصاري، وأحد من نصَّ العلماء على كثرة أخذه عن أبي بكر الأنصاري، لأنه كان جارًا له.

ثالثًا: نصّ أهلُ العلم على آخر من روى عن أبي بكر الأنصاري وفاةً، على التقييد والإطلاق.

فقال المنذري (ت ٦٥٦هـ) في (التكملة لوفيات النقلة)، في ترجمة عبدالعزيز بن معالي بن غَنِيْمَة المشهور بابن مَنِيْنَا (ت في ذي الحجة ٦١٢هـ): «هو آخر من حدّث عن القاضي أبي بكر الأنصاري ببغداد»[٥].

---

(١) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).
(٢) ذيل ابن النجار (١/ ٢٥٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٥٧).
(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٢٣).
(٥) التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/ ٣٥٦ رقم ١٤٤٣).

وقبله بيسير، أي في شوّال من السنة نفسها (٦١٢هـ) توفي أحمد بن الأزهر السبّاك، راوي نسخة المشيخة التي حقّقتُها. لكنه يروي عن أبي بكر الأنصاري إجازةً، بخلاف ابن منينا الذي كان أَخْذُهُ عن أبي بكر الأنصاري بالسماع.

وقبلهما أيضًا بيسير، في ربيع الآخر من سنة (٦١٢هـ)، توفي أحمد ابن يحيى بن بركة الدَّبيقي البغدادي، وهو ممن سمع أبا بكر الأنصاري.

أمّا آخر من روى عنه مطلقًا، لكن بالإجازة: فهو المؤيَّد بن محمد الطوسي (ت ٦١٧هـ)؛ نصّ على ذلك الذهبي، فقال: «وآخر من روى عنه بالإجازة المؤيّد الطوسي»[1].

وأمّا آخر من روى عنه بالسماع، حسب ما وقفت عليه، فهو: أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي (ت ٦١٣هـ).

وإليك أسماء الذين تُوُفُّوا في سنة عشر وستمائه أو بعدها ممن روى عن أبي بكر الأنصاري، سوى من سبق ذكرهم؛ قصدتُ من إيرادهم بيانَ أواخر تلامذته وفاةً.

فالذين توفُّوا سنة (٦١٠هـ) هم: الحسين بن سعيد ابن شُنَيْف، وعبدالرحيم ابن المبارك الأَزَجي ابن القابلة (روايته عنه إجازة)، وعبداللطيف بن عبدالقاهر السهروردي (روايته عنه إجازة أيضًا)، وزينب بنت إبراهيم بن محمد القيسي.

ومن توفي سنة (٦١١هـ)، هما: أحمد بن علي بن أحمد الخباز ابن دادا، والحافظ عبدالعزيز بن محمود ابن الأخضر.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩١).

ومن توفي سنة (٦١٤هـ)، هو: تُرْك بن محمد بن بركة العطار، لكن أشار ابن نقطة في (تكملة الإكمال) إلى الشك في صحّة روايته عن أبي بكر الأنصاري، حيث ذكر في ترجمته الشيوخَ الذين سمع منهم، ثم قال: «وزعم بأَخَرةٍ أن القاضي أبا بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد أجاز له، فقرأ عليه جماعةٌ بقوله؛ فأمّا سماعاته فصحيحة»[١].

لكن مادام أنه «كان متيقّظًا، حافظًا لأسماء شيوخه، متودّدًا، صدوقًا، حُفَظَةً للأخبار»، كما قال ابن النجار[٢] = فلمَ لا يُقْبَل قولُه في إجازة أبي بكر الأنصاري له؟! ومولده يحتمل ذلك، حيث وُلد سنة (٥٣١هـ)، لأبٍ محدّثٍ[٣]، يمكن أن يكون قد حرص على الاستجازة له من أبي بكر الأنصاري.

رابعًا: جُلّ من تقدّم ذكرهم في مسرد تلامذة أبي بكر الأنصاري هم ممن روى عنه السنن والأخبار؛ لكن أبا بكر الأنصاري تميّز بعظيم تفنُّنِه وتعدُّدِ معارفه. وقد اشتُهر خاصّةً بعلم الحساب، حتى لُقِّب بالحاسب (كما تقدّم)؛ فهل أخذَ أحدٌ عنه علم الحساب؟.

لقد وقفتُ على ثلاثة تلامذة ممن عُرف بالعلوم الرياضيّة، وهم:

أحمد بن إبراهيم بن أبي ياسر الحنبلي (ت ٥٩٤هـ)، الذي كان عارفًا بالحساب وكتابة الشروط والسجلّات[٤].

---

(١) تكملة الإكمال لابن نقطة (١/ ٤٥٠ رقم ٧٦١).
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٦١١هـ ـ ٦٢٠هـ ـ (١٩٥).
(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٨١هـ ـ ٥٩٠ ـ (١٥٩).
(٤) انظر: مجمع الآداب لابن الفُوَطي (٥/ ٤٢ ـ ٤٣).

والثاني هو: محمد بن أحمد بن داود البغدادي (ت ٥٨٢هـ)، الذي قال عنه ابن النجار: «كان يعلّم الصبيان الخطَّ والحساب، وكان قد قرأ الحساب على القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري»[1].

والثالث: إمام النحو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي الشهير بابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، فقد قال عنه ابن النجار: «أخذ الحساب والهندسة عن أبي بكر قاضي المرستان»[2].

---

(١) انظر: مجمع الآداب لابن الفُوَطي (٥/ ٤٤١ رقم ٥٤٥١).
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٥٢٥).

المبحث الخامس: مكانته العلميّة ومصنّفاته وآثاره.

لقد أبانَ لنا أبو بكر الأنصاري عن مكانته العلميّة بعبارةٍ ذكرها عن نفسه، هي عنوان شخصيّته العلميّة، ونقلها عنه تلميذان من تلامذته، هما أبو سعد السمعاني وأبو موسى المديني؛ حيث قال: «ما من علمٍ إلا وقد نظرتُ فيه، وحصّلتُ منه الكلّ أو البعض؛ إلا هذا النحو، فإني قليل البضاعة فيه. وما أعلم أنّي ضيعتُ ساعةً من عمري في لهو أو لعب»(١).

وهذا التفنُّنُ في العلوم، والبراعةُ والإمامةُ في كثيرٍ منها = هو بعض ما أثنى به عليه أعرفُ الناس به من تلامذته الملازمين له؛ كما سيأتي عرضه في المبحث الآتي(٢).

فمن هذه العلوم التي كان أبو بكر الأنصاري من الأئمة فيها:

ـ السنة النبويّة: وهي أشهر علومه على الإطلاق، حتى ربما اكتفى مترجموه بوصفه بـ (مُسْنِد العصر)، وهي العلم الذي كان مُتَوَثِّقًا بِغَرْزِه، متمسِّكًا بحَبْله، حتى كان يقول: «تُبْتُ من كل علم تعلمتُه، إلا الحديثَ وعلمَه»(٣). وهي أكثر علومه تصنيفًا منه فيه، حسب ما بلغنا؛ كما سيأتي بيانه قريبًا.

ـ الفقه، والفرائض: وهو العلم الذي عُرف به، حتى كان يقال له (الفرضي)، وله فيه مصنّفات كما يأتي.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩٢ ـ ٣٩٣).
(٢) انظر (١٩١ ـ ١٩٢).
(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩٢ ـ ٣٩٣).

ـ الحساب والهندسة: وهو من العلوم التي اشتُهر بالنسبة إليها، فكان يُعرَّف بأنه (الحاسب). وله فيها مصنفات، وتتلمذ عليه فيها تلامذةٌ أخذوهما عنه، كما سبق[١].

ـ الهيئة (وهو قريبٌ من علم الفلك المعاصر)[٢].

ـ المنطق.

وهذان العلمان ذكرهما ابن الأثير في ترجمته لأبي بكر الأنصاري، حيث قال: «كان عالمًا بالمنطق والحساب والهيئة وغيرها من علوم الأوائل»[٣].

ـ علم النجوم: وَصَفَهُ بالعلم به السمعاني[٤].

ويحسن هنا التنبيه إلى أن علم النجوم وإن كَثُر ذمُّه واشتُهر القول بتحريمه، إلا أن الصواب فيه التفصيل، وأن منه ماهو مباح وماهو محرَّم، فالمباح هو العلم بأسماء الكواكب ومناظرها ومطالعها ومساقطها والاهتداء بها وغير ذلك من أبواب العلم الصحيح، والمحرَّم: هو ادّعاء الإخبار بالمغيّبات من خلال النظر في النجوم واعتقاد أن لها أثرًا في السعادة والشقاوة والفقر والغنى والحياة والموت وغير ذلك من الكذب الواضح والضلال البيّن[٥].

---

(١) انظر (١٧٢ ـ ١٧٣).
(٢) انظر: أبجد العلوم للقِنَّوْجي (٢/ ٥٧٦ ـ ٥٨٣).
(٣) الكامل لابن الأثير (٨/ ٣٦٩).
(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ٥٤٠ ـ (٣٩٤).
(٥) انظر: القول في علم النجوم للخطيب البغدادي (١٢٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥ إلى آخر الكتاب)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ١٨١ ـ ١٩٧)، ومفتاح دار السعادة لابن قيم الجوزية (٢/ ١٢٦ ـ ٢٣٣).

وقبل الانتقال عن هذا الموضوع، أعود إلى جزء من عبارة أبي بكر الأنصاري التي قدّمنا بها هذا المبحث، وهو قوله عن نفسه: إنه قليل البضاعة في النحو. فما هو معنى هذه العبارة؟ وما هو حدّ قلّة بضاعته في النحو؟.

ونقدّم الإجابة على ذلك بأنّ هذه العبارة من جهةٍ أخرى تدلّ على خصلتين يحبّهما الله تعالى ورسولُه ﷺ: التواضع، والإنصاف من النفس.

أمّا علم أبي بكر الأنصاري بالنحو، فلا أشك أنه لم يكن عديمَ العلم به تمامًا! مع عبارته تلك عن نفسه، ومع قول السمعاني عنه: «كان لا يعرف علم النحو»[1]!!.

ويدل على ذلك فصاحته وحُسْنُ منطقه، كما أثنى عليه بذلك تلميذاه السمعاني وابنُ الجوزي[2]؛ وذلك ما هيّأهُ لتولِّي منصب القراءة على الشيوخ من فترة شبابه[3]، وهو منصب لا يتأهّل له إلا من كان «أفصحَ الحاضرين لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأحسنهم عبارة، وأجودَهم أداءً. .»[4].

ونُقلت عن أبي بكر الأنصاري عبارات وأشعار تدل على تأدُّبه وحُسْنِ تصرُّفه في الكلام:

كقوله: «يجب على المعلِّم أن لا يُعنِّف، وعلى المتعلِّم أن لا يأنف»[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٨).
(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٧).
(٣) انظر ما سبق (٨٩).
(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ٦٠٨).
(٥) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣)، وكذلك الأقوال التي بعده.

وقوله: «من خدم المحابر خدمته المنابر».

وقوله: «كن على حذر من الكريم إذا أهنته، ومن اللئيم إذا أكرمته، ومن العالم إذا أحرجته، ومن الأحمق إذا مازحته، ومن الفاجر إذا عاشرته».

وقد نُسب إليه ذلك الشِّعْرُ الشائع[1]:

بغدادُ دارٌ لأهل المال طيّبةٌ ... وللمفاليسِ دارُ الضَّنْكِ والضِّيقِ

ظَلَلْتُ حَيْرَانَ أمشي في أَزِقَّتِها ... كأنّني مصحفٌ في بيت زنديقِ[2]

وهو القائل:

في مُدّةٍ لابُدَّ أَبْلُغُها ... فإذا انْقَضَتْ وتَصَرَّمَتْ مِتُّ

لو عاندتني الأُسْدُ ضاريةً ... ما ضرّني مالم يَجِيْ الوَقْتُ[3]

فهل يُتصوّر أن يكون قائلُ هذا الكلام الراقي، وصاحبُ تلك الفصاحةِ وحُسْنِ القراءة = عديمَ العلم بالنحو تمامًا؟!! هذا ما لا أظن أحدًا يتصوّره أو يصدّقه.

---

(١) وصفه بذلك ياقوت الحموي في معجم البلدان (١/ ٤٦٤).

(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٤). لكن في نسبة هذين البيتين إلى أبي بكر الأنصاري خلافٌ: فقد نُسبا إلى القاضي عبدالوهاب بن علي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، كما في وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٢٢١)، وفوات الوفيات لابن شاكر (٢/ ٤٢٠)، وغيرهما. ونُسبا أيضًا إلى الشاعر الأحنف العُكْبَرِي (ت ٣٨٥هـ)، وهما ضمن قصيدةٍ في ديوانه (٣٧٢ رقم ٤٩٤)، وهما به أليق، ونسبتهما إليه أشبه.

(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٤).

لكن من علم أن أئمة النحو ببغداد في زمن أبي بكر الأنصاري كانوا من أمثال ابن الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، وهبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢)؛ وأن من المتلمذين عليه إمامَ النحو أبا محمد ابنَ الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، وأبا اليُمْن الكندي (ت ٦١٣هـ) = علم وجهًا من وجوه وَصْفِ أبي بكر الأنصاري لنفسه بقلّةِ البضاعة في النحو!.

كل الذي أريد أن أصل إليه، بعد عبارتَيْ أبي بكر الأنصاري وتلميذه السمعاني السابقتين، وبعد ما سبق كله = أن أبا بكر الأنصاري كما أنه لم يكن عالمًا من علماء النحو، إلا أنه ـ ولابُدّ ـ كان يعرف منه ما يُقيم به لسانه وسنانه (قلمه) غالبًا، ولو جهل الإعرابَ وعلَله والنحوَ وتفاصيله وغوامضه.

فإذا انتهينا من ذكر بعض العلوم التي برع فيها أبو بكر الأنصاري وأبدع وعَلَّم وصنّف، ممّا يُظهر شيئًا من مكانته العلميّة = كأني ببعض من يقرأ ذلك يُطالب بالدليل على هذه الدعاوى؛ وحُقَّ له ذلك!.

وللجواب عن ذلك أقول:

إن مكانة العالم في العلم إنما تُعرف من خلال ثلاثة أمور: تلامذتِه والآخذين عنه كثرةً وتمكُّنًا من العلم، أو مصنفاتِه، أو ثناءِ العلماء المعتبرين عليه.

وقد اجتمع لأبي بكر الأنصاري هؤلاء الشهودُ الثلاثةُ لتدلَّلَ على سُمُوِّ مكانته العلميّة، وجليل أثره على العلوم والمعارف.

أمّا تلامذته فتقدم سَرْدُ بعضهم من ذلك الخَلْق الذي لا يُحْصى من الآخذين عنه (حسب تعبير الذهبي كما سبق)[١]، فبلغوا قرابة خمسين ومائتين.

---

(١) انظر ما سبق (١٢٧).

وقد تضمّن هذا العددُ الضخمُ أعيانَ أئمة السنة، وسادةَ المحدثين في زمنهم، وقد ثبت أن بعض هؤلاء الأعيان كانوا كثيري الملازمة لأبي بكر الأنصاري. وهذا كله مما يدلّ دلالة واضحة على أن أبا بكر الأنصاري كان إمامًا عظيمَ الشأن كبير الأثر على العلم وأهله.

أما المصنّفات فهذا المبحث كفيلٌ ببيانها، وسنقف بعد عرضها ـ كما اعتدنا ـ بعضَ الوقفات معها، لنضع اليدَ على الملامح الشخصيّة العلميّة لإمامنا أبي بكر الأنصاري.

وكذلك ثناء العلماء المعتبرين على أبي بكر الأنصاري، هذا هو المبحث الآتي عقب هذا المبحث.

فإن أردنا عَرْضَ مؤلّفاته التي بلغتنا أو بلغنا شيءٌ من خبرها، فسأقسمها إلى أربعة أقسام: ماله من مؤلفات في الرواية والإسناد، وفي الفرائض، وفي التاريخ، وفي العلوم الرياضيّة.

أولاً: ما لأبي بكر الأنصاري من الآثار في علم الرواية والإسناد:

١ ـ أحاديث الشيوخ الثقات (وهو المشيخة الكبرىٰ له): وهي كتابنا هذا، وسنفَصِّلُ القول فيها، حيث خصصنا لها بابًا منفردًا، هو الباب التالي.

٢ ـ عوالي قاضي المَرَسْتان (وهو المشيخة الصغرى له): وهي من تخريج[1] الحافظ أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ).

---

(١) المقصود بالتخريج هنا: أن يقوم المُخَرِّجُ (كالسمعاني) بالاطلاع على الكتب والأجزاء المسموعة أو المرويّة للعالم المُخَرَّج له (كأبي بكر الأنصاري)، لينتقي منها نماذج من تلك الأحاديث والأخبار، التي غالبًا ما تكون من الأحاديث =

ذكره الذهبي[١] وابن حجر[٢]، وغيرهما[٣].

ولا أعلم عن مكان وجوده شيئًا.

٣ ـ الأحاديث الصّحاح والحكايات المِلاح من حديث القاضي الإمام أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري عن شيوخه القدماء العوالي العلماء؛ تخريج الإمام الأديب أبي البقاء محمد بن محمد بن مُعَمَّر بن طبرزذ البغدادي له، رواية أبي حفص عمر بن محمد بن مُعَمَّر بن طبرزذ أخي المُخَرِّج، عن القاضي أبي بكر المُخَرَّج له.

كذا جاء اسمُ الكتاب في نسخته الخطِّيَّة، مقدَّمًا بالعبارة التالية: (الجزء الأول والثاني من الأحاديث الصحاح...).

والكتاب من محفوظات المكتبة الظاهريّة بدمشق [مجموع ٣٧]. من

= والأخبار الفوائد، كالعوالي والغرائب، فإن رُتّبت على أسماء الشيوخ سُمّيت (مشيخة)، وإن كان الشيوخُ مرتبين على حروف المعجم سُمِّيت (معجمًا)، وإن نُثِرَتْ دون ترتيب سُمِّيت (فوائد) أو (عوالي) أو (منتقى من حديث فلان) أو غير ذلك؛ وربّما سميت أيضًا بـ (المشيخة).

وانظر: حصول التفريج بأصول التخريج لأحمد بن الصديق الغماري (١٣ ـ ١٤).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

(٢) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٤٥٥) (٢/ ٨)، والمعجم المفهرس له (١٩٩، ٣٣٧ رقم ٨١٣).

(٣) انظر: معجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي (٣٩، ١٦٥)، والمنجم في المعجم للسيوطي (٢٣٠)، وصلة الخلف بموصول السلف للروداني (٣٧٢)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥ رقم ٢٤٩).

(ق٣٢) إلى (ق٤٣). ولديّ صورة منه.

وقد سُمِّي الكتاب في بعض سماعاته بـ(المشيخة)[١]، وهذه التسمية أفادتني كثيرًا في فَهْم ما ذكره تقيّ الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ) في (ذيل التقييد)، وفي ترجمة أحمد بن علي بن أبي بكر بن بُخْتُر بن خولان الصالحي الحنفي: من أنه سمع من الفخر ابن البخاري الجزء الأول والثاني من (مشيخة القاضي أبي بكر الأنصاري) تخريج أبي البقاء بن طبرزذ.

فقد علمتُ من تسمية (كتاب الأحاديث الصحاح..) في سماعاته بـ(المشيخة) أنّه عُرِف بهذا الاسم أيضًا، فلمّا ذكر الفاسي تلك (المشيخة)، تطابقت المعلومات التي ذكرها عنها مع (الأحاديث الصحاح)، وذلك في: التسمية بـ(المشيخة)، وفي أنه تخريج أبي البقاء ابن طبرزذ، وأنه جزءان (الأول والثاني)، وأخيرًا أنه سماع الفخر ابن البخاري ومسموعٌ منه وهو كذلك أيضًا (كما في سماعاته)[٢].

وبذلك نخرج أن لأبي بكر الأنصاري ثلاثة كتب وُسمت بأنها مَشيخته!.

الأول هو: أحاديث الشيوخ الثقات، وهو (المشيخة الكبرى)، وهو كتابنا هذا.

الثاني: عوالي قاضي المرستان، وهو (المشيخة الصغرى) بتخريج السمعاني.

---

(١) وذلك في ثلاثة سماعات (٤٢/أ، ٤٣/أ).

(٢) انظر: الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح (٣٢/أ، ٤١/أ، ٤٢/أ).

الثالث: الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح، وهو (مشيخة أبي بكر الأنصاري) بتخريج أبي البقاء بن طبرزذ.

وهذا الذي توصّلتُ إليه كان له الفضل ـ بعد فضل الله ومِنَّتِه ـ في أني لم أنسب (المشيخه الكبرى) إلى تخريج أبي البقاء بن طبرزذ! حيث إن (المشيخة الصغرى) قد تكرّر النصُّ من أهل العلم أنها بتخريج السمعاني، ولم يُذكر لأبي بكر الأنصاري مشيخةٌ أخرى سواها إلا (المشيخة الكبرى)، فكان الفهم المتبادر من معطيات تقي الدين الفاسي أن (المشيخة الكبرى) هي التي بتخريج أبي البقاء بن طبرزذ! غير أن هذا الفهم استُبعد تمامًا بما استفدناه من تسمية (الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح) في سماعاته بـ (المشيخة) على ما سبق شرحه.

٤ ـ أمالي القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري، بتخريج الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السَّلامي البغدادي (ت ٥٥٠هـ).

وهو موجود بعنوان (ستة مجالس من أمالي الشيخ الإمام العدل أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري عن شيوخه، تخريج الإمام الحافظ الثقة أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد البغدادي، رضي الله عنهما).

وهو من محفوظات المكتبة الظاهريّة بدمشق [عام ٤٥١٩]، (ق ١ ـ ١٤)، ولديّ صورة منه، تكرّمَ بإرسالها إليّ (مشكورًا مأجورًا إن شاء الله تعالى) فضيلةُ الشيخ الدكتور عامر حسن صبري عن طريق مصوّرتها المحفوظة في مركز جمعة الماجد بدُبيّ.

وقد ذكر هذه المجالس من أمالي أبي بكر الأنصاري نفسَها الحافظُ

ابن حجر، مبيّنًا أولَ حديثٍ فيها، وآخر كلمةٍ في المجلس الأول منها[١]. وذكرها قبله محمد بن رافع السَّلامي (ت ٧٧٤هـ)[٢].

٥ ـ مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت.

ذكر هذا المسند أبو المؤيّد الخُوَارَزْمي (ت ٦٦٥هـ) في كتابه (جامع المسانيد)، ضمن خمسة عشر مسندًا لخمسة عشر عالمًا، جمعوا فيها مرويات الإمام أبي حنيفه. وساق أبو المؤيَّد إسنادَه إلى أبي بكر الأنصاري بهذا الكتاب[٣]، ثم نثر هذا المسند خلال كتابه، ثم نقل ترجمة أبي بكر الأنصاري من ذيل ابن النجار مختصرةً[٤].

ولعله هو أو الكتاب التالي الذي يقصده ابن الفُوَطي (ت ٧٢٣)، عندما قال ـ في ترجمة هبة الله بن الحسين البغدادي ابن البَلّ ـ: «سمع من القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري مسنده»[٥].

٦ ـ مسانيد الخلفاء.

ذكره محب الدين ابن النجار (ت ٦٤٣) في (التاريخ المجدّد لمدينة السلام)، وفي ترجمة (علي بن هبة الله بن مسعود البزّاز المغفّل) منه؛ حيث قال: «كتب عنه شيخُه أبو بكر الأنصاري حديثاً، وأخرجه فيما كان يجمعه

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٥١٢ رقم ٢٥٧)، والمعجم المفهرس (٣٣٧ رقم ١٤٤٠).
(٢) الوفيات لابن رافع (١/ ٣٠٣ رقم ١٨١).
(٣) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٩).
(٤) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤).
(٥) مجمع الآداب لابن الفوطي (١/ ٣٦٢ رقم ٥٤٠).

من مسانيد الخلفاء»، ثم قال ابن النجار: «قرأت في كتاب أبي بكر محمد ابن عبدالباقي الأنصاري، بخطّه، وأنبأنيه عنه جماعة...»، ثم ذكر حديثاً من مسانيد الخلفاء[١].

وفي (أحاديث الشيوخ الثقات) عددٌ من الأخبار تدلّ على عناية أبي بكر الأنصاري بجمع مرويات الخلفاء والأمراء[٢].

ولا يُسْتَبْعَد أن يكون هذا الكتاب هو مصدر ابن العديم (ت ٦٦٠هـ) في بعض الأحاديث التي أخرجها من طريق أبي بكر الأنصاري، وهي من مسانيد الخلفاء فعلاً[٣].

٧ ـ الأحاديث السباعيات (سباعيات الجزء الثالث والثاني من حديث أبي بكر الأنصاري).

ذكره الحافظ ابن حجر[٤]، ولا أعلم عن مكان وجوده شيئًا.

٨ ـ جزء غياث الدين مسعود بن غياث الدين محمد بن ملكشاه بن ألب أرسلان السلطان السلجوقي (ت ٥٤٧هـ).

وهو عبارة عن جزء حديثي انتقاه أبو بكر الأنصاري من أحاديثه، وكاتَبَ

---

(١) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٤/ ٢٨٣).
(٢) انظر: أحاديث الشيوخ الثقات (رقم ٤٤، ٥٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٨، ١٥٥، ١٧٣، ٢٣١، ٣٢٣، ٤٣٩، ٥٧١).
(٣) انظر: بغية الطلب لابن العديم (٢/ ٧٠٥) (٦/ ٢٩٣٧).
(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ١٩٧ رقم ٧٧٠)، والمعجم المفهرس (٢٩٣ رقم ١٢٤٢).

به السلطانَ السلجوقيَّ مسعود بن محمد بن ملكشاه. فكان الناسُ يروونه عن السلطان سماعًا عليه، والسلطانُ يرويه عن أبي بكر الأنصاري!.

ذكره ابن الفُوَطِي الحنبلي (ت ٧٢٣هـ)[١].

٩ ـ جزء البزاز.

ذكره حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، قائلاً: «جزء البزاز[٢]: وهو أبو بكر محمد بن عبدالباقي»[٣].

فلا أدري أيعني جزءًا غير ما سبق ذكره، أم أنه شيءٌ منها.

ثانيًا: ما لأبي بكر الأنصاري من التأليف في علم الفرائض:

إن إمامًا فرضيًّا كبيرًا كأبي بكر الأنصاري، يُشتهر بعلم الفرائض حتى يُنسب إليه فيقال له (الفرضي)، يُستبعد أن لا يكون له مؤلَّفٌ في هذا العلم.

ولم يقف الأمر عند الظنّ والحسبان، فقد قال ابن النجار عنه: «وقد برع[٤] في علم الفرائض والحساب والهندسة، وله فيها مصنّفات وتخريجات ومؤلفات»[٥]. وقال ابن رجب: «قرأ الفرائض والحساب والجبر والمقابلة والهندسة، وبرع في ذلك، وله فيه تصانيف»[٦].

---

(١) مجمع الآداب لابن الفوطي (٢/٤٦٦ رقم ١٨٢١).
(٢) كذا جاء في المصدر (البزار) بإهمال الراء، والصواب أنه بالزاي (البزاز).
(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٥٨٦).
(٤) في المصدر (شرع)، وهو تصحيف، فانظر المستفاد للحسامي (١٠٣).
(٥) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (٢/٣٦٤).
(٦) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/١٩٣).

بل لقد وقفت على ذكرٍ لأحد كتبه في الفرائض، مع ثناءٍ ضِمْنيٍّ عليه!.

يقول ابن النجار في ترجمة أخيه (علي بن محمود بن الحسن النجار)، وهو في معرض الثناء على علم أخيه وبيان شدّة ذكائه: «وكنت أقرأ عليه شيئًا من خطّ أبي بكر الأنصاري الحاسب المعروف بقاضي المارستان، من (مشكلات المسائل) في المسائل واستخراج الضمير، ولا أقرأ عليه الجواب، فكان يفتكر قليلاً، ويُجيبني بالجواب الذي كتبه القاضي بعينه»[١].

فالظاهر من هذا السياق أن لأبي بكر الأنصاري كتابًا اسمه (مشكلات المسائل)، يتضمّن عويصات المسائل في أمور الوصايا والتركات.

ثالثاً: ما لأبي بكر الأنصاري من التأليف في التاريخ والوفيات.

لم أقف على اسم لكتاب لأبي بكر الأنصاري في هذا العلم، ولا وجدت نصًا لأحد من أهل العلم على أنه ألّف فيه.

غير أني وقفت على نقول قاطعةٍ بأن لأبي بكر الأنصاري مشاركةً ما في هذا العلم، لا تقلّ أن تكون تذكرةً له كان يُقيّدُ فيها بعض التقييدات، كما لا يُستبعد أن تكون مؤلَّفًا مستقلاً تامَّ التأليف.

فقد نقل ابن النجار في (التاريخ المجدّد لمدينة السلام) خمسةَ نُقُول في الوفيات، يُصَرِّح بأنه ينقلها من خطّ أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري[٢]. بل قال في مَرّتين منها: «قرأت في كتاب أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري

(١) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٤/ ١٥٠).

(٢) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (١/ ٢٣٩) (٢/ ١٩٤، ٢٣٤ ـ ٢٣٥) (٤/ ٦٥، ٢٨٥).

بخطه..»[١]. فقوله «في كتاب» شِبْهُ تصريح بأن له كتابًا في هذا العلم.

ونقل ابن النجار أيضًا خبرًا للخليفة المسترشد العباسي، قال في سياقه له: «قرأت في كتاب أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري بخطه، وأنبأنيه عنه أبو محمد الكندي..»[٢].

ونقل كذلك الذهبي في (سير أعلام النبلاء) خبرًا من خطّ أبي بكر الأنصاري، فيه ذِكْرُ حَادثةٍ وقعت لأحد الوزراء[٣].

رابعًا: ما لأبي بكر الأنصاري في العلوم الرياضيّة:

سبق قول ابن النجار عن أبي بكر الأنصاري: «وقد برع في علم الفرائض والحساب والهندسة، وله فيها مصنّفات وتخريجات ومؤلفات»[٤].

حتى لقد نال أبو بكر الأنصاري إعجاب المستشرق السويسري سوتر (HEINRICH SUTER) (ت ١٩٢٢م = ١٣٤٠هـ ـ ١٣٤١هـ)، وهو صاحب كتاب (تاريخ العلوم الرياضيّة)[٥]، فكتب بحثًا بالألمانيّة في أخباره وتآليفه[٦]. ويؤسفني أني لم أستطع الحصول على هذا البحث، مع محاولتي ذلك بأكثر من وسيلة.

---

(١) انظر التاريخ المجدّد لمدينة السلام (١/ ٢٣٩) (٢/ ١٩٤).
(٢) التاريخ المجدّد لمدينة السلام (٥/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٦٤).
(٤) انظر (١٨٥).
(٥) انظر: موسوعة المستشرقين لعبدالرحمن بدوي (٢٤٧ ـ ٢٤٨).
(٦) انظر: علم الفلك (تاريخه عند العرب في القرون الوسطي) لـ: المستشرق الإيطالي السنيور كَرَلُونَلِّيْنُو (٦٠)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٨٣).

ولكني وُفّقتُ في الوقوف على كتابين لأبي بكر الأنصاري في العلوم الرياضيّة، وهي:

١ ـ شَرْحُ أُقْلِيْدِس في أصول الهندسة والحساب:

يقول جمال الدين القفطي (ت ٦٢٤هـ) في كتابه (إخبار العلماء بأخبار الحكماء): «ورأيت شرح المقالة العاشرة للقاضي أبي ...[1] محمد بن عبدالباقي البغدادي الفرضي المعروف بقاضي المارستان، وهو شرح جميلٌ حسن، مَثّل فيه الأشكالَ بالعدد. وعندي هذه النسخة بخط مؤلِّفه، والحمد لله وحده»[2].

ونقل حاجي خليفة في (كشف الظنون) نحواً من هذا الوصف، لكن مع إضافة تاريخٍ لوفاة أبي بكر الأنصاري هي سنة (٤٨٩هـ)[3]؛ فأخطأ في ذلك وأبعد.

٢ ـ رسالة في مساحة الأشكال:

ذكرها بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي)، أثناء تأريخه للقرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع. ونسبها إلى (أبي بكر القاضي). ثم قال عن المخطوط: «كُتبَ قبل سنة (٥٨٧هـ) [وهو تاريخ المخطوط]». ثمّ بَيَّنَ

---

(١) سقط من مطبوعة الكتاب ذكر الكنية، فجاء اسمه وكأنّهُ كنيته (أبو محمد)، فنبّهَ المستشرق (الذي هو مصدري في هذا النقل) على خطأ ذلك، وصرّح بترجمة أبي بكر الأنصاري على الصواب.

(٢) علم الفلك لـ: السنيور كرلونلّينو (٦٠).

(٣) كشف الظنون: حاجي خليفة (١/ ١٣٨).

أنها موجودةٌ في تركيا (فاتح ٣٤٣٩)[١].

ونستعرض الآن خلاصة ما نستفيده من هذا البيان المتضمّن ما عرفناه من مؤلفات أبي بكر الأنصاري:

أولاً: بلغ عدد مؤلفات وآثار أبي بكر الأنصاري التي وقفنا على شيء من خبرها ثلاثة عشر مؤلَّفًا.

ثانيًا: ظهر تَفَنُّنُ أبي بكر الأنصاري من خلال تأليفه في علوم السنة والفرائض والتاريخ والحساب والهندسة.

ثالثًا: تبيّنت إمامته في الفرائض، حيث تصدّى للتأليف في مشكلات مسائله، حتى كان يُثنَى على من حلَّ تلك المسائل التي تضمّنها كتابه.

رابعًا: وعُلِمَ رُسُوخ قدمه في العلوم الرياضيّة، بما له فيها من تآليف، أُثني عليها، وكان بسببها محطَّ إعجاب أحد المستشرقين المتخصّصين في العلوم الرياضيّة.

خامسًا: تأكّد لدينا أن أبا بكر الأنصاري كان بعيدًا عن الغلو والتعصّب في المذهب، بخلاف عصره الذي كان الغلو والتعصب أحد سماة حياته العلميّة؛ وذلك من خلال تصنيف أبي بكر الأنصاري (وهو حنبلي المذهب) كتابًا يجمع فيه مسندًا لأبي حنيفة!.

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٩/ ١٥٧).

سادسًا: أن أكثر علمٍ صنّف أبو بكر الأنصاري فيه هو علم الرواية، مما يشهد لحُبّ أبي بكر الأنصاري للسنة وعلومها، ويدلّ على عظيم عنايته بها خاصة، أكثر من بقيّة العلوم. وكيف لا يكون كذلك؟! وهو القائل: «تُبْتُ من كل علم تعلمتُه إلا الحديثَ وعلمَه»[1]!!.

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٧).

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه وكلامهم عنه.

لقد تتابع الثناءُ على أبي بكر الأنصاري من أهل العلم بعده ممن ترجم له، وكانت سيرته وترجمته عندهم شيئًا متميّزًا حقًّا بين السِّيَرِ والتراجم؛ لما زخرت به من الفوائد وتفرّدت به من الأخبار: من نَشْأةٍ علميّة متفوّقة، وجِدٍّ في التحصيل والطلب، ورحلةٍ مليئةٍ بالعبر والعظات، وتَفَنُّنٍ في أنواع العلوم.. وغير ذلك من مناحي إثراء الترجمة، التي تجعل الترجمة مُغْرِيةً بالتوسُّع فيها، مغريةً بقراءتها والاستفادة منها بعد ذلك.

وسأعرض لأهمّ ما قيل في أبي بكر الأنصاري، مبتدئًا بثناء تلامذته عليه، ثمّ مَنْ بعدهم:

وأوّل من أبدأ به تلميذُه المكثر عنه الملازمُ له أبو سعد السمعاني، فقد قال عنه: «أَسْنَدُ شيخٍ بقي على وجه الأرض، وكانت إليه الرحلة من أقطار الأرض، عارفٌ بالعلوم مُتَفَنِّن، حسنُ الكلام، حُلْوُ المنطق، مليحُ المحاورة. ما رأيت أجمعَ للعلوم منه، نظر في كل علمٍ، فبرع في الحساب والفرائض، وسمعتُه يقول: تُبْتُ من كُلِّ علم تعلّمتُه إلا الحديثَ وعلومَه. ورأيتُه وما تغيّر من حواسّه شيء، وكان يقرأ الخَطَّ البعيد الدقيق، وكان سريعَ النسخ، حسنَ القراءة للحديث..»[1].

---

(١) انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحسامي (١٠٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٢٧)، وتاريخ الإسلام له (٣٩٣)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/١٩٣).

وقال ابن الجوزي عنه في (المنتظم): «عُمِّرَ حتى ألحقَ الصغار بالكبار، وكان حَسَنَ الصورة، حُلْوَ المنطق، مليحَ المعاشرة.

وكان يُصلّي بجامع المنصور، فيجيء في بعض الأيام، فيقف وراء مجلسي وأنا على منبر الوعظ، فيُسَلِّم عليّ.

وأملى الحديث في جامع القصر، فاستملى شَيْخُنا أبو الفضل ابن ناصر.

وقرأت عليه الكثير.

وكان فَهِمًا ثَبْتًا حُجّةً مُتَفَنّنًا[1] في علوم كثيرة، منفردًا في علم الفرائض.

وقال يومًا: صليتُ الجمعة بنهر مُعَلّى، ثم جلستُ أنظر الناسَ يخرجون من الجامع؛ فما رأيت أحدًا أشتهي أن أكون مثلَه.

وكان يقول: ما أعلم أني ضيّعتُ من عمري ساعةً في لهوٍ أو لعب، وما من علمٍ إلاّ وقد حصّلتُ بعضَه أو كُلّه»[2].

وقال ابن الجوزي نحوًا من بعض هذا الكلام في (مشيخته) أيضًا[3].

وقال تلميذه الحافظ أبو الفضل ابن ناصر (ت ٥٥٠هـ): «كان إمامًا في الفرائض والحساب، وكان سماعُه صحيحًا، ومتّعه الله بعقله وسمعه وبصره وجوارحه إلى حين وفاته. ولم يُخَلِّف بعده من يقوم مقامَه في علمه»[4].

---

(١) في الأصل (متقنًا)، والتصويب من السياق ومن ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٤).

(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

(٣) مشيخة ابن الجوزي (٥٨ رقم ٢).

(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٥).

وقال تلميذه أبو محمد ابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)، الذي لم يكن يُعَظِّم أحدًا من مشايخه تعظيمَه لأبي بكر الأنصاري[١]: «كان مع تفرّده بعلم الحساب والفرائض، وافْتِنَانِه في علوم عديدة = صدوقًا، ثبتًا في الرواية، متحرِّيًا فيها»[٢].

وكان قرينُه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد ابنُ السمرقندي (ت ٥٣٦هـ) يقول عنه: «ما بقي مثلُه ـ ويُطْرِيه في الثناء ـ»[٣].

وقال عنه تلميذه أحمد بن صالح بن شافع الجِيلي (ت ٥٦٥هـ): «مات يوم مات وهو شيخُ أهلِ العلم، وأسندُ من على وجه الأرض، وأسنُّ عالمٍ نعرفُه»[٤].

وقال عنه أبو بكر ابن نقطة (ت ٦٢٩): «كان ثقةً فاضلاً»[٥].

وقال عنه ابنُ باطيش (ت ٦٥٥هـ): «كان ثقة فاضلاً، عارفًا بالحساب، مصنّفًا فيه، مكثرًا من الحديث، حدّث عن شيوخ لم يُحدّث عنهم أحدٌ في عصره»[٦].

وأكثر الضياء من الإخراج له في كتابه (المختارة)[٧].

---

(١) نقل ذلك عنه ابن شافع، كما في المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) التقييد لابن نقطة (٨٢).

(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (٦/ ٩٠).

(٦) التمييز والفصل لابن باطيش (٢/ ٦٩٥).

(٧) المختارة للضياء (١/ ٤٢٠، ٢٤٦، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٨٤) (٢/ ١١، ٢٠، ٤٤، ٧١ . .).

وقال عنه سبطُ ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ) في (مرآة الزمان): «أجمعوا على صدقه وزهده وعدالته»[١].

وقال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الشيخ الإمام العالم المُتَقِّن، الفَرَضيُّ العدل، مُسْنِدُ العصر»[٢]. وقال في (العبر): «مُسْنِد العراق.. وبرع في الحساب والهندسة، وشارك في علوم كثيرةٍ»[٣]. ووصفه في (تذكرة الحفاظ) و(دول الإسلام) بـ «مُسْنِد الدنيا»[٤].

وقال عنه الحافظ ابن حجر: «مشهورٌ مُعمَّر، عالي الإسناد، هو آخر من كان بينه وبين النبي ﷺ ستة رجال ثقات، مع اتصال السماع، على شرط الصحيح»[٥].

ومع تلك السيرة العطرة، ومع هذا الثناء البالغ المتتابع من أهل العلم في أبي بكر الأنصاري؛ إلا أنه لم يَنْجُ من كلامٍ فيه، شَأْنُه في ذلك شأنُ ذوي الشأن!!.

وقد وجدتُ أن الكلامَ فيه ينحصر في ثلاثة قوادح، وهي:

القادح الأول: قال عنه تلميذه أبو القاسم ابن عساكر في ترجمته من (تاريخ دمشق): «كان يعرف الفقه على مذهب أحمد، والفرائض والحساب

---

(١) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ـ المخطوط ـ (١٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٣).
(٣) العبر للذهبي (٢/ ٤٤٨).
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٢٨١)، ودول الإسلام (٢/ ٥٥).
(٥) لسان الميزان (٥/ ٢٤١).

والهندسة . . . (إلى أن قال في آخر الترجمة:) وكان يُتَّهم بمذهب الأوائل، ويُذكر عنه رِقّةُ دين»[١].

فلمّا ذكر الذهبي هذا الكلامَ لابن عساكر، قدَّمه بقوله: «قد تكلّم فيه أبو القاسم ابن عساكر بكلامٍ مُرْدٍ فِجٍّ[٢]»[٣].

أراد الذهبيُّ بذلك أن هذا القدح من ابن عساكر قَدْحٌ يُؤاخَذُ به صاحبُه، وكلامٌ لم تُنضِجْهُ رَوِيّةٌ؛ وصدق الذهبي وبَرَّ (رحمه الله)!.

فإن جئنا للنقد العلميّ لهذا القدح، فإني أقول:

إن ابن عساكر نَقَل هذا القدح عن مُغَيَّب مجهول، الله أعلم بحاله؛ فلا يُعَارِضُ هذا القدحُ ذلك الثناء الكثير من الأئمة في أبي بكر الأنصاري.

وإني لأعجب من ابن عساكر، ما بالُه (وهو تلميذ أبي بكر الأنصاري ومن أعرف الناس به) ينقل عن غيره مالا يُعرف عن غيره؟!.

ولا أشك في صدق الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، فلابُدَّ أن هناك نكرةً من النكرات تكلّم في أبي بكر الأنصاري بما ذكره ابن عساكر. ولعلّ سببَ ذلك دخولُ أبي بكر الأنصاري في بعض العلوم التي كانت في عصره بعض فروع الفلسفة، كعلم الهيئة والنجوم والمنطق والعلوم الرياضيّة. ومَنْ تذكّر الصراعات الفكريّة والعقديّة التي شاعت في هذا العصر، على ما شرحناه في وصف الحياة

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤).
(٢) «الفِجّ، بالكسر، من كل شيءٍ: مالم ينضج، والنِّيْءُ من الفواكه». تاج العروس للزبيدي ـ فجج ـ (٦/ ١٣٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

العلميّة في زمن المؤلِّف، علمَ خطورة الدخول في مثل تلك العلوم، وعلم أن أرضَ الشائعات في مثل ذلك الوسط كانت خِصْبَةً، تُنْبِتُ من الحبّة قُبّة!!.

وكأنّ الذهبيَّ يتكلّم عن هذا القدح خاصّة، عندما قال في كتابه (الموقظة)، متكلِّما عن الآفات التي تَرِدُ على الجارح فلا يُقْبَل قَوْلُهُ بسببها: «ومن ذلك: الكلامُ بسبب الجهل بمراتب العلوم، فيُحتاج إليه في المتأخّرين أكثر؛ فقد انتشرت علومٌ للأوائل، وفيها حقّ كالحساب والهندسة والطبّ، وباطلٌ كالقول في الطبيعيّات وكثيرٍ من الإلـٰهيّات وأحكامِ النجوم؛ فيحتاجُ القادحُ أن يكون مميِّزًا بين الحقّ والباطل»[١].

والذهبي مسبوقٌ بنحو هذا الكلام من شيخه ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، في كتابه (الاقتراح)[٢].

وما أحسن لَفْتَةَ الذهبي الأخرى بخصوص مسألتنا، لمّا ذكر قصّةَ المُنَجِّمَيْن اللذين حضرا عند ولادة أبي بكر الأنصاري، فاتّفقا أن عمره يكون اثنتين وخمسين سنة، فقال أبو بكر الأنصاري ـ ساخرًا من خبرهما، مبيّنًا تَخَرُّصَ عِلْمِهِما ـ «فها أنا قد جاوزت التسعين»؛ فتعقّب الذهبيُّ هذه الكلمة من أبي بكر الأنصاري بقوله: «هذا يدلُّ على حُسْن معتقده»[٣]، أي: لو كان أبو بكر الأنصاري يعتقد صحّة علم النجوم المذموم[٤]، لما قال مثل تلك العبارة التي يتهكّمُ بها منه!!.

---

(١) الموقظة للذهبي (٩١).
(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد (٢٩٩ ـ ٣٠٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٦).
(٤) انظر ما سبق (١٧٥).

ثم لو افترضنا أن لذلك القدح ـ المجهول قادحُه ـ وجهًا مقبولاً صحيحًا، فقد كَفَانَاهُ أبو بكر الأنصاري نفسُه، بما سمعه منه السمعاني، عندما قال: «تُبْتُ من كل علم تعلّمتُه إلا الحديثَ وعلومَه»[١]؛ ومن تاب تاب الله عليه!.

فإن رجعنا إلى ابن عساكر، وإلى سببِ إيراده لهذا الكلام المُرْدِي الفجّ؛ فإنّي لأشمّ من ذلك رائحةَ الطعن بسبب اختلاف المذهب!! فأبو بكر الأنصاري حنبلي، وابن عساكر شافعيٌّ أشعري، والعصرُ عصرُ الفتنة العظمى بين الفريقين (على ماسبق عَرْضُه)[٢]. وإلا فلماذا ينقل ابن عساكر هذا الطعن عن ذلك المجهول، في شيخِه الذي لازَمه كثيرًا مستفيدًا منه[٣]، مع علمه بثقته، حتى اعتمد عليه كثيرًا في كتابه (تاريخ دمشق)[٤]؟!.

فإن كان الأمرُ يعود أخيرًا إلى أنه بسبب اختلاف المذهب، فالقاعدة في مثله معلومة، أنه قدحٌ مردودٌ على قائله، ولو كان ابن عساكر هو قائلَه[٥]، لا ناقلَه!!.

---

(١) انظر ما سبق (١٩١).
(٢) انظر ما سبق (٥٦ ـ ٦٠).
(٣) انظر ما سبق (١٦٩ ـ ١٧٠).
(٤) انظر مثلاً تراجم النساء من تاريخ دمشق ـ المطبوع ـ وفهرس شيوخه الذي في آخره (٦١٤). هذا وقد قمتُ باستخدام الحاسب الآلي لحصر عدد المرات التي تكرّر فيه اسم (أبو بكر محمد بن عبدالباقي) في تاريخ دمشق، فبلغ العدد (١١٣٤)!!. ولاحظتُ أن ابن عساكر يكاد لا يروي (طبقات ابن سعد) إلا عن شيخه أبي بكر الأنصاري.
(٥) انظر: الاقتراح لابن دقيق العيد (٢٩١ ـ ٢٩٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٢/٢).

وانتهينا بما كنا قد بدأنا به، من أن هذا القدح مردودٌ جملةً وتفصيلاً.

القادح الثاني: ذكره الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)[١]، نقلاً عن كتاب (الأنساب) للسمعاني. ولم يُسبق الحافظ ابن حجر بإيراد هذا النقل في ترجمة أبي بكر الأنصاري، ولا من السمعاني نفسه ذاكرِ هذا الكلام.

يقول السمعاني في (الأنساب)، وفي ترجمة سعد الخير بن محمد بن سهل البَلَنْسِي منه: «وُلِدَ له بناتٌ، وكان يُسمعهنّ الحديثَ، إلى أن رُزق ابنًا فسمّاهُ جابرًا، وكان يُسمعه بقراءتي الحديث. واتّفق أنه حمل إلى القاضي أبي بكر الأنصاري شيئًا يسيرًا من العود، بعد أن وجد الشيخُ منه رائحته، وقال: ذا عود طيّب؛ فحمل إليه منه شيئًا نزرًا، ودفعه إلى جارية الشيخ؛ فاستحيتْ الجارية لقلّته أن تدفعه إلى الشيخ. فلمّا دخل على الشيخ، قال: يا سيدنا، وصل العود؟ فقال الشيخ: وأيّ عود؟ فقال: دفعته إلى الجارية. فزعق الشيخ بالجاريَة، وقال: دفع إليكِ فلانٌ شيئًا؟ قالت: بلى، قال: فلمَ ما دَفَعْتِهِ إليّ؟ قالت: لأنه كان شيئًا يسيرًا، فاستحييتُ أن أضعه بين يديك. وأحضرت ذلك القَذْر؛ فقال الشيخ لسعد الخير: هذا هو؟ قال: نعم. فأخذ الشيخ ذلك ورماه، وقال: لا حاجة لي فيه. ثم طلب سعدُ الخير أن يُسمع لابنه جابر جزء محمد بن عبدالله الأنصاري، فحلف الشيخ أن لا يحدثه بالجزء، إلا أن يحمل إليه سعدُ الخير خمسة أمناءٍ[٢] عودًا جيّدًا، فامتنع

---

(١) لسان الميزان (٥/ ٢٤٢).

(٢) المَنّ: قرابة ثمانمائة غرام، وخمسة أمناء تساوي تقريبًا (٤ كيلو غرام).

انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي (٢٥)، موازنةً بما في كتاب الإيضاح والتبيان لابن الرفعة (٨٦).

سعد الخير، وألحَّ على أن يُكفِّر اليمين، فما فعل، ولا حمل هو. ومات الشيخ، ولم يحدّث ابنه بالجزء»[١].

قلت: رحم الله الحافظ ابن حجر! لا أدري لمَ أورد هذه القصة في (لسان الميزان) في ترجمة أبي بكر الأنصاري؟! فهي موقفٌ بشريٌّ، في ساعة غضب، وليس في الأمر أكثر من ذلك!.

فإن ظنّ أحدٌ أن في القصّة ما يدل على أخذه الأجرة على التحديث، فإنّه ليس فيها أن ذلك كان من شأنه، وأنّى يكون ذلك من شأن من كان يُحدّث في الجوامع الكبار؟! ولم يذكر أحدٌ عنه ذلك أيضًا. ثم ليس في القصّة أَخْذُ أجرةٍ على التحديث، لأن القاضي لم يُشارطْه ابتداءً. وإنما غضب لمّا أهداه شيئًا تافهًا، فحلف ذلك اليمين تعجيزًا له. ثم لا ندري ـ قبل ذلك وبعده ـ ماهي ظروف الحادثة تفصيلاً؟ وما هي طبيعة علاقة أبي بكر الأنصاري بصديقه هذا؟.

أرجع فأقول: ليست هذه القصّة من الجرح في شيء، وإنما هي بالطُّرفةِ والنادرة أَلْحَقُ.

القادح الثالث: قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان): «وقد طعن الذهبي في سماع القاضي بجزء الأنصاري، وقال: إنما كان حضورًا على أبي إسحاق البرمكي، وهو في رابع سنِّه. وهو كما قال في قدر عمره، لكن لا يمتنع أن يكون فَهِمًا، فَسَمَّعُوا له؛ فقد تقدّم أنه كان حفظ القرآن وله سبع سنين، وعلى هذا يُحمل كلامُ من أطلق من الحُفّاظ فيه السماع»[٢].

---

(١) الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٢) لسان الميزان (٥/ ٢٤٣)، وتصحفت فيه كلمة (حضورًا) إلى (محصورًا)!.

وهذا قَدْحٌ مُجَابٌ عنه، كما رأيت!.

ثم هو قدحٌ لا في أبي بكر الأنصاري نفسه، ولكن في سماعه لجزءٍ معيّن عن أحدِ شيوخه، أنه كان حين سماعه صغيرًا دون الخامسة، وهو ما اصطلح المحدّثون أن يكتبوا لمن وقع له مثلُهُ (حضر)، ولا يكتبون له (سمع)[١].

لكن أشار الحافظ إلى الراجح في هذه المسألة، في جوابه السابق؛ حيث إن الراجح أن صحّة السماع وعدم صحّته ليست معلّقةً بِسِنٍّ مُعَيَّن، وإنما تُعلّق بالتمييز والفهم. فمن كان مميِّزًا، ولو كان دون الخامسة من عمره، يصحّ سماعه؛ ومن لم يكن مميِّزًا فلا يصح سماعه ولو كان في العاشرة أو العشرين[٢]!!.

ثم الكلام في صحّة سماع أبي بكر الأنصاري من أبي إسحاق البرمكي لجزء الأنصاري، إنما هو في صحّة كونه سامعًا، لا طعنًا في صحّة روايته له؛ لأنه إن لم يكن سمع فسيكون مجازًا به، لما عُرف من عادتهم من الإجازة عقب التسميع[٣].

وإن كان الحافظ لا يرضى مثل هذا الجواب الأخير، ولذلك أدخل حديث أبي بكر الأنصاري عن شيخه أبي إسحاق البرمكي في كتابه (الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع)[٤].

وهنا ننتهي من عَرْض الأقوال، ومن مناقشة بعضها في هذا المبحث.

---

(١) انظر ما سبق (٨٤).
(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٣٠ ـ ١٣١).
(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٤٦ ـ ١٤٧).
(٤) الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع، لابن حجر (١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ١٤).

المبحث السابع: وفاته.

بعد أن أتمَّ أبو بكر الأنصاري ثلاثًا وتسعين سنة، بدأ فيها بطلب العلم من حين أن بلغ ثلاث سنوات (كما تقدّم)، فأمضى بذلك تسعين سنةً مع العلم وأهله وكتبه وطلبته وحلقاته، تسعين سنةً لم يُمْضِ منها ساعةً في لهو أو لعب (كما أخبر هو عن نفسه)!!!.

= بعد هذا العُمُر الطيّب المبارك العامر بأفضل عمل بعد الفرائض (ألا وهو العلم)، حانت من أبي بكر الأنصاري ساعة الوفاة (رحمه الله تعالى).

وَلْنَدَعْ تلامذته يتحدّثون لنا عن هذا الحادثِ الجَلَلِ، حادثِ وفاةِ أبي بكر الأنصاري.

يقول ابن الجوزي: «رأيته بعد ثلاثٍ وتسعين: صحيحَ الحواسّ، لم يتغيّر منها شيء، ثابتَ العقل، يقرأ الخطَّ الدقيقَ من بُعْد. ودخلنا عليه قبل موته بمُدَيْدةٍ، فقال: قد نزلت في أُذُني مادّة، وما أسمع؛ فقرأ علينا من حديثه. وبقي على هذا نحوًا من شهرين، ثم زال ذلك، وعاد إلى الصحّة.

ثمّ مرض، فأوصى أن يُعَمَّقَ قَبْرُهُ زيادةً على ما جرت به العادة، وقال: لأنّه إذا حُفِر ما جَرَتْ به العادةُ لم يَصِلُوا إليَّ[1]، وأن يُكتب على قبره ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾[2].

---

(١) أي إذا نُبِش قبره، فَسَيُنْبَش على ما جرت به العادة، فلا يجد النبّاشون شيئًا.

(٢) سورة ص (٦٧ ـ ٦٨).

ولم يَفْتُرْ عن قراءة القرآن، إلى أن تُوفِّي.

وتوفي يوم الأربعاء، قبل الظهر، ثاني رجب، هذه السنة (يعني سنة خمس وثلاثين وخمسمائة). وصُلِّيَ عليه بجامع المنصور، وحضر قاضي القُضاة الزينبي[(١)]، ووُجُوهُ الناس. وشيّعناه إلى مقبرة باب حرب[(٢)]، ودُفن إلى جانب أبيه، قريبًا من قبر بشرٍ الحافي[(٣)]»[(٤)].

واتفقت المصادر على هذا التاريخ، في شهره (أنه رجب)، وفي سنته (أنها سنة ٥٣٥هـ). وتردّد بعضُ العلماء هل هو: الرابع أو الخامس[(٥)]، أو الثاني أو الثالث من رجب[(٦)]. لكن ابن الجوزي جزم بالثاني، وهو كان حاضرًا وفاته والصلاة عليه وتشييع جنازته، كما أخبر.

وعَبّر السمعاني وابن النجار عمّا وقع له في أواخر حياته تعبيرًا حسنًا،

---

(١) هو أبو القاسم علي بن نور الهُدَى أبي طالب الحسين بن محمد بن علي الهاشمي العباسي الزينبي البغدادي، قاضي القضاة، الحنفي، (ت ٥٤٣هـ) = سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) مقبرة باب حرب: تقع في مَحِلّة الحربيّة، وهي من أشهر محالّ الجانب الغربي الشمالي من مدينة المنصور المدوّرة (بغداد)، وكان غالب سكانها من الحنابلة. ومقبرة باب حرب هذه هي المقبرة الشهيرة التي دُفن بها الإمام أحمد وبشر الحافي وأبو بكر الخطيب وغيرهم من العلماء. انظر: دليل خارطة بغداد المفصّل للدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة (٩٣ ـ ٩٤، ٩٧).

(٣) هو الزاهد المشهور، ترجمته في التعليق على المشيخة (رقم ٣٨٤).

(٤) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٤)، وقال ابن الجوزي نحوه ـ باختصار ـ في مشيخته (٥٨).

(٥) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٤).

(٦) انظر: التقييد لابن نقطة (٨٢).

حيث قالا: «حصلت له خاتمةٌ حسنة، بقي ثلاثة أيام لا يفتر عن قراءة القرآن من حفظه، إلى أن مات»(١).

لقد كان يوم موت أبي بكر الأنصاري يومًا مشهودًا، وخرج في تشييع جنازته وجهاء الناس والعلماء، وازدحم عليه العوامّ، وتنافسوا على حمل جنازته(٢). ولقد صدق الإمام أحمد (رحمه الله) عندما قال ـ مُبيِّنًا علامةً من علامات القبول الذي يُلْقَى في قلوب الناس لأئمة السنّة ـ: «قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز»(٣).

رحم اللهُ أبا بكر الأنصاري: «مات يوم مات وهو شيخُ أهل العلم، وأَسْنَدُ من على وجه الأرض»؛ كما قال تلميذه أحمد بن صالح بن شافع الجِيلي(٤).

---

(١) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٤)، ولسان الميزان (٥/ ٢٤٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ـ ترجمة عبدالخالق بن عيسى بن أحمد العباسي ابن أبي موسى ـ (١/ ٢٣).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٤٣٧)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٥٦٠). ومن لطيف ما قدّره اللهُ تعالى أن يكون أبو بكر الأنصاري هو شيخَ ابنِ الجوزي في روايته لعبارة الإمام أحمد هذه.

(٤) انظر: التقييد لابن نقطة (٨٢).

الباب الثاني

التعريف بالمشيخة

الفصل الأول:
التعريف بعلم المشيخات

تمهيد:

لاشك أن علم المشيخات علمٌ مهمٌّ من علوم الحديث، ولا أدلَّ على أهميّته من الكثرة الكاثرة من المؤلفات فيه. ولولا أنه قد خُدمَ ببعض الدراسات المستقلّة المتخصّصة[1] لكان أهلاً للمبادرة إلى القيام بذلك قبل كل شيء، ولما أمكن أن نقوم بمثل ما نَنْوِي القيام به الآن، من التعريف المختصر المركّز بهذا العلم.

---

(١) وقفت على خمس دراسات مستقلّة لعلم المشيخات والأثبات:
الأولى: فهرس الفهارس والأثبات: لمحمد عبدالحي بن محمد عبدالكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، وهو على أهمّيته وريادته، إلا أن جانب الدراسة فيه ليس في قوّة جانب الجمع ووصف الكتب وذكر الأسانيد إليها.
الثانية: كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهمّيتها، لأبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري.
الثالثة: كتب البرامج والفهارس الأندلسية، للدكتور هاني العمد.
الرابعة: فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، للدكتور عبدالله المرابط الترغي.
الخامسة: علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات، للدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.
وهناك مقالٌ للدكتور عبدالعزيز الأهواني، نُشر في مجلّة معهد المخطوطات العربية (المجلّد١ ج١ ص٩١ـ) بعنوان: كتب برامج العلماء في الأندلس.

المبحث الأول: تعريف المشيخة والأسماءِ القريبة منها في الدلالة وعلاقتها ببعضها.

أولاً: تعريف المشيخة:

المشيخة لغةً: جمع شيخ، وهو من استَبانت فيه السنّ[١]، وذو المكانة من علم أو فضل أو رياسة[٢]. وكما أنّ هذا الاشتقاق (مَفْعَلة) دلَّ هنا على الجمع، فإنه يدل أيضًا على المكان الذي تكثر فيه أعيان ذلك الاسم، مثل: (مأسدة) و(مهلكة) و(مَتْوَته، من التوت)[٣].

وفي الاصطلاح: الكتاب الذي يجمع أسماءَ شيوخٍ لأحد العلماء[٤].

ومن هذا التعريف يتّضح أن المشيخة في الاصطلاح لا يلزم أن تتقيّد بواحدٍ مما يلي:

- لا يُشترط فيها استيعابُ جميع الشيوخ، كما في هذه المشيخة.
- ولا يُشْترط أن تكون المشيخة من تصنيف المجموعِ شيوخُه فيها، ولا

---

(١) تاج العروس للزبيدي ـ شيخ ـ (٧/ ٢٨٦).

(٢) المعجم الوسيط (١/ ٥٠٢)، وانظر: المفردات في غريب القرآن للراغب (٤٦٩)، وشرحُ شرح نُخْبَة الفكر لملا علي القاري (١٢٠).

(٣) انظر: أَبْنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (٢٣٦ ـ ٢٣٧)، ومعجم الأوزان الصرفيّة لإميل بديع يعقوب (٤٠٠).

(٤) هذا التعريف هو اختيارٌ منّي، لأني لم أقف على تعريفٍ جامع مانع. فانظر أشهر تعريفين للمشيخة في: فهرس الفهارس والأثبات لعبدالحي الكتاني (١/ ٦٨) (٢/ ٦٢٤)، والرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (١٤٠).

من تصنيف غيره. الأول مثل (مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي)، والثاني مثل (مشيخة أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري) بتخريج السمعاني.

ـ ولا يُشْترط في المشيخة ترتيبٌ معيَّن، فقد تكون أسماء الشيوخ مرتّبةً على حروف المعجم (مثل المعجم الصغير: للطبراني، ومعجم مشايخ محمد ابن عبدالواحد الدقاق)، وقد تكون مرتّبةً على البلدان التي دخلها المصنف (وهذا نادر)، مثل مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)[١]، وقد تكون مرتّبةً على الطبقات والعلوّ في السن والإسناد (مثل مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي)، وقد لا يكون للمشيخة أي ترتيب معيّن بل يكتفي جامعُ المشيخة بسرد أسماء الشيوخ تباعًا، دون أي مراعاةٍ لترتيبٍ ما؛ بل قد يُخَلُّ بسرد أسماء الشيوخ تباعًا، فيتكرّر اسم الشيخ الواحد في مواطن مختلفة أثناء سرد المرويّات في ذلك الجزء الحديثي الذي وُسِم بالمشيخة (مثل مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر، ومشيخة أبي بكر الأنصاري بتخريج ابن طبرزذ).

ـ ولا يُشترط في المشيخة إسنادُ الأحاديث من طريق الشيوخ المذكورين فيها، وإن كان ذلك هو الغالب. ومثل الأول: (معجم شيوخ عمر بن فهد المكي).

ثانيًا: تعريفُ مُعْجَمِ الشيوخ:

أمّا الشيخ فتقدّم تعريفه في اللغة، وبقي تعريف (مُعْجَم): فهو إمّا اسم مفعول من أعجم، والعَجْمُ هو النَّقْطُ بالسواد، ومنه حروف المعجم، وهي الحروف المقطّعة التي يختصُّ أكثرها بالنقط من سائر حروف الأُمم؛ ومعناه حينها: حروف الخطّ المعجَم. وإمّا أنه مصدر ميمي من الإعجام، وهو

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ٨٠٠)، والإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٩).

إزالة العُجْمة، وذلك بالنّقط[١].

ثم أصبح يُطلق هذا اللفظ (المعجم) في اصطلاح اللغويين على: ديوانٍ لمفردات اللغة مُرتَّبٍ على حروف المعجم، وجمعُه: معجمات، ومعاجم[٢].

وفي اصطلاح المحدّثين: الكتاب الذي يجمع أسماءَ شيوخٍ لأحد العلماء مرتّبةً على حروف المعجم[٣].

وبذلك تلاحظ أن (معجم الشيوخ) أخّص من المشيخة؛ فكلُّ معجمِ شيوخٍ مشيخةٌ، وليست كُلُّ مشيخةٍ معجمًا للشيوخ. وهذا هو ما قرّره الحافظ ابن حجر في (المعجم المفهرس)، من علاقة (المشيخة) بـ(معجم الشيوخ)[٤]، وتبعه على ذلك السخاوي في (الإعلان بالتوبيخ)[٥]، والكتاني في (فهرس الفهارس)[٦].

ثالثًا: تعريف الثَّبَتِ:

الثَّبَتُ ـ بفتح الباء ـ في اللغة: الحُجّة والبيّنة[٧]، ومنه حديث ابن عباس

---

(١) انظر: الكليات للكفوي (١٤٨ ـ ١٤٩)، ووازنه بـ: لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، والقاموس المحيط للفيروزأبادي (١٤٦٦).

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ٥٨٦).

(٣) وهذا التعريف هو اختياري، وانظر التعاريف المذكورة في الكتب التالية: الغاية في شرح الهداية للسخاوي (١/ ١١٢ رقم ٢٤)، والحطة في ذكر الصحاح الستة للقِنَّوْجي (١٢٤ ـ ١٢٥)، والرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (١٣٥)، وفهرس الفهارس لعبدالحي الكتاني (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

(٤) المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (١٩٥).

(٥) الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٧).

(٦) فهرس الفهارس للكتاني (١/ ٦٨) (٢/ ٦٢٤).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ـ ثبت ـ (١/ ٢٠٦).

(رضي الله عنهما) موقوفًا في قصّة موسى عليه السلام: «لا يستقيمُ أن يُقيِّدَ بغير بيّنةٍ ولا ثَبَتٍ»[١]. وجَمْعُه: أثبات، كسببٍ وأسباب[٢].

وفي الاصطلاح: الكتابُ الذي تُذكر فيه مرويّاتُ أحدِ العلماء من المصنفات بأسانيده إلى مصنِّفيها[٣].

هذا هو تعريف الثَّبَتِ على الراجح، لكن قد يتوسَّع بعض العلماء في إطلاق الثَّبت، فيطلقونه على (المشيخات) و(معاجم الشيوخ)، كما أنّهم قد يطلقون على (المشيخات) و(معاجم الشيوخ) لقبَ (ثبت)[٤]. وكل هذا توسُّعٌ في التعبير وتجوُّزٌ، ليس من باب الاستخدام للفظ على الوضع العرفي له، بل خروجٌ عن الحقيقة العرفيّة إلى المجاز.

ومن الأمثلة الدالّة على أن التدقيق في العبارة يقتضي التفريق بين (المشيخة) و(الثَّبَت): عنوان مشيخة ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥هـ)، حيث سُمِّيت في مخطوطته القديمة الموثّقه، التي يرويها تلميذ ابن الحطاب عنه مباشرة، والمنسوخة في آخر القرن السادس (القرن الذي توفي فيه ابن الحطاب نفسه) = سُمِّيت بـ(مشيخة الشيخ الأجلّ أبي عبدالله محمد بن

---

(١) أخرجه النسائي في التفسير (٢/٤٨ رقم ٣٤٦)، وأبو يعلى في المسند (٥/١٦ رقم ٢٦١٨)؛ بإسناد لا ينزل عن مرتبة الحُسْن.

(٢) انظر: تاج العروس للزبيدي ـ ثبت ـ (٤/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦).

(٣) وهذا التعريف هو اختياري. وانظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/ ١١١)، وتاج العروس للزبيدي (٤/ ٤٧٧)، وفهرس الفهارس والأثبات لعبدالحي الكتاني (١/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٤) انظر: فهارس علماء الغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٤٢ ـ ٤٤، ٤٦ ـ ٤٨).

أحمد بن إبراهيم الرازي وثَبَتُ مسموعاتِه)[١]. فهذه المفارقة بين مُسمَّى (المشيخة) ومسمى (الثبت)، الذي في هذا العنوان = دليلٌ واضحٌ على وجود فرق بينهما. ويؤكّد ابن الحطاب ذلك خلال المشيخة نفسها، حيث يقول عقب الترجمة للشيخ من شيوخه، وقبل روايته أحاديث من طريقه: «وهذا ثَبَتُ ما عندي الآن موجودٌ عنه»[٢]، ويقول: «وفي ثَبَتِ مسموعاتي عنه، بخطّ والدي»[٣]، ثم يذكر الكتب التي يرويها عن ذلك الشيخ؛ فإن كان (الثبت) هو (المشيخة)، وكان ثَبَتُه لديه بخط والده، فما الذي فعله إذن في تصنيف (المشيخة)؟! هذا يدل بوضوح على الفرق بينهما في الاصطلاح!!.

رابعًا: الفِهْرِسْتُ (أو الفَهْرَسَةُ):

الفِهْرِسْت لغةً: هي لفظةٌ فارسيّة، لا خلاف في ذلك. وهي في الفارسيّة بكسر الفاء والراء وسكون الهاء والسين والتاء، ومعناها: إجمال الأشياء لتعديد أسمائها وحَصْرها مطلقًا على الترتيب؛ فإن كان ذلك الشيء المُجْمَلُ تَعْدَادُهُ أسماءَ كتبٍ، صار المعنى: الكتاب الذي تُجمع فيه أسماء الكتب.

وعُرِّبت هذه الكلمة، وقيست على وَزْن (فَعْلَل) مثل: دَحْرَجَ؛ فقالوا: فَهْرَسَ يُفَهْرِسُ فَهْرَسَةً، وتُجمع على فهارس[٤].

---

(١) انظر: مقدّمة تحقيق مشيخه ابن الحطاب الرازي (٥١، ٦١).
(٢) مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (١١٢).
(٣) مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب (١٥٢).
(٤) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي الصِّقِلّي (٥٤)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٣٤ ـ ٢٣٥)، وقصد السبيل للمحبي (٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨)، وتاج العروس للزبيدي ـ فهرس ـ (١٦/٣٤٩)، والمعجم الوسيط (٢/ ٧٠٤).

لذلك فإن الأصوب في هذه الكلمة: إما إبقاؤها على أصلها الفارسي الكامل (فِهْرِسْتْ)، أو تعريبها فتقول (فَهْرَسَة)؛ ولا يُقال: (فَهْرَسٌ) بغير التاء المربوطة، ولا (فِهْرِسٌ) بحذف التاء الأصليّة الساكنة؛ لأنّنا بذلك لم ننطق بالكلمة على أصلها الفارسي، ولا على ضَبْطِ تعريبها[١].

وفي الاصطلاح، هي بمعنى الثَبَتِ تمامًا: الكتابُ الذي تُذكر فيه مرويات أحد العلماء من المصنفات بأسانيده إلى مُصَنِّفيها[٢].

ومما يدل على توافق معنى (الثَّبَتِ) و(الفِهْرِست)، من خلال (مشيخة ابن الحطاب الرازي)؛ أنه كما سُمِّيت بـ(مشيخة أبي عبدالله الرازي وثبت مسموعاته)، خُتمت بالعبارة التالية: «آخر المشيخة المستخرجة من المسموعات الموجودة سنة اثنتي عشرة وخمسمائة، وآخر فِهْرِسْت السماعات»[٣]. وكما عُبِّر في المشيخة بـ(الثَّبَت) عن لائحة أسماء الكتب (على ما تقدّم ذكره)، فقد استُبدلت في مواطن أخرى بنحو قوله: «وممّا هو بخطّ والدي في الفِهْرِسْت»[٤].

أضف إلى ذلك أن المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) لمّا عَرّف (الثَّبَت)

---

(١) إلا إن أخذنا بقاعدة (أعجمي فالْعَبْ به ماشئت)، كما تراه في قصد السبيل للمحبي (١/ ١١٧)؛ ولذلك قلت: «الأصوب»، ولم أقل «الصوابِ»؛ لأن (الأصوب) قد يقابله ماهو (صواب) أيضًا، لكنه دونه في تمكُّنِ الصواب وتحقُّقِه فيه.

(٢) هو اختياري في تعريفه. وانظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٧)، وفهرس الفهارس والأثبات لعبدالحي الكتاني (١/ ٦٩ ـ ٧١).

(٣) مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٩٤).

(٤) مشيخة ابن الحطاب (١٣٨)، وانظره كذلك (١٤٦، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٨).

في (تاج العروس) عَرّفه بقوله: «الفِهْرِسُ الذي يجمع فيه المحدِّث مرويّاتِه وأشياخَه»[١]. ووجه الاستدلال بذلك على توافق معنى (الثبت) بـ (الفهرست) ظاهرٌ، وذلك أنه عَرّف بـ (الثبت) أنه (فهرست).

خامسًا: البَرْنَامَج:

البَرْنَامَجُ ـ بفتح الميم لا بكسرها ـ في اللغة، هي كلمة فارسيّة أصلها: (بَارنَامَه)، بمعنى: الورقة الجامعة للحساب.

وعُرّبت هذه الكلمة، واستخدمت بمعنى: الورقه التي تُذكر فيها سِلَعُ التجّار وبضائعهم المحمولة معهم من بلدٍ إلى بلد، وبمعنى: قائمة رؤوس المسائل التي يضمُّها مصنَّفٌ من المصنفات (دليل الموضوعات)، وبمعنى الخُطّة المرسومة لعملٍ ما (كبرامج الدرس والإذاعة). وجُمعت على: بَرَامِج[٢].

وفي اصطلاح المحدّثين هي بمعنى الثَّبَت والفِهْرِسْت تمامًا، فهي تعني: الكتاب الذي تُذكر فيه مرويات أحد العلماء من المصنفات بأسانيده إلى مصنِّفيها[٣].

---

(١) تاج العروس للزبيدي ـ ثبت ـ (٤/ ٤٧٧).

(٢) انظر: المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب للمُطَرِّزي (٢٧)، وحاشية ابن بَرِّي على كتاب المعرَّب للجواليقي (٥٠)، وتثقيف اللسان لابن مكي الصِّقِلّي (٢٦٥ ـ ٢٦٦)، وقصد السبيل للمحبي (١/ ٢٧٣)، وتاج العروس للزبيدي ـ برنمج ـ (٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، والمعجم الوسيط (١/ ٥٢).

(٣) هذا التعريف هو اختياري، وانظر: المُغْرِب للمُطَرِّزي (٢٧)، وفهرس الفهارس والأثبات (١/ ٧١).

وقد سبق بيانُ الفرقِ ـ ودليلِه ـ بين (المشيخة) و(الثبت)، و(المشيخة) و(الفهرست)؛ فكل ما سبق ينطبق على (البرنامج) أيضًا.

وينضاف إلى ما سبق من أدلّة التفريق، لكن بين (المشيخة) و(البرنامج) خاصّة. هو أن جمعًا من العلماء صنّف كُلٌّ واحدٍ منهم كتابين، وَسَمَ الأول بـ(مشيخته) أو (معجم شيوخه)، ووسم الثاني بـ(برنامجه)، بل منهم من صنّف برنامجين (كبيرًا وصغيرًا)، وأضاف إليهما (معجمَ شيوخه)[١]، فهذا يدل بوضوح على أن (البرنامج) في معناه الخاص الدقيق يختلف عن (المشيخة)، وهذا الاختلاف هو الذي بيّنّاه في التعريف بهما.

وبعد هذه التعاريف بهذه الأسماء، بقي التنبيه على أمرين يتعلّقان بهذه الأسماء وتعاريفها:

الأول: ما هي علاقة المشيخات ومعاجم الشيوخ بالأثبات والفهارس والبرامج؟.

سبق أن بيّنّا الفارقَ بين المشيخة ومعجم الشيوخ الذي يفرّقه عن الثبت[٢]، وهو فارقٌ واضح من التعريف. كما أنّنا قد سبق وأن بيّنّا أيضًا أن بعض العلماء توسّعوا في وصف المشيخة بأنها ثبت أو فهرست أو برنامج، وتوسعوا في عكس ذلك أيضًا[٣]؛ فما هو سبب ذلك؟.

---

(١) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٤٢ ـ ٤٣).
(٢) انظر ما سبق (٢١١).
(٣) انظر ما سبق (٢١١ ـ ٢١٢، ٢١٣ ـ ٢١٤، ٢١٥).

الجواب: أن هناك أكثر من سبب أو علاقة بين المشيخة والثبت وما رادفهما وقاربهما من الأسماء، كان هو الداعي لمثل ذلك التوسُّع؛ ومن ذلك:

ـ أن الأثبات والفهارس والبرامج لمّا كانت تذكر إسنادَ أحد العلماء إلى المصنّفات، فهي بذلك تضمّنت ذكر شيوخه الذين روى عنهم تلك الكتب. وقد تقدّمَ أن (المشيخة) لا يُشترط فيها أي ترتيبٍ ما، وإن كان الأغلبَ عليها اعتمادُ ذكر الشيوخ تِبَاعًا واحدًا تلو الآخر (على ترتيب المعجم أو عُلُوّ الإسناد أو غير ذلك)؛ إلا أنه ربما كانت المشيخة على هيئة الأمالي أو الفوائد أو الأجزاء الحديثيّة في موضوعٍ ما، فلا تأتي على تلك الصفة الأغلبيّة، فلا يكون ذِكْرُ أسماءِ الشيوخ فيها مُتتابعًا، بل ربما تفرّق حديثُ الشيخ الواحد في أماكنَ متفرّقةٍ من الكتاب، ومع ذلك تُسَمَّى بـ (المشيخه)، لأنّها تضمّنت أسانيدَ مُقَدَّمةً بشيوخ صاحب ذلك الكتاب أو الجزء.

فمن هذه الحيثيّة يُمكن أن تكون الأثبات (وما رَادَفَها) مشيخاتٍ أيضًا، بل يُمكن أن تكون كل كتب السنة المسندة مشيخاتٍ أيضًا؛ وهي كذلك من تلك الحيثيّة! وهي أنها تضمّنت التعريف بأسماء بعض شيوخ صاحب الكتاب! لكن ذلك (كما لا يخفى) لا يُسوّغ لنا أن نعتبرها كذلك، ولا يعني أن نُسَمِّي كل كتب السنّة مشيخات؛ ولكن بذلك نُفسِّرُ ما وقع من تسمية بعض كتب الأمالي والفوائد والأجزاء بـ (المشيخة).

ـ أن بعض كتب البرامج قُسمت قسمين: قِسْمٌ (مشيخة) يُذكر فيه أسماء الشيوخ تِباعًا، وقِسْمٌ هو عبارة عن (البرنامج) بمعناه الخاصّ الذي تُذكر فيه

أسماء الكتب وأسانيدُ صاحب البرنامج إلى مُصَنِّفِيها؛ وذلك مثل برنامج محمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ). وبذلك نلحظ اندماج (المشيخة) و(الثَّبَت) في كتاب واحد، مما يدل على قوّة العلاقة بينهما.

ـ وكما وقع الأمرُ السابق في الأثبات فقد وقع نحوه في (المشيخات) أيضًا، لكن على هيئةٍ أخرى. فإمّا أن تتضمّن (المشيخة) ثبتًا أيضًا، مع بَثِّ ذلك الثبت على أسماء الشيوخ الذين بُني الكتابُ على أساسهم؛ كما وقع في (مشيخة ابن الحطاب الرازي وثبت مسموعاته). وإمّا أن لا تتضمّن المشيخةُ ثبتًا صريحًا بالمسموعات، لكنها من خلال مرويّاتها المرتّبة حسب أسماء الشيوخ يُمكن استخلاص مصادر المؤلف، وتلك المصادر هي في الحقيقة ثبتٌ لمسموعاتٍ له؛ كما وقع في مشيختنا هذه: مشيخة أبي بكر الأنصاري.

ـ ثم تأتي إحدى أقوى العلاقات بين المشيخات والأثبات، وهي أنّها أفضل وسيلةٍ للمتأخرين للحفاظ على الرواية بالإسناد، إبقاءً لهذه الخصيصة من خصائص الأمّة المحمديّة.

الثاني: يذكر محمد عبدالحي الكَتّاني (ت ١٣٨٢) تاريخ انتشار كل اسم من هذه الأسماء وأماكن انتشارها، فيقول: «اعلم أنه بعد التتبُّع والتَّرَوِّي ظهر أن الأوائل كانوا يُطلقون لفظة (المشيخة) على الجزء الذي يجمع فيه المحدِّثُ أسماءَ شيوخه ومروياته عنهم، ثم صاروا يُطلقون عليه بعد ذلك (المعجم)، لمّا صاروا يُفردون أسماء الشيوخ ويرتّبونهم على حروف المعجم؛ فكَثُرَ استعمال وإطلاق (المعاجم) مع (المشيخات).

وأهلُ الأندلس يستعملون ويطلقون (البرنامج)[١]؛ أمّا في القرون الأخيرة: فأهل المشرق يقولون إلى الآن (الثَّبَت)، وأهل المغرب إلى الآن يُسّمونه (الفَهْرَسة) ـ»[٢].

(١) انظر تفسيرًا لسبب انتشار اسم (البرنامج) عند الأندلسيين والمغاربة، في كتاب: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٣٢ ـ ٣٣).

(٢) فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (١/ ٦٧).

المبحث الثاني: نَشْأةُ عِلمِ المَشْيَخَاتِ والأَثْبَاتِ وتَارِيخُ تَطَوُّرِهِ[1]:

إن علم المشيخات والأثبات لمّا كان أحدَ علوم السنّة، وجزءًا من صَرْحها المتكامل العظيم، فإنه لا يُمكن أن يُؤرَّخَ له دون علوم السنة عمومًا.

ولمّا كان هذا التأريخ العام لعلوم السنّة لا يليق أن يُظَنَّ بأن مكانه مثلُ هذا المبحث المختصَر، لذلك فسنحرص على غاية الاختصار والإجمال.

إن أيَّ دارسٍ للسنّة النبويّة يعلم أنها قد مَرّت بمراحل متعدّدة، وأنّ كل مرحلةٍ منها اتّسَمَتْ بسماتٍ خاصّة؛ من بين هذه السِّمَات: اختصاصُ كل مرحلة بوجوه من وجوه التصنيف في السنّة لم تبرز إلا في تلك المرحلة المعيّنة، بل ربّما لم تُوجَدْ أصلاً قبلها. فلا يشك أحدٌ أن النسخ الحديثيّة التي لا تُراعي موضوعًا ولا ترتيبًا معيَّنًا هي أقدم أساليب التصنيف في السنّة، وتليها الأجزاء الحديثيّة في موضوع معيّن أو عن شيخ معين، وتليها كتب الموطآت وجوامع الأحاديث والآثار (كجامع معمر والثوري وابن وهب) والمصنفات، وتليها المسانيد، وتليها الصّحاح والسنن، وتليها كتب الفوائد والغرائب الحديثيّة. وفي هذه المرحلة الأخيرة ذِكْرًا هنا (وهي مرحلة بروز كتب الفوائد والغرائب) تبدأ مرحلة ظهور المشيخات أيضًا. ثم تتأخّر مرحلة ظهور الأثبات إلى ما بعد ذلك بزمنٍ بعيد، يقترب من قرنين كاملين من الزمان.

---

(١) ولم أجد في الدراسات حول علم المشيخاتِ دراسة وفّت هذا الموضوع حقّه من التحليل وتفسير أسباب النشوء والتطوُّر، وإن كان بعضها قد أعانني في استحضار بعض المادّة العلميّة.

لقد بلغت علومُ السنّة قمّة تطوّرها في مرحلة ظهور الصِّحاح والسنن، حتى قال مجدُ الدين ابنُ الأثير (ت ٦٠٦هـ) عن عصر البخاري (ت ٢٥٦) ومسلم (ت ٢٦١هـ) وأبي داود (ت ٢٧٥هـ) والترمذي (ت ٢٧٩هـ) والنسائي (ت ٣٠٣هـ): «كأنَّ ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى. ثم من بعده نقص ذلك الطلبُ، وقلَّ ذلك الحرص، وفترت الهِمَم»[١].

ولذلك اعتبر الإمامُ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رأسَ سنة ثلاثمائة الحدَّ الفاصل بين المتقدّمين والمتأخرين، ووصف المتأخّرين بأنهم ليسوا رواةً (يعني لأحاديث شفهيّة)، وإنما هم رُواة نُسخ وكُتبٍ[٢]. ومعنى ذلك جميعه: أنّ الإمام الذهبيَّ اعتبر سنة ثلاثمائة الحدَّ الفاصل لانتهاء الروايات الشفهيّة غير المدوّنَة، وأنه بنهاية القرن الثالث كانت السنة النبويّة جميعُها قد دُوِّنت، ولم يبق مما هو غير مدوّن إلا روايات الأفّاكين أو المخلِّطين[٣].

في ذلك العصر الذهبي للسنّة (القرن الثالث الهجري)، وقفنا على أوّل تصنيفين نعرفهما في علم المشيخات[٤]:

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير (١/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٤).

(٣) انظر المنهج المقترح (٥٢ ـ ٥٥)، ففيه زيادة استدلال لهذه المسألة، وردٌّ على شُبهةٍ حولها.

(٤) في حين أني وقفت على ثلاثة كتب كان من الممكن أن تُعتبر الأسبقيّةُ لها، لولا موانع من ذلك:

الأول: معجم شيوخ سفيان الثوري (ت ١٦١هـ). فقد وَرَدَ ذِكْرُهُ عَرَضًا في مسند الشهاب للقضاعي (١/ ٢٤٦ رقم ٣٩٥). لكن الظاهر أنه كتابٌ لأحد =

الأول: مشيخة أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ).

الثاني: مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ).

أمّا الكتاب الأول فلا نعرف من أخباره ولا وصفه شيئًا، والنَّقْلُ منه عزيزٌ جدًّا[1].

وأمّا الكتاب الثاني (وهو مشيخة الفسوي)؛ فيُمكن اعتباره أقدمَ كتابٍ

= العلماء المتأخرين جَمَعَ فيه شيوخَ الثوري، كما هو معتادٌ مع غير الثوري من أئمة الرواية. وقد نُصَّ على وقوع ذلك في الثوري، فقد قال الرافعي في التدوين (٣/ ٤٨) في ترجمته للثوري: «صنّف العلماءُ مسنده، وجمعوا شيوخه».

الثاني: مشيخة إبراهيم بن طهمان (ت ١٦٣هـ). وهو كتاب مطبوع. وقد شكَّك محقِّقُه في صحّة هذه التسمية في مقدّمة تحقيقه (١٠ ـ ١٧). وهناك أيضًا مقالٌ مُطَوَّل في نفي هذه التسمية، منشورٌ في مجلّة معهد المخطوطات العربيّة: المجلّد (٢٢)، الجزء الثاني (٢٤١ ـ ٣٠٠).

والكتاب الثالث: مشيخة هشام بن عمار (ت ٢٤٥هـ) عن شيوخه الدمشقيين المقلّين. وهو أحد مصادر ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٢/ ٥٥٠) (٤/ ٦١) (٧/ ٢٥١) (٨/ ٤٣٨) (١٠/ ٥٤٤) (١٢/ ٧٠٥) (١٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧) (١٤/ ٣٨١، ٥١٤، ٧٧٩) (١٥/ ٥٧٥) (١٩/ ٦٦، ٣٦١). ومع أن الكتاب من تصنيف هشام بن عمار على ما يبدو، حيث رواه عنه تلميذان من تلامذته (كما في ترجمة عبدالمؤمن بن مهلهل في تاريخ دمشق ١٠/ ٥٤٤)؛ إلا أني لا أحسب الكتاب بُني على أساس التصنيف على المشيخات، وأنه إنما هو كتابُ فوائد أو أمالي، ويشهد لذلك أن أحد شيوخ هشام بن عمار فيه رجلٌ مبهم، يقول هشام ابن عمار فيه: «حدثنا شيخ من أهل دمشق» (١٩/ ٣٦١)، فأين هذا من علم المشيخات؟! لا أجد لهذا وجهًا في (المشيخة)!!.

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٨/ ٤٣ ـ ٤٤)، والأنساب للسمعاني ـ النيلي ـ (١٣/ ٢٣٩)، والتميز والفصل لابن باطيش (٢/ ٧٣٦).

في هذا الفن. وهذا هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في كتابه (المعجم المفهرس)؛ حيث عقد فيه فصلاً للمشيخات، واشترط أن يبدأ بالأقدم، فكانت مشيخةُ الفسوي أولَ كتاب ذكره في هذا السياق التاريخي المهم[١].

وقد رتّب الفسوي مشيخته هذه على البلدان[٢].

وبعدها بقليل وقفنا على كتابين آخرين في هذا العلم:

الأول: شيوخ أبي عبدالرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ). ولم نقف إلا على ذكره[٣]، ووصفٍ شديد الاقتضاب له[٤]، ونقولٍ كثيرةٍ عنه[٥]؛ تُظهر أن الكتاب بُني على أساس ذكر أسماء الشيوخ ومنزلتهم جرحًا أو تعديلاً.

الثاني: معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). وهو مطبوع.

ويبدو أن الحافظ ابن حجر كما أنه لم يقف على مشيخةٍ أقدم من مشيخة

---

(١) المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٥).

(٢) هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (١٩٥ رقم ٨٠٠)، والسخاوي في الإعلان بالتوبيخ (٢٣٩). وهذا لا يتّفقُ مع النسخة الخطيّة الناقصة المتبقّية من مشيخة الفسوي، المحفوظة بالظاهريه برقم [عام ٧٤١٨] [٧٤١٩]، ولديّ مصوَّرةٌ عنها؛ فإنه ليس للمشيخة في هذه النسخة أيّ ترتيب.

(٣) ذكره المالكي في تسمية ما ورد به الخطيبُ دمشق ـ ضمن كتاب: الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث: للدكتور محمود الطحان ـ (٢٩٨ رقم ٤١٣). ثم وقفت على روايةٍ له ـ بحمد الله ـ وحققتها.

(٤) وذلك في قول الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/٢٤٢، ٢٧٥) عند نقله عن كتاب النسائي: «ذكره في جُملة شيوخه الذين بيّنَ أحوالهم».

(٥) انظر موارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمري (٤١٤)، والتهذيب للحافظ ابن حجر (١/١٥، ٤٨، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ١٧٠ . . .).

الفسوي، فإنه لم يقف أيضًا على معجم للشيوخ أقدم من معجم شيوخ أبي يعلى[١].

فإن قيل: إنك ذكرتَ في تقديمك: إن علم المشيخات برز بعد مرحلة الصحاح والسنن، وها أنت تذكر أن أولى المشيخات ظهرت في تلك المرحلة، لا بعدها كما زعمتَ؛ فما توجيه ذلك؟.

فأقول: إن الحديث عن المراحل العلميّة ليس حديثاً عن مراحل قياسيّة، لها حدود فاصلة بين كل مرحلةٍ وأخرى؛ ليصحَّ مثلُ هذا الاعتراض، وليتوجَّهَ مثلُ ذلك الإشكال. وعليه فلابُدّ أن يكون في آخر كل مرحلة إرهاصاتٌ للمرحلة التالية، أَشْبَه ما تكون بالمرحلة التمهيديّة الانتقالية لها. ولذلك فإني أعتبر هذه الكتب سَبْقًا يُسجَّل لمؤلّفيها، سبقوا به زمنهم. وهو من جهةٍ أخرى إرهاصٌ للمرحلة التالية، وهو أمرٌ طبعي لابُدّ منه كما سبق. أضف إلى ذلك كلِّه في الجواب عن ذلك الإشكال: أنّ هناك فرقًا بين مرحلة ظهور علم المشيخات وأوائل المصنفات فيه، فإن الظهور يعني الوضوح والانتشار، بخلاف البداية الأوليّة. ونحن نتحدّث عن مرحلة ظهور علم المشيخات وانتشاره، أو بعبارة أخرى: مرحلة كثرة المصنّفات فيه.

ومع ذلك فإنّنا إن وقفنا مع تلك الكتب الأولى في علم المشيخات، فإننا سنجدها وإن أخذت طريقةً مبتدعةً في التصنيف، إلا أنّها تمثّلُ المرحلة التي نشأت بها، وهي مرحلةٌ كان علم الرواية هو أساس علومها، وذلك بخلاف علم المشيخات المتطوّر في العصور المتأخّرة. فهي بين كتب رواية

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩١).

محضة (كمشيخة الفسوي ومعجم أبي يعلى)، وكتب جرح وتعديل (كما يظهر من أسماء شيوخ أبي حاتم الرازي والنسائي).

وإن كان يظهر أيضًا من هذه الكتب الأولى شيءٌ من ملامح المرحلة التالية، وخاصة في كتابي الفسوي والموصلي. أمّا الفسوي فحاد عن ترتيب كتابه على الأبواب أو المسانيد (وهي الطريقة الشائعة لكتب السنة في تلك المرحلة) إلى ترتيب مرويّاته على أسماء الشيوخ، ويرتّب الشيوخ على أسماء البلدان التي سمع منهم فيها. ألا يظهر من هذا التصرُّف أن الغرض من هذا التأليف ليس هو مجرّد الحفاظ على تلك المرويات (وإلا لاكتفى بالتصنيف على طريقة الأجزاء أو المسانيد)، وليس هو الحكم عليها وتمييز الصحيح من السقيم (وإلا لاشترط الصحّة أو حكم على الأحاديث)، وليس هو تيسير أحاديث الأحكام وغيرها للطالبين لها (وإلا لصنّفها على منهج الجوامع والسنن). إن الغرض من هذا التصنيف هو بيان سعة رحلة المؤلف في تحصيل العلم، ويظهر ذلك في ترتيب المشيخة على البلدان. وبغرض بيان سعة دائرة روايته، ولذلك أبرز عددًا كبيرًا من شيوخه من خلال تصنيفه لكتابٍ على طريقة (المشيخه). ثم ألا يظهر ـ بعد هذا البيان ـ أن هذا المَنْحَى من التصنيف يدلّ على شعور لدى الفسوي بالاطمئنان على عدم ضياع شيءٍ من السنّة، وعلى عدم اختلاط الصحيح من السقيم فيها على العارفين بها، وعلى عدم عُسْر الوقوف على شيءٍ منها لمن أراد ذلك؛ ولذلك فكّر بتصنيف كتابٍ على هذا المستوى من الإبداع والتفنُّنِ. وكأنّ الشعورَ بأن مرحلة التأسيس بل وتمامِ البناء قد انتهت، هو الشعورُ الذي انتاب الفسوي، فأراد إضافة شيءٍ جديد، فكانت هذه المشيخة!.

أمّا (معجم الشيوخ) لأبي يعلى الموصلي، فنقول فيه نحو ما قلناه عن مشيخة الفسوي. لكن ترتيب الشيوخ على حروف المعجم يدل على غرضٍ آخر لدى الموصلي، غير مجرّد بيان سعة دائرة مرويّاته وكثرة شيوخه، وهو تسهيل الوقوف على أسماء أولئك الشيوخ. وهذا ملمحٌ تراجِمِيّ، يدلّ على علاقة علم المشيخات بعلم التراجم، تلك العلاقة التي أصبحت إحدى أوضح سمات مرحلة تطوّر علم المشيخات فيما بعد[1].

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى مرحلة ظهور علم المشيخات ظهوراً بيّنًا، والتي يُمكن اعتبارها ممثَّلةً في القرن الرابع الهجري، لكثرة المصنفات في هذا القرن على هذا المنهج من التصنيف[2] = فإنّنا نجد أن الغرض من بروز هذا العلم أصبحَ أكثر وضوحًا من ذي قَبْل.

فالسنّة كلّها قد دُوّنت كما سبق، ولذلك فإن الحفاظَ على هذا التراث المدوَّن يحتاجُ أمرين:

الأول: نَقْل ذلك التراث نقلاً دقيقًا محرّرًا (علم الرواية)، من خلال تلقّيه عن الشيوخ المعتمدين. وأوّل ما يحتاجه من أراد ذلك تعيينُ أولئك

---

(١) ويدل على وضوح هذا الملمح التراجمي في ذهن مؤلّفي المعاجم، قول الإسماعيلي في معجم شيوخه (١/٣٠٩): «فإني استخرت الله عز وجل في حصر أسماء شيوخي الذين سمعت منهم وكتبت عنهم وقرأت عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم، ليسهل على الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسم إن التبس أو أشكل».

(٢) انظر القوائم المذكورة في الكتب التالية: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩١ ـ ١٩٣)، والإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٧ ـ ٢٤١)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة للعمري (٢١٣ ـ ٢١٤).

الشيوخ (أي معرفة أعيانهم)، وذلك ما جعل علماء هذا القرن يعتنون بترتيب الشيوخ على طريقة (المعجم)، لما في هذه الطريقة من ملمحٍ تراجِميّ كما سبق. وذلك مثل المعجم لابن الأعرابي (ت ٣٤١هـ)[١]، ولعبدالصمد بن علي الطستي (ت ٣٤٦هـ)[٢]، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)[٣]، وأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ)[٤]، وأبي بكر ابن المقرىء (ت ٣٨١هـ)[٥]، وغيرهم.

ويؤكّد علماءُ هذا القرن على هذا الغرض من خلال أمرٍ أكثر دلالةً عليه، ألا وهو الكلام عن أولئك الشيوخ جرحًا أو تعديلاً. ولذلك أكثر من صورة؛ الأولى: أن يرد الكلام عن الشيوخ في البعض منهم دون البعض الآخر، لكن يكون ذلك واضحًا في المشيخة غير نادر الوقوع، كما في مشيخة أبي بكر ابن المقرىء (ت ٣٨١هـ)[٦]. والثانية: أن يضع المؤلف قاعدة عامّة في شيوخه، كقول أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) في مقدّمة معجمه: «وأبيِّنُ حال من ذمَمْتُ طريقه في الحديث؛ بظهور كذبه فيه، أو اتّهامه به، أو خروجه عن جُملة أهل الحديث للجهلِ به والذهاب عنه»[٧]. فظاهر هذه العبارة أنه

---

(١) وهو مطبوع.
(٢) انظر موارد الخطيب البغدادي للعمري (ت ٤١٧).
(٣) انظر موارد الخطيب البغدادي (٤١٧ ـ ٤١٨).
(٤) انظر مقدّمة تحقيق طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ، بتحقيق عبدالغفور البلوشي (١/ ١٠٤).
(٥) وهو مطبوع.
(٦) انظر: معجم أبي بكر ابن المقرىء (رقم ١٤، ٣٢، ٨٠، ١١٥، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨).
(٧) المعجم للإسماعيلي (١/ ٣٠٩).

لا يسكت في معجمه عن مجروح، وأن سكوته عن شيخ يدل على عدم علمه بجرحةٍ فيه. والثالثة: أن يشترط المؤلف أن لا يذكر في معجم شيوخه إلا الثقات عنده منهم؛ كما فعل أبو الفتح يوسف بن عمر القوّاس (ت ٣٨٥هـ) في معجم شيوخه، حتى كان الخطيب البغدادي يحتج بمجرّد ذكره للشيخ للدلالة على توثيقه، معبِّرًا عن ذلك بنحو قوله: «ذكره يوسف القواس في جُملة شيوخه الثقات»[١].

وبذلك نلاحظ بروز المعنى التراجِمِيّ بوضوح في معاجم الشيوخ خلال هذا القرن، مع عدم إلْغائها لباب الرواية، بل مع العناية به أيضًا. وهذا هو الأمر الثاني الذي تحتاجُه السنّة خلال هذه المرحلة، وهو التالي:

الثاني: الاعتناء بالأحاديث الفوائد كالغرائب والعوالي. فإن السنّة جميعَها وإن كانت قد دُوّنت قبل هذه المرحلة (كما سبق)، وإن كان ذلك التدوين يضمن بقاءَها والحفاظ عليها أيضًا، وإن كان مشهورُ السنّة سهلاً متيسّرًا على الراغبين الوقوفَ عليه لكثرة المؤلفات التي تخدمه وشهرتها وتداولها = إلاّ أن هناك قسمًا من السنن لم يزل يصعب الوقوف عليه، ويتعسَّرُ جمعُه في مكان واحِدٍ للراغبين الاطلاعَ عليه؛ ألا وهو: الأحاديث الغرائب؛ فلم تزل في حاجةٍ إلى إبراز لتيسير الوقوف عليها، وللتأكيد على أنه لن يتفلت منها شيءٌ على الأمة بسبب إهمال أو إغفال.

ومن جهةٍ أخرىٰ لمّا اطمأنّت الأنفس إلى اكتمال تدوين السنّة، وأصبح

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٦١، ٣٠٠)، وانظر موارد الخطيب البغدادي للعمري (٤١٩).

الشأن هو ضَبْطَ المدوَّنِ ونَقْلَه محرّرًا، بات عُلُوُّ السند يُنَافِسُ في الأهميّة إمامةَ الشيخِ وإتقانَه، لأنّ النقل يحتاج إلى صدق وكتابٍ محرَّر فقط، ونُقْصانُ الوسائط في نقلٍ كهذا أقوى له، لما فيه من تقليل احتمال الوهم، بالقُرْبِ من زمن مؤلِّف الكتاب المَرْوِيّ[1].

والغرائب والعوالي هي مادّة كتب الفوائد والأمالي والأحاديث المنتقاة التي انتشرت في هذا القرن انتشارًا واسعًا منقطعَ القرين.

مما يدلّ دلالةً واضحة على الملحظ الذي ذكرناه آنفًا، وأنه هو تفسير ذلك الإقبال الواضح على هذا النوع من المرويّات خلال هذه المرحلة؛ فالغرائبُ لتيسير الوقوف عليها بعد أن تيسَّر الوقوف على المشاهير؛ والعوالي لأنها أقوى للنَّقل وأولى للاطمئنان إلى صحّته، بعد أن أصبح النقل نقلاً لمدوَّنات، لا لروايات شفهيّة غير مدوّنة.

فجاءت معاجمُ الشيوخ في هذه المرحلة مُتّسقةً معها، مراعيةً لهذه الحاجة التي تقتضيها ظروفُها، متمشّيةً في خدمتها لعلم الرواية مع التوجُّهِ العامِّ خلالها.

ولا أدلَّ على ذلك من معجمين من أشهر المعاجم خلال هذه المرحلة، وهما: (المعجم الأوسط) و(المعجم الصغير) كلاهما لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، اللذان خُصَّا بإيراد غرائب الأحاديث وأفرادها، كما ينصّ

---

(١) وعلى هذا الملحظ نفسه قدَّمَ علمُ التحقيق العصريُّ (تحقيق كتب التراث) من بين نسخ الكتاب المحقَّقِ أقدمَ النسخ لتكون أصلاً إذا كانت نسخةً محرّرة موثوقة، وذلك لأنها أبعد عن التصحيف والتحريف من نسخةٍ أخرى ـ ولو كانت بخط عالم كبير ـ إذا كانت متأخرة الزمن.

الطبراني نفسُه على ذلك؛ حَتّى عُدَّ كتابُه (الأوسط) من أهم مظانّ الغرائب[١]، إن لم يكن أهمَّها على الإطلاق.

بل هذا الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) يصرّح بهذين الغرضين (التَّراجِمي، والإسناديّ) سببًا لتصنيفه (المعجم)، فيقول في مقدّمته:

«أمّا بعد: فإني استخرتُ الله عز وجل في حَصْر أسامي شيوخي: الذين سمعت منهم، وكتبت عنهم، وقرأت عليهم الحديث؛ وتخريجها على حروف المعجم، ليسهل على الطالب تناوُله، وليُرْجَع إليه في اسمٍ إن الْتَبَسَ أو أشكل. والاقتصارُ منهم لكل واحدٍ على حديثٍ واحدٍ: يُستغرب، أو يُستفاد، أو يُستحسن، أو حكاية؛ فينضاف إلى ما أوردته من ذلك (يعني الغرض التراجمي)، جَمْعُ أحاديثَ تكون فوائدَ في نفسها (يعني الغرض الإسنادي، ثم يعود للغرض التراجمي فيقول:) وأبيّن حال من ذَمَمْتُ طريقَه في الحديث..»[٢].

وبذلك نكون قد أوضحنا الظروف التي برز فيها علم المشيخات، والأغراضَ الكبرى التي دعت إلى ابتكار هذا الأسلوب من التصنيف في السنة النبويّة.

فإذا انتهينا من هذه المرحلة، والتي لاحظنا أنها كانت المرحلة الأولى للمشيخات في البروز والظهور، والتي كانت سمةً من سمات علوم السنة في القرن الرابع الهجري = فسنواصل الحديث عن هذا العلم في القرن التالي، القرنِ الخامس الهجري.

---

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر (٥٣).
(٢) المعجم للإسماعيلي (١/٣٠٩).

لقد شهد القرن الخامس الهجري تطوُّرًا كبيرًا لعلم المشيخات، وللعلم المقارب له وهو علم الأثبات. فلابُدَّ أن يكون لذلك سببٌ، كما كان لظهور علم المشيخات أيضًا سببٌ، وهو سبب عرفناه من ظروف المرحلة التي نشأ بها، كما سبق.

فلقد ازدادت الأسانيد طولاً في القرن الخامس عنها في القرن الرابع، وهذا داعٍ لزيادة الحرص على عُلُوِّ الإسناد، لتقليل عدد الوسائط. وقد ذكرنا أنّ علوَّ السند كان أحد أسباب ظهور علم المشيخات، من خلال إبراز تلك العوالي التي صُنّفت على منهج الفوائد والأمالي والأحاديث المنتقاة، كما صُنّفت أيضًا على منهج المشيخات. وهنا ـ وخلال هذه المرحلة الجديدة ـ يختار العلماءُ منهج المشيخة كثيرًا لإبراز تلك العوالي، لأن العُلُوَّ أصبح مرتبطًا بالشيوخ المُسِنِّين المُسْنِدين، الذين أدركهم المحدِّثُ في صغره، فأدرك آخر حياتهم. فأفضل طريقةٍ لإبراز علوِّ إسناد ذلك المحدّث فيما بعد، هي أن يذكر أولئك الشيوخ العوالي وأمثلةً من أسانيدهم العوالي، فكانت المشيخة أفضل قالبٍ لهذا الغرض، كما لا يخفى.

وهذا النوع من المشيخات والمعاجم كان أكثر انتشارًا من النوع الآخر[(١)]، وهو الذي يُعْتَنَى فيه بالترجمة للشيوخ؛ ولذلك أسباب كثيرة، ليس هذا مجال ذكرها. لكن ذلك يدل على أنّ إبراز العوالي كان هو الغرض الأكبر من تأليف تلك المشيخات، لتكون المشيخات التي على هذا المنهج الأسلوبَ المناسِبَ لخدمة علم الرواية والإسناد خلال هذا القرن.

---

(١) انظر: الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٧).

ثم إن هذا المنهج للمشيخات أعطى طلبة الحديث الفرصةَ لمعرفة أسانيدِ شيوخهم من أصحاب تلك المشيخات التي تصلهم بمصنفات السنة، ليمكن أولئك الطلبة أن تتصل أسانيدهم بها أيضًا، وتكون تلك المشيخةُ الوثيقةَ لحفظ تلك الأسانيد، لتقوم أخيرًا بما تقوم به الأثبات والبرامج.

ومع ازدياد عدد المشيخات عمومًا في هذا القرن، حتى لا تكاد تجد عالمًا أو حافظًا من حفاظه إلا وله فيه مصنّف؛ فقد توثّقت فيه صلة المشيخات بعلم التراجم أكثر من ذي قبل، حتى رأينا صنوفًا من المشيخات تَتّسم بالتكامل في بيان معلومات عن المترجَم له.

ومن أشهر هذه المعاجم للشيوخ: معجم شيوخ الحافظ عبدالعزيز بن محمد النَّخْشَبِي (ت ٤٥٦هـ).

ومع كون هذا المعجم في عداد المفقود، إلا أن هناك نقولاً كثيرةً عنه، تُبيِّنُ مقدار ما زخر به هذا المعجم من معلومات عن الشيوخ المترجمين فيه[(١)].

وهذا ما حدا بالحافظ أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) أن يُثني على معجمه هذا، بأن النخشبي في معجمه: «يذكر شيخَه، ونسبه، وبلده، وسيرته، وعمّن أخذ العلم، وعمّن سمع الحديث، ووفاته، ويروي له حديثًا أو حديثين»[(٢)].

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٣٤-٣٥، ١٠٥، ٣٨٣، ٤٢٧) (٤/ ٢١٧) (٥/ ٥٣، ٦٤، ٢٠٧) (٦/ ٢٦، ٢٩٠ - ٢٩١) (١٢/ ٢٤٢ - ٢٤٣)، والتمييز والفصل لابن باطيش (١/ ١٥٤، ٢٤٢، ٣٥٧، ٣٦٢) (٢/ ٤٨٩، ٤٩٤، ٥٣١، ٦٣٣).

(٢) انظر: علم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (١١٩).

ونحن إذ نستدل بهذا الثناء على أهميّة هذا المعجم، وعلى عنايته بالترجمة لشيوخه ترجمةً متكاملةً؛ فإننا أيضًا نضع أيدينا على فائدة أخرى مهمّة، وهي أن هذا التكامل في الترجمة لفت نظر السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، فخصّه بهذا الثناء، مما يدلّ على غرابة هذا المنهج قبل النخشبي وفي زمنه، وقلّة السائرين عليه.

وهناك معجم آخر، لعله قريب من معجم النخشبي في عنايته بالترجمة؛ إنه: معجم الشيوخ للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي (ت٤٣٤هـ)[١]. وهو من الكتب المفقودة أيضًا، غير أن بعض النقول عنه تدل على وجود عناية فيه بالجرح والتعديل[٢].

لذلك استحقّ هذا القرن (الخامس) أن يُعتبر صاحبَ صياغةٍ جديدةٍ لمعاجم الشيوخ، تتمثّل بمنهج تركيبي، يجمع بين الترجمة للشيوخ والمرويات[٣].

وكما استحقّ هذا القرن ذلك، فقد استحقّ أيضًا أن يُعتبر القرن الذي اكتمل فيه نُضْجُ الفهرسة الأندلسيّة. حيث كَثُرت فيه فهارس المرويّات، التي بلغت من الثراء والقوة العلميّة، ما جعلتها بحقٍّ أذانًا بميلادٍ طبيعي كاملٍ لعلم الفهارس والأثبات[٤].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٥٥).

(٢) انظر: التقييد لابن نقطة (١٨٧ رقم ٢١٣)، وذيل ابن النجار (١/ ١٩١) (٣/ ١٠)، ومعجم البلدان لياقوت (٤/ ٢١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨٢)، والمقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥)، ورفع الإصر لابن حجر (٧٠ رقم ٢٩).

(٣) انظر: علم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (١١٠).

(٤) انظر فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (١٠٧).

ولئن كانت لنا من وقفةٍ مع هذا الميلاد الجديد لعلم الأثبات خلال هذا القرن، فهي وقفةٌ تجاه السبب الذي من أجله سبقت الأندلس إلى إنشاء علم الأثبات، وليس سبقًا فقط، بل يكاد يكون انفرادًا به دون المشرق الإسلامي، وإثراءً يفوقه بكثير إلى عصورٍ متأخِّرة؛ بل لعلّي لا أكون مبالغًا إن قلت: إن ذلك الإثراء استمرّ إلى القرن الهجري السابق (الرابع عشر الهجري)، الذي لو لم يؤلف فيه المغاربةُ إلا (فهرس الفهارس والأثبات) لمحمد عبدالحي ابن محمد عبدالكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) لكفاهم!! كيف ولهم سواه شيءٌ كثيرٌ[١]؟!.

إن أقوى تفسير لذلك السبق في نظري، وأوضحَ سببٍ لتلك العناية الفائقة بالأثبات والفهارس والبرامج: هو بُعْدُ الأندلس وبلدان المغرب الإسلامي عن المنطقة المركزيّة للعالم الإسلامي، مما أدّى إلى محاولة البحث عن أسلوبٍ يُيَسِّرُ الحفاظَ على تراث الأمّة المكتوب، ويُمكِّن الأندلسيين والمغاربة من أن يَتّصل إسنادهم بتلك البحار الزخّارة من المصنفات في علوم السنّة وغيرها من العلوم الإسلاميّة والعربيّة. فطريقة أهل المشرق في التلقّي عن طريق السماع والعرض، وهي أكثر طرق التحمّل شيوعًا واعتمادًا في المشرق الإسلامي، لسهولتها عليهم، بسبب كثرة النُّسخ من كل كتاب، وكثرة من تَلَقَّى ذلك الكتابَ عن مؤلِّفِه أو تلميذِ مؤلِّفه سماعًا أو عرضًا، حيث إن المؤلف غالبًا مشرقيٌّ أيضًا = هذه الطريقة ليست بتلك السهولة على من كان في المغرب الإسلامي. لذلك فقد ازدهرت في المغرب طريقةٌ في التحمُّل لا تستلزم

(١) فانظر: دليل مؤرّخ المغرب الأقصى لعبدالسلام بن عبدالقادر بن سُوْدَة (١٩٢ - ٢٢٦).

سماعًا ولا عرضًا، فقط تستلزمُ ذِكْرَ اسمِ الكتابِ وسياقَ إسنادِ الشيخِ الذي يُرَوِّيه إلى مؤلِّفه؛ إنها طريقة الإجازة[١]. وعناية أهل المغرب بالإجازات عنايةٌ لا تخفى، وتوسُّعُهم في صُور قبولها واعتمادها مشهورٌ معلوم[٢]. ولذلك تنافس علماء الأندلس والمغرب في تأليف الفهارس، تشجيعًا على طلب الإجازة، وتيسيرًا للطالبين الاستفادةَ منها؛ بغرض الحثّ على تحصيل تلك المؤلفات، وبالتالي ينتشر العلم، وتَتّصل لهم الرواية بها كما اتّصلت لأهل المشرق أيضًا.

وكما صَلُح هذا التفسير لسَبْقِ أهل المغرب إلى التأليف في الفهارس والبرامج، فإنه يصلح لتفسير تأخُّر أهلِ المشرق عن ذلك تأخُّرًا بيّنًا، واستمرارهم على طريقة التأليف الأولى في المشيخات ومعاجم الشيوخ. إنه بسبب سهولة التلقّي سماعًا أو عرضًا على الشيوخ، ولذلك لم تشع الإجازة فيهم شيوعها في أهل المغرب.

---

(١) سبق تعريف الإجازة، فانظر (١٠١).

(٢) مما يشهد لذلك أن أوّل كتاب في الإجازة لعالمٍ أندلسي، هو أبو العباس الوليد ابن بكر الغُمَري الغَمْري (ت ٣٩٢هـ)، صاحب كتاب (الوجازة في صحّة القول بالإجازة). فانظر: الإلماع للقاضي عياض (٨٨، ٩٠، ٩٣ ...)، والوجيز لأبي طاهر السلفي (٣٦ ـ ٣٧).

وانظر: مسألة الإجازة للمعدوم، وموقف المشارقة والمغاربة منها، كما في فتح المغيث للسخاوي (٢/٢٥٨).

بل هذا الدكتور عبدالله المرابط الترغي صاحب الدراسة الجادّة المفيدة (فهارس علماء المغرب)، التي استفدنا منها وعزونا إليها أكثر من مَرّة، يقول في كتابه هذا (٩١): «أكثر الفهارس التي نعرفها هي إجازات».

فإن أقبلنا بعد هذه المرحلة إلى القرن السادس الهجري: فسنجد علم المشيخات وعلم الأثبات قد ارتقى إلى أعلى قِمّة من قممه.

ففي أوائل هذا القرن: نقف مع مشيخة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ت ٥٢٥هـ) وثَبَتُ مسموعاته، بانتقاء أبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ)، والتي انتهى من انتقائها سنة (٥١٢هـ)[١].

لقد تميّزت هذه المشيخة والثَّبَت معًا بمزايا عديدة، منها: أنها جمعت بين هذين الفنّين، ومع فنّ الترجمة للشيوخ أيضًا، بصورة لا أعلم من سبقه إلى مثلها من علماء المشرق والمغرب على حَدٍّ سواء؛ وذلك باعتبار ما بلغنا، ووقفنا عليه من المؤلفات في هذا العلم.

ثم يلي هذه المشيخةَ والثبتَ: كتابُ (الغُنْية) للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[٢]، و(فهرس) عبدالحق بن عطيّة (ت ٥٤١هـ)، وهما أقدمُ نصٍّ للفهرسة المغربيّة يصل إلينا[٣].

وهكذا تَتّضح معالم هذا الفن (علم المشيخات والأثبات) على أكمل صورها في هذا القرن.

ففي المشرق: يبزغ ضوء الحُفّاظِ: أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢) صاحب (التحبير) و(المشيخة)[٤]، وأبي القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) صاحب

---

(١) مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (٢٩٤).
(٢) وهو مطبوع.
(٣) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (١١٣).
(٤) وهما مطبوعان.

(المشيخة)[١] و(مشيخة النسوان)[٢]، وأبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ) صاحب (المشيخة البغدادية)[٣] و(المشيخة الأصفهانيّة)[٤] و(معجم السفر)[٥] و(الوجيز في ذكر المُجَاز والمُجِيز)[٦]، وغيرهم كثيرٌ جدًّا.

ويظهر علم الفهارس واضحًا أيضًا في المشرق: فيُصنّف أبو الفضل محمد بن عبدالكريم الرافعي القزويني (ت ٥٨٠هـ) كتابين: (فهرست مسموعاته) الذي أورد فيه من كل كتابٍ من الكتب المشهورة حديثًا، و(مشيخته) التي أورد فيها عن كل شيخ ثلاثة أحاديث وحكايةً وشعرًا[٧].

وأمّا المغرب: فيُطِلّ علينا هذا القرن (بعد القاضي عياض) بالكتاب الأصل في بابه، ألا وهو فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)[٨].

وهكذا يتّضح أن القرن السادس الهجري كان قِمّة تطوّر علم المشيخات والفهارس في الشرق والغرب[٩].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٥٥٦).
(٢) المصدر السابق.
(٣) منه نسخة في مكتبة الأسكوريال، ولديّ مصوّرة عنه.
(٤) وهو مفقود، وانظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٨، ٢١).
(٥) وهو مطبوع.
(٦) وهو مطبوع.
(٧) انظر: التدوين للرافعي (١/٣٧٨).
(٨) وهو كتاب مطبوع.
(٩) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (١١٣، ١١٧)، وعلم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (١١٠ ـ ١١١).

وإلى هنا أقف في هذا العرض التاريخي لنشأة علم المشيخات والأثبات؛ طلبًا للاختصار؛ ولأنّ الإطالة بالحديث عن بقيّة القرون سيكون أَشْبه بالمسرد للمؤلفات في هذا العلم، وبالوصف لطرق تأليفها = منه بالتأريخ وبيان مراحل التطوّر؛ وذلك بسبب تشابُه المراحل إلى حدٍّ كبير، إلا في بعض الجزئيات التي لا تناسبُ مبحثًا مختصرًا كهذا.

المبحث الثالث: أهميّة علم المشيخات وفوائده.

إن علمًا (كعلم المشيخات والأثبات) أُلّفَ فيه علماء السنّة كثيرًا جدًّا[١]، يكفيه في الدلالة على أهمّيّته أن وقعَ له ذلك، من أن علماء السنة وأئمة الحديث قد تواردوا على التأليف فيه!.

بل إن أهميّة علم المشيخات والأثبات مستغنيةٌ عن الاستدلال لها بواقعها الملموس، ووجودها المشاهَد، وبأثرها المتجسِّدِ المَعَالِمِ، وطابعها الواضح على قسمات علوم السنّة وجميع العلوم الإسلاميّة.

إلا أني رأيتُ أنه من الواجب على من تحدّث عن علم المشيخات، أن يبرز أهمَّ فوائد المشيخات، ويبيّن أكبرَ آثارها على علومِ السنةِ خاصّةً وبقيّةِ العلومِ الإسلاميّةِ عامّةً.

فأستطيع أن أُلَخِّص فوائد علم المشيخات والأثبات في الفوائد التالية:

أولاً: أنه أفضل أسلوبٍ للإبقاء على تسلسل الإسناد في هذه الأمّة، ذلك الإسناد الذي هو أحد خصائص أمّة الإسلام ومميّزاتها على جميع أمم الدنيا قاطبة.

---

(١) يقول السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وهو من علماء القرن التاسع، في كتابه الإعلان بالتوبيخ (٢٣٧)، عن مُصَنِّفي كتب المشيخات: «ولا أستبعد زيادتهم على الألف».

فماذا نقول بعد مرور زيادةً عن خمسة قرون؟! يحق لنا أن نقول: لا نستبعد زيادتهم على الألفين!!!.

ثانيًا: أنه أفضل وسيلةٍ لتوثيق أسانيد المتأخرين طبقةً بعد طبقة، من خلال التعريف بالشيوخ والترجمة لهم.

ثالثاً: أنه من أقوى الحُجَج والبيّنات على إثبات نسبة كتب السنّة وغيرها إلى مؤلِّفيها.

رابعًا: أن في علم المشيخات والأثبات بيانًا جليًّا على عناية هذه الأمّة الفائقة، على امتداد الأزمان والقرون، وتَقَلُّبِ الأحوال وتبدُّل الأيام، وتتابُع الكوارث وتوالي النكبات = بتراثها المكتوب!.

خامسًا: أنّ المشيخاتِ هي مناجم كتب التراجم، ومَدَدُها الأكبر، ومصادرها الأولى؛ ومن لَبِنَاتها المتفرّقة شُيِّدت صُروحُها العِظَام، ومن معدنها جمع مُصنِّفُو الموسوعات التَرْجَمِيّة مادَّتَهم الأوليّة (بل ربما مادتهم المنتهية الصياغة أحيانًا ليست بالقليلة!).

سادسًا: أنّ كتب المشيخات من مصادر السنّة الأصليّة؛ لاعتنائها الكبير بالرواية بالإسناد؛ لذلك فهي من مصادر تخريج الحديث والأثر، ومن الكتب المعينة على الحِفَاظ على السنة النبويّة وعلى تمييز صحيحها من سقيمها. خاصة مع عناية كثيرٍ من المشيخات بنوع خاص من المرويات، وهي الأحاديث الفوائد (من الغرائب والعوالي)، كما سبق.

وبعد هذه الفوائد الغالية، والعوائد العالية، لعلم المشيخات، وهي أهم فوائده وعوائده في نظري = تبقى فوائد أخرى كثيرة، من جزئيّات الفوائد السابقة ومكمّلاتها، ليس هذا مجال استيفائها[1]. وسيأتي شيءٌ من تفاصيل فوائد

---

(١) انظر: علم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (٢٣٦ ـ ٢٦٤).

المشيخات، مع أمثلتها الواقعيّة الماثلة للعيان، عند حديثنا عن مميزات مشيختنا هذه[1]، وعن إضافاتها في علوم السنّة والتاريخ والتراجم وغيرها من العلوم الإسلامية = ما فيه كفايةٌ لمَن فضّل الإطنابَ على الإيجاز، أو أراد لقَلْبِه أن يطمئنّ بالترّقّي عن علم اليقين إلى عين اليقين!.

(١) انظر (٢٨٧ ـ ٢٩٤).

المبحث الرابع: تقسيماتُ عِلمِ المشيخاتِ والأثباتِ وأقسامُها.

لقد تعرّض الباحثون لعلم المشيخات والأثبات أثناء دراستهم وبحثهم إلى بيان عددٍ من التقسيمات لهذا العلم[١]، تعدّدت بسبب اختلاف معايير القِسْمة، واختلفت معاييرها بسبب أن غَرَضَ الدراسة هنا غيره هناك. وحيث إن عَرْضَ أهمّ تلك التقسيمات مهمٌّ في إلقاء الضوء على هذا العلم، فقد رأيت تلخيص عناوينها الرئيسيّة في فصلنا هذا ممّا لابُدَّ منه، مع تقويم بعض تلك التقسيمات تحت معيار واحد؛ كل ذلك استكمالاً لعناصر هذا الفصل عن علم المشيخات والأثبات.

وأول ما نبدأ به التقسيماتُ الخاصّة بالمشيخات وأقسامُها:

التقسيم الأول: **بحسب الهدف الأكبر من تصنيف المشيخة**[٢]:

أولاً: منهج الرواية: وهو المنهج الذي يعتني فيه المؤلّفون للمشيخة بالأحاديث والآثار المرويّة، من العوالي والغرائب وغير ذلك. وتكون الرواية هي أهمّ مزاياه، وأكبر أهدافه.

---

(١) انظر فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٨٧ ـ ٩٦، ٢٠١ ـ ٤٢٠)، وعلم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (٨٩ ـ ١٧٩).

(٢) وممّا يُظهر أن أهداف المشيخات تختلف عند مُؤلّفيها، أن لبعضهم أكثر من مشيخة، لتحقيق أكثر من هدَف. كما قال الذهبي في السير (٤١٧/١٧) عن أبي علي ابن شاذان (ت ٤٢٥هـ): «له مشيخة كبرى هي عواليه عن الكبار، ومشيخة صغرى عن كل شيخ حديث».

مثل: معجمي الطبراني (الأوسط والصغير)، ومثل مشيختنا هذه.

ثانيًا: منهج التراجم: وهو الذي يعتني فيه المصنِّفون بالترجمة للشيوخ اعتناءً بالغًا، يكاد ـ أو هو كذلك ـ يغلب عنايتهم بالرواية.

مثل: التحبير للسمعاني، ومعجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي (ت ٨٨٥).

ثالثًا: منهج الأثبات: وهي مشيخات لا أثبات، لكن برزت فيها العناية بذكر أسانيد الشيوخ إلى مؤلفي المصنّفات، لتقوم من هذا الجانب بالخدمة التي يقوم بها علم الأثبات أيضًا.

وأوضح مثالٍ لذلك: المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، الذي يظهر من عنوانه أن غرضَه منه خدمةُ ثَبَتِ الحافظ نفسِه (المعجم المفهرس).

رابعًا: منهج الدَّمْج بين هذه الأهداف، إلى درجة ظهور تساويها في الأهمّيّة عند مصنِّف المشيخة، أو القُرْب من هذه المساواة.

وأوضح مثال لذلك: مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥هـ)، والغُنْية للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).

التقسيم الثاني: بحسب طريقة ترتيب المشيخة:

الأول: على وفيات الشيوخ: فيرتّب الشيوخ حسب وفاة كل واحدٍ منهم، مبتدئًا بأقدمهم وفاة إلى آخرهم وفاة.

ومن أمثال ذلك: مشيخة الفخر ابن البخاري (ت ٦٩٠هـ)، ومشيخة النَّعّال البغدادي (ت ٦٥٩هـ).

الثاني: على طبقات الشيوخ: فيرتبهم حسب قدم الطبقة وعُلُوّ الإسناد. ويتداخل هذا المنهج في الترتيب مع السابق، لكن يبقى هناك اختلاف، من جهة الفرق بين علم الوفيات وعلم الطبقات، الذي من آثاره أن الطبقة مفهومُها واسعٌ مختلفُ المعايير.

ومن أمثال ذلك: مشيخة ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥)، ومشيخة ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ومشيختنا هذه.

الثالث: على حروف المعجم: فيُرَتَّبُ الشيوخُ على حسب ما تقتضيه أسماؤهم من حروف المعجم.

ومن أمثلة ذلك: معاجم الشيوخ عمومًا. وإن كانت تختلف في دقّة التزام الترتيب، وفي تقديم بعضهم لمن اسمه محمد تيمُّنًا باسم النبي ﷺ.

الرابع: على البُلْدان: فيرتّب الشيوخ على أسماء البلدان التي سمع منهم فيها.

مثل: مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، والوجيز في ذكر المجاز والمجيز لأبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ).

ويدخل في هذا الترتيب: كتب الرحلات المعتنية بذكر الشيوخ الذين لقيهم صاحب الرحلة؛ من أمثال: مِلْءُ العَيْبة لابن رُشَيْد السبتي (ت ٧٢١هـ)، ومستفاد الرحلة والاغتراب لقاسم بن يوسف التُّجِيبي (ت ٧٣٠).

ومن العلماء من صنّف مشيخاتٍ على البلدان، فهذا أبو طاهر السِّلَفي (كما سبق) يصنِّفُ: المشيخة البغدادية، والمشيخة الأصفهانية، ومعجم

السَّفَر الذي يذكر فيه من لقيهم في سائر البلدان غير بغداد وأصفهان.

الخامس: دون التزام ترتيبٍ معيّن؛ بل قد يصل الأمر إلى درجة خروج المشيخة عن منهجها القائم على اعتبار الشيخ هو أساس التصنيف، كما هو ظاهر من أنواع الترتيب السابقة. فقد تكون المشيخة على هذه الطريقة (الخامسة) لا تلتزم بما يُشعر بأنها مشيخة، بل هي أشبه ما تكون بجزء حديثي، إما في الفوائد، أو في موضوع معيّن.

مثل: مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر (ت ٤٧٦هـ)، التي هي جزءٌ في الصيام وفضله في الحقيقة، وليس فيها من علامات المشيخة إلا اسمها.

التقسيم الثالث: الاستيعاب أو الانتقاء، ومعايير الانتقاء:

الأول: من كُتُبِ المشيخات ما يَتَعَنَّى فيها أصحابُها الاستيعابَ لأسماء شيوخهم. من أمثال: الغُنْية للقاضي عياض (ت ٥٤٤)، والمشيخة الصغرى لأبي علي بن شاذان (ت ٤٢٥هـ)، وفهرس ابن عطيّة (ت ٥٤١هـ)، ومشيخة ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥هـ).

والثاني: أن من المشيخات مالا يقصد أصحابها الاستيعاب، وإنما ينتقون بعضَ شيوخهم. ويكون للانتقاء معايير مختلفة، منها:

ـ الشيوخ العوالي: مثل المشيخة الكبرى لأبي علي بن شاذان (ت٤٢٥هـ).

ـ الشيوخ الثقات (أو غير المجروحين): مثل معجم شيوخ يوسف بن عمر القواس (ت ٣٨٥)، ومعجم شيوخ الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، ومشيختنا هذه، كما يأتي.

ـ حسب طريقة التحمُّل عنهم: فمنهم من أفرد شيوخ السماع والعرض بمشيخة، وشيوخ الإجازة بمشيخةٍ منفردة؛ كما فعل أبو طاهر السلفي، ونصَّ هو علي ذلك في كتابه (الوجيز في ذكر المجاز والمجيز)[١]. ومنهم من أدخل في مشيخته كل شيوخه، إلا من دَخَل فيهم ممّن ليس لصاحب المشيخة منهم إجازة خاصّة وإنما له منهم إجازة عامة لأهل العصر؛ كما فعل الحافظ ابن حجر في (المجمع المؤسِّس)، حسب مانصَّ عليه فيه[٢]. ومشيختنا هذه تدخل في هذا القسم، حيث لم يُخرّج فيها إلا لمن أخذ عنهم أبو بكر الأنصاري سماعًا أو عرضًا، دون من أخذ عنهم إجازةً.

ـ الشيوخ الذين حدَّثوا عن شيوخٍ مُعَيَّنين: مثل مشيخة علم الدين البِرْزَالي (ت٧٣٩هـ) عن شيوخه الذين حدّثوه عن ابن طبرزذ والكندي وحنبل، وهم نحو ثلاثين شيخًا، خرّج عنهم لنفسه نحو سبعين حديثاً[٣].

ـ عدد حروف المعجم فقط: كما فعل محمد بن عبدالواحد الدقاق (ت ٥١٦)، حيث ألّف معجمًا للشيوخ، ذكر في كل حرفٍ شيخًا واحدًا فقط، مع أن المؤلف مكثرٌ جدًّا ومن كبار الحفّاظ.

أمّا التقسيمات الخاصّة بالأثبات والفهارس:

التقسيم الأول: حسب أصنافها وتنوّع أساليب وأسباب تأليفها:

أولاً: الفهارس الجامعة: وهي الفهرسة التي تستقطب جُلّ مرويّات

---

(١) الوجيز للسِّلَفي (٣١ ـ ٣٢).
(٢) المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٧٨).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ٨٩١).

المؤلف؛ مثل فهرسة ابن خير الإشبيلي، وصلة الخلف للرُّوْدَاني (ت١٠٩٤).

ثانيًا: الفهرسة الانتقائيّة: إمّا بانتقاء ما أخذه سماعًا أو عرضًا دون ما أخذه بالإجازة، أو بانتقاء مزوياته العالية الإسناد.

ثالثًا: الفهرسة الجزئيّة: وهي التي يقتصر فيها المؤلف على مرويّاته في علم واحد (كالحديث أو الفقه أو القراءات)، أو على مروياته لمصنَّفٍ واحد (كصحيح البخاري).

رابعًا: فهرسة الطبقات: وهي التي يستجمع فيها المؤلف حشدًا من الرجال من طبقةٍ واحدةٍ، سواء كانوا شيوخًا له أو لم يكونوا كذلك.

خامسًا: فهرسة الإجازة: وهي التي تُكتب لطالبِ الإجازة من صاحب الفهرسة.

سادسًا: فهرسة الإجازات: وهي التي ليس للمؤلّف فيها من فضل، إلا ترتيب نصوص إجازات شيوخه له في نسقٍ واحد.

سابعًا: فهرسة الاستدعاء: وهو نصّ استدعاءٍ جماعي يُرفع إلى مجموعة من العلماء طلبًا للإجازة منهم، فيكتب كل واحد منهم إجازة منفردة لجميع من في الاستدعاء من الأسماء.

ثامنًا: فهرسة الفوائد: وهو فهرسة يُكثر فيها صاحبها من إيراد الفوائد ونقل الأخبار والأشعار، فيقترب من كتب الأمالي والمجالس، مع الاحتفاظ بذكر الشيوخ والمرويات.

تاسعًا: فهرسة الرحلة: وهي كتب الرحلات التي يعتني فيها المؤلف

بذكر مرويّاته عن شيوخه من الكتب المصنّفة.

عاشرًا: فهرسة كتب الفهارس والأثبات: كما فعل إمام هذا الفن في القرن الرابع عشر الهجري عبدالحي الكتاني في (فهرس الفهارس والأثبات).

وهناك أصنافٌ أخرى، لكنّي اكتفيت منها هنا بالأهمّ[١].

التقسيم الثاني: حسب المنهج المتبع في ترتيب مواد الفهرسة:

أولاً: ترتيب المواد حسب المرويات من الكتب والأجزاء؛ مثل المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر.

ثانيًا: ترتيب المواد حسب الشيوخ؛ مثل الغُنية للقاضي عياض، والمجمع المؤسس لابن حجر.

ثالثًا: الدمج بين المنهجين السابقين؛ مثل برنامج محمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ).

رابعًا: على غير الطرق السابقة؛ مثل فهرسة الإجازات، أو الاستدعاء وغير ذلك ممّا سبق شرحه[٢].

وبذلك أكون قد انتهيتُ من بيان تقسيمات علم المشيخات والأثبات وأقسامِها، لنلج بعد ذلك في فصلٍ جديد، وهو الفصل الخاصّ بكتابنا هذا.

---

(١) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله الترغي (٨٧ ـ ٩٦).

(٢) انظر: فهارس علماء المغرب: للدكتور عبدالله الترغي (٢٠١ ـ ٤٢٠).

الفصل الثاني

التعريف بمشيخة أبي بكر الأنصاري

المبحث الأول: إثبات نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري.

إنّ كتاب (أحاديث الشيوخ الثقات) قد اجتمع له من أدلّة إثبات نسبته إلى مؤلِّفه أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري ما يُفيد اليقين في صحّة هذه النسبة.

وإليك أدلّة نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري:

أولاً: نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري صراحةً في نسخته الخطِّيّة: فقد كُتب اسم أبي بكر الأنصاري كاملاً تامًّا واضحًا على صفحة عنوان الكتاب في نسخته الخطيّة الأصيلة الموثّقة المعتمدة في تحقيقنا له، وتكرّر ذلك عند بداية كل جزء من أجزائها الخمسة، بنفس خطّ جميع المشيخة[١].

ثانيًا: صِحّة إسناد المشيخة في نسختها الخطيّة من مالكها إلى أبي بكر الأنصاري: فالنسخة مِلْكُ وسماعُ أبي منصور محمد بن علي بن عبدالصمد ابن الهَنِيْ (ت ٦٥٤هـ)[٢]، عن أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السبّاك (ت ٦١٢هـ)[٣]، عن أبي بكر الأنصاري. وهذا إسنادٌ عالٍ صحيح،

---

(١) انظر نماذج **المخطوطة** (٣٣٨).
(٢) ستأتي ترجمته (٣١١).
(٣) ستأتي ترجمته (٣١٠).

فليس بين صاحب النسخة (ملكًا وسماعًا) ومؤلِّفها إلا واسطةٌ واحدة.

ثم امتلك النسخة أيضًا عالمٌ آخر هو عز الدين أبو العِزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم بن علي بن نصر الحرّاني (ت ٦٨٦هـ)[١]، وهو يرويها عن أبي علي ضياء بن أحمد بن الحسن السَّقْلاطوني الشهير بابن الخُريف (ت ٦٠٢هـ)[٢]، عن أبي بكر الأنصاري. وهذا إسنادٌ صحيح عالٍ أيضًا، يُتابع الإسنادَ السابق، في رواية الكتاب عن مؤلِّفه وإثباتِ نسبته إليه.

ثالثًا: كثرة السماعات التي على النسخة، بقراءةٍ وإقراءٍ وسماع وكتابةِ جمعٍ من أهل العلم: كالإمام تقيّ الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)[٣]، وجمال الدين ابن الظاهري (ت ٦٩٦هـ)[٤]، وسعد الدين الحارثي (ت ٧١١هـ)[٥] وغيرهم من الأئمة، مع نسبة الكتاب صراحةً إلى أبي بكر الأنصاري في هذه السماعات.

رابعًا: أن أحدَ العلماء قام بانتقاء أحاديث من المشيخة مع إثبات نسبتها إلى أبي بكر الأنصاري:

فقد قام المحدّث الفاضل الثقة أبو صادق محمد بن يحيى بن علي بن عبدالله القرشي الأموي ابنُ الرشيد العطار (ت ٦٨٦هـ)[٦]، بانتقاء ثمانية وسبعين حديثًا من هذه المشيخة، وجميعُها موجودةٌ في نسختنا من هذا

---

(١) ستأتي ترجمته (٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٢) ستأتي ترجمته (٣١١ ـ ٣١٢).
(٣) انظر ما يأتي في السماعات (٣٢٤، ٣٢٦).
(٤) ستأتي ترجمته وبيان السماع الذي ذُكر فيه (٣٢٩).
(٥) انظر ما يأتي (٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٦) ستأتي ترجمته (٣٣٢).

الكتاب؛ وسَمَّى انتقاءَه هذا بـ (أحاديثُ منتقاةٌ عوالٍ: صحاحٌ وحسانٌ وغرائب، من مشيخة القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري).

وقد حصلتُ على نسخةٍ من هذا الانتقاء، وعارضت بها أصل كتابنا، كما يأتي في وصف هذه النسخة في منهج التحقيق[1].

خامسًا: قام العالم السابق ذكره بحصر أسماء شيوخ أبي بكر الأنصاري من هذه المشيخة، مصرِّحًا بأنه قام بهذا الحصر من خلال مشيخة أبي بكر الأنصاري ناسبًا لها إليه:

فقد قام أبو صادق الأموي الذي عمل الانتقاء السابق ذكره، بحصر أسماء شيوخ أبي بكر الأنصاري، وقد بقيت الصفحة الأولى من هذا الحصر، وعُنْوِنَ هذا المسرد بـ (تسمية مشايخ القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري المذكورين في مشيخته). وتضمّن هذا المسرد ثلاثةً وثلاثين شيخًا، على ترتيب نسخة المشيخة التي بين أيدينا، من أول شيخٍ فيها إلى الشيخ الثالث والثلاثين[2].

سادسًا: كثرة النُّقول عنها والناقلين منها في كتب أهل العلم:

فلقد كانت هذه المشيخة من المصادر المهمّة لدى كثيرٍ من أهل العلم، فكَثُرت نُقُولُهم عنها في أربعةٍ وعشرين كتابًا، شملت خمسةً وستين نقلاً عن هذه المشيخة، مصرِّحًا بنسبتها إلى أبي بكر الأنصاري، إما من خلال إسنادها، أو من خلال العزو الصريح إلى المشيخة.

---

(١) انظر ما يأتي (٣٣٢ ـ ٣٣٤).
(٢) انظر ما يأتي (٣٣٣).

وسأرتّب هذه المصادر حسب وفيات مصنِّفيها، وأتبعها برقم الخبر المنقول في المشيخة، للوقوف على كل خبرٍ منها لمن أراد الرجوع إليه:

١ ـ أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (ت ٥٦٢هـ): رقم ٣٢٤.

٢ ـ تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ): رقم ١٥، ٣٦٤.

٣ ـ الموضوعات لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): رقم ١٧.

٤ ـ التقييد لابن نقطة (ت ٦٢٩هـ): رقم ٢، ١٥٥/أ، ٣٧٧.

٥ ـ تكملة الإكمال لابن نقطة (ت ٦٢٩هـ): رقم ٢٣٥، ٣١٨.

٦ ـ ذيل تاريخ بغداد لابن الدُّبَيْثي (ت ٦٣٧هـ): رقم ١٩.

٧ ـ علوم الحديث لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): رقم ١٦.

٨ ـ التاريخ المجدَّد لمدينة السلام لابن النجار (ت ٦٤٣هـ): رقم ١٩، ٣٦١، ٣٨٠، ٥٠٤، ٦١١، ٦٣١، ٦٥٥.

٩ ـ الأحاديث المختارة للضياء (ت ٦٤٣هـ): رقم ٥٤، ٧١، ١٨١.

١٠ ـ معجم شيوخ يوسف بن خليل الدمشقي (ت ٦٤٨هـ): رقم ٤، ١٦، ٢٦، ٣٢.

١١ ـ مشيخة النجيب الحَرّاني (ت ٦٧٢هـ): رقم ١٩، ٥١، ١٤٤، ١٥١، ١٥٥/أ، ١٧٢، ١٩٦، ٢٣١، ٤٣٥، ٦٠١.

١٢ ـ مشيخة فخر الدين ابن البخاري (ت ٦٩٠هـ): رقم ١٧، ١٨، ١٩، ٧٨، ١١٣، ١٥٥/أ، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٢٥.

١٣ ـ مِلْءُ العَيْبة لابن رُشَيْد السَّبْتي (ت٧٢١هـ): رقم ١٤٤، ٢٧٠، ٢٨٢.

١٤ ـ مشيخة بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): رقم ١٦.

١٥ ـ الأحاديث التُّساعيّة لابن جماعة: رقم ١٦، ١٩.

١٦ ـ تهذيب الكمال للمِزّي (ت٧٤٢هـ): رقم ١٧٥، ١٩٤، ٦٥٦، ٦٩٩.

١٧ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨هـ): رقم ٧٠، ٧٣.

١٨ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي: رقم ٧٣.

١٩ ـ ميزان الاعتدال للذهبي: رقم ٣١٥.

٢٠ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (ت ٧٩٥هـ): رقم ٢٥٠، ٤٤٤، ٥١٠، ٦٠٢، ٦٣٥.

٢١ ـ وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ): رقم ٥١٧.

٢٢ ـ التلخيص الحبير لابن رجب (ت ٨٥٢هـ): رقم ٧١٩.

٢٣ ـ الجامع الكبير للسيوطي (ت ٩١١هـ): رقم ٢٥٥، ٥٨٩.

٢٤ ـ إتحاف السادة المتقين للزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ): رقم ٢٣.

سابعًا: نسبة العلماء المشيخة إلى أبي بكر الأنصاري:

ولا أقصد بذلك النقل منها، ولكن أقصد من سَمَّى هذه المشيخة منسوبةً إلى أبي بكر الأنصاري؛ فمن هؤلاء: أبو بكر ابن نقطة[1]،

---

(١) تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٥٣ رقم ٣٩٣٢)، والتقييد له (٣٠٢).

والذهبي[١]، وابن رجب[٢]، وابن حجر[٣]، والسيوطي[٤].

ثامناً: تَدَاولُ كتبِ الرواية المتأخّرة من الأثبات والمشيخات هذه المشيخة ضمن مرويّات أصحابها، مع ذكر إسنادهم إلى مؤلّفها أبي بكر الأنصاري:

ومن هؤلاء: ابن رُشيد السبتي في (مِلْء العَيْبَة)[٥]، والحافظ ابن حجر في كتابيه (المجمع المؤسِّس)[٦] و(المعجم المفهرس)[٧]، والرُّوداني (ت ١٠٩٤هـ) في (صلة الخلف)[٨]، والكتاني في (فهرس الفهارس والأثبات)[٩].

وبهذه الأدلّة لا يبقى هناك أدنى شك في صحّة نسبة هذه المشيخة إلى أبي بكر الأنصاري، بحمد الله تعالى.

غير أنه بعد ثبوت نسبة هذه المشيخة إلى أبي بكر الأنصاري، قد ينقدح سؤالٌ في الأذهان: هل أبو بكر الأنصاري هو الذي قام بتأليف هذه المشيخة؟ أم قام بتأليفها أحدٌ غيرُهُ من مسموعاته؟ أو كما كان يُعبِّر عن ذلك العلماء:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).
(٢) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٩٣).
(٣) التلخيص الحبير لابن حجر (١/ ١٣٢).
(٤) مسند أبي بكر الصديق للسيوطي ـ وهو جزء من الجامع الكبير ـ (رقم ٥٧٧)، وكنز العمال للمتقي الهندي (رقم ٤٤٢٦٩، ٤٤٣٩٩).
(٥) ملء العيبة لابن رشيد ـ الإسكندرية ومصر عند الورود ـ (٣/ ٤٣٦).
(٦) المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٣٩٥، ٤٦٢ ـ ٤٦٣ رقم ٣٢٧).
(٧) المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٩ رقم ٨١٢).
(٨) صلة الخلف للرُّوداني (٣٧٢).
(٩) فهرس الفهارس للكتاني (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

هل هو مُخَرِّجُها لنفسه؟ أم خَرّجَها له غيره من تلامذته أو أقرانه[١]؟ .

وقد يتوجَّهُ هذا السؤال، ويكون مستحقًّا للإجابة، بعد أن قال ابنُ رجب في (ذيل طبقات الحنابلة): «وقد خُرِّجَتْ له مشيخة عن شيوخه، في خمسة أجزاء، سمعتها بالقاهرة»[٢]. فظاهر قَوْله «قد خُرِّجَتْ له» قد يدل على أن مُخَرِّجَها ليس هو أبا بكر الأنصاري.

لكن الذي يجعلني لا أقبل هذا الفهم من عبارة ابن رجب، أن المشيخة ـ في الواقع ـ من تخريج أبي بكر الأنصاري لنفسه، لا من تخريج غيره له؛ ويدل على ذلك أمور:

الأول: أن نسختنا الخطيّة من المشيخة منقولةٌ عن نسخةٍ هي الأصل الذي بخط أبي بكر الأنصاري نفسه، والتي كانت بوقف أبي محمد ابن الخشاب النحوي في رباط المأمونيّة ببغداد، وقد قوبلت نسختنا عليه بعد أن كانت نُسخت منه؛ كما يأتي بيانه في وصف النسخة ودراستها قريبًا (إن شاء الله تعالى)[٣]. وكونُ النسخة الأمّ للكتاب بخط أبي بكر الأنصاري فيه دلالةٌ قاطعةٌ (أو تكاد) على أنه هو المخرِّجُ للمشيخة؛ إذ إن الذي يحصل عند تخريج مشيخةٍ لأحد العلماء من قِبَل تلميذه أو أحد أقرانه أن تكون النسخة بخطّ المخرِّج لا بخط المخرَّجَةِ له.

الثاني: تصريحُ أحد الحُفّاظ الذين قرؤوا هذه المشيخة وكتبوا السماع

---

(١) سبق بيان معنى التخريج في نحو هذا السياق، فانظر (١٧٣ ـ ١٧٤).
(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٣).
(٣) انظر (٣٠٠ ـ ٣٠٢).

عليها بأنها من تخريج أبي بكر الأنصاري.

فقد كتب المحدّث الحافظ أبو عَمرو عثمان بن محمد بن عثمان التوزري (ت ٧١٣هـ)[١] سماعًا على المشيخة، عن شيخه أبي العزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم الحراني (ت ٦٨٦هـ)[٢]، الذي يرويها عن ابن الخُريف، عن أبي بكر الأنصاري؛ فقال في هذا السماع الذي تكرّر ثلاث مَرّات على صفحات المشيخة: «بلغ السماع لجميع هذا الجزء الأول والثاني والثالث والرابع والخامس بعده، على الشيخ المسند الأصيل عز الدين أبي العز عبدالعزيز بن عبدالمنعم بن علي بن الصَّيْقل الحراني (حرسه الله تعالى)، بحق سماعه من أبي علي ضياء بن الخُريف، عن مُخرِّجها القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري، عن شيوخه»[٣].

ثم يشهد لذلك أن العلماء الذين سبق ذكرهم في هذا المبحث، ممن ذكر هذه المشيخة، لم يَنُصَّ أحدٌ منهم على أن لها مخرِّجًا غير أبي بكر الأنصاري. بل ظاهر تصرّفهم يدل على أن أبا بكر الأنصاري هو مخرّجها؛ لأنّهم إذا ذكروا (المشيخة الصغرى) مع (الكبرى) نصُّوا في (الصغرى) أنها من تخريج السمعاني، في حين ينسبون (الكبرى) لأبي بكر الأنصاري دون ذكر لمخرِّجٍ لها سواه. وذلك كما فعل الحافظ ابن حجر في (المعجم المفهرس) وغيره[٤]،

---

(١) ستأتي ترجمته (٣٢٥).
(٢) ستأتي ترجمته (٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٣) كما في النسخة (٢١/أ، ٤٥/أ، ٧١/ب)، وانظر المعلومات الخاصة بهذا السماع في المبحث الآتي (٣٣٠)، فهو السماع السابع عشر على هذه المشيخة.
(٤) انظر ما سبق (٢٥٤).

وهو كذلك ظاهر قول الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «له مشيخةٌ في ثلاثة أجزاء، وأخرى خرّجها السمعاني في جزء»[١].

أضِفْ إلى ذلك كلّه أن عبارة ابن رجب ليست قاطعةً في الدلالة على أن المشيخة ليست من تخريج أبي بكر الأنصاري، بل يمكن أن يكون مقصودُ ابن رجب من بنائه الفعل (خُرِّجتْ) للمجهول هو الإعلامَ بأنه لا يعرف مَنْ هو مخرِّجُها.. فقط، وهذا هو منطوق عبارته فعلاً.

وهنا أذكِّرُ بما كنّا قد بيّنّاه سابقًا في مبحث مؤلفات أبي بكر الأنصاري، أن لأبي بكر الأنصاري مشيخةً ثالثة، أو قُلْ: كتابًا ثالثًا لُقِّب بالمشيخة، من تخريج أبي البقاء ابن طبرزذ[٢]. فهو كتابٌ آخر، ليس (مشيخته الكبرى)، ولا هو (الصغرى) أيضًا.

وعلى كل حال: فليس لهذه المسألة كلّها علاقة بإثبات نسبة الكتاب بما فيه من مادّة علميّة ومرويّات إلى أبي بكر الأنصاري، فهذا ثابت لاشك فيه؛ سواء أكانت (المشيخة) من تخريج أبي بكر الأنصاري، أو من تخريج غيره له؛ وهذا مما لا يخفى جلاؤه على من له علاقةٌ ما بهذا العلم!.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).
(٢) انظر ما سبق (١٨١ ـ ١٨٢).

المبحث الثاني: وصف المشيخة وبيان منهجها ومصادرها.

لقد ألّف أبو بكر الأنصاري كتابه الموسوم بـ (أحاديث الشيوخ الثقات) **على طريقة تأليف المشيخات** المعهودة من قبله:

فقد تضمّنت المشيخة سبعةً وثمانين شيخًا من شيوخ أبي بكر الأنصاري، لم يرتّبهم على حروف المعجم، ولذلك فلا تُسمَّى هذه المشيخة معجمًا.

إلا أن المشيخة قد راعت - إلى حَدٍّ ما - في ترتيب الشيوخ طبقتهم وعلوّ إسنادهم، ويدل على ذلك أن الشيوخ الذين وُصف أبو بكر الأنصاري بأنه تفرّد بالرواية عنهم (وقد سبق ذكرهم)[1] كلُّهم وردوا في الرُّبُع الأول من المشيخة تقريبًا، وجُلّهم في أوّلها، وهم الشيوخ رقم (١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٧).

وجميعُ الشيوخ المذكورين في المشيخة هم شيوخٌ لأبي بكر الأنصاري سماعًا أو عرضًا أو حضورًا لمجالس روايتهم، ولم يُوْرِد فيهم أحدًا من شيوخه بالإجازة الذين سبق ذكرهم في مبحث شيوخه[2]. وكأنّ في ذلك إشعارًا منه باستغنائه بشيوخ السماع والعرض عن شيوخ الإجازة، لنزول الإجازة في المنزلة بين طرق التحمُّل عن السماع والعرض. وقد ترك أبو بكر الأنصاري شيوخًا آخرين من شيوخه بالسماع أو العرض، فلم يُذكروا في هذه المشيخة

---

(١) (١٢٣).

(٢) (١٠٦ - ١٢٣).

ـ كما سبق في حديثنا عن شيوخه ـ الذي حاولنا فيه توجيه ذلك وبيانَ سببه[١]، مع ذكر أولئك الشيوخ الزوائد[٢].

ثم إن أبا بكر الأنصاري قد وَسَمَ كتابه بـ (أحاديث الشيوخ الثقات)، وأُخِذَ الكتابُ عنه بهذا العنوان. وهو عنوانٌ يدل على أن **جميع شيوخه الواردين فيه ثقاتٌ** عند أبي بكر الأنصاري. وهذا مَلْمَحٌ تَرَاجِمِيٌّ سبق الحديث عنه، وأنه أحدُ الملامح التراجِمِيّة المهمّة في بعض المشيخات. وقد تقدّم ضربُ أمثلة لذلك من مشيخات أخرى غير مشيخة أبي بكر الأنصاري، وأشرنا هناك إلى اعتماد الخطيب البغدادي على مثل هذا التوثيق الإجمالي من أحد أصحاب المشيخات[٣]؛ وهو اعتمادٌ كان لابُدَّ أن يكون، ولا وَجْهَ للشك فيه؛ إذ هو ظاهر مثل ذلك العنوان: (أحاديث الشيوخ الثقات).

ونستفيد من ذلك: **أن جميع مَنْ ذكرهم أبو بكر الأنصاري في مشيخته هذه ثقاتٌ مقبولو الرواية عنده.**

فإن قيل: ألم تجدْ فيهم من تُكلِّم فيه؟.

فأقول: نعم، لكنهم قليل، وغالبهم ثقات، والحُكمُ للغالب.

ثم إن المتكلَّم فيهم من شيوخ أبي بكر الأنصاري في هذه المشيخة ثلاثةُ أقسام؛ الأول: من الراجح فيهم الضعف، وهؤلاء ثلاثة شيوخ فقط[٤].

---

(١) (١٠٦ ـ ١٠٧).
(٢) (١٠٧ ـ ١٢٣).
(٣) (٢٢٧).
(٤) انظر الشيوخ رقم (١٥، ٣٦، ٨١).

والثاني: من الراجح فيهم التوثيق، وهؤلاء ثلاثة شيوخ أيضًا[١]. والثالث: من الراجح فيهم التفصيل، فلا يُقال فيهم بالردِّ مطلقًا ولا بالقبول مطلقًا، وهؤلاء أربعة[٢].

فأمّا القسم الأول: فهم قليلٌ جدًّا بالنسبة لسبعةٍ وثمانين شيخًا! ولا يخلو إمامٌ من أئمة الجرح والتعديل من أن يُوثّقَ مَنْ الراجحُ فيه الضعف، فلم يكن ذلك سببًا لعدم قبول توثيقه. ولا يخلو إمامٌ ممّن قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة إلا وقد روى عمّن كان بخلاف ذلك، فلم يكن ذلك بكافٍ لردِّ دلالة روايته عن شيخٍ ما على أنه ثقة عنده. وسبب عدمِ الالتفات إلى تلك الشواذّ، أنها شواذّ، ولأنّه قد يكون ثقةً عنده ضعيفًا عند غيره؛ فلم تَقْضِ تلك الشواذُّ على دلالة كونه ثقةً عند ذلك الإمام.

وأمّا القسم الثاني: فهم دليلٌ لأبي بكر الأنصاري ولمشيخته، لا عليه ولا عليها؛ كما هو بيِّنٌ!.

وأمّا القسم الثالث: فهم لا دليلَ فيهم لأبي بكر الأنصاري ولا عليه، إذ من المحتمل أن يكون أبو بكر الأنصاري قد تقيّدَ بقيد قبول مروياتهم، ولم يقبلهم مطلقًا، وقد وجدت ما يشير إلى ذلك فيهم حقًّا[٣].

بقي أن نذكر شيوخًا لأبي بكر الأنصاري لم أقف فيهم على جرح أو تعديل، إلا أنّهم مذكورون في هذه المشيخة. وهؤلاء قسمان؛ الأول: من

---

(١) انظر الشيوخ رقم (٤، ٣٠، ٤٢).
(٢) انظر الشيوخ رقم (٥٧، ٦١، ٦٨، ٧٣).
(٣) انظر التعليقة السابقة.

وجدتُ له ترجمة، وهم ثمانية شيوخ[١]. والثاني: من لم أجد له ترجمة، وهما شيخان فقط[٢]. وهذان القسمان من شيوخ أبي بكر الأنصاري ممّن لم أجد فيهم جرحًا أو تعديلاً هم الذين يظهر فيهم بوضوح أثر اشتراطِ أبي بكر الأنصاري أن لا يذكر في مشيخته إلا من كان ثقةً عنده، لأنّ مجرّد ذكرهم فيها يقتضي أن يرتفعوا عن كونهم مجهولين أو غير مذكورين بجرح أو تعديل، إلى أن يكونوا ثقاتًا، بتوثيق أبي بكر الأنصاري لهم، من خلال ذكرهم في كتابه (أحاديث الشيوخ الثقات).

ولا يعني أن هذا التوثيق ليس له أثرٌ إلا في من لم يُذكر بجرح أو تعديل، بل هو نافعٌ حتى فيمن ذُكر بواحدٍ منهما، أو بهما معًا؛ مُؤكِّدًا مَرّةً، ومُرَجِّحًا أخرى، ومُشيرًا إلى وُجُودِ خلافٍ آخِرًا.

ومع هذا التوثيق والثناء الإجمالي من أبي بكر الأنصاري في شيوخه، فقد أثنى أبو بكر الأنصاري على بعض شيوخه بأعيانهم؛ في المشيخة[٣]، وخارج المشيخة في كتبه الأخرى[٤].

أمّا طريقته في عَرْض المادّة العلميّة التي تضمّنتها المشيخة، فهي:

أنه يبدأ باسم الشيخ كاملاً واضحًا، بحيث لا يلتبس بغيره، وذلك خلال سياقه حديثًا من طريقه.

---

(١) انظر الشيوخ رقم (٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧٩، ٨٤).
(٢) انظر الشيخين رقم (٨٥، ٨٧).
(٣) انظر الشيخ الثاني، والثالث، والسادس، والسابع، والحادي عشر، والرابع عشر، والرابع والعشرين، والثالث والثلاثين.
(٤) انظر الشيخ رقم (١، ٣، ٤، ٩، ١١).

ثم يذكر له بعض أحاديثه المنتخبة من مسموعاته عنه، التي لا تزيد عن خمسة عشر حديثاً، كما في الشيخ الأول.

ويختصر اسمَ شيخه عند ذكره في الحديث الثاني والثالث فما بعده، بعد أن كان قد أورده تامًّا في أوّل حديثٍ (كما سبق).

ويختم أحاديث الشيخ من شيوخه غالبًا بأثر غير مرفوع أو قصّة أو حكمة أو أبيات من الشعر أو نحو ذلك من الغرائب اللطائف.

ويُنهي إيراده أحاديث كل شيخ بقوله في آخرها: «انتهى حديث فلانٍ» ويُسمِّيه، زيادةً في التأكيد على انتهاء ذكره للشيخ ولمروياته عنه.

ثم يبدأ الشيخ الجديدَ بقوله قبل إيراد حديثٍ من طريقه: «شيخٌ آخر»، ثم يبدأ بإسنادِ حديثٍ لذلك الشيخ الجديد، مُسمّيًا له فيه تسميةً واضحةً كعادته في كل شيخ.

أمّا أحاديث المشيخة وآثارها وجميعُ مروياتها، فقد بلغت ستةً وثلاثين وسبعَمائة حديثٍ وخبر.

ومما يلفت الانتباه بقوّة أن هذا العدد الكبير من الأحاديث والمرويات ليس فيها حديثٌ واحدٌ مرويٌّ عن طريق واحدٍ من أصحاب الكتب الستّة الأمهات، من الطرق المعروفة لرواية مصنفاتهم !! وهذا ممّا يزيد المشيخة ومادتها العلمية قيمةً، ويبيّن أهمّيتها، ويُجَلِّي مقدار ثرائها في مجال الرواية.

بل لك أن تعلم أن بعضًا من أحاديث هذه المشيخة لم يقف بعضُ الأئمة عليها إلا في هذه المشيخة[1].

---

(١) انظر مثلاً الحديث رقم (٢٥٥، ٥٨٩، ٧١٩).

وهذا ما يُفسِّر لنا واحدًا من أسباب العناية الكبيرة للعلماء بهذه المشيخة، وكثرة من رواها منهم، كما يظهر من سماعاتها ومن كتب البرامج والأثبات وغير ذلك. إن هذا السبب هو ما تميّزت به أحاديث هذه المشيخة، من كونها أحاديثَ فوائدَ: عواليَ وغرائبَ؛ ولذلك صنّف أحد العلماء مُنْتَقًى من أحاديثها، ضمّنه بعضًا من تلك الأحاديث الفوائد؛ ليؤكّد لنا بذلك ـ أخيرًا ـ حِرْصَ العلماء على المحافظة ولو على قدرٍ يسيرٍ من هذه المشيخة!.

أمّا مقدار ما في هذه المشيخة من الأحاديث المقبولة (من صحيح وحسن)، إلى ما فيها من المردود (من ضعيف وشديد الضعف وموضوع)، فإليك هذه الإحصائية، التي هي خلاصة جهدي في تخريج هذه المشيخه:

ـ عدد الأحاديث المقبولة: ثلاثةٌ وعشرون وخمسمائة حديث[1].

ـ عدد الأسانيد الضعيفة: سبعة وسبعون حديثاً[2].

ـ عدد الأسانيد الشديدة الضعف: اثنان ومائة حديث[3].

---

(١) وهي ما سوى الأحاديث الآتية في الإحصائيات التالية.

(٢) رقم (٢٦، ٢٩، ٣٩، ٥٢، ٧٨، ٨٢، ٨٦، ١١١، ١٢٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٨٢، ٣١٠، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٧٧، ٥١١، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٥٤، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦١٢، ٦٣٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥٦، ٦٦٠، ٦٦٤، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٧).

(٣) رقم (١٠، ١٣، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٧، ١١٢، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٥/ب، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٥، =

ـ عدد الأحاديث المحكوم عليها بالوضع: أربعةٌ وثلاثون حديثًا[١].

فمجموع الأسانيد المردودة: ثلاثة عشر ومائتا حديث، في مقابل ثلاثة وعشرين وخمسمائة حديث.

وعلى هذا فنسبة الأحاديث المردودة إلى الأحاديث المقبولة دون الثلث، وأمّا ما يزيد على الثلثين فأحاديث مقبولة.

أمّا مصادر المشيخة فكثيرة جدًّا، ومتنوّعة غاية التنوّع، وتتميّز أخيرًا بأنها غالبًا من مغمور كتب السنّة وأجزائها المنثورة غير المشهورة. وبذلك نستفيد من هذه المشيخة في إثبات نسبة تلك الكتب إلى مؤلفيها، وفي إعطائنا بعض الصورة عن مضامين بعض تلك الكتب المفقودة أو شبه المفقودة، وفي إبراز إسناد تلك النّسخ، لضمان إبقاء سلسلة إسنادها؛ لتقوم المشيخة من خلال ذلك بنحو ما تقوم به كتب الأثبات والبرامج.

= ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩٢، ٥١٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٦، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٦، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٨، ٧٣٤).

(١) ٦٣، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٧٧، ٢٠١، ٢٢٢، ٣٠٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٦٧، ٣٧١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٥٠٧، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٧، ٥٩٠، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٥٩، ٦٦٧، ٦٩٥، ٧١٢، ٧١٣، ٧٣٣.

وقد اجتهدت في معرفة مصادر المشيخة، وتوصّلت إلى نتائج قطعيّة في ذلك أحيانًا وأغلبيّةٍ أحيانًا أخرى؛ ورأيت أن إكمال الدراسة للمشيخة لا يكون، وتمام الاستفادة منها لا يحصل = إلا بإبراز تلك المصادر.

لذلك فسأسرد تلك المصادر حسب الترتيب الهجائي لأسمائها، إلا كتب الأمالي والفوائد والمجالس والأحاديث ونحوها فرتّبتها حسب أسماء المؤلفين؛ لأن ترتيبها على اسم الكتاب قليل الفائدة، لكثرة ما تتبدّل أسماؤها في كتب التراجم والفهارس من أمالي إلى فوائد إلى حديث فلان إلى غير ذلك.

فإليك مسرد مصادر المؤلّف، مع ذكر أرقام الأحاديث والأخبار المأخوذة منها في هذه المشيخة؛ وما لم أُعلّق عليه بشيء فهو ما لم أجد فيه إضافةً فوق ما ذكرته في موطن العزو إليه.

١ ـ أخلاق حملة القرآن: للآجري (ت ٣٦٠هـ) (وهو مطبوع). [٦٦٤].

٢ ـ أربعون حديثًا من مُسند بُريد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جدّه، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) (وهو مطبوع). [١٠٦][١].

٣ ـ الأشربة: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) (وهو مطبوع). [١٦٧].

٤ ـ الأفراد: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ). [٣٥][٢].

٥ ـ تاريخ بغداد: للخطيب (ت٤٦٣هـ) (وهو مطبوع) [٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦].

---

(١) انظر: ثبت الضياء المقدسي (١٢٧).

(٢) انظر: ثبت الضياء المقدسي (١٣٦).

٦ ـ الجامع: لمعمر بن راشد (ت ١٥٤هـ) (وهو مطبوع). [٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧].

* حديث أبي القاسم البغوي: للعُشاري: يأتي في قسم الأمالي برقم (٧٧).

* حديث علي بن الجعد لأبي القاسم البغوي: يأتي في قسم الأمالي برقم (٨٨).

٧ ـ الزكاة: ليوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت٢٩٧هـ). [٤][1].

٨ ـ السنن: للشافعي (ت ٢٠٤هـ) ـ برواية المزني ـ (وهو مطبوع). [٧، ٨، ٦٦١].

٩ ـ السنن: للشافعي ـ برواية الزعفراني ـ (ت ٣٣٢هـ).

١٠ ـ صفة المنافق: للفريابي (ت ٣٠١هـ) (وهو مطبوع). [٩٧، ٩٨، ١٠٣].

١١ ـ الصيام: ليوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت٢٩٧هـ). [٥، ٦][2].

---

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠٤ رقم ٧٧٧) (٢/ ١٢٦)، والمعجم المفهرس (١٣٠).

(٢) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥ رقم ٧٧٨)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٤٤).

١٢ ـ الطهور: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) (وهو مطبوع). [٣١١][1].

١٣ ـ عوالي مالك بن أنس: لهشام بن عمار (ت٢٤٥هـ) (وهو مطبوع)[2]. [٨٤].

١٤ ـ فضائل الصحابة: للإمام أحمد (ت هـ) (وهو مطبوع). [١٠].

١٥ ـ فضل من اسمه محمد وأحمد: لأبي عبدالله بن بُكير (ت ٣٨٨هـ) (وهو مطبوع). [٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦][3].

١٦ ـ كلام الليالي والأيام: لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) (وهو مطبوع). [٥٣١، ٥٣٢].

١٧ ـ المبعث: لهشام بن عمّار (ت ٢٤٥هـ). [١٤٧][4].

١٨ ـ المستجاد من فعلات الأجواد: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) (وهو مطبوع). [١٧٢].

---

(١) وهو مطبوع عن نسخةٍ برواية أبي بكر الأنصاري، كما في مقدّمته (٦٣، ٨٧)، وانظر: المجمع المؤسس للحافظ ابن حجر (١/ ٣٨٤، رقم ٣١٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ٩٦).

(٢) وهو مطبوع عن نسخةٍ مرويّةٍ من طريق أبي بكر الأنصاري، كما في سماعاتها (١/ ٤١٠).

(٣) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ١٢٠ رقم ٦٤٦)، والمعجم المفهرس (رقم ٤٦٣).

(٤) انظر: مشيخة ابن الحطاب الرازي (١٦٦)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٣٣ رقم ٨٢٥).

١٩ ـ المسلسلات: لهنّاد بن إبراهيم النسفي (ت ٤٦٥هـ). [٣٢١][١].

٢٠ ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل. (وهو مطبوع). [١، ٢، ٣، ٢٤، ٢٥].

٢١ ـ مسند سمرة بن جندب: لسفيان بن وكيع (ت ٢٤٧هـ). [٣٠٧][٢].

٢٢ ـ مسند عبدالله بن مسعود: لابن صاعد (ت ٣١٨هـ). [٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩][٣].

٢٣ ـ مسند عثمان بن عفان: لأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩][٤].

٢٤ ـ مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ). [٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢].

٢٥ ـ مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (ت ٤٦٥هـ). [٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢].

٢٦ ـ مشيخة أبي طالب العُشَاري (ت٤٥١هـ). [٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٩][٥].

---

(١) انظر: ثبت الضياء (١٧٧).
(٢) صرّح باسم هذا المصدر في المشيخة نفسها.
(٣) انظر: برنامج محمد بن جابر الوادي آشي (٢٤٤)، ومقدّمة تحقيق مسند عبدالله ابن أبي أوفى لابن صاعد بتحقيق د. سعد آل حميّد (٣٠).
(٤) انظر: ثمت الضياء (١٢٦، ١٣٦ ـ ١٣٧)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/٤٨٢ رقم ١١٥٤)، والمعجم المفهرس (رقم ١٥١١).
(٥) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/٣٠٣ رقم ٢٢٦) (٢/ ٤٦٠)، والمعجم المفهرس له (رقم ٨٠٥).

٢٧ ـ المغازي: للواقدي (ت ٢٠٧هـ) (وهو مطبوع). [٦١٢][١].

٢٨ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) برواية أبي مصعب الزهري (وهو مطبوع). [٢٧٢، ٢٧٦][٢].

٢٩ ـ الموفَّقِيَّات: للزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ) (وهو مطبوع). [١٢٩].

٣٠ ـ الورع: لأبي بكر المَرُّوْذِي (ت ٢٧٥هـ) (وهو مطبوع). [٣٨٤، ٣٨٥، ٥٩٤].

وفيما يلي كتب الأمالي والمجالس والفوائد والأحاديث على ترتيب مؤلفيها على حروف المعجم:

٣١ ـ إبراهيم بن سعيد بن عبدالله الحبّال أبو إسحاق المصري (ت٤٨٢هـ)، له جزء. [٣٥٩، ٣٦٨][٣].

٣٢ ـ إبراهيم بن عبدالصمد بن موسى الهاشمي (ت ٣٢٥هـ)، له أمالي (مطبوعة). [١٥٨، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٨٨][٤].

٣٣ ـ أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي (ت ٣٦٨هـ)، له أمالي (طبع بعضُها). [٢٦، ٣١][٥].

---

(١) انظر: ثبت الضياء (٢٠٥).
(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/١٣٨)، وتاريخ التراث لفؤاد سزكين (١/ ١/ ٣٥١).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١٠٩٦).
(٤) انظر: ثبت الضياء (١٢٧)، والمجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٢٢٠، ٨٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٠٠٢).
(٥) انظر: برنامج قاسم بن يوسف التُّجِيبي (٢٢٧ ـ ٢٢٨)، والمجمع المؤسِّس (٢/ ٢٠٢، ٢٣١ ـ ٢٣٢، ٤٤٢ رقم ٧٧٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٤٥٥).

٣٤ ـ أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون الباقلاني أبو الفضل (ت٤٨٨هـ)، له الفوائد. [٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠][1].

٣٥ ـ أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن شاه، حديثه: لأبي الغنائم الدَّجاجي (ت ٤٦٣هـ). [١٥٤، ١٥٥][2].

٣٦ ـ أحمد بن سلمان بن الحسن النجّاد أبو بكر (ت ٣٤٨هـ)، له أمالي. [٢٧٩، ٤٣٦، ٥٥٣، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٨، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٣][3].

٣٧ ـ أحمد بن عبدالله بن الخضر السُّوسَنْجِرْدِي (ت ٤٠٢هـ)، أحاديثه. [٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١].

٣٨ ـ أحمد بن عبدالعزيز بن أحمد المعروفُ بابن ثَرْثَال (ت ٤٠٨هـ)، له جزء حديثه. [٣٥٩][4].

٣٩ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله البزّاز أبو الحُسين ابن النَّقُّور (ت ٤٧٠هـ)، حديثه. [١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥].

---

(١) الظاهرية [مجموع ٥٥] (و١٢ ـ ٣٣)، كما في الفهرس الشامل (٢/ ١٢١٤ رقم ٣٦٩).

(٢) الظاهرية [مجموع ٧٣] (و١٢٠ ـ ١٣٠)، انظر الفهرس الشامل (٢/ ٧١٣ رقم ٢٩٨).

(٣) الظاهريّة [مجموع ٣١/ ١٣] (و٢٠٨/أ ـ ٢١٤/ب)، و[١١٥] (و٨٨/أ ـ ١٠٢/أ). انظر: تاريخ التراث العربي لسزكين (١/ ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، ومقدّمة تحقيق مسند عمر بن الخطاب بتحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله (١٦).

(٤) ولدي مصورة منه، وهو من مصادر هذه الرسالة.

٤٠ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو بكر ابن حُمُدويه (ت ٤٧٠هـ)، أماليه. [٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥][1].

٤١ ـ أحمد بن محمد بن الصقر البغدادي ابن النَّمَط (ت ٤٢٨هـ)، له جزء حديثه. [٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧][2].

٤٢ ـ أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن، أبو الفرج ابن المسلمة (ت ٤١٥هـ)، له الأمالي. [٦٥٤، ٦٥٧][3].

٤٣ ـ أحمد بن محمد بن عمران بن موسى النهشلي ابن الجُنْدِي (ت ٣٩٦هـ)، له الفوائد. [٢٣٢ ـ ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩][4].

٤٤ ـ أحمد بن يحيى بن يزيد النحوي ثعلب (ت ٢٩١هـ)، له المجالس (مطبوع). [٤٦٣].

٤٥ ـ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار (ت ٣٤١هـ)، له حديث. [٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١][5].

---

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢١٤ رقم ٧٩٧).

(٢) الظاهرية [مجموع ٣١] (و١٨٣ ـ ١٨٩)، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٦٣٧ رقم ٣٣٧).

(٣) الظاهرية [مجموع ١٠٤] (و١١٨ ـ ١٢١) [مجموع ١١٨] (و١٠/ب ـ ١١/ ب) [مجموع١] (و٢ ـ ٢٢)، انظر الفهرس الشامل (١/ ٢٤٧ رقم ١٣٧١).

(٤) الظاهريّة [عام ٤٥١٧] (و١ ـ ٩). الفهرس الشامل (٢/ ١٢١٠ رقم ٣٤٥).

(٥) الظاهرية [مجموع ٢٤] (و٨ ـ ١٥)، [مجموع ٣١] (و٢١٥ ـ ٢٢٤) [عام ٤٥٤٠] (و١ ـ ١١)، انظر: الفهرس الشامل (٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨ رقم ٢٢٧).

٤٦ ـ بشر بن مطر بن ثابت الواسطي (ت ٢٦٢هـ)، له حديثه. [٢٨٥، ٢٨٩، ٣٢٩، ٤٦٨، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧][1].

٤٧ ـ جعفر بن محمد بن نُصير الخُلْدِي الخَوّاصُ (ت ٣٤٨هـ)، له أماليه (طُبع بعضُها). [٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٥٢١، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٦٠، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤]، وفي رقم (٥٢١) بيانُ أوّل مجلسٍ أملاه[2].

٤٨ ـ الحسن بن عرفة (ت ٢٥٧هـ)، له جزء حديثه المشهور (المطبوع). [٣٥٤، ٣٥٨، ٤٤٦، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٤٤٥، ١١٦، ٤٤٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٧].

٤٩ ـ الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ)، له الأمالي. [١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥][3].

٥٠ ـ الحسن بن محمد بن الحسن بن علي الخلال أبو محمد (ت٤٢٩هـ)،

---

(١) الظاهرية [مجموع ٩٤] (و٨٧/ أ ـ ٩٤/ ب). تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٢٧٩).
(٢) التيمورية [٢٩٥] (٢٢١)، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٤٠ رقم ١٣١٥).
(٣) انظر: ثبت الضياء (١٢٤)، والمجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠ رقم ٣٥٢، ٣٥٣) (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٠٨٤).

له الأمالي (طُبع جزءٌ منها). [٦٠٨، ٦٠٩].

٥١ ـ الحُسين بن إسماعيل المَحَامِلي (ت ٣٣٠)، أماليه برواية ابن البيِّع (مطبوع). [٣٤٥].

٥٢ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية ابن مهدي الفارسي. [١٥٩، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥].

٥٣ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية أحمد ابن محمد بن موسى ابن الأهوازي. [٢٧٥، ٣٣٠].

٥٤ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية أبي القاسم إسماعيل بن الحسن الصرصري. [٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠].

٥٥ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية عُبيدالله ابن محمد بن أحمد بن أبي مسلم الفَرَضي. [٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤].

٥٦ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية أبي القاسم عُبيدالله بن أحمد الصيدلاني. [٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٦٩].

٥٧ ـ الحسين بن هارون الضبي (ت ٣٩٨هـ)، له الأمالي. [١٤٦][1].

---

(١) ليدن [ب١٢٢]، والظاهرية [مجموع ٢٢] (و١٣٤/أ ـ ١٤٤/أ) [عام ٦٣ (و٩/أ ـ ١٤٤/أ)]، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/١/٤٤٢ ـ ٤٤٣)، وثبت الضياء (١٢٤).

٥٨ ـ الحسين بن يحيى بن عيّاش القطان (ت ٣٣٤هـ)، له الحديث: والفوائد المنتقاة. [٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠][(١)].

٥٩ ـ حنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ)، له جزء حديثه (مطبوع). [٥٧٨].

٦٠ ـ داود بن رُشَيد (ت ٢٣٩هـ). [٣٣، ٥٩، ١٠٠، ١١٢، ١٢١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ٢١٣][(٢)].

٦١ ـ داود بن عَمرو بن زهير الضبي (ت ٢٢٨هـ)، له حديثه جَمْعُ أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [١٠٢][(٣)].

٦٢ ـ سَعْدَان بن نصر الثقفي البزّاز (ت٢٦٥هـ)، له جزء حديثه (مطبوع). [٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٥٧٢].

٦٣ ـ شيبان بن فَرُّوخ (ت ٢٣٥هـ أو ٢٣٦هـ)، له جزء حديثه. [٨١][(٤)].

٦٤ ـ طِرَاد بن محمد بن علي الزينبي أبو الفوارس (ت٤٩١هـ)، له الأمالي أو الفوائد. [٢٩١ ـ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ـ ٢٩٨][(٥)].

---

(١) الظاهرية [مجموع ٣١] (و١٦٩/أ ـ ١٨٢/أ) [٧٥/٤] [١١٥/١٠] (١٤٠ ـ ١٤٧/ب)، [حديث ٣٨٧]، والقاهرة [حديث ١٢٦٠].
(٢) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٦٤).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٦٥).
(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢٠١/٢)، والمعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١٣٠١)، لكن من غير طريق المشيخة.
(٥) الأمالي في الظاهرية [مجموع ٩٤] (و١٧٠ ـ ١٧٤) [مجموع ٣٥] (و٧٨ ـ ٩٨) [مجموع٣٧] (و١ ـ ٥) [مجموع٦٢] (و١٢٠ـ ١٣٢) [مجموع٦٣] (و١٤٧ـ ١٥١) =

٦٥ ـ عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البغدادي (ت ٣٦٩هـ)، له الفوائد (ولدّي مصورة منه). [٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣][1].

٦٦ ـ عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري أبو بكر (ت ٣٢٤هـ)، له الفوائد. [٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦][2].

٦٧ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر الصَّرِيفيني (ت ٤٦٩هـ). [١١٧، ١١٨].

٦٨ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي أبو القاسم (ت ٣١٧هـ)، حديثه من جَمْع أبي طالب العُشاري (ت ٤٥١هـ) (وهو مطبوع). [٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨][3].

٦٩ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي أبو القاسم أيضًا، له فوائد عن شيوخه. [١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠][4].

٧٠ ـ عبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ)، له الفوائد. [٦١٣، ٦١٤][5].

= [حديث ٣٤٤] (و١٦ ـ ٢١). والفوائد في الظاهرية [مجموع ٣٧] (و٩٤ ـ ١١٤) [مجموع ٧٢] (٦٣ ـ ٨٢). وكوبريللي [١١/١٥٨٤] (١٠٤/أ ـ ١١٧/ب). انظر الفهرس الشامل (١/ ٢٤٢ رقم ١٣٣٦) (٢/ ١٢٠٧ رقم ٣٠٨).

(١) انظر: ثبت الضياء (١٩٩، ٢١٢)، والمعجم المفهرس لابن حجر (رقم ٩٩٣).

(٢) الظاهرية [مجموع ١٨] (و١٣٤ ـ ١٥١). انظر الفهرس الشامل (٢/ ١٢٠٦ رقم ٣٠٠).

(٣) انظر: ثَبَت الضياء (١٢٤).

(٤) انظر: مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٤٢).

(٥) الظاهرية [حديث ٢٩٧] (و١٥١ ـ ١٦٨). انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/١/٣٧٨).

٧١ ـ عبدالعزيز بن المختار (ت بين ١٧١ ـ ١٨٠هـ)، له نسخة من حديثه. [١٠٨، ١٠٩][1].

٧٢ ـ عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري أبو معشر المقرىء المكي (ت ٤٧٨هـ)، له الفوائد، وجزءٌ من حديثه. [٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧][2].

٧٣ ـ عبدالملك بن عبدالعزيز القُشَيري أبو نصر التمّار (ت ٢٢٨هـ)، له نسخةٌ من حديثه. [٤١، ٤٢، ٤٥، ١١٣، ١٧٤، ١٧٦][3].

٧٤ ـ عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بِشْرَان أبو القاسم (ت ٤٣٠هـ)، له الأمالي (مطبوعة). [٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧].

٧٥ ـ عبدالواحد بن عبدالعزيز بن الحارث التميمي أبو الفضل الحنبلي (ت ٤١٠هـ)، له أمالي. [٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٥٣، ٦٥٦].

٧٦ ـ عُبيدالله بن عبدالرحمن بن محمد الزهري أبو الفضل (ت ٣٨١هـ)، له حديثه (مطبوع). [٧١، ٧٢، ٧٨].

٧٧ ـ عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد الدقاق البغدادي أبو عَمرو

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٠٤).
(٢) الظاهرية [مجموع ١٣] (و١٥٢ ـ ١٥٤). انظر الفهرس الشامل (٢/ ٧٢٤ رقم ٤١٢)، ولسان الميزان ـ ترجمة محمد بن يعقوب بن سراج ـ (٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).
(٣) انظر: مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٤٢).

الشهير بابن السَّمَّاك (ت ٣٤٤هـ)، له أمالي وحديث وفوائد. [٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٥٢٢][1].

٧٨ ـ علي بن أحمد بن محمد البُسْرِي أبو القاسم (ت ٤٧٤هـ)، له أمالي. [١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤][2].

٧٩ ـ علي بن الجعد الجوهري (ت ٢٣٠)، له حديثه جَمْعُ أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) المشهور بـ (الجعديات) وهو مطبوع. [٥٥، ٨٣].

٨٠ ـ علي بن حرب الطائي (ت ٢٦٥هـ)، له حديثه. [٢٥٣، ٣٣٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٣][3].

٨١ ـ علي بن عبدالرحمن بن الحسن النيسابوري ابن عَليّك (ت٤٦٨هـ)، له فوائد. [٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١][4].

٨٢ ـ علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي (ت ٣٨٦هـ)، حديثه عن محمد بن عبدة الضَّبِّي (ت ٣١٣هـ). [١٠٨، ١٠٩][5].

---

(١) لكتبه نسخ متعدّدة، فانظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٧٠ رقم ١٨٩)، والفهرس الشامل (١/ ٢٤٠ رقم ١٣٢٢) (٢/ ٧٠٦ رقم ٢١٦).

(٢) الظاهرية [مجموع ١٢٠] (و١٤٧ ـ ١٥١). انظر الفهرس الشامل (١/ ٢٣٧ رقم ١٢٨٨).

(٣) الظاهرية [مجموع ٦٧/ ٥، ٧٣] (من ٧٥/ أ ـ ٨٢/ ب)، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٢٨١ رقم ٨٣).

(٤) الظاهرية [مجموع ٨٧] (و٢٣٧ ـ ٢٤٣). انظر الفهرس الشامل (١/ ٦٤٦ رقم ٤٤٩).

(٥) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٠٤).

٨٣ ـ علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي أيضًا، له حديثه (الحربيات) والفوائد والأمالي (طُبع بعضها). [١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١٤١، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦][1].

٨٤ ـ علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي أيضًا، له حديثه عن محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدِي (ت ٣١٢هـ). [٨٢][2].

٨٥ ـ علي بن محمد بن عبدالله بن بِشران أبو الحسين (ت ٤١٥هـ)، له الفوائد. [٦٥٥، ٦٥٩][3].

٨٦ ـ علي بن مُفَرِّج بن عبدالرحمن الصِّقِلِّي (ت نيِّفٍ وسبعين وأربعمائة)، له فوائد. [٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥][4].

٨٧ ـ عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكَتَّاني (ت ٣٩٠هـ)، له أمالي. [٤٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠][5].

---

(١) انظر: ثبت الضياء (١١٨)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩)، والمعجم المفهرس (رقم ١١٠٢)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ رقم ٢٥١).

(٢) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٠٤).

(٣) له نسخ متعدّدة، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٥٠، ٤٦٩ رقم ٢٨٩، ٣١٤).

(٤) انظر: المجمع المؤسّس لابن حجر (٣/ ١٤١ رقم ١٣٧٣).

(٥) انظر: التقييد لابن نقطة ـ ترجمة أحمد بن يحيى بن بركة ـ (رقم ٢١٠)، وثبت الضياء (١١٤، ١٣١)، والفهرس الشامل (١/ ٢٤٥، ٦١٩ رقم ١٣٦١، ٩٤).

٨٨ ـ عمر بن محمد بن علي الزيّات (ت ٣٧٥هـ)، له حديث. [١٢، ١٤، ٧٣، ٧٤، ٧٣١، ٧٣٢][1].

٨٩ ـ عيسى بن سالم الشاشي (ت٢٣٢هـ)، له حديث. [١٢٣، ١٢٧][2].

٩٠ ـ عيسى بن علي بن عيسى بن داود بن الجرّاح (ت ٣٩١هـ)، له الفوائد المنتقاة العوالي والغرائب عن أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [٤٣، ٥٤، ١٠٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٣١، ١٤٢][3].

٩١ ـ محمد بن أحمد بن إسماعيل الواعظ الشهير بابن سمعون (ت ٣٨٧هـ)، له الأمالي. [٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤][4].

٩٢ ـ محمد بن أحمد بن الحسين بن الغطريف (ت ٣٧٧هـ)، له جزء حديثي (مطبوع). [٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠][5].

٩٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق بن عبدالله البغدادي

---

(١) الظاهرية [مجموع ٥٦] (و١٩٩/أ ـ ٢٠٨/أ) [مجموع ٩٤/٢٢] (٢٥٨/أ ـ ٢٦٦)، وانظر: المجمع المؤسّس لابن حجر (١/٢٩٨ رقم ٢٢٢) (١/٣٦٦) (٢/٢٠٨)، والمعجم المفهرس (رقم ١٢٣٦)، وتاريخ التراث لسزكين (١/١/٤٠٩).

(٢) الظاهرية [مجموع ١٠٤] (و٩٦/أ ـ ١١٣/أ). انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/١/٢٠١ رقم ٤٦)، والفهرس الشامل (١/ ٦٤٠) (٢/ ٧٢٥).

(٣) انظر: ثبت الضياء (١١٥).

(٤) انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ رقم ١٣٢٣)، ويقوم الدكتور عامر حسن صبري (حفظه الله) على طبعه.

(٥) انظر: المجمع المؤسّس لابن حجر (١/ ٣٧٠ رقم ٣٠٤) (٢/ ٢١٢)، والمعجم المفهرس (رقم ١٤١٢).

أبو الحسين ابن رِزْقُوْيه (ت ٤١٢هـ)، له حديثه [٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦][(١)].

٩٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النرسي (ت٤٥٦هـ)، له حديث. [٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧][(٢)].

٩٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عمر، أبو جعفر ابن المُسْلِمة (ت ٤٦٥هـ)، له أمالي. [١٠١، ١٠٢، ١٠٣][(٣)].

٩٦ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن فارس، ابن أبي الفوارس (ت٤١٢هـ)، له حديثه. [٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٥٨، ٦٦٠][(٤)].

٩٧ ـ محمد بن إسماعيل بن العباس الورّاق (ت ٣٧٨هـ)، له أمالي. [٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠][(٥)].

٩٨ ـ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد النقّاش أبو بكر (ت ٣٥١هـ)، له حديثه. [٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢][(٦)].

---

(١) الظاهريّة [مجموع ٣٧].(و٤٥ـ٤٩). نظر: الفهرس الشامل (٢/ ٧٠٥ رقم ٢٠٢).

(٢) الظاهريّة [مجموع ٢٦٣٧] (و٦٩ ـ ٧٤)، انظر: الفهرس الشامل (٣/ ١٥٩٩ رقم ١٣٠١).

(٣) انظر: ثَبَت الضياء (١٣٠).

(٤) الظاهرية [مجموع ١٠/ ١/ ٢]. الفهرس الشامل (١/ ٦٣٢ رقم ٢٦٧).

(٥) الظاهريّة [مجموع ١١٧] (و١٩/ب ـ ٢٠/أ). انظر: برنامج قاسم بن يوسف التُّجِيبي (٢٢٧ ـ ٢٢٨)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠٢ رقم ٧٧٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٤٥٤)، والفهرس الشامل (٣/ ١٥٦٧ رقم ١١٣٣).

(٦) الظاهرية [مجموع١٢٤] (و٨٦ـ٨٧). انظر: الفهرس الشامل (٢/ ٧١٣ رقم ٢٩٩).

٩٩ ـ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، له أمالي. [٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠][(١)].

١٠٠ ـ محمد بن عبدالله بن أبان التغلبي الهِيْتِي (ت٤١٠هـ)، له أمالي. [٥٧٩].

١٠١ ـ محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي أبو بكر (ت ٣٥٤هـ)، له فوائده المشهورة بـ (الغيلانيات) وهو مطبوع. [٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦].

١٠٢ ـ محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن هارون الدقاق، ابن أخي مِيْمِي (ت ٣٩٠هـ)، له الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان عن الشيوخ العوالي، وجزء من حديثه. [١٤٣][(٢)].

١٠٣ ـ محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، له جزء حديثه المشهور بالعُلّوّ الإسنادي المطلق (وهو مما قد طُبع مؤخّرًا). [١٦، ١٧، ١٨، ١٩][(٣)].

١٠٤ ـ محمد بن عبدالرحمن بن العباس المخلِّص، أبو طاهر (ت٣٩٣هـ)، له الفوائد أو الأمالي. [١٥٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩][(٤)].

---

(١) له نسخ متعدّدة، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠ رقم ١٣٩١).

(٢) انظر: ثبت الضياء (١١٥)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٣٣ رقم ٢٥٨).

(٣) انظر: ثبت الضياء (١٩٩، ٢١٢)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٨٠)، والمعجم المفهرس له (رقم ٩٩٣).

(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، والمعجم المفهرس له =

١٠٥ ـ محمد بن عبدالرحمن بن العباس المخلِّص، أبو طاهر أيضًا، له سبعة مجالس من أماليه (وهو مطبوع). [١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣][(١)].

١٠٦ ـ محمد بن عَمرو بن البختري أبو جعفر الرزّاز (ت ٣٣٩هـ)، له أمالي وحديث. [٢٧٤، ٢٨١، ٢٩١، ٣٣١، ٣٣٣، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٧٠، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥]. وذكر في رقم (٥١٧) أول مجلس سمعه منه الراوي عنه[(٢)].

١٠٧ ـ محمد بن عيسى بن حيّان المدائني (ت ٢٧٤هـ)، حديثه. [٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢].

١٠٨ ـ محمد بن فارس بن محمد بن محمود بن عيسى البغدادي أبو الفرج ابن الغوري (ت ٤٠٩هـ)، له أمالي. [٥٧٦، ٥٧٧][(٣)].

١٠٩ ـ محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدي (ت ٣١٢هـ)، له جزء من حديثه. [٨٢][(٤)].

١١٠ ـ محمد بن مخلد بن حفص الدُّوري العطار (ت ٣٣١هـ)، له

= (رقم ١٥١٤)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ رقم ٢٦٥).

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٣٢٤ رقم ٢٤٧).

(٢) لكتابه نسخ متعدّدة، فانظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٦٧).

(٣) الظاهرية [مجموع ١٩] (و٣٨ ـ ٤٢)، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٥٣، ٦٣٥).

(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠١)، لكن من غير طريق المشيخة.

حديث وأمالي وفوائد. [٣٠٤، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٤][(١)].

١١١ ـ محمد بن المظفّر البغدادي (ت ٣٧٩هـ)، له الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي (لديّ مصوّرة منه، ونسخته من رواية أبي بكر الأنصاري بالفعل). [٧٥، ٧٦، ٧٧][(٢)].

١١٢ ـ محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس الصُّوْلي أبو بكر الأديب (ت ٣٣٥هـ)، له أحاديث وأخبار (ولديّ مصوّرة منه). [٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١][(٣)].

١١٣ ـ محمد بن يوسف بن محمد العلاف ابن دُوْسْت (ت ٣٨١هـ)، وله الأمالي. [٤٠][(٤)].

١١٤ ـ مصعب بن عبدالله بن مصعب الزُّبيري (ت ٢٣٦هـ)، حديثُه من جَمْع أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١٢٢][(٥)].

١١٥ ـ هُدْبَة بن خالد القيسي (ت بضع وثلاثين ومائتين)، حديثُه من

(١) لكتبه نسخ متعدّدة، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ رقم ١٧٠).
(٢) انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥).
(٣) دار الكتب المصرية [٢٥٥٧٣ب] [١٥٥٨ ضمن مجموع]، انظر: الفهرس الشامل [١/ ٦٢٧ رقم ١٨٨].
(٤) الظاهريّة [مجموع ١١٢/أ ـ ١٣٠/أ]. انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤١٨ رقم ٢٤٨).
(٥) انظر: مقدّمة تحقيق تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي بتحقيق الشيخ الفاضل محمد عزير شمس (٣٤).

جَمْع أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧). [٣٢، ١٤٤][1].

١١٦ ـ يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)، له أمالي وحديث. [٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣][2].

١١٧ ـ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بُهلول بن حسان الأزرق، أبو بكر التنوخي الكاتب (ت ٣٢٩هـ)، له أمالي وحديث. [٤٦٧، ٥٦٨][3].

* أبو إسحاق الحبال = إبراهيم بن سعيد بن عبدالله.

* أبو بكر الصولي = محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس.

* أبو الفضل الزهري = عُبيدالله بن عبدالرحمن بن محمد.

* أبو القاسم البغوي = عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز.

* أبو يعلى الفراء = محمد بن الحسين بن محمد بن خلف.

* ابن السَّمَّاك = عثمان بن أحمد بن عبدالله.

* ابن شاه = أحمد بن الحسن بن محمد بن علي.

* ابن الغطريف = محمد بن أحمد بن الحسين.

* ابن ماسي = عبدالله بن إبراهيم بن أيوب.

---

(١) انظر: ثبت الضياء (٢١٩)، ومقدّمة تحقيق تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي بتحقيق الشيخ الفاضل محمد عزير شمس (٣٣).

(٢) له نسخ متعدّده، انظر تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٤٧ رقم ١٥٣).

(٣) الظاهرية [مجموع ٣٨/ ١] (و١/ أ ـ ١٥/ ب) [مجموع ٨٧] (و١١١/ أ ـ ١٢٨/ ب). انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦ رقم ١٦٤).

* ابن المسلمه = محمد بن أحمد بن محمد بن عمر.

* ابن أخي ميمي = محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله.

* الصولي = محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس.

* القَطِيعي = أحمد بن جعفر بن حمدان.

* المُخَلِّص = محمد بن عبدالرحمن بن العباس.

* النرسي = محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد.

وبذلك يظهر مقدار ثراء هذه المشيخة بنوادر المصادر، التي تُضيف إلى مشاهير كتب السنة من زوائد الأسانيد والمتون ما يجعلها هي ذاتها من المصادر المهمّة للسنة النبويّة المشرّفة.

وهي (أعني هذه المشيخة) تكشف لنا وجهًا آخر من وجوه مكانة أبي بكر الأنصاري العلميّة؛ لأنها أبرزت لنا سعة دائرة مرويّاته، حتى تناولت ذلك القدر الكبير من المسموعات لتلك الأجزاء المغمورة.

بل لقد استوقفني أن أجد في مسموعات أبي بكر الأنصاري بعضَ مشاهير كتب السنة (كصحيح البخاري)[1] وكبارها (كطبقات ابن سعد)[2]، ثمّ لا يُخرج منها في هذا الكتاب خبرًا واحدًا!! ألا يدل ذلك على أن هذا التحاشي كان مقصودًا، بغرض المحافظة على تلك الكتب المغمورة وإبرازها، وأمّا تلك الكتب المشهورة فهي مستغنية بشهرتها عن شيءٍ من ذلك.

---

(١) انظر ما تقدّم (١٢٢ ـ ١٢٣).

(٢) انظر ما تقدّم (الحاشية في ١٩٧).

ثم عاد فاستوقفني أن لأبي بكر الأنصاري مسموعاتٍ أخرى لكتب غير مشهورة، لم يورد منها حديثاً واحدًا في هذا الكتاب[١]. ليعود المِدَادُ إلى تسطير الإعجابِ البالغ بعلم هذا الإمام وكثرة مروياته من كتب السنة!!.

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ رقم ١٧٤) (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥ رقم ٣١٦) (١/ ٥٥٩ رقم ٤٧٤) (٢/ ٣٩ رقم ٥١٣) (٢/ ٤٢ رقم ٥٣٣) (٢/ ٧٤ رقم ٥٩٦) (٢/ ١٠١ رقم ٥١٤) (٢/ ١٤٢ رقم ٦٧٥) (٢/ ١٩٧ رقم ٤٧٢) (٢/ ٢٠٩ رقم ٧٨٨) (٢/ ٢٢٣) (٢/ ٤٢٩) (٢/ ٤٤٨) (٢/ ٥١٨ ـ ٥١٩).

المبحث الثالث: مميّزاتُ هذه المشيخة، وما يُؤخَذُ عليها.

لقد تميّز هذا الكتاب (الذي حَظِيتُ بشرف خدمته) بمميّزاتٍ عديدة، لا تخفى على مَنْ طالعها، أو قَرَأَ وَصْفَها السابق ذكره.

غير أنّنا سنلخِّصُ هذه المميزات في هذا المبحث، لبيان فوائد هذه المشيخة، ولإظهار كبير أهمّيتها.

فأولاً: أن علم المشيخات علمٌ متأخِّرُ الظهور في علوم السنّة، حيث كان ظهوره في القرن الرابع الهجري (كما سبق)[1]. لذلك تأتي مشيخة أبي بكر الأنصاري، وهي من مشيخات آخر القرن الخامس الهجري، لتمثّل مرحلةً متقدّمةً من مراحل علم المشيخات، ولتضع بين أيدينا صورةً من صور المؤلفات في هذا العلم خلال قرنه الثاني فقط، الذي فقدنا أكثر مؤلفاته فيه.

ثانيًا: أن المشيخة تضمّنت سبعةً وثمانين شيخًا من علماء القرن الخامس، الذي هو أحدُ القرون المتأخِّرة التي نحتاجُ فيها أيَّ إضافةٍ تخدم تراجم علمائها؛ لفقدان كثيرٍ من المصادر التي تخدمها.

ثالثًا: أن المشيخة أعطتنا تراجم لأولئك الشيوخ السبعة والثمانين، يُمكن أن نصفها بأنها تراجم متكاملة تقريبًا، خلافًا لما قد يظنّه المتعجِّلُ النظر:

- فالاسم والنَّسَبُ والنِّسْبةُ واللقب والكنية أوّل أركان الترجمة، وقد وُجدت في هذه المشيخة.

---

(١) انظر ما تقدّم (٢١٩ ـ ٢٢٥).

ـ ثم شيوخُ المترجَم، وهؤلاء مذكورون خلال أسانيد أحاديثه في المشيخة.

ـ ثم الرواة عنه، ويكفي فيهم صاحبُ المشيخة، الذي يمتاز بأنه إمامٌ من الأئمة، لا مطلق راوٍ من الرواة.

ـ ثم يأتي ذلك التوثيقُ الجُمْلِيُّ لشيوخ هذه المشيخة، المُسْتَنْبَطُ من تسميتها بـ (أحاديث الشيوخ الثقات) كما تقدّم بيانه[1]، ليضع أحدَ أهمِّ أركان الترجمة عند أهل الحديث والرواية.

ولا يبقى بعد ذلك من أركان الترجمة الكبرى إلا ذكر سنةِ الوفاة، وهذا ما خلت منه المشيخة. إلا أن الذي يُعوِّضُ ذلك أن طبقة المترجَم قد عُلمت من خلال شيوخه والراوي عنه، والطبقةُ تقوم مقام سنة الوفاة في تحديد زمن المترجَم. وإن كنتُ قد تمّمتُ هذا النقص في حاشية التحقيق، ووُفّقتُ في جُلِّ ذلك (بحمد الله تعالى).

رابعًا: أن المشيخة أضافت إضافاتٍ حقيقيّةً ذاتَ قيمةٍ على تراجم الشيوخ المذكورين فيها؛ أفصِّلها فيما يلي:

أ ـ لقد أضافت المشيخةُ ذلك التوثيق الإجمالي لجميع شيوخ صاحبها؛ فإن كان ذلك الشيخ مُتَّفَقًا على توثيقه أضافت نصًّا جديدًا في ذلك، وإن كان مُتَّفقًا على تضعيفه (وهم ثلاثة فقط) دلّت المشيخة على وجود خلافٍ فيهم، وإن كانوا مترجمين لكن لم نقفِ على جرح أو تعديلٍ فيهم (وهم ثمانية شيوخ) أَسْعَفَتْنا هذه المشيخة بما لا يُوجد في غيرها بذلك التعديل الإجمالي فيهم، وإن لم نقف على ترجمةٍ لهم أصلاً (وهم شيخان فقط) جاءت هذه

---

(١) انظر ما تقدّم (٢٥٩ ـ ٢٦١).

المشيخة لتسدَّ ثغرةً كبيرةً بإنشائها لترجمةٍ متكاملةٍ (كما سبق) لمن ليس له ترجمة أصلاً (حسب اطلاعنا)[١].

ولم يقف الأمر عند هذا التوثيق الإجمالي، فهناك شيوخٌ أثنى عليهم أبو بكر الأنصاري ثناءً خاصًا عند ذكرهم؛ مثل قوله في الشيخين الثاني والثالث: «الشيخ الصالح»، وقوله في الشيخين السادس والسابع: «الإمام»، وقوله في الشيخ الحادي عشر: «المعَدَّل»، وقوله في الشيخ الرابع عشر: «الرئيس»، وقوله في الرابع والعشرين: «الزاهد»، وقوله في الشيخ الثالث والثلاثين: «الأجلّ السيّد».

ب ـ كما أضافت المشيخة أيضًا في سياقها لأسماء الشيوخ إضافةً مهمّة، وتزداد أهمّيّة أنها من أعرف الناس بذلك الشيخ وألصقهم به، وهو تلميذه أبو بكر الأنصاري. وأعني بهذه الإضافة: رَفْعَ أنساب الشيوخ وعدم الاكتفاء باسمٍ ثلاثيّ مثلاً، بل تجاوز ذلك بكثير؛ كما فعل في: الشيخ الخامس، والحادي عشر، والثالث عشر، والخامس والخمسين، والواحد والسبعين.

بل ربما أعانت المشيخة على تصحيح نسب بعض الشيوخ، كما في الشيخ السابع عشر منها.

جـ ـ أن المشيخة بما تضمّنته من معلومات عن شيوخ صاحب المشيخة، أعانتنا (بل حَمَتْنا) من الوقوع في الخَلْط بين التراجم، بجمع المتفرّق (كما في الشيخ السابع والثمانين)، أو تفريق المجتمع (كما في الشيخ السابع والثلاثين).

---

(١) سبق تفصيل هؤلاء الشيوخ المذكورين هنا، فانظر ما سبق (٢٦٠ ـ ٢٦١).

لتكون المشيخة رافدًا من روافد علم المتفق والمفترق والموضح لأوهام الجمع والتفريق.

د ـ أن المشيخة أعانت وربما تفرّدت في ضبط أسماء الشيوخ وأنسابهم وألقابهم، خاصةً تلك التي في حاجةٍ إلى ضبط لغرابتها أو للخلاف في ضبطها؛ كما وقع في: الشيخ الثامن والعشرين، والسابع والثلاثين، والتاسع والثلاثين، والستين، والرابع والستين، والرابع والسبعين، والسادس والسبعين، والرابع والثمانين. لتكون المشيخة بذلك أيضًا رافدًا من روافد علم الضبط والمؤتلف والمختلف.

خامسًا: أن المشيخة كما أنّها أضافت تلك الإضافات المهمة في تراجم شيوخ صاحب المشيخة، فقد تجاوزت إضافاتُها التراجميّةُ إلى الطبقات التي هي الأعلى من طبقة الشيوخ: من الرواة المذكورين في أسانيد الأحاديث. فإضافةً إلى إيراد أسماء أولئك الرواة وشيوخهم والرواة عنهم كما يقتضيه الإسناد أصلاً، فقد تضمّنت فوائد تراجميّة أخرى؛ أبيّنُها فيما يلي:

ـ إيرادُ توثيقٍ فيهم[١].

ـ وضبط أسمائهم وأنسابهم[٢]، حتى كانت المشيخة هي المصدرَ الوحيد لابن نقطة في ضبط إحدى النِّسَبِ[٣].

---

(١) انظر الحديث رقم (٥٦ راويين، ٢٩١، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٥٠، ٦٣١، ٦٦١).

(٢) انظر الحديث رقم (١٣، ٨٧، ١٢٨، ٣٥٩، ٣٦٧، ٤٤٢، ٦٢٨، ٦٤٤، ٦٦٧، ٧١٦).

(٣) انظر الحديث رقم (٢٣٥)، مع تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٥٣ رقم ٣٩٣٢).

ـ إعانتها على عدم الوقوع في وهم الجمع أو التفريق[١].

ـ ذكر سنة الوفاة والولادة[٢].

سادسًا: أنّ المشيخة مصدرٌ من مصادر السنّة الأصليّة، لإيرادها ذلك العدد المبارك من الأحاديث والأخبار بالإسناد، دون تعليق يُحذف فيه الإسناد. وذلك ما جعلها مصدرًا أصيلاً بالفعل للعلماء من بعدها، كما سبق أن بيّناه عند ذكر العلماء الذين نقلوا عنها والمصنّفات التي استفادت منها[٣].

وبذلك يتّضح أحدُ أكبرِ وُجُوهِ أهمّيةِ هذه المشيخة، وذلك أنها خزانةٌ من خزائن السنّة والأثر، فهي وعاءٌ حافظٌ للسنة، معينٌ على تمييز صحيحها من سقيمها بغير شك؛ وكفى بهذين الوجهين دليلاً على مكانة هذه المشيخة بين كتب تراث هذه الأمّة.

سابعًا: أنّ المشيخة لم تكن فقط من المصادر الأصليّة للسنّة النبويّة المشرفة (على جلالة ذلك وأهميّته)، بل هي مصدرٌ متميّزٌ بنوع فريد من المرويات: إنها الأحاديث الفوائد من العوالي والغرائب.

وقد سبق ذكر بعض الأدلّة على ذلك، من مثل أن أحد العلماء خصَّ هذه المشيخة بأن عمد إلى أحاديثها الكثيرة بانتقاء غُررِ فوائدها في جزء منفرد[٤]، وأنّ أكثر بل جُلّ مصادر المشيخة هي أجزاء حديثيّةٌ مغمورة غير

---

(١) انظر الحديث رقم (٣٤، ٣٢٧، ٥٥٢، ٦٣٢، ٧٢٩).
(٢) انظر الحديث رقم (٣٥٩).
(٣) انظر ما سبق (٢٥٢ ـ ٢٥٣)
(٤) انظر ما سبق (٢٥٠ ـ ٢٥١)

مشهورة؛ فحتّى متون السنّة الواردة في مشاهير كتبها تضيف إليها المشيخةُ من الأسانيد المستقلّة بالمتابعات والشواهد، ما يجعلها تحلُّ مَحَلَّ المستخرجات بفوائدها المتعدّدة وأهمّيتها التي لا تخفى.

أمّا العُلُوّ فهو أحد أظهر مميّزات أحاديث هذه المشيخة، وكيف لا يكون ذلك؟! ومؤلف المشيخه مُسْنِدُ عصره، بل أسند شيخ على وجه الأرض، كما سبق في ترجمته[1]. ولئن قال عنه الحافظ ابن حجر: «هو آخر من كان بينه وبين النبي ﷺ ستة رجال ثقات، مع اتّصال السماع، على شرط الصحيح»[2]؛ فلقد وجدنا مصداقَ ذلك في هذه المشيخة فعلاً[3].

ثامنًا: أنّ المشيخة مع كونها خزانةً حديثيّةً متميزةً (كما سبق)، إلا أنّها تجاوزت هذه القمّة إلى نَشْرِ بعض العلوم الحديثيّة والفوائد العلميّة:

- فمن حُكمٍ على حديث بالغرابة[4].
- إلى حكمٍ بالصحّة، مع التخريج، وبيان العلو[5].
- إلى بيان خطأ[6].
- إلى إيراد ما يدخل ضمن المسلسلات[7].

---

(١) انظر ما سبق (١٩١ ـ ١٩٤).
(٢) لسان الميزان (٥/ ٢٤١).
(٣) انظر مثلاً رقم (١٦، ١٧، ١٩).
(٤) انظر الحديث رقم (٢٩).
(٥) انظر الحديث رقم (٦٦٢).
(٦) انظر الحديث رقم (٢٥٣).
(٧) انظر الحديث رقم (٣٢١، ٧٠٨).

ـ إلى شرح غريب بعض الأحاديث[١].

تاسعًا: أنّ المشيخة تضمّنت ثَبَتًا بمسموعات أبي بكر الأنصاري من كتب السنة والأخبار والسير، التي كانت في أغلبها كتبًا غير مشهورة (كما سبق إيضاحه في مسرد مصادر المشيخه)[٢]؛ مما يُضفي على هذا الثَّبَتِ قيمةً خاصّة: حيث عَرَّفنا على بعض المصادر المغمورة، وحَفِظَ لنا شيئًا من مضامينها، وأبرز لنا إسناد صاحب المشيخة إلى تلك الكتب والأجزاء الحديثيّة، ليُبقي على إمكان اتّصال إسنادنا بها (من جهة)، وليكون وثيقةً تدلّ على أصالة تلك الكتب والأجزاء وصحّة نسبتها إلى مؤلِّفيها (من جهةٍ أخرى).

وبعبارة مختصرة إن هذا الكتاب (أحاديث الشيوخ الثقات) مشيخةٌ وثَبَتٌ، بكل ما لهذين المنهجين من مناهج التصنيف في السنّة من الأهميّة، وما يحويانه من المميزات والفوائد.

عاشرًا: أن المشيخة لوحةٌ رائعة، تصوِّرُ لنا الحياة العلميّة خلال القرن الخامس فما قبله، وذلك من خلال:

ـ ذِكْرِ حواضر العلم من الأمصار والبلدان[٣].

ـ وتسميةِ دُور العلم (كالجوامع)[٤].

---

(١) انظر الحديث رقم (٣٣٨، ٦٩٧).
(٢) انظر (٢٦٥ ـ ٢٨٤).
(٣) انظر: كشاف المواضع (١٥٤١ ـ ١٥٤٢).
(٤) الموطن السابق.

ـ وأزمنة القراءة والرواية[١].

ـ والكُتُبِ المقروءة (التي هي مصادر المشيخة)[٢].

ـ وتداخُلِ روايات أهل الأمصار، وامتزاج أسانيد الأقطار؛ لبيان أثرٍ من آثار الرِّحْلَةِ في طلب الحديث[٣].

هذه أهمّ مميّزات هذه المشيخة، التي تشهد لها بالمكانة السامية بين كتب السنة وكتب العلوم الإسلاميّة عمومًا!.

غير أن أيّ كتابٍ ـ حاشا كتاب الله عز وجل ـ لابُدَّ أن يوجد فيه شيءٌ من النقص، الذي هو من الطبيعة البشريّة لكل مؤلّف.

ولمّا كان هذا أمرًا طَبَعيًا، ولا يخلو منه كتابٌ (غير كتاب الله العزيز)، ولمّا كانت بعضُ الانتقادات في نظري قد لا تكون كذلك عند غيري = فقد كدتُ أتركُ هذا المبحث بالكليّة، لولا أن هذا أصبحَ عُرْفًا متبعًا في الرسائل العلميّة، فلا تُسْتَحْسَنُ مخالفتُه.

وأقوى تلك المؤاخذات على المشيخة هي المؤاخذات الثلاثة التالية:

أولاً: عدم استيعاب المشيخة لجميع شيوخ أبي بكر الأنصاري، خاصةً

---

(١) لا يكاد يخلو أول إسنادٍ لكل شيخ من ذلك، وفي تضاعيف المشيخة مواطن كثيرة منه أيضًا.

(٢) انظر ما سبق (٢٦٥ ـ ٢٨٤).

(٣) وأوضح مثالٍ على ذلك ـ بعد الأسانيد نفسها ـ رحلة أبي بكر الأنصاري، وشيوخه من غير أهل بغداد الذين لقيهم خارج بغداد، أو فيها من الواردين إليها. فانظر ما سبق (٩٥ ـ ١٠٥).

أولئك الشيوخ الذين تنطبق عليهم شروط المشيخة، بكونهم ثقاتًا وشيوخًا بالسماع والعرض لا بالإجازة.

وإن كنتُ قد حاولت إيجاد إجابةٍ على هذه المؤاخذة، وبيانَ مسوِّغٍ لها، في مبحث شيوخ المؤلف المتقدّم[١].

ثانيًا: ذِكْرُ صاحب المشيخة لبعض الشيوخ المتكلَّم فيهم، ومنهم مَنِ الراجحُ جَرْحُه، في مشيخته التي وسمها بـ (أحاديث الشيوخ الثقات).

وسبقت الإجابة عن ذلك، وتهوينُ أمر هذه المؤاخذة[٢].

ثالثًا: إخراج صاحب المشيخه لبعض الأحاديث الشديدة الضعف، بل والموضوعة، التي بلغت (بمجموع القِسْمَيْن) ستة وثلاثين ومائة حديث. وهذا وإن كان لا يُمثِّلُ إلا زيادة على سُبُع أحاديث المشيخة بقليل، إلا أنه مما يُؤخَذُ على صاحب المشيخة فعلاً، خاصة الأحاديث الموضوعة منها التي بلغت أربعةً وثلاثين حديثًا[٣].

ولا أجد للمؤلف من عُذرٍ في ذلك إلا ما ذكره الحافظ ابن حجر وغيره، من أنّ «الاكتفاء بالحوالةِ على النظر في الإسناد طريقةٌ معروفةٌ لكثيرٍ من المحدّثين، وعليها يُحمل ما صدر منهم، من إيراد الأحاديث الساقطة، مُعْرِضِين عن بيانها صريحًا. وقد وقع هذا لجماعةٍ من كبار الأئمة، وكان

---

(١) انظر (٢٠٦ ـ ٢٠٨).
(٢) انظر (٢٥٩ ـ ٢٦١).
(٣) انظر (٢٦٣ ـ ٢٦٤).

ذكر الإسناد عندهم من جُملة البيان»[١].

ولئن كان لي من حق في تقوية هذا الملحظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر دفاعًا عن مثل هذه المشيخة، فهو أن إبراز أسانيد تلك البواطيل والمناكير لو لم يكن فيه إلا تمكيننَا من الحكم عليها بذلك من خلال دراسة أسانيدها، لكان لذلك فَضْلٌ لا يخفى على كُتُبٍ أخرى أوردتِ الموضوعاتِ والمتروكاتِ محذوفةَ الأسانيد، فوعّرت علينا سبيلَ الحُكم عليها بما يليقُ بِبُطْلاَنِها؛ مع مايستحقّه الجازمُ بنسبة تلك الموضوعات إلى النبي ﷺ من الوعيد، بخلاف من أسند الحديث فلم يجزم بنسبته إلى النبي ﷺ مباشرةً.

نعم.. كان ينبغي الحكم على الموضوعات بذلك صراحةً، إبراءً للذمّة على الوجه الأكمل. لكن ذلك منهجٌ مُتّبع كما سبق، فليس أبو بكر الأنصاري فيه بمبتدع، وله وجهةُ نظره؛ وإن كُنّا نخالفها!.

وبذلك أكون قد انتهيتُ من ذكر أهمّ مميزات هذه المشيخة وما يُؤخذ عليها، لنكمل بعد ذلك بقيّة مباحث هذا الفصل.

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٨٦٣)، وانظره أيضًا (٢/ ٨٣٩ ـ ٨٤٠)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

المبحث الرابع: نُسْخَتَا الكتابِ الخَطِّيّة، وَصْفٌ ودراسة:

بعد البحث في المظانّ وغيرها لم أجد لمشيخة أبي بكر الأنصاري نسخةً خطيّة غير التي اعتمدتها في التحقيق، إلا ما كان من نسخةِ الأحاديث المنتقاة من المشيخة، التي اعتبرتها نسخةً مساندةً لنسختي من الكتاب؛ فاستفدت منها في مقابلة النسخة وقراءتها، على منهج يأتي وصفه؛ ولذلك تعاملتُ مع نسخة الأحاديث المنتقاة على أنها نسخة ثانية للكتاب، وهي كذلك، لكنها نسخة ناقصة.

ولذلك فسأقوم في هذا المبحث بوصف هاتين النسختين، ودراستهما، بما يوضِّح حالتيهما من الأصالة والجلالة:

أولاً: نسخة الأصل المعتمدة:

نسخة الكتاب المكتملة الوحيدة في ذلك، والتي كانت هي عمدة تحقيقه = من محفوظات مكتبة فيض الله بتركيا، تحت رقم [٥٣٣].

وهي تتكوّن من (١٢٣) لوحة، كل لوحة بها صفحتان (أ ـ ب)، إلا صفحتي العنوان والختام، وعليه فيكون عدد صفحات النسخة أربعًا وأربعين ومائتي صفحة. وفي كل صفحة تسعةَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطر نحو أربع عشرة كلمة.

وتبدأ **النسخة بصفحة عنوانها**، التي كُتب عليها العبارة التالية (الجزء الأول من أحاديث الشيوخ الثقات)، ثم تحتها بسطر: (رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله البزّاز الأنصاري عنهم)، ثم

تحتها: (رواية الشيخ أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السبّاك إجازةً عنه)، ثم تحتها كُتبت العبارتان التاليتان متقابلتان كأنهما بيتان من الشعر في صورة الكتابة، فالعبارة اليمنى: (مِلْكٌ وسماع لمحمد بن علي بن عبدالصمد، وإلى آخر الخامس من السباك، نُفع به)، والعبارة اليسرى: (سماعٌ منه لإبراهيم بن محمد بن النَّشَفِ الواسطي، نُفع به في الدارين، بمحمد وآله الطاهرين، آمين)[1]. وهذا العنوان وإسناد النسخة أيضًا كلّه مكتوب بخطّ بقيّة المشيخة نفسه، كما يظهر من الموازنة بينهما.

ثم إن هذا العنوان تكرّر بعد هذه المرّة أربع مرّات أخرى، في بداية كل جزء من أجزاء الكتاب. فالكتاب ينقسم إلى خمسة أجزاء حديثيّة، كما في نسخته الخطيّة المعتمدة هذه؛ وهو ما ذكره أيضًا ابن نقطة وابن رجب الحنبليان: من أن عدَد أجزاء المشيخة خمسة أجزاء[2].

أمّا ناسخ النسخة وتاريخ نسخها فلم يُذكر في النسخة صراحةً، لكن

---

(١) التوسُّل بذوات المخلوقين كالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء والصالحين توسُّلٌ مبتدع غير مشروع، كما بيّنه بأدلّته شيخ الإسلام ابن تيميّة في كتابيه: قاعدة جليلة ـ ضمن مجموع الفتاوى ـ (١/ ٣٣٧ ـ ٣٥٨)، والاستغاثة ـ تلخيصه ـ (١/ ٨٣ ـ ١٦٦).

فاستغنيتُ بالتنبيه على ذلك هنا عن تكرير التنبيه عليه عند إعادة هذه العبارة في بداية كل جزء من أجزاء الكتاب الخمسة.

(٢) قال ابن نقطة في التقييد (٣٠٢) في ترجمة ابن الخُريف: «سمع من القاضي أبي بكر مشيخته، وهي خمسة أجزاء»، وقال ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٩٣): «وقد خُرجت له مشيخة عن شيوخه، في خمسة أجزاء، سمعتها بالقاهرة».

أمكنني أن أعرف الناسخ وأن أحدِّد بالتقريب زمنَ نسخها، من خلال سماعات الكتاب.

فأمّا ناسخ الكتاب فهو مالكُها الأول المذكور في عنوانها، ألا وهو: إبراهيم بن محمد بن سعيد بن إسماعيل بن عبدالباقي بن أحمد بن النَّشَف الواسطي، المعروف بابن النَّشَف وبالنَّشَفِي، أحد العلماء المترجمين[١]، وصفه قرينُه العالمُ محمد بن علي بن عبدالصمد بن الهني[٢] بـ: الشيخ الإمام العالم الفاضل[٣]، وبـ: السيّد الأجل[٤].

والذي بيّن لي أنه هو ناسخ النسخة: أنه كتب السماع الأوّل عليها في نهاية الجزء الثالث من المشيخة بخطه[٥]، كما صَرّح بذلك؛ فلاح لي بوضوح أنه هو ناسخ المشيخة لتطابق الخَطَّين في قاعدة الكتابة، ولا فرق بين الخطَّين إلا من جهة أن السماع يظهر فيه الاستعجال في الكتابة، بخلاف المشيخة التي كُتبت بتأنٍّ ظاهر.

ثم رجّح لي أنه هو الناسخ فعلاً: أنه هو أوّل مالكٍ للنسخة، كما وصفه بذلك قرينُه ومالكُ النسخة الثاني محمد بن علي بن عبدالصمد بن الهنيْ، وذلك في سماع الكتاب الأول الذي بخطّ ابن الهني عقب الجزء الأول

---

(١) انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ٧٧)، وتبصير المنتبه لابن حجر (٤/ ١٤٣٩).
(٢) ستأتي ترجمته (٣١١).
(٣) كما في سماع الجزء الأول (٣٥٢).
(٤) كما في سماع الجزء الخامس في آخر النسخة (٣٥٧).
(٥) انظر نماذج المخطوطات (٣٥٩).

والثاني والرابع والخامس؛ فقد كان يُقَدِّمُ اسمَ ابن النشف بقوله: «صاحب النسخة»، أو «صاحب الكتاب»، أو «صاحبه»[1].

وبذلك يظهر أحدُ أسباب ذلك الإتقان الكبير في كتابة المشيخة، وذلك الاعتماد البالغ من العلماء عليها من خلال كثرة السماعات المثبتة عليها (كما يأتي)؛ ذلك السبب هو أن ناسخَها عالمٌ فاضل.

وأمّا تاريخ النسخ فكما سبق: لم أجد ما يحدّده بدقّة؛ لكن الذي نستطيع أن نجزم به أن الكتاب إمّا أنه نُسِخَ سنة (٦١٢هـ) أو قبلها بيسير غالبًا؛ حيث إن أول سماعٍ على النسخة بخطّ ناسخها (ابن النشف) ومالكها الثاني (ابن الهني) مؤرَّخٌ بتاسع جُمادىٰ الأولى سنة اثنتي عشرة وستمائة.

أمّا الأصل المنقولة منه هذه النسخة فهو أجلّ أصلٍ على الإطلاق، إنه نسخة المشيخة التي بخطّ مؤلِّفها أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري نفسه، كما صَرّح بذلك ناسخُها ابنُ النَّشَف؛ حيث قال في السماع الذي كتبه بخط يده: «سمع جميع هذا الجزء واللذين قبله واللذين بعده، وذلك خمسة أجزاء، هي جميع ما وُجد من مشيخة قاضي المارستان بخطّه... (إلى أن قال في آخر السماع:) عن الأصل بوقف ابن الخشاب»[2].

وأكّد لنا هذا الأمر أحدُ العلماء الذين سمعوا هذه النسخة، ونقل بعضَ السماعات الموجودة على النسخة التي بخطّ أبي بكر الأنصاري والتي كانت

(١) انظر نصوص السماعات (٣١٦).
(٢) انظر (٣١٧).

بوقف تلميذه ابن الخشاب[١] إلى هذه النسخة. فقد جاء في بعض السماعات المنقولة بخطّ علي بن إسحاق بن علي بن هبة الله بن سهلان البغدادي الفقيه المحدّث المكثر الشهير بعلي بن سهلان[٢] قوله: «كتبه علي بن سهلان من الأصل الذي بالوقف بخطّ قاضي المارستان»[٣]، وقال مَرّة: «من الأصل الذي بخطّ المصنّف»، وقال ثالثةً: «صورةُ طَبَقَةٍ على الأصل بوقف الخشاب»[٤].

فهذه النقول تبيّن أن الأصل الذي كان بوقف ابن الخشاب، والذي صرّح ناسخ النسخة أنه نقل نسخته منه، أنه هو أصل الكتاب الذي بخطّ مصنّفه.

مع أن ناسخ النسخة قد بيّن أنه معتمدٌ على أصل المصنّف الذي بخطّه، كما هو الظاهر من مقدّمة كلامه السابق ذكره، فلا يحتاج الأمر إلى إثباتٍ فوق هذا!.

---

(١) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله البغدادي، ابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)، تلميذٌ لأبي بكر الأنصاري، كان مشهوراً بشغفه الزائد في الكتب، ولم يمت أحدٌ من العلماء وأصحاب الحديث إلا وكان يشتري كتبه كلّها. لكن فقره جعل مكتبته في غاية السوء من الغبار، حتى قيل إن الطيور عشّشت عليها! وبعد وفاته تفرّقت مكتبته (مع أنه أشهد على وقفها)، وبقي منها عُشْرُها، فوُضع في رباط المأمونيّة الذي سبق التعريف به (٥٧). انظر: معجم الأدباء لياقوت (٤/ ١٥٠٥)، وإنباه الرواه للقفطي (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٣١٩)، ودور الكتب العربيّة ليوسف العش (٢١٥).

(٢) انظر: مجمع الآداب لابن الفوطي (٤/ ١٩٧ رقم ٣٦٥٨).

(٣) كما في السماعات آخر الجزء الثاني (٣٥٣).

(٤) كما في السماعات في آخر النسخة (٣٦٠).

والنسخة بعد أن نُسخت عن هذا الأصل الجليل كما بيّنّاه آنفًا، **عاد الناسخُ إليها بالمقابلة** على ذلك الأصل الذي بخطّ أبي بكر الأنصاري؛ كما صَرّح الناسخ بذلك تصريحًا لا لَبْسَ فيه في آخر الجزء الثاني من المشيخة، حيث كتب على حاشيتها: «بلغ العرض على أصل خطّ المصنّف على سُقْمٍ فيه...»[1]، وكتب في آخر الجزء الثالث: «بلغ العرض بالأصل على سُقْمٍ كان فيه»[2]، وكتب في آخر الجزء الرابع: «بلغ العرض بالأصل»[3].

أمّا السُّقْم الذي أشار إليه الناسخ فالظاهر أنّه يعني الآفات الطبيعية التي أصابته، والتي عُرفت بها مكتبة ابنِ الخشاب[4]. ولا يمكن أن يعني أخطاءَ مثلاً، وإلا فمن أين جاءت النسخة بهذا الإتقان، وهي منسوخة عن هذا الأصل؟! ثم من أين يَقَعُ فيها أخطاء وهي بخط مصنِّفها الإمام العالم الكبير أبي بكر الأنصاري؟!!.

فجزى الله تعالى هذا الناسخَ العالمَ خيرًا على حفظه لنا هذا الكتاب الجليل من الضياع، بنسخه له عن هذا الأصل، ومقابلته له عليه؛ حتى خرج على ماهو عليه من الصحّة والإتقان.

وقد ظهرت في هذه النسخة دلائل الإتقان من جهاتٍ عِدّة، فالناسخُ عالمٌ فاضل، والأصل المعتمد عليه هو نسخة المصنِّف التي بخط يده، ثم قوبلت النسخة على هذا الأصل، وظهرت علامات المقابلة بالتصحيحات والألحاق

---

(١) (٤٨/أ).
(٢) (٧٣/ب).
(٣) (٩٩/أ).
(٤) انظر التعليق المتقدّم (رقم ١) في ص(٣٠١) عن وقف ابن الخشاب.

المتعدِّدة التي بخطّ الناسخ نفسه على حواشي النسخة، كما ستراه في مواضعه من النصّ المحقّق؛ ثم بعد ذلك يتداولها العلماء سماعًا وعرضًا على مدى قرون أربعةٍ، لتمتلىء حواشيها وبدايات الأجزاء وخواتيمها بالسماعات الكثيرة جدًّا، كما يأتي قريبًا بيانُ بعضِه.

ثم انضاف إلى ذلك كله حُسْنُ خطّ الناسخ، فقد كتب النسخة بخطٍّ جميل بديع، **أقرب** ما يكون إلىٰ خطّ الثُّلُث، منقوطًا غالبًا، كثير الضبط، خاصةً للمشكلات، مستخدمًا لرموز مَهَرَةِ النُّسَّاخِ من علامات التصحيح والتضبيب والإلحاق والإعجام والإهمال.

وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ جدًّا في النسخة:

ـ فمن ذلك أنه لمّا ورد في أحد الأسانيد اسمُ راوٍ مُسَمًّى باسم أبيه، وهو: محمد بن محمد بن عبدالله الهروي، وضع فوق اسمه رمز (صح)، ووضع أخرى مثلها فوق اسم أبيه؛ حتى لا يُظن أنه تكرّر خطأً[١].

ـ وأكثر من ذلك: أنه تكرر الاسم ثلاث مرات، فكرّر رمز (صح) فوقه ثلاث مرات، في ذكره لاسم: محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد[٢].

ـ ولما أورد حديثًا لأبي وائل عن أبي مسعود، وأبو مسعود ليس في شهرة ابن مسعود رضي الله عنهما، وأبو وائل معروف مشهورٌ بالرواية عن ابن مسعود لا عن أبي مسعود؛ فخشي أن يُظَنَّ به التصحيف من ابن مسعود

---

(١) (٥٤/ب)، ونحوه (٥٥/ب).

(٢) (١٠٥/أ).

إلى أبي مسعود، فوضع فوق كلمة (أبي) وعن يمينها وشمالها من الأعلى ثلاثة رموز بالتصحيح (صح صح صح)[1]!.

- ولما ورد حديث: «إذا مات الإنسان انقطع عمله...»، جاء في رواية الكتاب: «أو عِلْمٍ يَنْفَعُ»، ضبط كلمة (يَنْفَعُ) ضبطًا كاملاً على حروفها الأربعة، ورمز فوقها بـ (صح)، ليُعْلَم أن الرواية هنا هكذا، بخلاف المشهور في هذا الحديث، من أنه: «وعلم يُنْتَفَعُ به»[2]!.

- وفي التضبيب: ضَبَّبَ على الأخطاء النحويّة[3]، وعلى خطأ في اسم[4]، وعلى خطأ في ذِكْرِ سنةٍ للسماع[5]، وعلى سَقْط[6]، وعلى مشكلات من ناحية المعنى[7].

- ولمّا أخطأ في النسخ فكتب: «نهى النبيُّ ﷺ عن قتل الضفادع..»، وضع فوق كلمة (النبي) ضبّة، وعلامةَ لَحَقٍ، ثم كتب بِحِيَالِها في الحاشية: «رسول الله»، ورمز عقبها بـ (صح)[8]! فلله دَرُّهُ على أمانته ودقّته!!.

ومن أمانته التزامُه ببياضات واردةٍ في الأصل، غالبها عندما يُورد أبو بكر

---

(١) (٦٣/ ب)، ونحوه (٧/ أ).
(٢) (٦٠/ أ).
(٣) انظر الحديث رقم (١٢٤، ١٣٤، ١٤٧، ٣٠١، ٣٠٩، ٤٢٣، ٤٧١، ٥٠٧، ٥٣١).
(٤) انظر الحديث رقم (٤٣١).
(٥) انظر الحديث رقم (١٥٤/ أ).
(٦) انظر الحديث رقم (٢١٢، ٣٤١).
(٧) انظر الحديث رقم (١٦٤، ٢٢١، ٥٤٨، ٦٠٧).
(٨) انظر الحديث رقم (٤٦٢).

الأنصاري اسمَ شيخ من شيوخه واسمَ أبيه يُبيّض لاسم جدِّه، بنيّةِ البحثِ عنه أو التثبُّتِ في شأنه ليلحقه في مكانه بعد ذلك. فيلتزمُ الناسخ بذلك، ناصًّا على ذلك في بعض المواطن[١].

ولمّا أخطأ الناسخ في النسخ الأول، فكتب: «أبو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الكُنْدَاجي»، عاد في المقابلة فَضَبَّبَ فوق (أبو)، وكتب تحتها في الحاشية: «في الأصل مُبيَّضٌ بين (أبو) وبين (محمد)، و(محمدٌ) اسمُه»[٢]. ذلك أن أبا بكر الأنصاري كان قد نسي كنية شيخه هذا، فبيَّض لها على النيّة المتقدِّم ذكرها. وقد تمّمْتُ ذلك من خلال ترجماته في حاشية التحقيق، وبيّنتُ أن كنيته (أبو بكر).

وممّا يدلّ على علم الناسخ وأمانته أيضًا، أنه يلتزمُ بالخطأ إذا ورد في الأصل ويُضَبِّبُ عليه كما سبق، وربّما أضاف بيان الصواب في الحاشية؛ كما فعل لما أورد اسم أحمد بن كامل، وهو في الأصل محمد، فضبب عليه، وقال في الحاشية: «كتبه في الأصل: محمد بن كامل، فضبّبتُ عليه أنا، والصواب: أحمد». وكما فعل في نفس الإسناد، عندما ورد اسم سعيد بن عامر، فصُحّفت إلى (بن عباس)، فضبب عليها، وصوّبها في الحاشية[٣].

وإذا كان الخطأ واضحًا والصواب مشهورًا أباح الناسخ لنفسه (وأصاب في ذلك) تصويبَ الخطأ في الأصل، لكن مع التعليق على ذلك في الحاشية.

---

(١) انظر: (رقم ٢٥٠، ٣٠٧، ٤٧٥، ٥٠٤، ٥١٧، ٥٤٠، ٥٤٨، ٥٧٢، ٧١٦).
(٢) هو الشيخ الرابع والستين.
(٣) انظر الحديث رقم (٦٥٤).

كما فعل لما ورد اسم دَعْلج بن أحمد السجزي الحافظ، كتبه في الأصل على الصواب، ثم قال في الحاشية: «كُتب في الأصل: دعلج بن محمد، والصواب: ابن أحمد، مشهور»[١].

وأمّا علامات الإهمال والإعجام فهذه قد ملأت النسخة، لكن لا بأس من ضرب أمثلةٍ على بعض لطائفها:

فلما ذكر: محمد بن عبدالرحمن السامي، وضع على السين علامة الإهمال، حتى لا تتصحف إلى (الشامي)[٢].

ولما ذكر: محمد بن عبدالرحمن بن عَنج، ضبط العين والنون، وكتب تحت العين عينًا صغيرة، للتأكيد على إهمالها. وهذا الاسم مما وقع فيه لبعض الحفاظ خطأ، وذلك بإعجام عينه وجعلها غَيْنًا[٣].

وأمّا النَّقْطُ والضبط، فللناسخ من الإتقان فيهما ما يدعو إلى إكباره والإعجاب به. وقد سبق في مبحث مميزات المشيخة الإشارة إلى الأماكن التي أفادتنا المشيخة فيها في ضبط أسماء الأعلام والمواضع وغير ذلك.

وأضرب هنا مثالاً واحدًا بـ : محمد بن بشر بن عبدالله العَكَرِي الزَّنْبَرِي، الذي اختُلف في نسبتيه هاتين اختلافًا كبيرًا، فضُبطت نسبتاه هاتان على الصواب في النسخة ضبطًا كاملاً، لم يَدَعَا فيه مجالاً للخطأ أو للريبة[٤].

---

(١) انظر الحديث رقم (٦٠٤).
(٢) انظر الحديث رقم (٧٠٩).
(٣) انظر الحديث رقم (٥٣٠).
(٤) انظر الحديث رقم (٣٦٠).

وبهذا الإتقان كُتبت نسخة كتابنا هذا، مما كان له الفضل الأكبر ـ بعد فضل الله تعالى ومنّته ـ في سهولة تحقيق نصّها وقراءته على الوجه الصحيح (إن شاء الله تعالى).

إلا أن ما سبق كله لا يعني أن الكتاب خلا من الأخطاء تمامًا، فهذا لا يكاد يوجد أصلاً. غير أن الأخطاء الموجودة في النسخة يصح أن توصف بالنُّدرة، فهي قليلة جدًّا؛ وتكاد لا تُرى في مقابل صوابها، وتُجاه إحسانها!.

غير أنه مما يلفت النظر أنه في بداية الجزء الثالث من المشيخة، كرّر الناسخ ذكر آخر شيخ كان قد ذكره في الجزء الثاني، وهو الشيخ الثالث والثلاثون، منبّهًا هو نفسه على هذا التكرير في آخر الجزء الثاني؛ وكأنه يشير بذلك إلى أنه ملتزمٌ في ذلك بما جاء في الأصل الذي بخطّ المصنف[1]!.

أمّا تاريخ هذه النسخة وتقلُّبُ أحوالها إلى أن نلتُ شرف خدمتها: فهو أن ناسخَها ومالكها الأول كان هو ابن النَّشَف (كما سبق)، ثم إنه باعها لرفيقه في سماعها ألا وهو ابن الهني، كما يظهر من كتابته قبالة اسمه في بداية كل جزء من أجزائها بخطه المتميّز: «مِلْكٌ وسماعٌ لمحمد بن علي بن عبدالصمد»، الذي هو ابن الهني.

وبعد ابن الهني امتلك النسخة ابنُه أبو المظفر علي بن محمد بن علي ابن عبدالصمد، كما جاء مصرّحًا به في السماع الثالث، المؤرّخ بسنة (٦٥٣هـ)[2]، أي قبل كائنة بغداد العظيمة على يد التتار بثلاث سنوات فقط.

---

(١) انظر (٨٣٤، ٨٣٧).

(٢) انظر (٣١٨).

ولا ندري كيف نجت هذه النسخة من تلك الكارثة العظمى التي حلّت بالإسلام وأهله، ومن ذلك الهلاك المبير الذي عمّت مصيبته كُلَّ شيء، وخصّت العِلْمَ وأهلَه وكُتُبَهُ، على ماهو مشهور معلوم.

لكني لاحظتُ في بعض السماعات المنقولة بخطّ علي بن سهلان (المذكور سابقًا) من النسخة التي بخط أبي بكر الأنصاري، أنه كان حريصًا على نقل أسماء مخصوصة لبعض أهل العلم، وحذف بقيّة الأسماء التي في السماعات[1]؛ فكان من بين الأسماء المذكورة التي حرص على نقل سماعها للكتاب: اسمُ عالمٍ مشهورٍ واسمُ أخيه كذلك، كان قد ظهر نجمهما على أنهما من محدِّثي ذلك العصر ومُسْنِدِيه الكبار؛ ثم كان ذلك العالم هو مالك النسخة أخيرًا. وهذا ـ لعله ـ هو الذي يُفَسِّرُ اختيارَ ابن سهلان لاسم ذلك العالم ولاسم أخيه لكتابته منقولاً عن النسخة التي بخط المصنِّف، لإثبات حقّ روايتهما للكتاب؛ ولتعود الحياةُ إلى هذا الكتاب مَرّةً أخرى، ولينجو من كارثة بغداد العظمى، وليبقى ـ أخيرًا ـ إلى يوم الناس هذا متداولاً عن طريق سماعه وروايته بين أهل العلم.

لقد انتقلت ملكيّة الكتاب إلى ذلك العالم المسند الكبير الملقّب بعزّ الدين أبي العِزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم بن علي بن نصر بن منصور بن هبة الله الحَرّاني الشهير بابن الصَّيْقَل، المولود ببغداد سنة (٥٩٤هـ)، ثم نزل مصر إلى حين وفاته سنة (٦٨٦هـ). الذي كان مسندَ عصره، محدّثًا ثقةً فاضلاً، كما وصفه بذلك تلميذه ابنُ رُشَيد السبتي (ت ٧٢١هـ) في (ملء العيبة)،

(١) انظر السماعات المنقولة (٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩).

قائلاً عنه بعد ذلك: «تفرّد في الديار المصريّة بسماعات منها: مشيخة قاضي المارستان أبي بكر ابن عبدالباقي الأنصاري»[١].

أمّا أخوه فهو: نجيب الدين أبو الفرج عبداللطيف بن عبدالمنعم، الشهير بالنجيب الحَرّاني، صاحب المشيخة المشهورة (الكبرى، والصغرى)، (ت ٦٧٢هـ)، وهو أحد مشاهير المسندين في عصره، على ديانةٍ وصيانةٍ وصدقٍ وصحّةِ سماعات[٢].

لقد نُصَّ على ملكيّة العزّ الحراني للنسخة في أحد السماعات[٣]، بل كُتب على حاشية إحدى الصفحات نَصٌّ وقفيّته للكتاب على ذُرّيته، فإذا انقرضوا يكون مَقَرُّهُ دارَ الحديث الكامليّة بمصر[٤]، وأُرِّخ الوقفُ بثالث عشر جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وستمائة[٥].

لقد بقي الكتاب في مصر بعد ذلك إلى أوائل القرن العاشر، كما يدل عليه آخر السماعات الموجودة فيه، فإنه مؤرّخ بسنة (٩١٥هـ)[٦].

---

(١) ملء العيبة لابن رُشيد ـ الإسكندرية ومصر عند الورود ـ (٣/ ٤٣٥ ـ ٤٦٠)، وانظر: ذيل التقييد للفاسي (٣/ ٤٦ رقم ١٢٩٤).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩٨ ـ ١٠٠)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ٧٧ ـ ٧٨ رقم ١٣٣٠).

(٣) انظر (٣٣٠).

(٤) دار الحديث الكاملية: أنشأها بالقاهرة السلطانُ الكاملُ محمد بن العادل (ت٦٣٥هـ)، وذلك سنة (٦٢٢هـ)، وأنشأ فيها خزانةً للكتب. انظر: مساجد القاهرة ومدارسها: للدكتور أحمد فكري (٢/ ٥٥)، ودُوَر الكتب العربيه ليوسف العش (٢٨٢).

(٥) (٣/ أ).

(٦) انظر (٣٦٥).

ثم لا ندري كيف خرج الكتاب من تلك الوقفيّة! ليصل إلى إستانبول بتركيا، وليدخل في وقفيّة فيض الله أفندي، ولتبقى بها إلى اليوم.

غير أنّا نحمد الله تعالى أن الكتاب حُفِظ من الضياع، وبقي في حالة جيّدة، إلى أن صُوّرت نسخته هذه، لييسِّر اللهُ تعالى لي تحقيقها؛ ولأكون أخيرًا أحدَ من أعانوا على حفظ هذا الكتاب؛ فأسأله تعالى أن يحقّق ذلك، وأن يكتب لي أجره، ولمن أشرف عليه، ولمن أعان على تقويمه!!.

أمّا أسانيد هذه النسخة إلى مصنِّفها، فإنها مرويّةٌ عنه من طريق تلميذين من الرواة عنه، ثم رواها عن كل واحدٍ منهما جماعة؛ كما يأتي بيان دليله عند ذكر السماعات.

فسأذكر راوييها الاثنين، مُعقِّبًا تسمية كل واحد منهما بأعيان الرواة عنه:

الراوي الأول: أحمد بن أزهر بن عبدالوهّاب بن أحمد بن حمزة البغدادي، أبو محمد السبّاك، المولود سنة (٥٣١هـ)، والمتوفى في شوّال من سنة (٦١٢هـ). له إجازة من أبي بكر الأنصاري. قال عنه المنذري (ت ٦٥٦هـ): «الشيخ الصالح»، وقال عنه ابنُ الدُّبيثي (ت ٦٣٧هـ): «كان عسرًا في الرواية لقلّة معرفته»[1].

وروى عنه هذه النسخة سماعًا جماعةٌ من تلامذته، وذلك في سنة وفاته (قبلها بأشهر فقط)، فمنهم:

---

(١) انظر: التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي (١/ ١٧٦ رقم ٣٣٨)، وتاريخ الإسلام له (٩٤).

١ ـ ناسخ النسخة: إبراهيم بن محمد بن سعيد ابن النَّشَف الواسطي (وسبقت ترجمته).

٢ ـ ومالكُ النسخة الثاني: محمد بن علي بن عبدالصمد بن الهَنِيْ ـ بسكون الياء ـ بن أحمد البغدادي، أبو منصور عفيف الدين الخياط، وُلد حدود سنة (٥٨١هـ أو بعدها بقليل)، وتوفي سنة (٦٥٤هـ). قال عنه ابن الفُوَطِي (ت ٧٢٣هـ): «كان من العلماء الأعيان»، وقال عنه الذهبي: «المقرىء المجوّد المحدّث الرحّال. . . سمع ما لا يوصف كثرة»[١].

٣ ـ وكان القارىءَ عليه: أبو محمد عبدالغني بن أبي العزّ مُشَرَّف بن علي الخالِصِي ثم البغدادي (ت ٦٢٣هـ). قال عنه المنذري: «سمع من جماعة كبيرة، وكتب كثيرًا»، وقال عنه منصور بن سليم الإسكندراني (ت ٦٧٣هـ): «له تعاليق مفيدة»[٢].

الراوي الثاني: ضياء بن أبي القاسم أحمد بن أبي علي الحسن بن أبي القاسم البغدادي، أبو علي ابن الخُرَيْف، وُلد سنة (٥١٦هـ أو ٥١٧هـ)، وتوفي سنة (٦٠٢هـ). قال عنه تلميذه النجيب الحَرّاني (ت ٦٧٢هـ) في مشيخته الصغرى: «شيخٌ صالح، كثير الذكر، مديمُ الصيام، كثير التنفُّل

---

(١) انظر: تكملة الإكمال لابن الصابوني (١١٨ ـ ١١٩ رقم ٧٩)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥ رقم ٧٦١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٦٥)، وسير أعلام النبلاء له (٢٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ١٥٧)، والمقفى للمقريزي (٦/ ٣١٢).

(٢) انظر: التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٣/ ١٦٨ رقم ٢٠٨٥)، وذيل تكملة الإكمال لمنصور بن سليم (٥٦٨ رقم ٨٦٢).

بالليل والنهار على كبر سنِّه. . وأكثر عن القاضي أبي بكر، لأن والده كان جارًا له، وكان خصيصًا به، فكان يُحضره»، وقال عنه ابن نقطة: «كان سماعه صحيحًا»[(١)].

وقد أخذ المشيخة عن أبي بكر الأنصاري جميعها سماعًا منه، كما نُصَّ عليه في أكثر سماعات الكتاب.

وأمّا الرواة عن أبي علي ابن الخُريف فجماعة كبيرة، منهم:

١ ـ أهمّهم مالك النسخة، والذي عنه انتشرت رواية الكتاب غاية الانتشار: أبو العزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم الحراني (ت ٦٨٦هـ)، الذي سبقت ترجمته، والحديث عن علاقة هذه النسخة به تملّكًا وتفرّدًا بالرواية لها عن ابن الخُريف[(٢)].

٢ ـ ثم أخوه: النجيب أبو الفرج عبداللطيف الحراني (ت ٦٧٢هـ)، وسبقت ترجمته أيضًا[(٣)].

وهما قد سمعا الكتاب كلَّه على أبي علي ابن الخُريف، إلا الجزء الرابع فإنه إن لم يكن سماعًا لهما منه، فهو إجازةٌ لهما عنه؛ كما نُبّه على ذلك في كثير من سماعات الكتاب.

---

(١) انظر: مشيخة الحراني الكبرى والصغرى ـ ضمن: الحَرّاني وجهودهُ في خدمة السنة، للدكتور محمد بن أحمد القرشي ـ (٢/ ٦١٠ ـ ٦٣٣)، والتقييد لابن نقطة (٣٠٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٩١ ـ ٩٢)، وسير أعلام النبلاء له (٢١/ ٤١٨ ـ ٤١٩).

(٢) انظر (٣٠٨ ـ ٣٠٩).

(٣) انظر (٣٠٩).

٣ ـ سديد الدين أبو السعادات بن علي بن حسن بن وليد الطِّيبي، ولم أجد له ترجمة؛ لكن وصفه تلميذه والراوي عنه وكاتبُ السماع عليه علي بن سهلان (الذي سبقت ترجمته)[١] بـ : الشيخ الأجلّ العالم الفقيه[٢].

وقد سمع المشيخة كلَّها علي ابنِ الخُريف، كما في السماع المقيَّد عنه.

وبذلك تظهر صحّة إسناد النسخة، ومتابعة الرواة بعضهم لبعض على روايتها.

وهذا كلّه بالنسبة للسماعات الأصليّة، وإلا فهناك عِدّةُ سماعات منقولة، تُضيف رواةً آخرين عن أبي بكر الأنصاري، وعن الرواة عنهم.

ولئن كان لي أن أشير إلى طبقة الرواة عن أبي العزّ الحراني صاحب النسخة والمتفرّد بروايتها فهذا بَحْرٌ لا ساحلَ له، فالنسخة مملوءة بالسماعات عليه خاصّة، فضلاً عمّن سمعها منه ولم يُقَيّد في سماعات النسخة. لكن لا بأس من تسمية بعض أعيانهم: فمنهم الحافظ أبو الحجاج المِزّي (ت ٧٤٢هـ)، والحافظ علم الدين البِرْزَالي (ت ٧٣٩هـ)[٣]، وابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) الذي كان القارىء عليه في بعض السماعات[٤]، وغيرهم من الأئمة والحفّاظ وأعيان المحدّثين.

إلى أن اتصلت روايتها للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،

---

(١) انظر (٣٠١).
(٢) انظر (٣٥٩، ٣٦٦).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٩ رقم ٨١٢).
(٤) انظر (٣٢٤، ٣٢٦).

عن شيوخه، وهم عن المِزِّي والبرزالي وغيرهما، عن أبي العزّ الحراني، عن ابن الخُريف، عن المصنِّف أبي بكر الأنصاري[١].

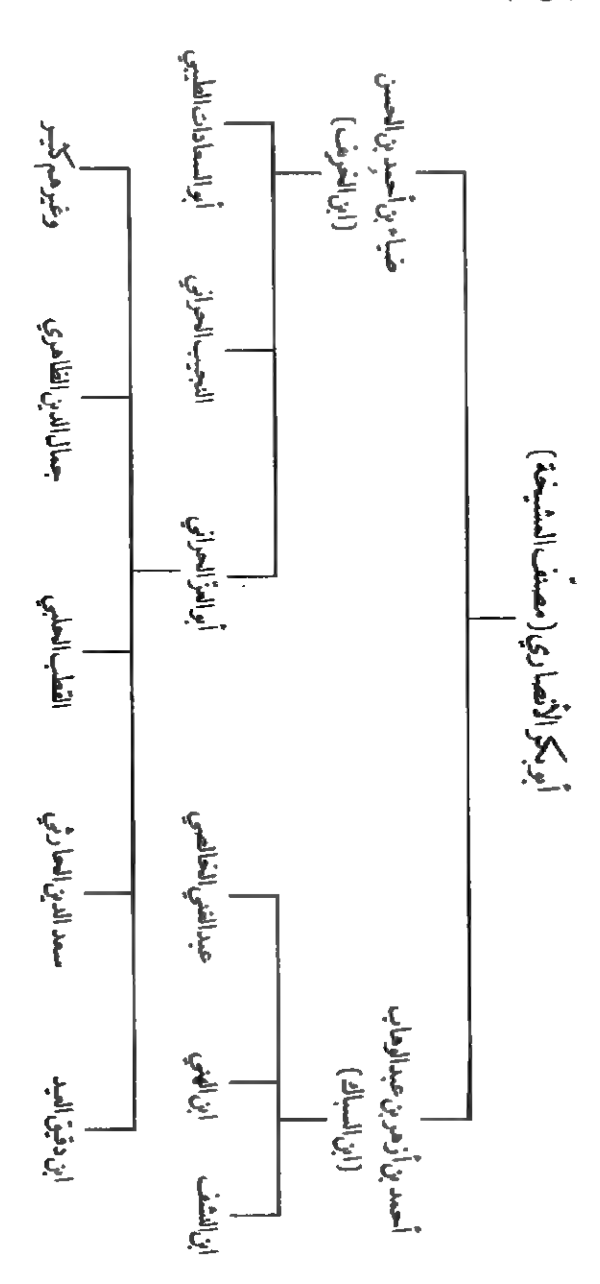
إلى أن اتصلت بي روايتها أيضًا عن شيوخ عِدّة، منهم فقيه الرباط محمد بن عبدالهادي المَنُّوني (ت ١٤٢٠هـ)، وعبدالوهاب بن محمد بن عمر دُكَرِي العضو المؤسس لرابطة العالم الإسلامي (ت ١٤١٩هـ)، كلاهما ـ وغيرهما ـ أجازني عن محمد عبدالحي بن محمد عبدالكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) صاحبِ (فهرس الفهارس والأثبات)، بإسناده الذي فيه إلى مؤلف المشيخة[٢].

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٩ رقم ٨١٢).

(٢) انظر: فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

وإليك مُشَجَّرَة إسناد النسخة :



أمّا سماعات الكتاب: فهي كثيرةٌ جدًّا، تزيد على الخمسين سماعًا!!! وسأكتفي هنا بالتعريف بثمانية وعشرين سماعًا منها، هي أقدم السماعات وأهمها وأكثرها تكرُّرًا في المشيخة في كل جزءٍ من أجزائها الخمسة. وقد اعتنيت بالسماعات الأربعة الأولى، فأثبتُّها كما هي بحروفها (إلا ما بيّنتُه)، وكذلك السماع السادس والعشرين لأهميّته وقصره. أمّا بقيّة السماعات فاختصرتها، مبقيًا على أهمّ أركانها، وهي: الشيخ المُسْمِع، وقارىء الكتاب، وكاتب السماع، وتاريخه. وقد رتّبت السماعات بناءً على تاريخها: الأقدم ثم الذي يليه.. وهكذا.

[السماع الأول بخطّ ابن الهني][1]

سمع جميع هذا الجزء الأول من مشيخة القاضي أبي بكر محمد الأنصاري، وما بعده، إلى آخر الجزء الخامس، وهو جميع ما وُجد منها، على الشيخ الأجل أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السبّاك، بحق إجازته من القاضي أبي بكر المذكور عن شيوخه، بقراءة الشيخ أبي محمد عبدالغني بن مُشَرَّف بن علي بن أبي جعفر الخَالِصِي = صاحبُ النسخةِ[2] جميعِها الشيخُ الإمام العالم الفاضل أمين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن أبي الرضا ابن النَّشَف الواسطي، وعبدالرحمن أخو القارىء، وعمر بن يوسف بن أبو سكين الصوفي، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن محارب

---

(١) تكرّر هذا السماع في نهاية كل جزء من أجزاء المشيخة، إلا الجزء الثالث (كما يأتي) (٢٥/أ، ٤٨/ب، ٩٩/أ، ١٢٢/ب).

(٢) وفي (٤٨/ب): صاحب الكتاب.

الإسكندري القيسي، ومحمد بن علي بن عبدالصمد كاتبُ السماع، وفاته أوراق من أول هذا الجزء، فأعادها بقراءته. وذلك في مجلسين آخرهما: يوم الأحد، تاسع جمادى الأولى، من سنة اثنتي عشرة وستمائة[١].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا النبي محمد وسلم.

[السماع الأول أيضًا بخط ابن النَّشف][٢]

سمع جميع هذا الجزء، واللذين قبله، واللذين بعده، وذلك خمسة أجزاء، هي جميع ما وُجد من مشيخة قاضي المارستان بخطّه، على الشيخ الصالح أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السباك، بإجازته من قاضي المارستان عن شيوخه؛ بقراءة الشيخ أبي محمد عبدالغني بن مُشَرَّف بن علي الخالصي = الشيخُ العفيفُ أبو منصور محمد بن علي بن عبدالصمد المقرىء، وفاته شيءٌ من الجزء الأول فأعاده بقراءته، وعبدالرحمن أخو القارىء، والولي أبو حفص عمر بن يوسف بن أبو سكين الصوفي، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن محارب القيسي الإسكندراني، وكاتبُ السماع: إبراهيم بن محمد بن سعيد بن النَّشَف الواسطي، وآخرون بفوات، عن الأصل بوقف ابن الخشّاب. وصح ذلك في مجلسين، آخرهما: يوم الأحد تاسع جمادى الأولى، من سنة اثنتي عشرة وستمائة. برباط الكاتبة، بالصامل[٣].

والحمد لله أحق حمد، وصلاةً على محمد.

---

(١) زاد في (١٢٢/ب): برباط الكاتبة.
(٢) (٧٤/أ).
(٣) كذا بالأصل.

[السماع الثاني][١]

سمع جميع الجزء الأول، وإلى البلاغ في هذا الجزء (وهو الثاني)، من مشيخة قاضي المارستان، والبلاغ قبل آخره بثلاث قوائم، على الشيخ الأجل العالم الفقيه سديد الدين أبي السعادات بن علي بن حسن بن وليد الطيبي، بسماعه من أبي علي بن الخُريف، بسماعه من القاضي أبي بكر عن شيوخه؛ بقراءة الشيخ العالم أبي محمد عبدالرحيم بن محمد بن أحمد بن فارس بن الزجّاج[٢] = ولدُهُ أبو عبدالله أحمد وهو في السنة الخامسة، وصاحبُ النسخة أبو المظفر علي بن شيخنا عفيفِ الدين أبي منصور محمد بن علي بن عبدالصمد المقرىء . . . (إلى أن قال:) وعلي بن إسحاق بن علي بن هبة الله بن سهلان، وهذا خطّه . . . (إلى أن قال:) وصح ذلك في يوم الثلاثاء، ثالث عشرين من شهر رمضان، سنة ثلاثٍ وخمسين وستمائة، بجامع القصر الشريف، وأجاز الشيخ للجماعة جميع ما يحق له روايته.

وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا.

[السماع الثالث][٣]

قرأت جميعَه وما قبله من الأجزاء، وذلك جميع مشيخة القاضي أبي بكر الأنصاري، على المولى السيّد الصاحب الصدر الكبير نجيب الدين أبي الفرج

---

(١) (٤٩/أ، ٧٤/أ ـ ب).
(٢) مترجمٌ في ذيل التقييد للفاسي (٣/ ١٧ ـ ١٨ رقم ١٢٥٧).
(٣) (١٢٣/أ)، وكان قد ذُكر أيضًا في صفحة العنوان (١/ب)، لكن اختفت كثيرٌ من معالمه، وتكرر السماع (٤٩/أ، ٧٤/أ، ٩٩/أ).

عبداللطيف بن الإمام أبي محمد عبدالمنعم بن علي الصَّيْقل الحراني (أكرمه الله تعالى)، بسماعه لجميعها على الشيخ أبي علي ضياء ابن أبي القاسم بن الخُريف، خلا الجزء الرابع فإني قرأته عليه بإجازته من ابن الخُريف إن لم يكن سماعًا، بحق سماع ابن الخُريف لجميعها على القاضي أبي بكر؛ فسمع ذلك كله: ولدي أبو القاسم عُبيدالله، والشيخان: الإمام زين الدين أبو الفتح محمد ابن محمد بن أبي بكر الأَبِيْوَرْدي[١]، ونجيب الدين محمد بن مزيد ابن مُبَشِّر الخُوَيِّي[٢]: الصوفيّان، وآخرون بفوات، عَيّنتُ سماعهم في أول هذا المجلّد[٣]. وصَحَّ ذلك وثبت، في مجالس، آخرها: يوم الأربعاء، ثاني جمادى الآخرة، سنة تسع وخمسين وستمائة، بالقاهرة. قاله وكتبه: العبد محمد بن عثمان بن سليمان الكُردي الزرزاري[٤] (عفا الله الكريم عنه بكرمه، ولطف به...

[السماع الرابع][٥]

بلغت سماعًا لجميعه على الشيخ الأجل الرئيس عز الدين أبي العز عبدالعزيز بن الإمام نجم الدين أبي محمد عبدالمنعم بن علي الحراني، بحق سماعه له (تراه)؛ بقراءة الإمام ضياء الدين أبي جعفر أحمد بن محمد بن

---

(١) (ت ٦٦٧هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٢) (ت ٦٧٤هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (١٦٧)، والمقفى للمقريزي (٧/ ٢٣١ رقم ٣٣٠٠).

(٣) وذلك في صفحة العنوان (١/ب)، لكن اختفت أكثر معالمها.

(٤) (ت ٦٨٨هـ)، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٤٧)، والمقفى الكبير للمقريزي (٦/ ٢١١ رقم ٢٦٦٢).

(٥) (٤٨/ب)، وتكرر في (٢٥/أ، ٧٣/ب، ٩٩/أ) بنفس تاريخ السماع.

صابر القيسي[١]، فسمعه: السيد الفاضل عز الدين أحمد بن سيدنا العلامة شرف الدين تاج الشرف أبي عبدالله محمد بن الفقيه نجيب الدين أبي القاسم عبدالرحمن الحُسيني[٢]، والهمامُ مكين الدين أبو الحسن ثابت بن عبدالعظيم ابن أبي الحسن الحصني، وولده تاج الدين محمد، والشهاب أحمد بن النصير بن نبأ[٣]. وصح ذلك، بشهر رجب الفرد، سنة ستين وستمائة، بجامع الفسطاط. وكتب عُبيدُالله الفقير إليه: موسى بن محمد بن موسى بن إسماعيل الأنصاري المعروف بابن النَّفْرِي[٤]، حامدًا لله فضله...

[السماع الخامس: مختصرًا][٥]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: الحسن بن علي بن عيسى بن الحسن اللخمي ابن الصيرفي[٦]. لثلاث ليالٍ بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وستمائة.

---

(١) (ت ٦٦٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩٥).
(٢) (ت ٦٩٥هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (١/ ٥٨٦ رقم ٥٦٧).
(٣) (ت ٦٩٥هـ)، معجم شيوخ الذهبي (١/ ١٠٦ رقم ٩٩)، ووقع فيه تحريف صوابه في توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/ ٩٩) (٤/ ٣٧).
(٤) انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ١٠٨)، وتبصير المنتبه لابن حجر (٤/ ١٤٤٢ ـ ١٤٤٣). ولمّا ضبط الذهبي (النَّفْرِي) بالراء المهمله، ووافقه ابن ناصر الدين، خالفهما الحافظ ابن حجر وقال إنها بالزاي المعجمة. لكن الذي يقطع بصواب ما ذهب إليه الذهبي وابن ناصر الدين: أني وجدته في كتابته لسماعه المتكرّر هذا يضع علامة الإهمال على الراء، وهو أعرف بنفسه!.
(٥) (٢٤/أ، ٤٩/أ، ١٢٣/أ).
(٦) (ت ٦٩٩هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (١/ ٢١٢ رقم ٢٢٣).

[السماع السادس: مختصرًا][1]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: أبي الحسن علي بن مسعود بن نفيس الموصلي[2].

وكتابة: علي بن محمد بن أحمد بن محمد، ابن الحُبَيْل[3].

في يوم الثلاثاء سادس عشر ذي القعدة سنة أربع وستين وستمائة.

[السماع السابع: مختصرًا][4]

على النجيب الحراني.

بقراءة وكتابة: إسماعيل بن المغيث[5].

في مستهلّ ذي الحجّة، سنة ست وستين وستمائة.

[السماع الثامن: مختصرًا][6]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد البغدادي الحارثي[7].

---

(١) تكرر في (٢٥/أ، ٤٨/ب، ٧٣/ب، ٩٩/أ، ١٢٣/أ).

(٢) (ت ٧٠٤هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/٥٦ ـ ٥٧ رقم ٥٥٩).

(٣) ترجم له وضبط شُهرته: ابنُ رافع السلامي في ذيل مشتبه النسبة (٢١).

(٤) (٩٩/ب).

(٥) هو إسماعيل بن المغيث عبدالعزيز بن المعظم عيسى بن العادل، (ت ٧١٤هـ). انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (١/٣٦٨).

(٦) تكرر في (٢٣/ب، ٤٨/أ، ٥٠/ب).

(٧) (ت ٧١١هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/٣٣٩ رقم ٩١٦)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/٣٤٧ ـ ٣٤٨).

في مجلسين من شهر جمادى الآخرة ورجب، من سنة سبعين وستمائة.

[السماع التاسع: مختصرًا][1]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة السابق ذكره: مسعود بن أحمد الحارثي.

في ذي الحجة من سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

[السماع العاشر: مختصرًا][2]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: عثمان بن مسعود بن عثمان الحراني.

وسمع ولدُه: مسعود[3].

في شهري صفر وربيع الأول من سنة أربع وسبعين وستمائه.

[السماع الحادي عشر: مختصرًا][4]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: أبي عَمرو محمد بن الإمام أبي بكر بن سيّد الناس[5].

---

(١) تكرر في (٢/أ، ٣١/أ، ٧٥/ب، ١٠٠/أ).
(٢) تكرر في (٢٢/أ، ٢٥/ب، ٥١/أ، ٧٥/ب، ١٢٠/أ).
(٣) ترجم له الحافظ في الدرر الكامنه (٤/٣٤٩ ـ ٣٥٠).
(٤) تكرر في (٢٣/أ، ٢٥/ب، ٥٠/ب، ٩٨/ب).
(٥) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى اليَعْمُري، أبو عَمرو ابن سيّد الناس، والد أبي الفتح، (ت٧٠٥هـ). انظر: الدرر الكامنة (٤/ ١٦٢).

وكتابة: عيسى بن عمر بن خالد بن عبدالمحسن[١].

في شهري ربيع الأول والآخر من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع الثاني عشر: مختصرًا][٢]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: الفقيه أمين الدين محمد بن محمد القَسْطَلَّاني[٣].

وكتابة: محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن القسطلاني[٤].

في شهري ربيع الآخر وجمادى الأولى من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع الثالث عشر: مختصرًا][٥]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن فُتُوح بن أبي الذكر يوسف بن مساعد بن جميل ابن نادر بن خلف بن أحمد بن غوث الإسكندري[٦].

---

(١) (ت ٧١١هـ)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨).

(٢) تكرر في (٤٩/أ، ٧٤/ب، ٩٩/أ، ١٢٢/ب).

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد بن علي القسطلاني (ت ٧٠٤هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ رقم ٨٢٦)، وذيل التقييد للفاسي (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٤) (ت ٦٨٦هـ)، انظر: ذيل التقييد للفاسي (١/ ٩٩ ـ ١٠٠ رقم ٥١).

(٥) تكرر في (٢/ب، ٤٧/ب، ٧٣/أ، ٩٧/أ، ١٢١/ب).

(٦) (ت ٦٨٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (١٢٥)، والمقفى الكبير للمقريزي (٦/ ٥٠٤ رقم ٣٠٠٦).

في جمادى الآخرة من سنة أربع وسبعين وستمائة.

وصحّح ذلك أبو العزّ الحراني بخطّ يده.

[السماع الرابع عشر: مختصرًا][١]

على أبي العزّ الحَرّاني.

بقراءة: محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان الأنصاري[٢].

وكتابة: أحمد بن يونس بن أحمد بن بركة الإرْبلي[٣].

في سلخ شوال وفي ذي القعدة من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع الخامس عشر: مختصرًا][٤]

على أبي العزّ الحَرّاني.

بقراءة: الإمام الحافظ تقي الدين محمد بن علي بن وهب القُشيري الشهير بابن دقيق العيد[٥].

وكتابة: عتيق بن عبدالرحمن بن أبي الفتح العُمري[٦].

---

(١) تكرر في (٣/ب، ٤٧/أ، ٩٦/ب، ١٠١/أ).

(٢) هو إمامٌ في النحو وفي الحديث، (ت ٦٨٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (١٢٦ ـ ١٢٧)، وأعيان العصر للصفدي (١/ ٣٧٩)، والمقفى الكبير للمقريزي (٧/ ٢٦ رقم ٣٠٩٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٢٤ رقم ٤٠٧).

(٣) (ت ٦٩٣هـ)، انظر: ذيل التقييد للفاسي (٢/ ٢٠٥ رقم ٨١٣).

(٤) تكرر في (٢١/ب، ٢٣/أ، ٤٦/ب، ٩٦/أ).

(٥) (ت ٧٠٢هـ)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٩١ ـ ٩٦).

(٦) (ت ٧٢٢)، انظر: برنامج الوادي آشي (٧١ ـ ٧٢)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ١٠١ ـ ١٠٢ رقم ١٣٦٣).

في ذي الحجّة من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع السادس عشر: مختصرًا][(١)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبدالحق القرشي المعروف بابن الإخوة.

وكتابة: محمد بن عبدالحميد بن عبدالله بن خلف القرشي[(٢)].

في شهري رجب وشعبان من سنة ست وسبعين وستمائة.

[السماع السابع عشر: مختصرًا][(٣)]

على أبي العِزّ الحَرّاني.

بقراءة وكتابة: عثمان بن محمد بن عثمان التَّوْزَرِي[(٤)].

ومن بين السامعين: قطب الدين عبدالكريم بن عبدالنور بن مُنِيْر الحلبي[(٥)].

---

(١) تكرر في (٢٢/ب، ٢٧/أ، ٥١/ب، ٧٦/أ، ١١٨/أ).

(٢) (ت ٧١٦)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/٤٩٣).

(٣) تكرر في (٢١/أ، ٤٥/أ، ٧١/ب، ٩٥/أ، ١١٧/ب).

(٤) (ت ٧١٣)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (١/ ٤٣٧ رقم ٤٩٧)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ١١٥ ـ ١١٦ رقم ١٣٨٠)، والعقد الثمين له (٦/ ٤١ ـ ٤٧)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

(٥) هو الإمام المصنّف صاحب (البدر المنير الساري في شرح الجامع الصحيح للبخاري) وغيره من المصنفات، (ت ٧٣٥هـ)، انظر: معجم الشيوخ للذهبي (١/ ٤١٢ رقم ٤٦٨)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

في شوال من سنة ست وسبعين وستمائة.

[السماع الثامن عشر: مختصرًا][(١)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة غير واحد، وهم: ابن دقيق العيد مَرّة، وأبو بكر بن علي بن عبدالخالق بن عبدالقوي القرشي ثانيةً، ومحمد بن محمد بن عبدالكريم القرشي المخزومي المعروف بابن الكيلح ثالثة[(٢)].

وكتابة: أبي بكر بن علي بن عبدالخالق مَرّة، ومحمد بن محمد بن عبدالكريم القرشي أخرى.

في شهور رجب وشعبان وشوال، من سنة ست وسبعين وستمائة.

[السماع التاسع عشر: مختصرًا][(٣)]

على أبي العز الحراني.

بقراءة وكتابة: علي بن جابر بن علي بن موسى الهاشمي[(٤)].

في شهري رجب وشعبان من سنة سبع وسبعين وستمائة.

---

(١) تكرر في (٤/أ، ٢٤/أ، ٢٥/ب، ٤٩/أ، ١١٨/ب).
(٢) (ت ٧٢٦هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٧/٥٨)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/١٨٩).
(٣) تكرر في (٧/ب، ٢٠/أ، ٤٤/ب، ٧٠/ب، ٩٣/ب، ١١٥/ب، ١١٧/ب).
(٤) (ت ٧٢٥هـ)، انظر: برنامج الوادي آشي (٧٢ ـ ٧٣)، وذيل التقييد للفاسي (٣/٣٩ رقم ١٤١١)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/٣٥ ـ ٣٦).

[السماع العشرون: مختصرًا][1]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن سعيد بن عبدالله المدني الشافعي[2].

في رمضان من سنة سبع وسبعين وستمائة.

[السماع الواحد والعشرون: مختصرًا][3]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن أسعد بن عبدالكريم الثقفي[4].

في ربيع الأول من سنة ثمانٍ وسبعين وستمائة.

[السماع الثاني والعشرون: مختصرًا][5]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: خليل بن بكران بن خليل بن . . . بن علي بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن حسن بن يوسف الربعي الحلبي الصوفي.

---

(١) تكرر في (٥٠/أ، ٧٣/أ، ٩٨/ب، ١١٦/أ).

(٢) (ت ٦٩٩هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٦٧١ ـ ٦٧٢ رقم ٢٢٦٧)، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي (٣/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

(٣) تكرر في (٤/ب، ٤٥/ب).

(٤) (ت ٧٣٠هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٥/٣٠٦ رقم ١٨٩٢)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٣٨٣).

(٥) (٤٩/ب).

ومن السامعين: قطب الدين عبدالكريم بن عبدالنور الحلبي.

في شوال سنة ثمانٍ وسبعين وستمائه.

[السماع الثالث والعشرون: مختصرًا](١)

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمود بن أبي بكر محمد بن حامد بن أبي بكر التنوخي الأرموي الشافعي(٢).

في محرّم سنة تسع وسبعين وستمائة.

وألحقه بمجلس آخر في ذي القعدة من سنة أربع وثمانين وستمائة(٣).

[السماع الرابع والعشرون: مختصرًا](٤)

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن عبدالحميد بن محمد المُهَلَّبي الهَمْدَاني(٥).

في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وستمائة.

---

(١) تكرر في (٥/أ، ٢٨/أ، ٥٢/أ، ٩٤/ب، ١٠٠/ب).
(٢) (ت ٧٢٣هـ)، انظر: معجم الشيوخ للذهبي (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦ رقم ٩١١)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).
(٣) (١٠٠/ب، الحاشية السُّفْلى).
(٤) تكرر في (٧/أ، ٢٧/ب، ٥٣/أ، ٧٦/ب، ١١٥/أ).
(٥) (ت ٧٢١هـ)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٤٩٣).

[السماع الخامس والعشرون: مختصرًا][١]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: عتيق بن عبدالرحمن بن أبي بكر العُمري[٢].

في ربيع الآخر من سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة.

[السماع السادس والعشرون][٣]

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الجليل المسند الكبير الأصيل رُحْلَةِ الطلبة بقيّةِ المشايخ عِزِّ الدين أبي العزّ عبدالعزيز بن الإمام أبي محمد عبدالمنعم بن علي بن نصر بن منصور ابن الصيقل الحراني، بسماعه فيه من ابن الخُريف، بحضرة شيخنا الإمام العالم الحافظ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري[٤]: ابنُه فخر الدين أبو محمد عثمان. وصح ذلك وثبت، في يوم الاثنين، سابع عشر المحرم، سنة أربع وثمانين وستمائة. بالزاوية الجمالية، بالقاهرة المعزية. كتبه محمد بن عبدالرحمن ابن سَامَة (عفا الله عنه)[٥]. والحمد لله وحده وصلى الله على محمد.

---

(١) تكرر في (١٨/ب، ٤٢/ب، ٥٢/ب، ٧٧/أ، ١١٣/أ).

(٢) تقدّمت ترجمته في السماع رقم (١٥).

(٣) تكرر في (٦/أ، ٢٩/أ، ٥٦/أ، ٨٦/أ، ١١٤/ب)، مع اختلاف التاريخ، لكن لم يتجاوز شهر محرَّم من سنة (٦٨٤هـ).

(٤) هو أحد أئمة عصره وحفّاظ أوانه، (ت ٦٩٦هـ). انظر: معجم شيوخ الذهبي (١/ ٩٣ ـ ٩٤ رقم ٨٤)، وذيل التقييد للفاسي (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٧٦٠).

(٥) (ت٧٠٨هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/ ٢٠٩ رقم ٧٥٨)، والدرر الكامنه لابن حجر (٣/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨).

[السماع السابع والعشرون: مختصرًا][١]

قرأت جميع هذا الجزء، والذي بعده، على مالكه[٢]: سيدنا وشيخنا الأصيل الجليل الكبير بقيّة المشايخ المسندين عز الدين أبي العزّ عبدالعزيز ابن الإمام أبي محمد عبدالمنعم بن علي الحراني. . .

صح ذلك وثبت في مجلسين آخرهما يوم الأحد، ثالث عشر شعبان، سنة أربع وثمانين وستمائة. . .

قاله كاتبه العبد: أحمد بن عبدالرحيم بن أبي عبدالله الشافعي.

[السماع الثامن والعشرون: مختصرًا][٣]

على ناصرِ الدين محمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز بن عيسى الأيوبي[٤].

قراءة وكتابة: عبدالرحمن . . . . . الزيان المدني . . .

تاسع عشر ربيع الأول من سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

هذه بعض سماعات النسخة، وهي كافيةٌ في الدلالة على عظيم حفاوة أهل العلم بها، وعلى مكانتها بين نُسَخ تراثنا المكتوب بناءً على ذلك.

---

(١) تكرر في (١٩/أ، ٤٣/أ، ٧٠/أ، ٩٤/أ، ١١٤/أ).

(٢) أوردت النصّ لما فيه من التصريح بملكيّة أبي العزّ الحراني للنسخة.

(٣) (١٣/ب).

(٤) (ت ٧٥٦هـ)، انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، والوفيات لابن رافع السلامي (٢/ ١٨٤ رقم ٦٨٤)، وذيل العبر للحسيني (٣٠٨).
وهو يروي الكتاب عن أبي العزّ الحراني، وفي السماع (رقم٧) تسميعُ أبيه له من أبي العز.

وهناك ثلاثة سماعات منقولة غير أصليه، بخط علي بن سهلان كاتب السماع الثاني، تركتها (مع قدمها) لأنها لا علاقة لها بهذه النسخة، فهي سماعات منقولة عن النسخة التي بخط المصنف، بغرض بيان اتصال إسناد نسختنا هذه للشيوخ الذين رووها عن ابن الخُريف. ولذلك فاكتفيت بتصويرها في نماذج المخطوطات، ليقف عليها من أراد ذلك.

وبهذا أكون قد انتهيت من وصف نسخة الكتاب الكاملة الوحيدة، وبقي وصف نسخته الناقصة:

ثانيًا: نسخة الأحاديث المنتقاة من المشيخة[1]:

وهي من محفوظات المكتبة التيموريّة بالقاهرة، برقم [٢٢٦]. وتقع ضمن المجموع من (ص١٧٩) إلى (ص٢٠٨). وعلى هذا فهي تتكون من ثلاثين صفحة، في كل صفحة نحو عشرين سطرًا، وقد تنقص إلى ستة عشر سطرًا، وفي كل سطر نحو أربع عشرة كلمة.

أمّا خطّ النسخة؛ فقريب من خط النسخ، وهو واضح، منقوطٌ، ومضبوطٌ أحيانًا.

وتبدأ النسخة بصفحة عنوانها: التي كتب عليها: (جزء فيه أحاديث منتقاه عوالٍ صحاحٌ وحسانٌ وغرائب، من مشيخة القاضي أبي بكر محمد ابن عبدالباقي بن محمد الأنصاري).

---

(١) ولا أنسى شكر الداعية المقرىء نجدي بن صالح، الذي لمّا طلبتُ منه جَلْبَ مُصَوَّرَةِ هذا المخطوط من مصر، بادر إلى ذلك إهداءً، فجزاه الله خيرًا.

ثم كُتب تحتها اسمُ المُنْتقي والناسخِ لها: (انتقاء أبي صادق محمد ابن يحيى بن علي القرشي عفا الله عنه. روايةُ الشيخ أبي علي ضيا بن أبي القاسم ابن أبي علي بن الخُريف، عن القاضي. روايةُ الشيخ المسند عبداللطيف بن عبدالمنعم بن علي بن نصر، وأخيه عبدالعزيز، كلاهما عن ابن الخُريف).

والمنتقي هو: محمد بن يحيى بن علي بن عبدالله بن علي بن مُفَرِّج القرشي الأموي، النابُلُسِي، ثم المصري، أبو صادق، ابن الحافظ الشهير الرشيد العطار. وُلد أبو صادق قبل (٦٢٠هـ)، وتوفي سنة (٦٨٦هـ).

قال عنه المقريزي: «كان فاضلاً محدّثًا ثقةً، حسن الصورة، ليّن الجانب»[١].

والنسخة كلّها بخطّه، كما يظهر من السماع الذي في آخرها[٢]، والذي جاء فيه التنصيصُ على أنه هو كاتبه، فإذا به هو نفسه خطّ بقيّة الجزء.

وقد قابلها على الأصل الذي انتقاها منه، كما صرّح بذلك قائلاً في آخرها: «قوبل بالأصل المنقول، فصحّ والحمد لله تعالى»[٣].

ويغلب على الظن أن الأصل المنقولة منه هذه النسخة والمقابلة عليه هو نسختنا الخطيّة نَفْسُها، وذلك أن المنتقِي يروي الكتاب عن النجيب وأبي العزّ الحَرّانيين، وهما راويا نسختنا، بل أبو العزّ هو مالكها (كما سبق). ثم

---

(١) انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٧/ ٤٤٠ رقم ٣٥٣٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٨٥)، وذيل التقييد للفاسي (١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩ رقم ٥٥١).

(٢) (ص٢٠٨) من النسخة.

(٣) (ص٢٠٧) من النسخة.

يتأكّدُ ذلك بالتطابق الذي يكاد يكون كاملاً بين نسخة المشيخة وهذا الجزء، في كل شيء، في صوابها وإحسانها ودقّتها، وفي خطئها أيضًا!.

وقد قام أبو صادق في انتقائه هذا باختيار ثمانيةٍ وسبعين حديثًا من أحاديث المشيخة، لخمسة وأربعين شيخًا من شيوخ أبي بكر الأنصاري فيها.

ثم بعد أن انتهى من الأحاديث، ابتدأ بصفحةٍ جديدة، واضعًا لها عنوانًا، كتب فيه (تسمية مشايخ القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري المذكورين في مشيخته)[1].

ثم ابتدأ بسرد أسمائهم حسب ورودهم في المشيخة، إلى أن انتهت الصفحة بذكر ثلاثة وثلاثين شيخًا فقط. ويبدو أن بقيّة هذا المسرد قد سقطت من المجموع الذي تضمن هذا المنتقى، حتى إن الصفحة انتهت ولمّا يتم اسمُ أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري، بل لم يُذكر إلا لقبه وكنيته فيها.

وقد كُتب على النسخة أربعة سماعات، ثلاثةٌ منها سماعاتٌ لمشيخة أبي بكر الأنصاري لا للمنتقى، وواحدٌ منها فقط سماع له.

ونصّ هذا السماع الذي كُتب على صفحة عنوان النسخة:

«قرأت هذا المنتقى على الإمام الشيخ بدر الدين بن المحب، عن شيخ الإسلام أحمد بن حجر بسندِ أَخْذِه؛ فسمعها جلال الدين البلبيسي. وأجاز المُسْمِعُ، بتاريخ رابع عشري جمادى الأولى سنة اثنتي عشرة وتسعمائه.

(١) (ص٢١٠) من النسخة.

وكتب محمد المظفري[1]. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صحّح ذلك وكتب: محمد بن المحبّ المالكي (غفر الله له ولوالديه وللمسلمين)».

هذه هي نسخة الكتاب الثانية التي قابلت عليها النسخة الأصل.

وبذلك نصل إلى آخر مباحث هذا الفصل، وآخر مباحث الدراسة أيضًا.

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله المظفري الشافعي ابن الفاخوري، من تلامذة السخاوي، ولذلك ترجم له السخاوي في الضوء اللامع (٧/٧٦). وقد كَثُر ورود اسم هذا العالم على المخطوطات في سماعاتها، أو نصًّا على قراءتها، خاصة الحديثيّة منها. مع ذلك لم أقف على وفاته. ولا على ترجمةٍ وافيةٍ له؛ إلا ما ذكره السخاوي عنه (وهو شيخه) عمّا رآه من نهمه وشغفه بالعلم في شبابه.

المبحث الخامس: منهج التحقيق.

لقد سرتُ (بحمد الله تعالى) في تحقيقي لـ (أحاديث الشيوخ الثقات) لأبي بكر الأنصاري على المنهج المقرّر في أصول علم التحقيق، الذي خلاصته: إخراج الكتاب على أقرب صورة من أصل المؤلّف، مع خدمته بما يُيَسِّرُ الاستفادة منه.

ولبيان هذا المنهج فإني أقسّمه إلى قسمين: منهج تحقيق النص، ومنهج خدمة النص؛ ولكل قسم فروع؛ وإليكها:

القسم الأول: منهج تحقيق النص:

أولاً: اعتمدت النسخة الفريدة للكتاب (السابق وصفها)، فنسختها، ثم قمتُ بعرضها على الأصل مَرّةً أخرى بعد طباعته؛ للتثبُّتِ من سلامة النسخ وصحّة الطباعة.

ثانيًا: اعتبرت نسخة الأحاديث المنتقاة من المشيخة (السابق وصفها) نسخةً ثانيةً للكتاب، وهي ولاشك كذلك؛ لكنها نسخة ناقصة. فقابلتُ نسخة الأصل عليها، وأثبتُّ الفروق (وهي نادرة) في الحاشية. مبيّنًا موضع ورود الحديث في هذه النسخة خلال حاشيةٍ وُسْطَى خاصةٍ بهذا الغرض وحده، وواضعًا قبل رقم ذلك الحديث الذي وقع اختيار صاحب المنتقى عليه فأورده في منتقاه هذا = دائرةً مطموسة؛ لما لهذه الأحاديث من مزية تستحق معها أن تُخَصّ بمثل هذا الانتقاء عند ذلك العالم، ولما في ذلك الانتقاء لها من إعانة في تحقيقنا للنص؛ فوضعت تلك الدائرة علامةً لها تُميّزها عن غيرها.

ثالثًا: لما كانت النسخة فريدة، والنسخة الأخرى ناقصة نقصًا كبيرًا؛ فقد استعنت بالكتب التي نقلت عن المشيخة، وبمصادر المشيخة أيضًا، في قراءة النص وتقويمه.

رابعًا: لم أتدخّل في النصّ بتعديل أو تغيير شيءٍ فيه، إلا في أضيق الحدود؛ لأن الغرض من التحقيق كما سبق: إخراجُ الكتاب على أقرب صورة من أصل المؤلف، ولأن من أغراض تحقيقه أيضًا معرفة مستوى المؤلّف العلمي، وهذا لا يظهر إلا بإخراج الكتاب على ماهو عليه، بصوابه وخطئه. أضف إلى ذلك: أننا في مجال المرويّات يلزمنا أن لا نخالف الرواية (ولو كانت خطأً) لأن ذلك متعلّقٌ ببيان وإثبات إتقان رواتها أو عدم إتقانهم، فقد يكون الخطأُ خطأً أصيلاً من أحد رواة الخبر.

ولذلك لم أتدخّل في النصّ بالتغيير إلا في الخطأ الجليّ الذي يغلب على الظنّ أنه خطأ نَسْخيٌّ ليس من المؤلّف نفسه، كأن ينقل أحد العلماء النصّ عن المشيخة صراحةً على الصواب، أو أجد قرائن تدل على ذلك.

وهذا ما جعلني أُبقي أخطاءً نحويّة ولغويّة على ماهي عليه، مادامَ لها وَجْهٌ (ولو كان ضعيفًا) في اللغة أو في تأويلات وتقديرات النحويين.

وأمّا الخطأ الجليّ فإني أصوّبه بالشرط السابق، مع بيان الذي جاء في الأصل تعليقًا في الحاشية.

ولا أستثني من ذلك كله شيئًا إلا الخطأ الذي لا يجوز إبقاؤه، ولو كان من المؤلّف أو من أحد رجال السند قبله، كالخطأ في آيةٍ من كتاب الله تعالى، أو في تحريف نصٍّ نبويّ. وهذا نادرٌ جدًّا، لا أذكر أنه وقع إلا في آية

واحدة[١]. ومع ذلك فقد نبّهتُ في الحاشية على مافي الأصل، من باب الأمانة في خدمة هذا النصّ.

خامسًا: لم أُضف على النسخة شيئًا، حتى تلك البياضات التي تركها المؤلفُ نفسُه (على ما سبق بيانه)[٢]، لم أتمّمْها إلا في الحاشية.

ولا أستثني من ذلك إلا ما يلي:

ـ ترقيم الأحاديث: فقد قمت بكتابة أرقام الأحاديث والأخبار، ووضعها بين معكوفتين عن يمين كل خبر.

ـ ترقيم الشيوخ: فقد قمت بكتابة رقمِ ترتيبِ كُلِّ شيخ كتابةً (لا رقمًا)، عقب قول المؤلف: «شيخٌ آخر» في بداية ذكره لكل شيخ من شيوخه، ووضعتُ ذلك في أعلى الصفحة عنوانًا لكل شيخ منهم، وبين معكوفتين.

ـ هناك أكثر من طمسٍ في النسخة، لعلها لا تتجاوز العشرة مواطن، ولا تزيد عن طمس كلمةٍ واحدةٍ فقط، وربّما كانت بعضَ كلمة أيضًا. فهذه تمّمتُها في الأصل، مع بيان ذلك في الحاشية، مستدلاً على صحّة ذلك التتميم باختصار.

ـ اعتاد المؤلف أن يقول في أول ذكره لكل شيخ: «شيخ آخر»، وفي نهاية حديث كل شيخ منهم: «انتهى حديث فلان». فلما نسي المؤلفُ ذلك في مرتين أو ثلاثة، أو سقط على الناسخ، أضفته في الأصل بين معكوفتين،

---

(١) انظر الحديث رقم (٢٤، ٢٠٤).

(٢) انظر (٣٠٤ـ ٣٠٥).

مع بيان ذلك في الحاشية؛ من أجل أن يتّسق منهج المشيخة على السياق الذي أراده المؤلف (كما يظهر مما عليه جُلّ المشيخة)، ولأنها إضافةٌ يسيرة وقليلةٌ.

ـ ووضعتُ في الأصل خطًّا مائلاً، للدلالة على نهاية صفحة الأصل. ثم كتبت بحياله في حاشية السطر نفسه رقم الصفحة المنتهية، بكتابة رقم اللوحة، مع وضع (أ) للصفحة اليمنى، و(ب) للصفحة اليسرى.

ـ وأضفت كذلك علامات الترقيم، واعتنيتُ بها، لما لها من أثر كبير في فهم النصّ.

وبالمناسبة: فإني لم أضع بين معكوفتين إلا الزيادات المضافة على النصّ. أما (القوسان الكبيران) فقد استخدمتهما للجُمَل المعترضة، وهو استخدامٌ منصوصٌ عليه في كتب علامات الترقيم[١].

واستخدمت علامة يُساوي = في بداية تتمّةٍ لكلامٍ تأخّرت عن بدايته بفاصل طويل؛ وهو استخدامٌ قد سُبقت إليه[٢]، وإن لم أُسبق إلى التنصيص عليه[٣].

سادسًا: التزمتُ قواعد الإملاء الحديثة في الكتابة، وإن خالفتِ الأصل. مثل ما وقع في الأصل: من حذف الألف في تنوين النصب، فإنّ ذلك وإن كان لغةً فصيحةً، بأن يوقف عليه بالسكون، إلاّ أن الأقرب من ذلك أن الناسخ

---

(١) انظر: الترقيم وعلاماته لأحمد زكي باشا (٢٩)، وفنّ الترقيم للدكتور عبدالفتاح الحموز (٦٩).

(٢) انظر: تهذيب الآثار لابن جرير، بتحقيق محمود بن محمد شاكر ـ مسند علي ـ (٦٧)، وأسرار البلاغة لعبدالقاهر الجرجاني، بتحقيق محمود شاكر (٧، ١٣، ٨٠، ٨١).

(٣) انظر: العنوان الصحيح للكتاب، لصاحب هذه الأسطر (٥ ـ ٦).

لم يلتزم بها خطًّا وإن كان يلتزم بها نطقًا[١]؛ لأن حذفها في الكتابة لم يكن مستغربًا، كما لا يخفى على من كانت له معرفة بتطوّر قواعد الإملاء. ويدل على أن حذف الألف في تلك المواطن لم يكن من باب الخطأ النحوي هو أن الناسخ ربما وضع على الكلمة التنوين بالفتح، ومع ذلك يحذف الألف أحيانًا[٢]. ويبدو أن بعض من قرؤوا الكتاب استشكل ذلك، فضبَّب على بعض تلك المواطن.

ولم أخالف قواعد الإملاء الحديثة إلا في أمرين؛ الأول: كتابة الآيات القرآنية على الرسم العثماني، وهذا بيّنُ السبب. الثاني: في عدم تحقيق الهمزة في المواطن التي سُهّلت بها في النسخة وصحّ تسهيلها لغة[٣]، ولذلك أسباب:

١ ـ أن تسهيل الهمزة هو لغة قريش ولغة النبي ﷺ التي نزل بها القرآن أوّلاً، وهي أفصح من لغة من يحقق الهمزة، وهي (فوق ذلك كله) اللغة الفصحى السائدة حتى عصور إسلاميّة متأخّرة؛ ولذلك نجد أكثر المخطوطات القديمة تسهّل الهمزة، وذلك لا لعدم نضج الخطّ العربي (كما قد يُظَن)، ولكن بغرض حكاية اللغة الفصحى السائدة حينها؛ كما بيّن ذلك بعض العلماء والباحثين[٤].

---

(١) ولم أُخالف ذلك إلا لما تبيّن لي أن الناسخ قَصَدَ حذَفَ الألف عمدًا، كما تراه في الحديث رقم (٦٧٢).

(٢) انظر مثلاً (٤٤/ب، ٤٦/أ، ٥٥/ب، ٨٤/ب).

(٣) انظر قواعد تسهيل الهمزة في الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب (١/ ٧٠ ـ ١١٨).

(٤) انظر: المحكم لأبي عَمرو الداني (١٥١)، ولغة قريش لمختار غوث (٣٨ ـ ٦٧)، ومناهج تحقيق التراث للدكتور رمضان عبدالتواب (١٩٠ ـ ١٩٦).

٢ ـ أن مخالفةَ هذه اللغةِ (ما دامت أنها لغةٌ فصحى) غيرُ صحيح؛ فإن كنّا لا نجيز للمحقق أن يصحّح الخطأ النحوي مادام له وجه في اللغة، فكيف والحال هنا أن اللغة الأفصح تقتضي خلاف السائد بين الناس اليوم.

٣ ـ أن التدخّل بتحقيق الهمزة قد يؤدّي في بعض الأحيان: إمّا إلى خطأ نحوي، أو تشويهٍ لبلاغة النصّ.

مثال الأول: جاء في النسخة في حديث المهدي: «فإذا مُلِيَتْ جورًا وظلمًا بعث اللهُ رجلاً يُلاحِمُ اسمُه اسمي، يَمْلاَها قسطًا وعدلاً..»[1]. كذا جاءت الكلمت (يملاها) بالألف، ووضع الناسخُ فوق ألفها علامةَ التصحيح (صح)، للتأكيد على صحّتها. ذلك أنّنا لو حقّقنا الهمزة لَلَزِمَ أن تُكتبَ على واو (يملؤها)، لأن الفعل مرفوع. أمّا في تخفيف الهمزة، فقد أُبدلت ألفًا، على جميع أحوال الفعل من الرفع والنصب.

ومثال الثاني: جاء في النسخة في حديث: «.. حتى تأتيك منيّةٌ قاضية، أو يدٌ خاطية»[2]. كذا جاءت الكلمة (خاطية) بالياء، تخفيفًا عن (خاطئة). ولك أن تتذوّق فرق ما بين اللفظتين سهولةً وجمالاً وبلاغة، لتعلم لمَ كان التزامُ التخفيف هنا هو الوجه.

سابعًا: ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والأنساب والبلدان والمتون المرويّة. فإن كانت النسخة قد التزمت ضبطًا معيّنًا لم أَحِدْ عنه، إلا عند الجزم بخطئه، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية. وربما أشرت في الحاشية

---

(١) انظر الحديث رقم (٥٩٩).
(٢) انظر الحديث رقم (٥٧٦).

أيضًا إلى ضبط النسخة في مواطن الخلاف والإشكال الشديد، ليكون ضبط النسخة وجهًا جديدًا أو قولاً مُضَافًا في ذلك الخلاف، ومرجِّحًا من المرجِّحات تجاه ذلك الإشكال. وقد سبق في بيان مميزات النسخة: أن ابن نقطة وابن ناصر الدين اعتمدا على ضبط هذه المشيخة، في كتابيهما المتخصِّصَيْنِ بعلم ضبط الأسماء والأنساب ونحوها[1]؛ ممّا يؤكّد على مكانة هذا الكتاب في تحرير مسائل هذا الفن من علم التراجم.

القسم الثاني: منهج خدمة النصّ:

أولاً: قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها في القرآن الكريم، مع بيان رقم الآية.

ثانيًا: قمت بتخريج الأحاديث والآثار، وفق منهج واحد:

١ ـ فأبدأ أولاً بخلاصة الحكم على الإسناد الذي في المشيخة؛ فإن كان الحكم على الحديث بناءً على تخريجه من مصادره الأخرى موافقًا لحكم إسناد المشيخة، لم أزد على ذلك الحكم بيانًا آخر، وإن كان التخريج أوصلني إلى حكمٍ مختلف عن حكم إسناد المشيخة = عَقَبتُ حُكْمَ إسنادِ المشيخة بالحكم المستفاد من التخريج. وذلك كله تيسيرًا للقارىء في الوصول إلى خلاصة الدراسة بسهولة ووضوح.

٢ ـ وفي ترتيب الكتب؛ فإني أنظر إلى مَخْرَجِ إسناد الحديث، أو إلى

(١) انظر ما سبق (٢٤٣، ٢٨٠).

أتمّ متابعة له؛ ثم أرتّبُ الكُتبَ التي أعزو إليها على المنهج التالي:

ـ أبدأ أولاً بالكتاب الذي هو مصدر المشيخة المباشر، مقدِّمًا تسميته بقولي: «هو في..» كذا وكذا. تمييزًا لهذا الكتاب الذي علاقته بالمشيخة، وبخدمة نصِّها = أقوى علاقة؛ إذ هو مصدر المشيخة قبل غيره.

ـ ثم أذكر الكتاب أو الكتب التي أخرجت الحديث من طريق أبي بكر الأنصاري، ممن جاء بعده (كتلامذته فمن بعدهم)؛ لأنّ هذه الكتب ألصق بالمشيخة، وهي في مثابة نسخةٍ أخرى للكتاب، تُعين على قراءته وتقويمه؛ خاصة ونسخة المشيخة فريدةٌ كما سبق.

ـ ثم أذكر بعد ذلك بقيّة الكتب، مبتدئًا بالكتب الستة المشهورة. وإن كان الحديث مُخَرَّجًا أيضًا في (سنن الدارمي)، ذكرته عقب الكتب الستة مباشرة؛ لمكانته وللخلاف في تقديمه على (سنن ابن ماجة) بين الأمهات. ثم أذكر بقيّة الكتب بعد ذلك على ترتيب وفيات وطبقات مؤلِّفيها. ولا أقدّم على الكتب الستة شيئًا، إلا ما أخرجه واحدٌ من أئمة المذاهب الفقهيّة المشهورة، وهم الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد[١]؛ وذلك لمزيّة خاصة لهم عند الأمّة، ولتقدّمهم زمنًا على أصحاب الكتب الستة أيضًا، ولجلالة كتبهم كـ(موطأ مالك) و(مسند أحمد) اللذين عُدّا عند بعض أهل العلم من الأمهات بدلاً من (سنن ابن ماجة) أيضًا.

٣ ـ أمّا منهجي في التوسّع أو الاختصار في التخريج، فيسير على الخطة التالية، التي لاحظتُ أن للحديث ثلاثَ حالات:

---

(١) ولم أذكر الإمام أبا حنيفة لأنه ليس له كتابٌ من تصنيفه في السنّة.

الأولى: أن يكون إسنادُ الحديث في الصحيحين أو أحدهما: وعندها لا أكتفي بالصحيحين أو أحدهما كما يفعل الأكثرون، ولا بالكتب الستة كما يفعل القليلون؛ وإنما أخرّج الحديث من الصحيحين أو أحدهما مضيفًا إليه من أخرجه من بقيّة أصحاب الكتب الأمهات التسع (التي هي الأمهات الست بزيادة موطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي)؛ وذلك إمعانًا في التوثق للسنة النبويّة. وإنما اكتفيتُ بذلك لأن أعلى وأعظم ما خُدِم من كتب السنة هما الصحيحان.

الثانية: أن يكون الحديث غير مخرّج في الصحيحين، لكنّه مخدومٌ خدمةً كافيةً من أئمة الأمّة: فهذا الذي أختصر في تخريجه، منتقيًا أهمَّ المصادر التي أخرجته، مع الإحالة إلى الخدمة التي سُبقتُ إليها من أئمتنا؛ في مثل: (العلل) للدارقطني، أو (نصب الراية) للزيلعي، أو (التلخيص الحبير) للحافظ ابن حجر، أو غيرها من كتب السنة والعلل والتخريج.

الثالثة: أن يكون الحديث في حاجةٍ إلى خدمة وإضافة؛ لعدم وقوفي على من أشبعه بحثًا ودراسة: فهذا الذي أتوسّعُ فيه، محاولاً تتميم خدمته، وساعيًا إلى بيان مرتبته.

على أني في كل هذه الأنواع أراعي الانتقاء العلميّ المنضبط، فلا أتوسّع بذكر كل جزءٍ أو كتاب إلا عند الحاجة، ولا أجعل انتقائي عشوائيًا، ولا أختصر بداعي الكسل أو التعجُّل.

واتّخذت هذا المنهج لأن مصادر السنه بحرٌ متلاطم، وقد تيسّرت في هذا العصر، بمثل الفهارس والبرامج الحاسوبيّة (وإن كانت جميعها غير كافيةٍ وحدها). فلم يَعُد العلمُ والإفادة في كثرة مصادرِ العَزْوِ والتخريج، بل يتّضح العلم وتتحقق الإفادة بحُسن الانتقاء وانضباط الاختيار من ذلك البحر

المتلاطم من الكتب. وإلا فما فائدة عزو الحديث إلى (شرح السنة) للبغوي، أو إلى (تهذيب الكمال) للمزي، في حديث أخرجه أصحاب الكتب الستة، وليس هناك فائدةٌ إضافيّة على ما في هذه الأمهات، إلا مجرّد إضافة مصدرٍ آخر أَوْرَدَ الحديثَ مُسْنَدًا.

ولقد كان أئمتنا السابقون قادرين على نحو ذلك الاستكثار من المصادر التي لا طائل تحتها، لكنهم أعرضوا عن ذلك، كما يتضح لكل من نظر في كتاب الزيلعي أو الحافظ ابن حجر أو غيرهم من الأئمة؛ لأنّ مالا طائل تحته لا يَتَحَصَّلُ من تَعَنِّيهِ إلا تضييع الوقت الذي لا يُثَمَّن، وعلى حساب ماهو أهمّ. وأخشى ما أخشاه أن يَدْخُلَ ذلك الاستكثار ـ كما يُروى عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)[1] ـ في قوله تعالى ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾[2].

ثالثًا: تخريج الأخبار والقصص والأشعار: بعزوها إلى مصادرها الأصليّة، أو التي شاركت المشيخة في نقلها على أقلّ تقدير.

رابعًا: الترجمة للأعلام في الأسانيد والمتون:

واعتنيتُ برجال الأسانيد خاصة؛ لأنهم هم الذين ينبني عليهم الحكم على الخبر بالقبول أو الردّ.

ورجال الأسانيد قسمان:

الأول: شيوخ أبي بكر الأنصاري، الذين هم الغرض الأساسيّ من تأليف (المشيخة). فلهؤلاء منهجٌ خاصٌّ في الترجمة لهم: بمحاولة تتميم

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (رقم ١٩٨٨).

(٢) سورة التكاثر: ١.

المعلومات المُتَعَلِّقَةِ بهم، من نسبةٍ أو تاريخِ مولدٍ ووفاةٍ وثناءِ العلماء أو كلامِهم، ونحو ذلك من المعلومات المهمّة. ثم أتبع ذلك بمصادر الترجمة، مع الاعتناء بالمصادر الأصلية أو التي فيها زيادة إفادة؛ وذلك لأن الاستكثار بغير فائدة يضيّع الفائدة، كما سبق في التخريج آنفًا.

الثاني: بقيّة رجال الإسناد (قبل شيوخ المصنّف)؛ وهؤلاء ينقسمون إلى فرعين:

الفرع الأول: المترجمون في (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر، ولهم حالتان؛ الأولى: أن لا يكون لي إضافة على حكم الحافظ المستخلص في الراوي جرحًا أو تعديلاً؛ فهؤلاء هم الذين اكتفيتُ فيهم بـ(التقريب). الثانية: من لاح لي فيهم ترجيحٌ غير ترجيح الحافظ ابن حجر، فهؤلاء الذين أعقّب حكم الحافظ فيهم ببيان الراجح عندي في شأنهم، معتمدًا في ذلك على قواعد علم الجرح والتعديل، وعلى ترجيح أئمة آخرين خالفوا الحافظ (كالإمام الذهبي)[1]؛ مشيرًا عقب ذلك إلى مستند الترجيح، وربّما أطلتُ في بعض الرواة منهم: إمّا لخفاء سبب الترجيح فيهم، أو لاشتهارهم بغير ما ترجّح لدي في أمرهم، أو لكونهم مكثرين.. ونحو ذلك من الدواعي الصحيحة للإطالة، التي عُلِم من شأني عدم الرغبة فيها إلا عند الحاجة.

الفرع الثاني: الرواة غير المترجمين في (تقريب التهذيب)، ولهم حالتان

---

(١) قال الحافظ ابن حجر عن الذهبي في كتابه نزهة النظر (١٣٦): «وهو من أهل الاستقراء التامّ في نقد الرجال». وقد ذكر الحافظ في جزء له في حديث «ماء زمزم لما شُرب له» (٣٧)، أنه شرب ماء زمزم في بداية الطلب سائلاً الله عز وجل أن يرزقه حالةَ الذهبي في حفظ الحديث.

كذلك؛ الأولى: المتفق فيهم بجرح أو تعديل، فهؤلاء أختصر القول فيهم بذكر أهمّ الأقوال فيهم (أو خلاصتها أحيانًا). الثانية: المختلف فيهم جرحًا أو تعديلاً، فهؤلاء أتوسّع فيهم بقدر ما تحتاجه الترجمة من ذلك، ذاكرًا جُلَّ ما قيل فيهم، مبيّنًا الراجح بدليله.

أمّا مصادر الترجمة لرجال الإسناد (سوى شيوخ المصنف)، فلا أزيد في القسم الثاني منهم على ثلاثة مصادر، إلا إذا كان في الزيادة إفادة، وإلا إذا كانت الترجمة مفرّقة الأركان في مصادر متعدّدة، ونحو ذلك.

وأمّا الرواة المدلّسون، فقد اعتمدت لبيان طبقته بين المدلسين على كتاب الحافظ ابن حجر (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس).

وقد اصطلحت فيهم على أن أضع بين معكوفتين حرف الطاء رمزًا للطبقه، ثم خطًّا مائلاً، ثم رقم الطبقة. فمثلاً إن رأيت [ط/٣]، فإنها تعني أن هذا الراوي مدلس من الطبقة الثالثة عند الحافظ.

وقد يبدو لي خلاف ما بدا للحافظ في شأن طبقة أحد المدلسين، فأرمز لترجيح الحافظ، ثم أناقشه، مبينًا وِجْهةَ نظري مستدلاً لها.

خامسًا: التعريف بالأماكن من بلدان وغيرها: وقد اعتنيتُ بذلك، جامعًا بين التعريف القديم بها، والتعريف الحديث، ما أمكن ذلك؛ لأنّ الغرض من التعريف بالأماكن هو تحديد موقعها وإعطاء نبذةٍ مختصرة عنها. فكيف يتحقّق ذلك إذا اعتمدت على المصادر القديمة وحدها، التي ربّما عَرّفت المكان بمالا يزيده إلا غموضًا، لاختلاف الأسماء وحدود البلدان واصطلاحات التقسيمات للأقاليم وغيرها.

سادسًا: شرح الألفاظ الغريبة: وأكتفي في ذلك بكتاب ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): (النهاية في غريب الحديث والأثر)؛ لأنه خلاصة جهود متطاولة لأهل العلم في شرح غريب الحديث. وأمّا إذا لم أجد الكلمة الغريبة في (النهاية)، أو لم تكن واردة في حديث أو أثر، وإنما وردت في شعر أو خبر، فأرجع حينها إلى معاجم اللغة وكتب المعرَّب والدخيل ونحوها.

ولا أتجاوز (النهاية) لابن الأثير في شرح غريب الأحاديث والآثار إلا نادرًا، ولحاجة تتضح في موطنها.

سابعًا: لم آلُ جهدًا في خدمة النصّ بغير ما سبق، من شرح معنى، وفكّ تعارض، وحَلّ إشكال، وتنبيه على فائدة يحسن التنبيه عليها، وغير ذلك مما يخدم النصّ حقًّا. ملتزمًا بالاقتصاد في كل ذلك والتوسُّط؛ بين التطويل المُمِلّ، والاختصار المخلّ.

ثامنًا: قمت بدراسةٍ عن مؤلف الكتاب وعن الكتاب نفسه. وهذه الدراسة لاشك أنها داخلةٌ ضمن خدمة النصّ المحقّق.

تاسعًا: ذيلت النصّ بالكشافات والفهارس التفصيلة، المُذَلِّلَةِ لأَبِيِّ فوائده والمقرّبة لقصيّ مقاصده.

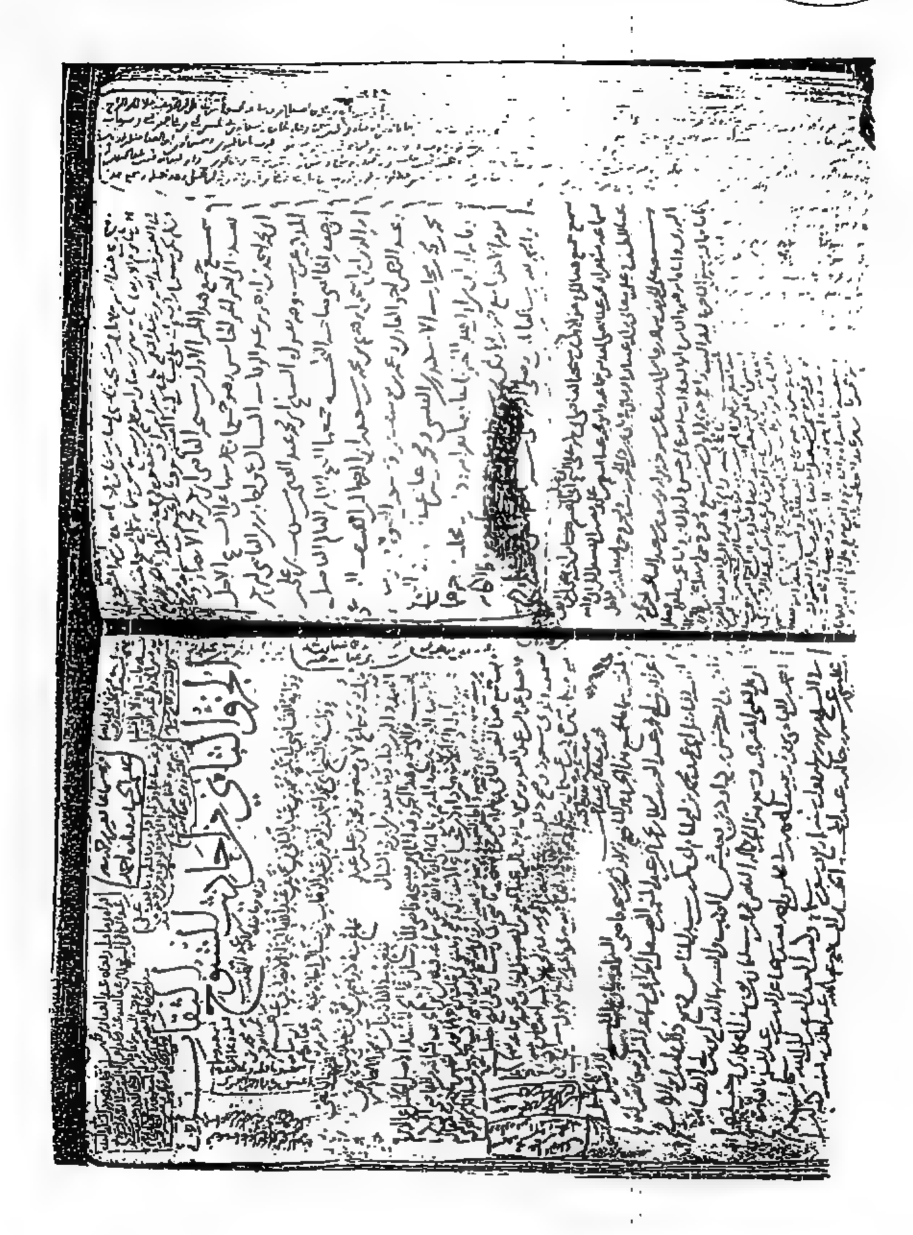
هذا هو المنهج الذي سرت عليه في تحقيق النصّ وخدمته، سائلاً الله عز وجل أن أكون قد وُفّقت إلى الصواب فيه وفي التزامه، وإلى حُسْن المقصد وإخلاص النيّة في جهدي هذا.

وإليك فيما يلي نماذج النسختين الخطيتين المستخدمتين في تحقيق النص، ليليها بعد ذلك النصُّ المحقّقُ نفسه.

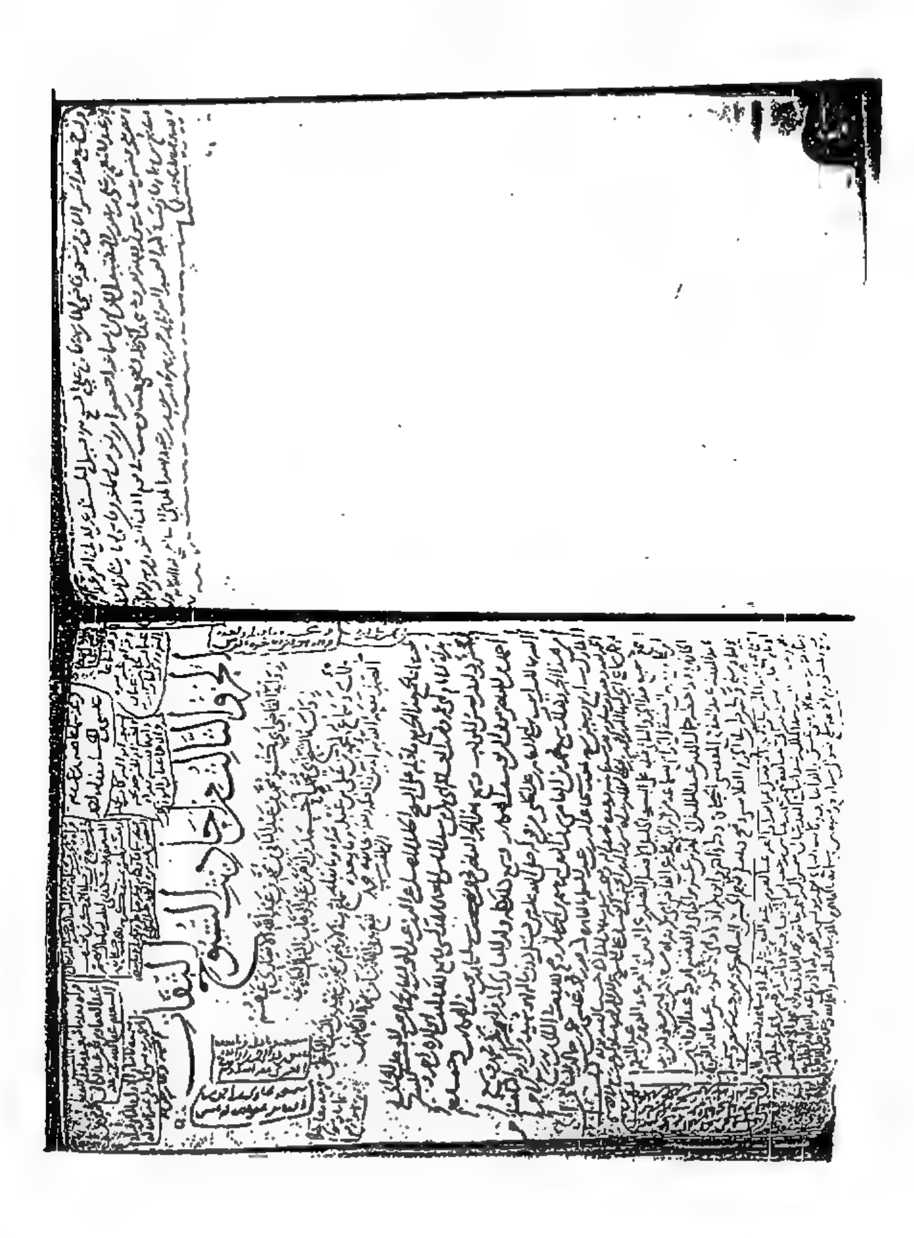
نماذج المخطوطات



صفحة العنوان



نصّ السماع الأول بخطّ ابن الهني، والسماعَين المنقولَين بخط ابن سهلان (أ)، مع بداية الجزء الثاني (ب)



بداية الجزء الثالث



الجزء الرابع من أحاديث الشيوخ الثقات

رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله البزاز الأنصاري عنهم

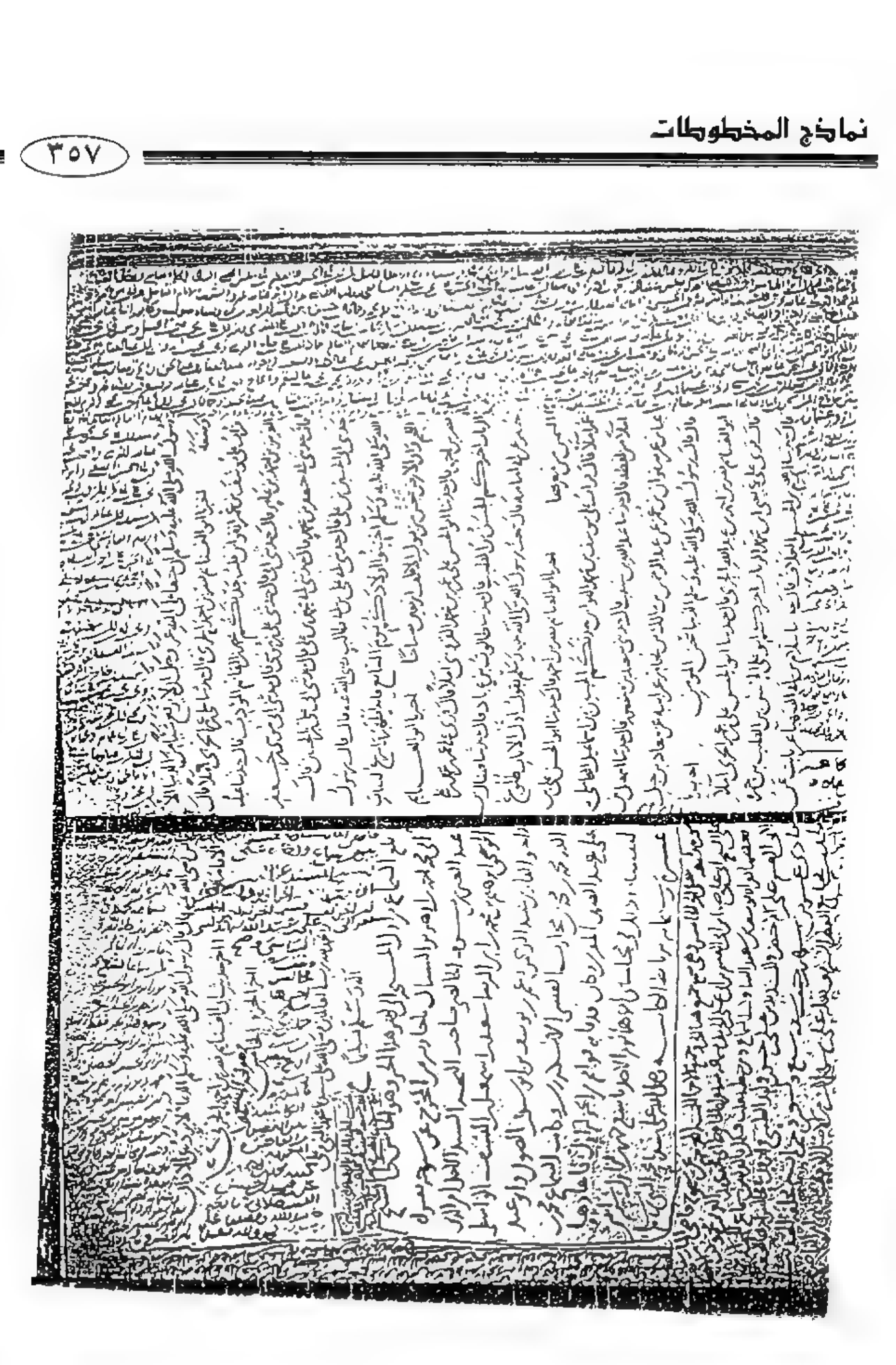
بداية الجزء الرابع



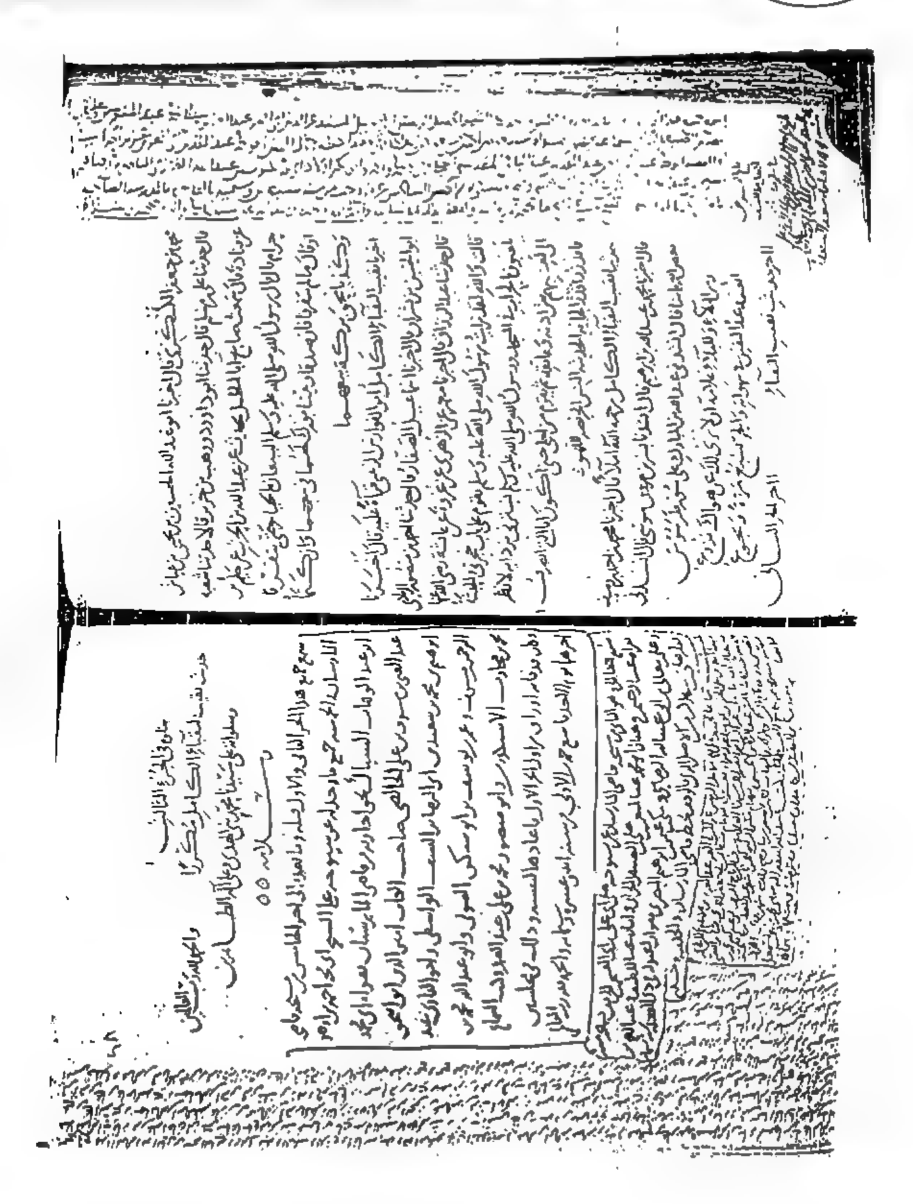
السماع الأول للجزء الرابع بخط ابن الهني (أ)، وبداية الجزء الخامس (ب)



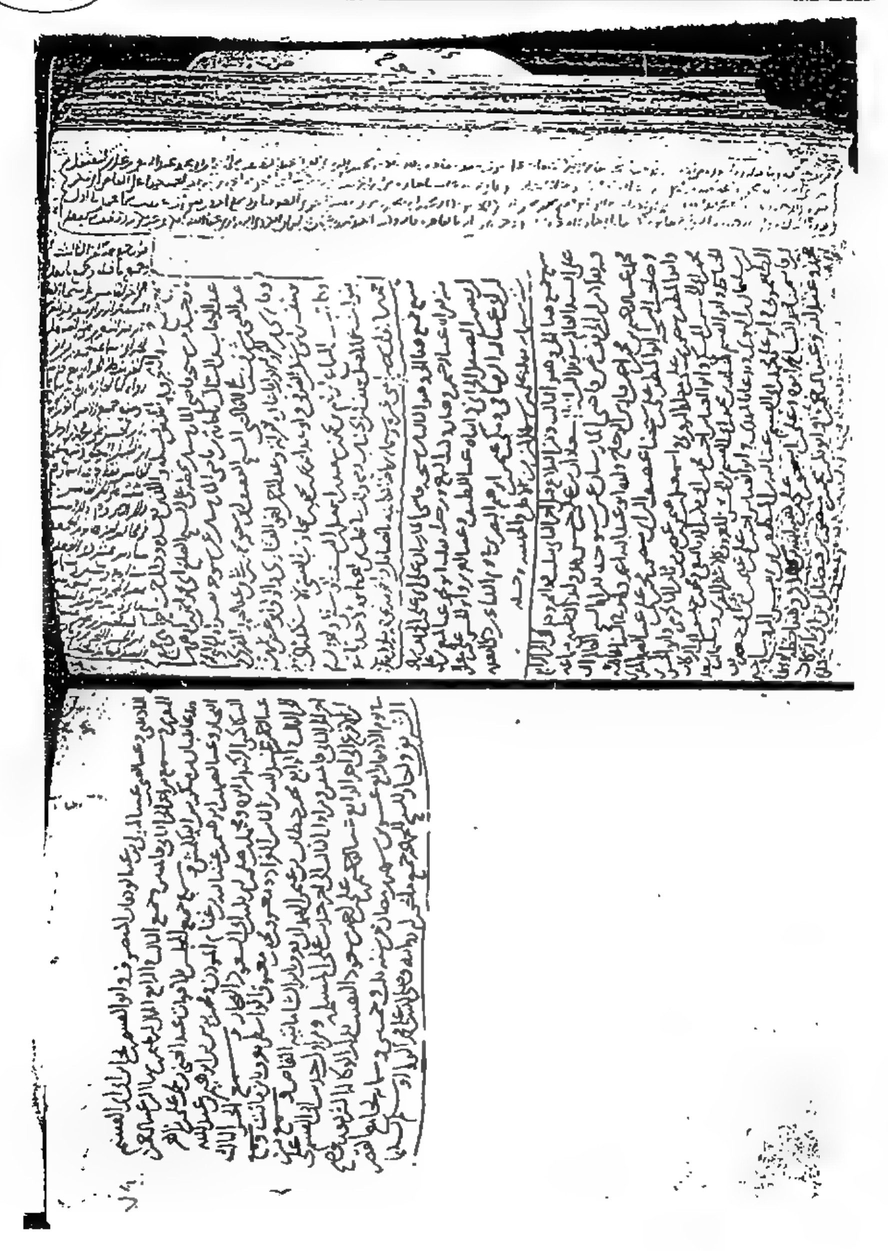
الصفحة الأولى من المشيخة



آخر المشيخة، وفيها السماع الأول للجزء الخامس بخطّ ابن الهني،
وأحد السماعات المنقولة من نسخة المؤلف نقلها ابن سهلان

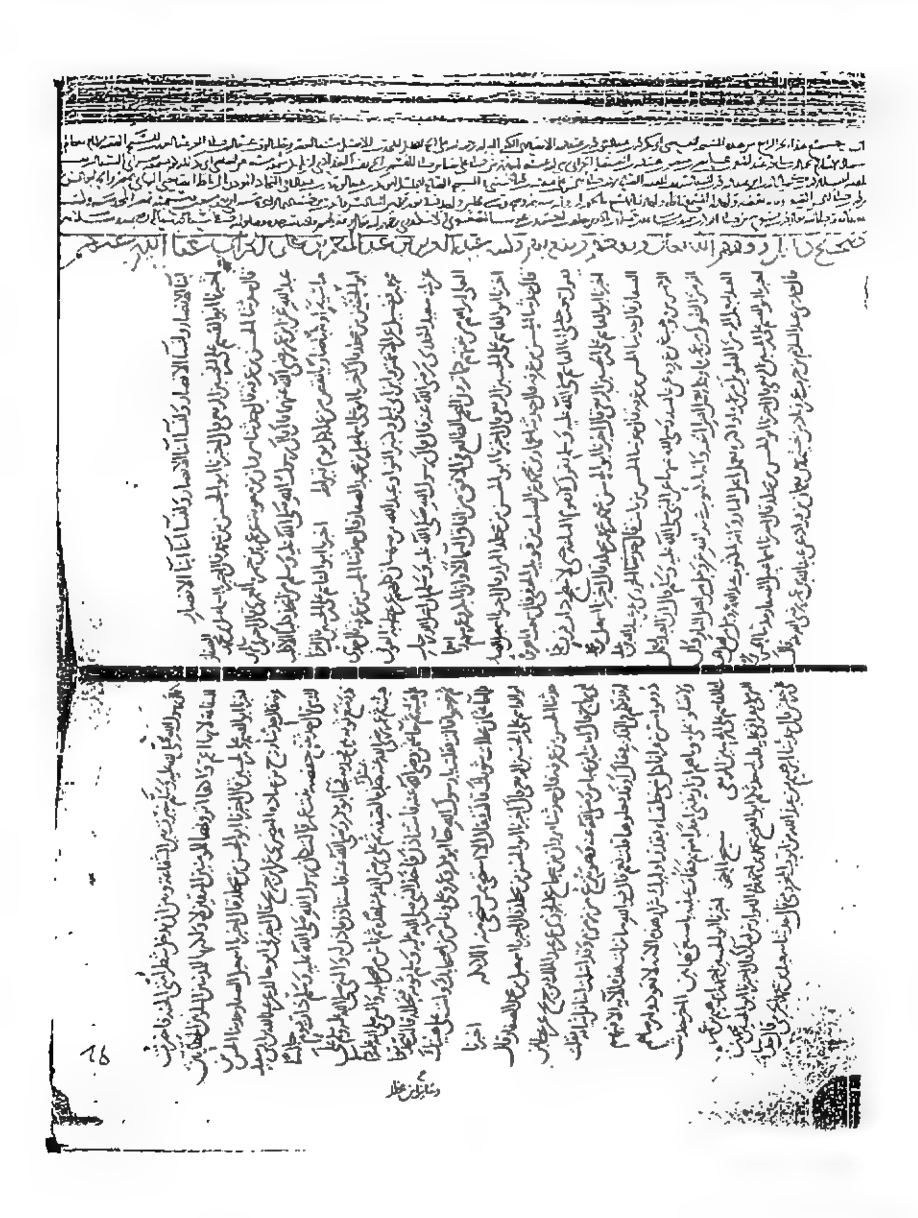


نَصُّ المقابلة على النسخة التي بخط المؤلف (في آخر الحاشية اليمنى في الصفحة أ)، والسماع الأول للجزء الثاني بخط ابن الهني، وأحد السماعات المنقولة عن نسخة المؤلف التي بخطِّه نقلها ابن سهلان (ب)

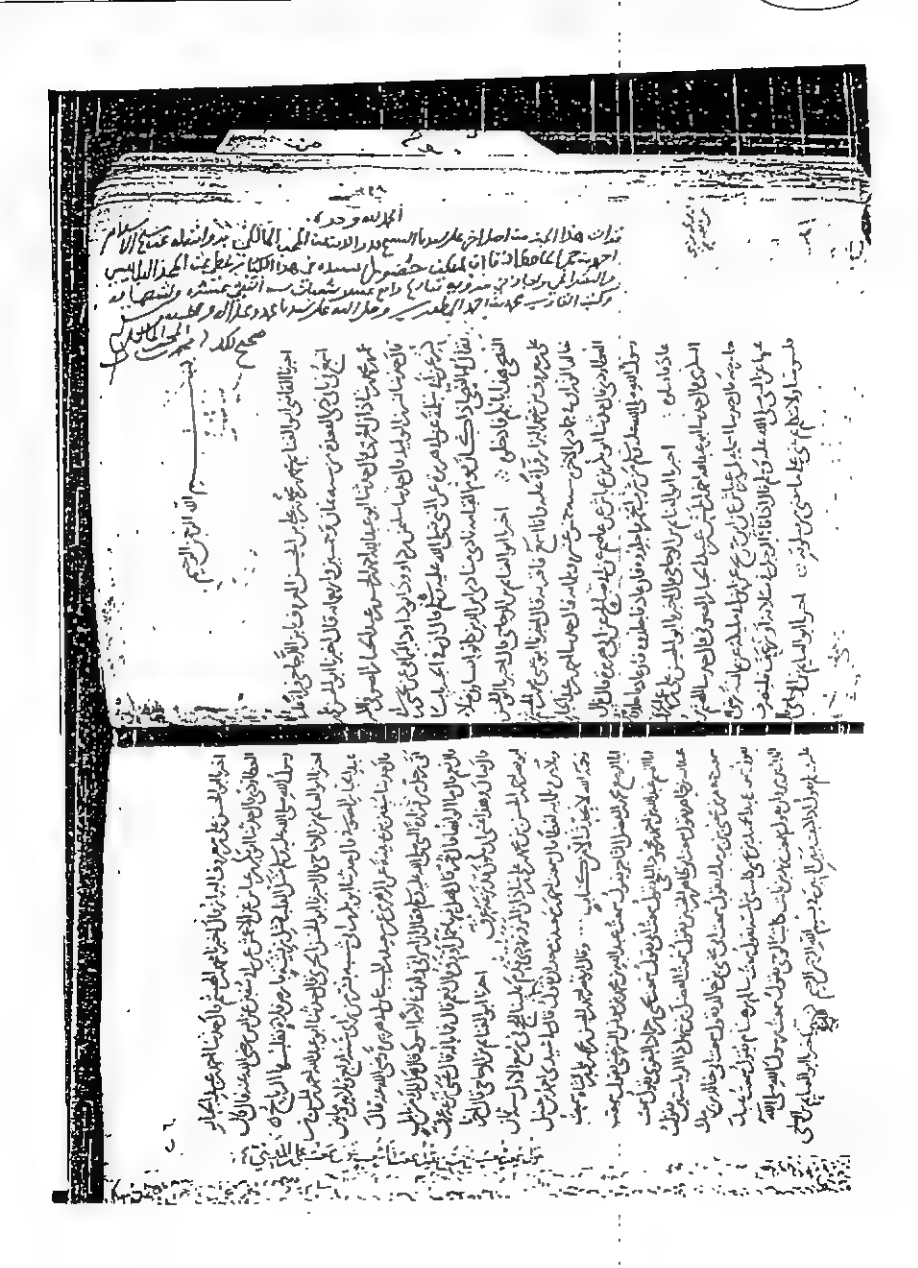


السماع الأول للجزء الثالث بخطّ ناسخ الكتاب: ابن النَّشَف الواسطي (أ)، وسماع منقول، وآخر أصلي، كلاهما بخط ابن سهلان

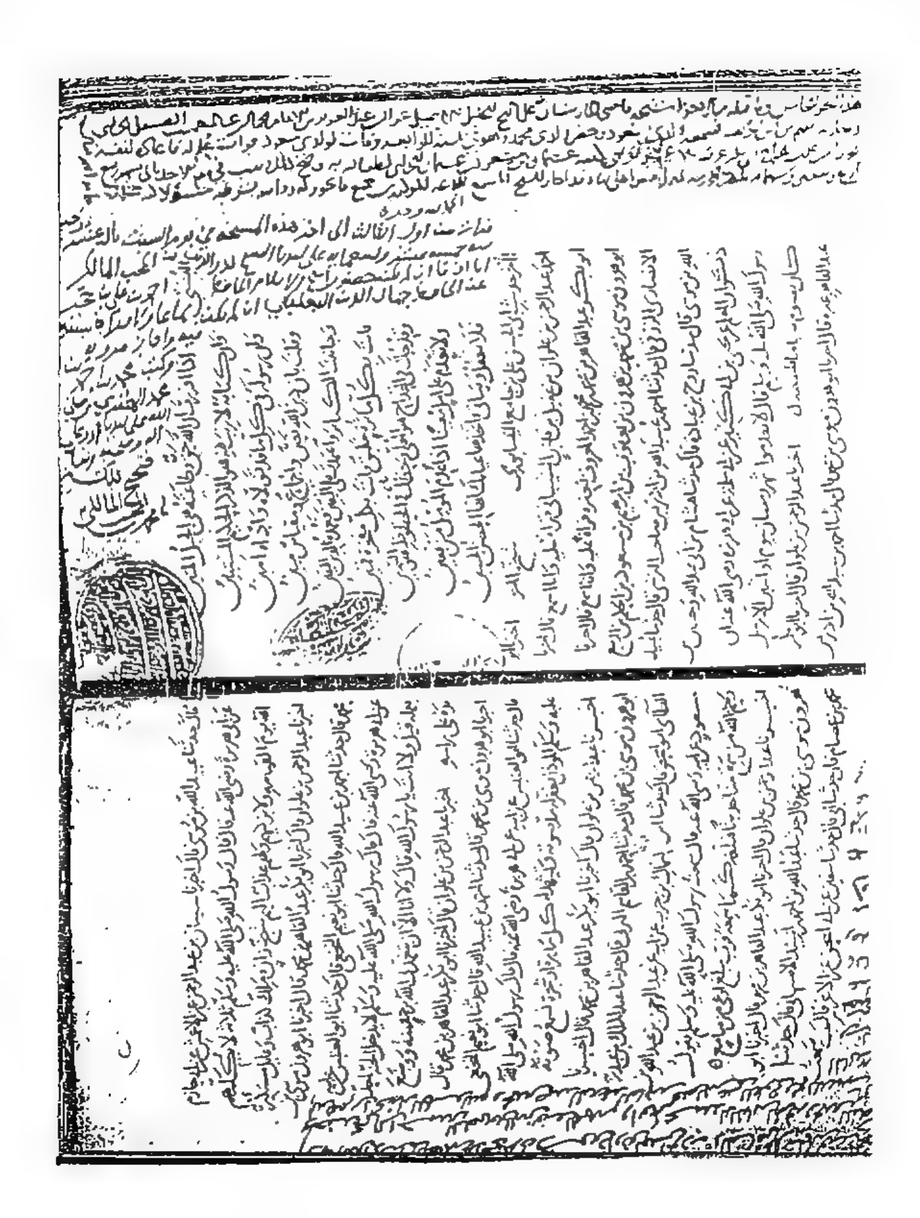
آخر سماعات الكتاب، وآخر صفحةٍ فيه مطلقًا



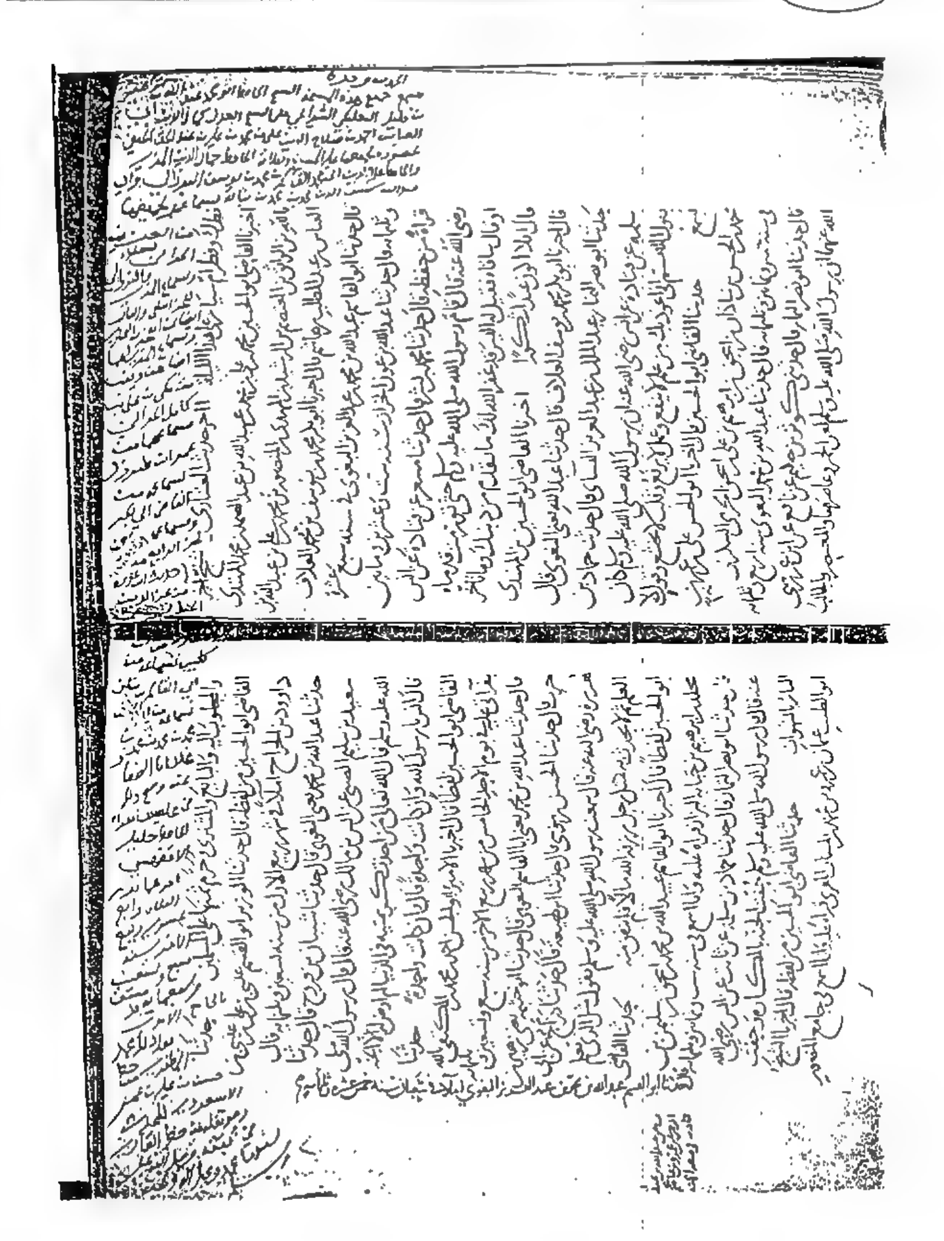
أحد السماعات على أبي العِزِّ الحَرّاني واقفِ النسخة، والذي عنه انتشرت روايتها، وفي اخر السماع خَطُّهُ بتصحيح السماع (أ)



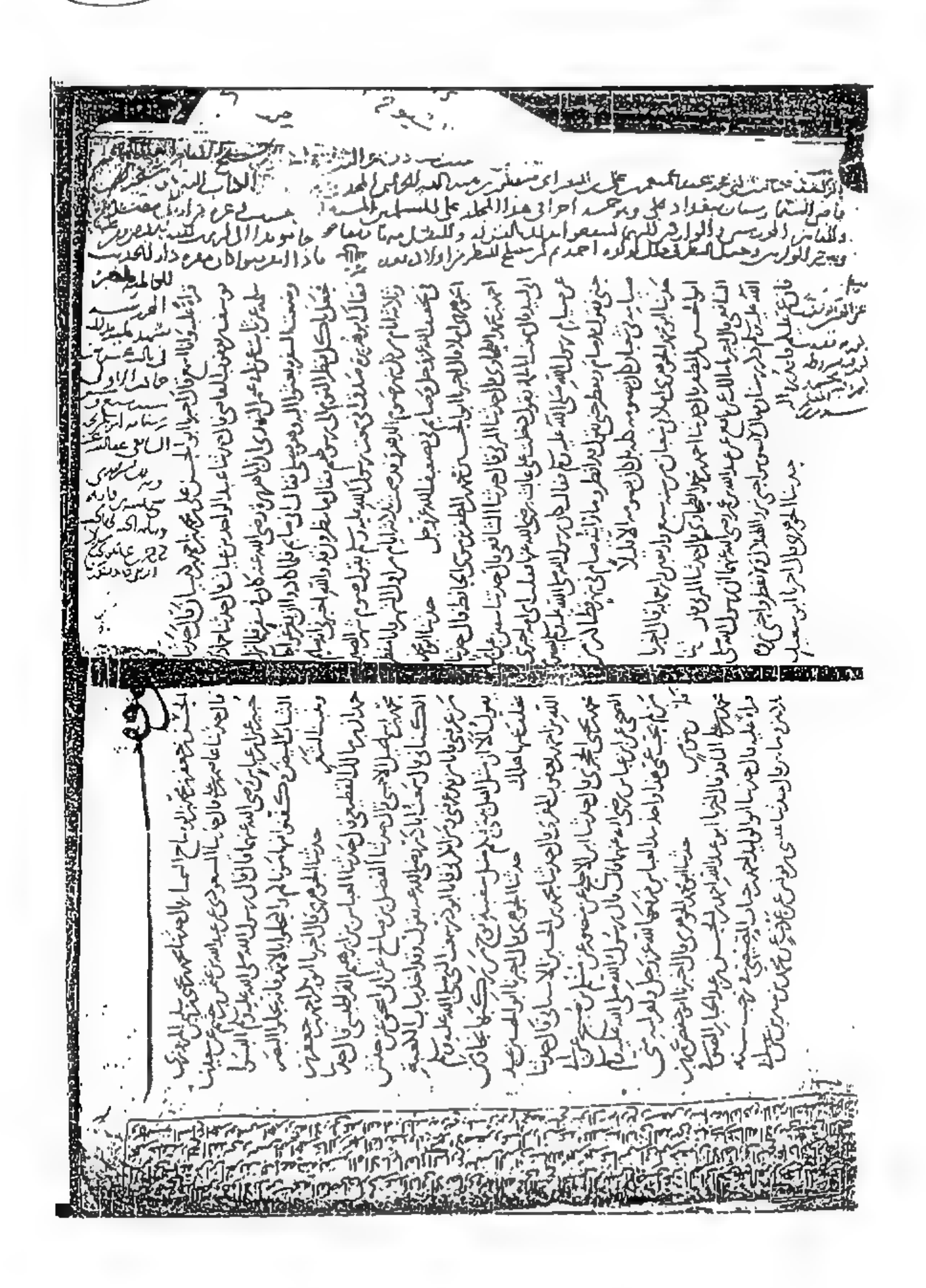
آخر سماعات النسخة تاريخًا، وهو المؤرّخ بسنة (٩١٢هـ) في الصفحة (أ)



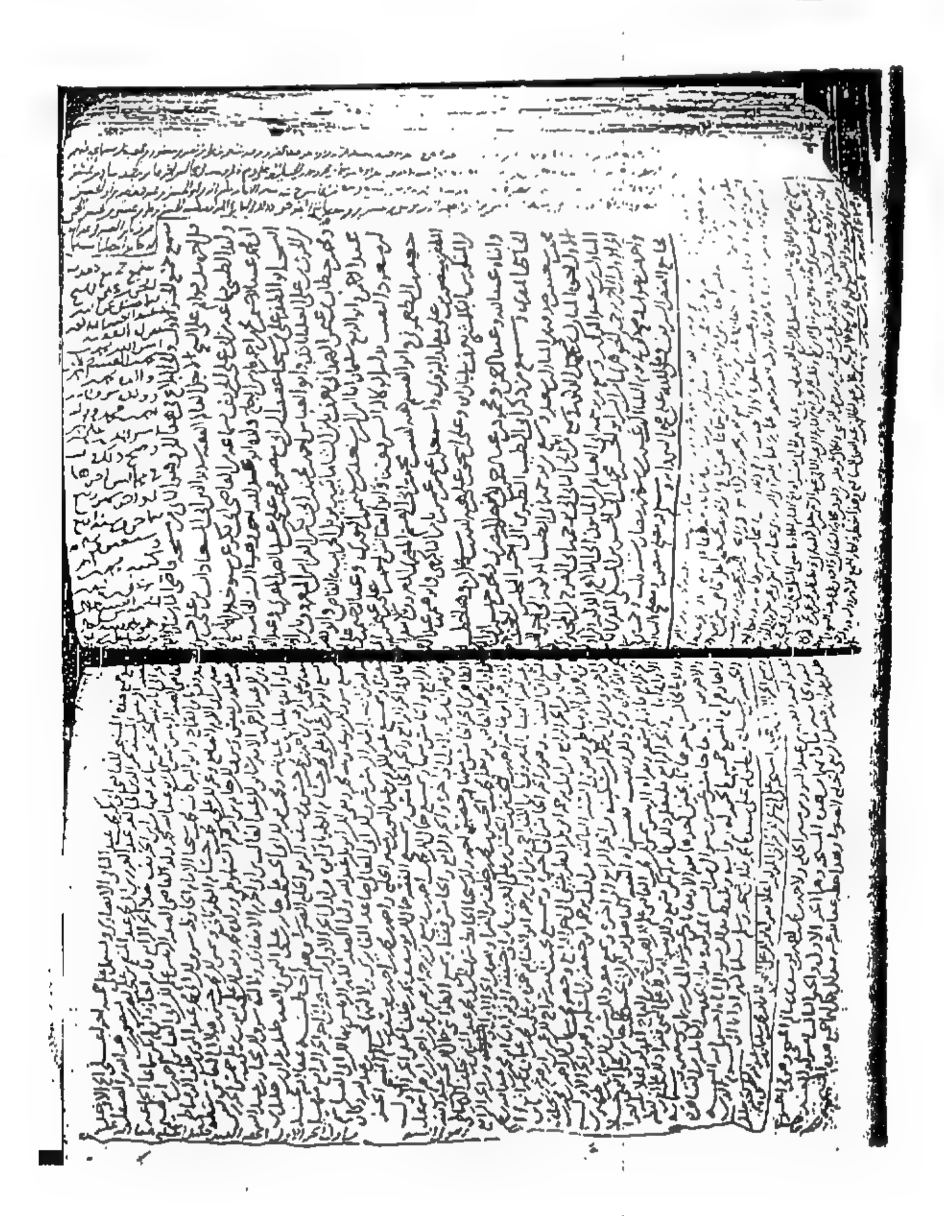
نصٌّ آخر لآخر سماعات النسخة المؤرّخ بسنة (٩١٥هـ)، في الصفحة (أ)



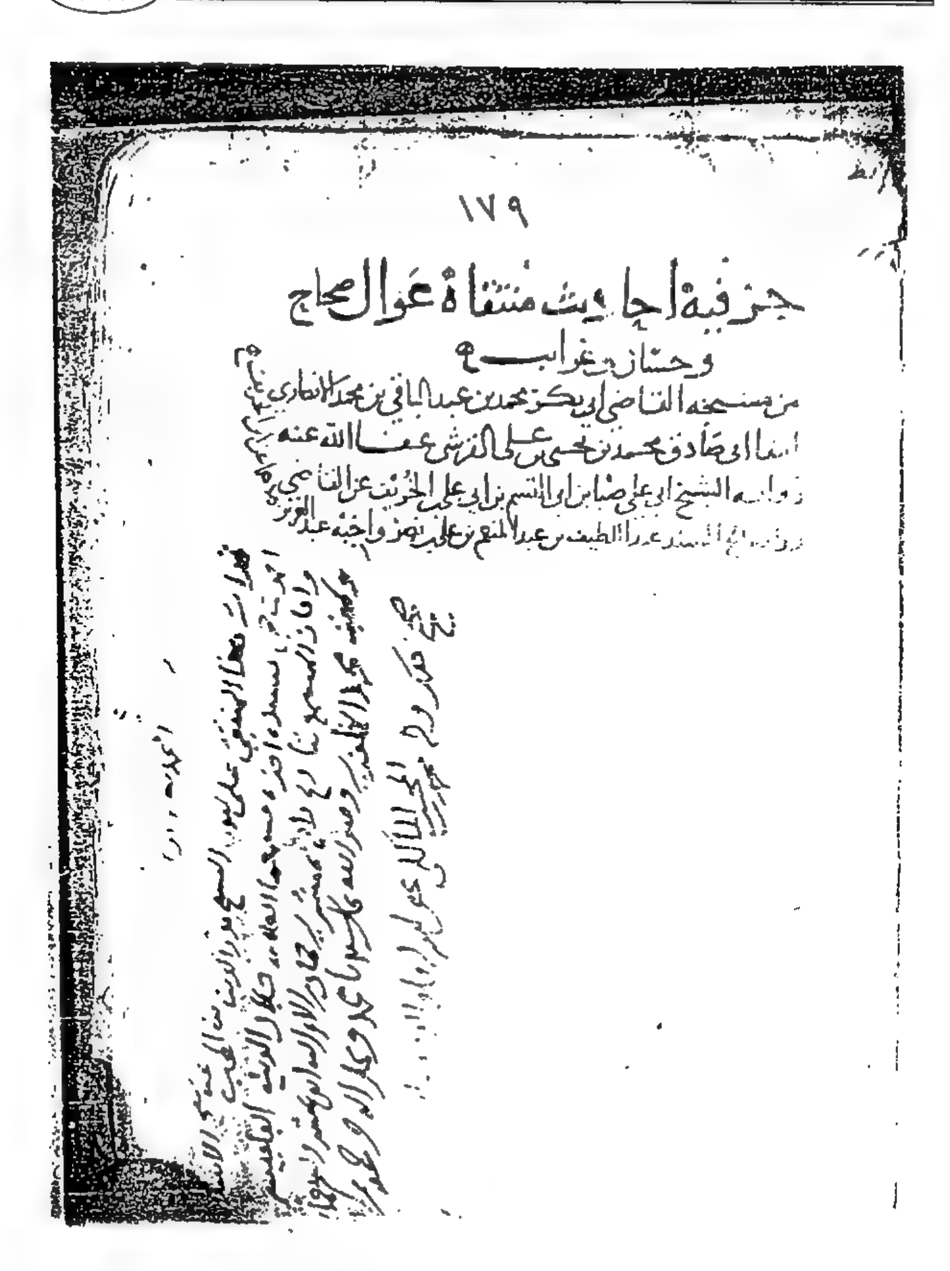
أحد السماعات المنقولة بخطّ ابن المظفَري، في أعلى الصفحتين



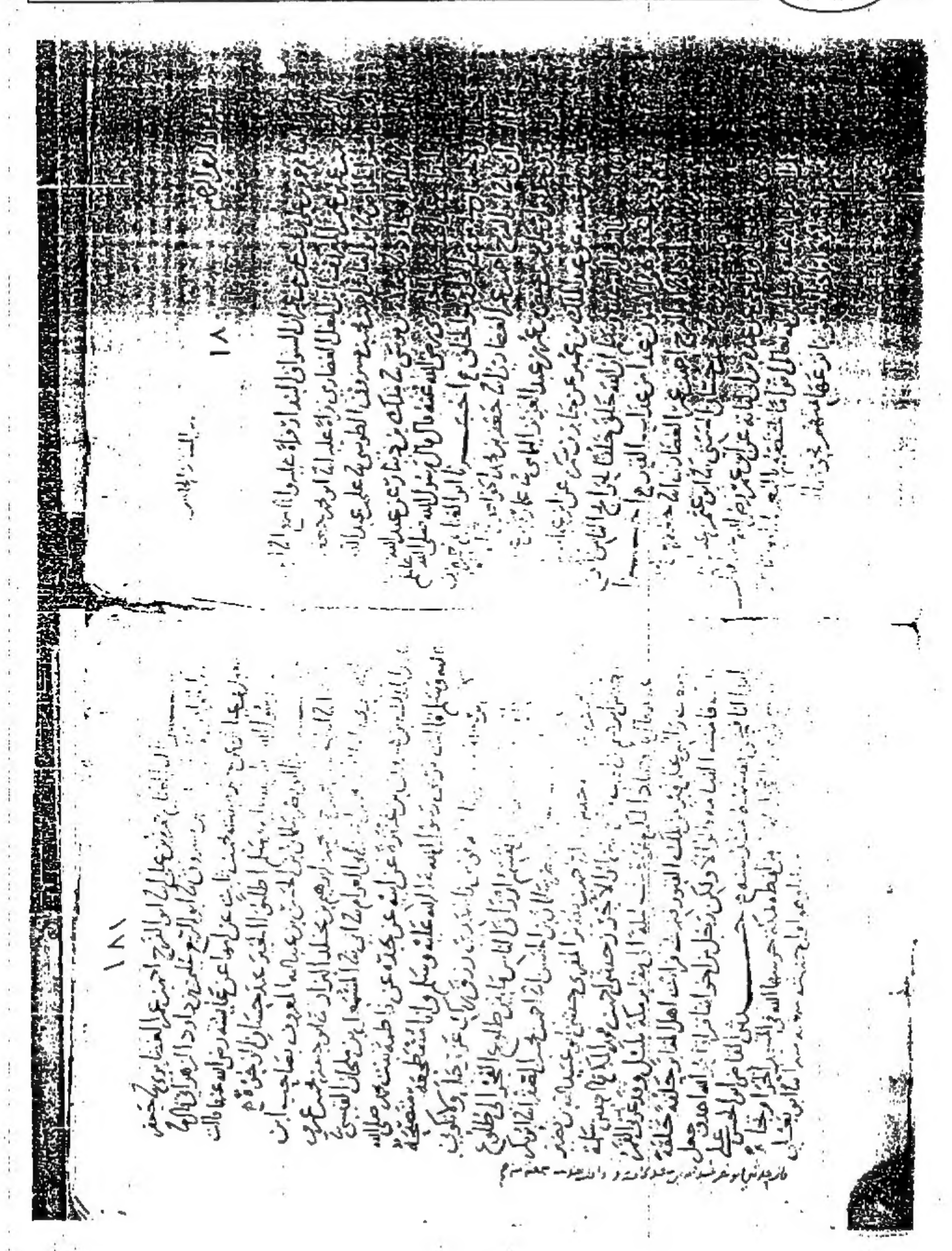
نصّ وقفيّة أبي العزّ الحراني، في حاشية (أ)



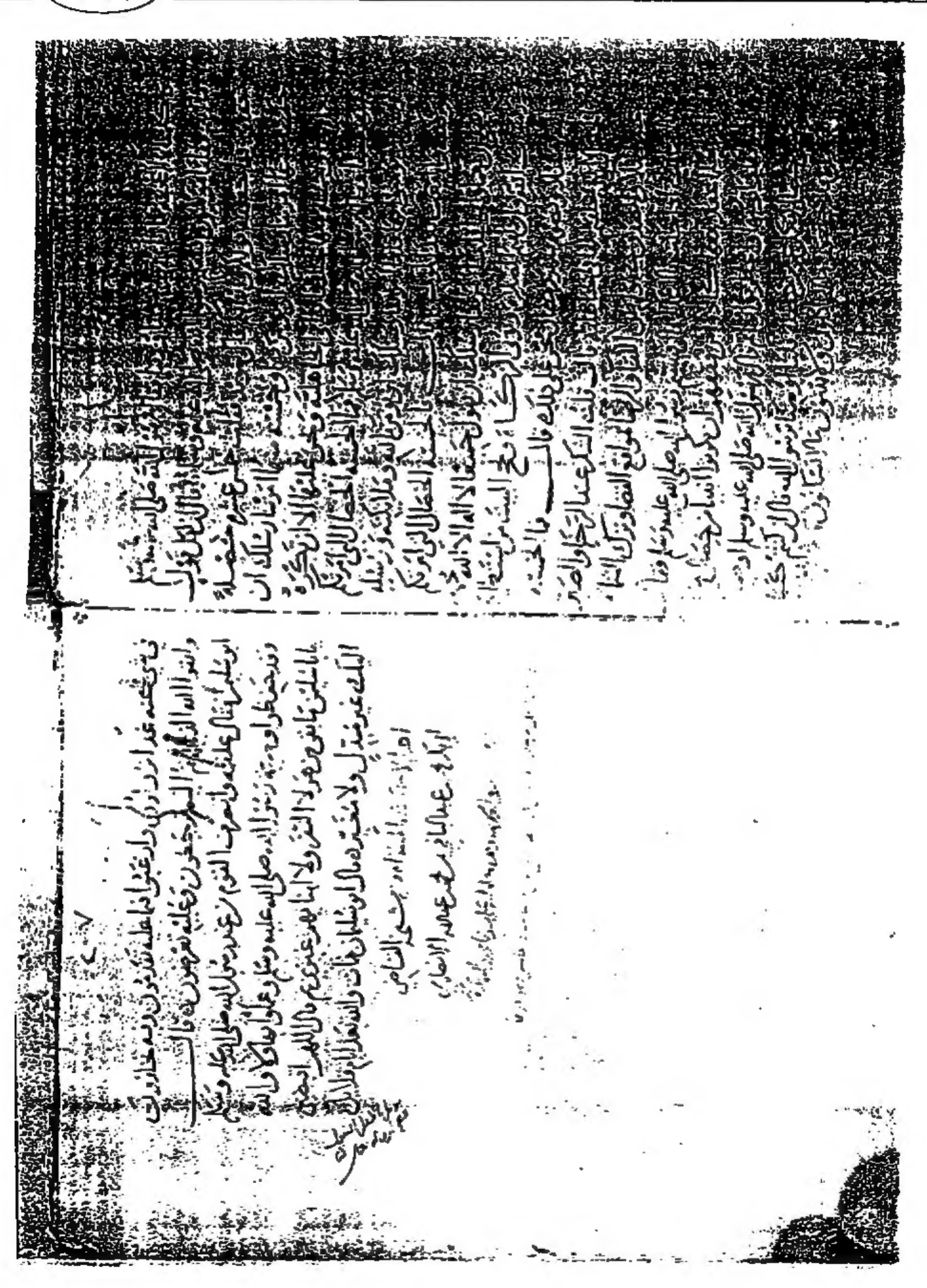
سماع بخطّ ابن سهلان



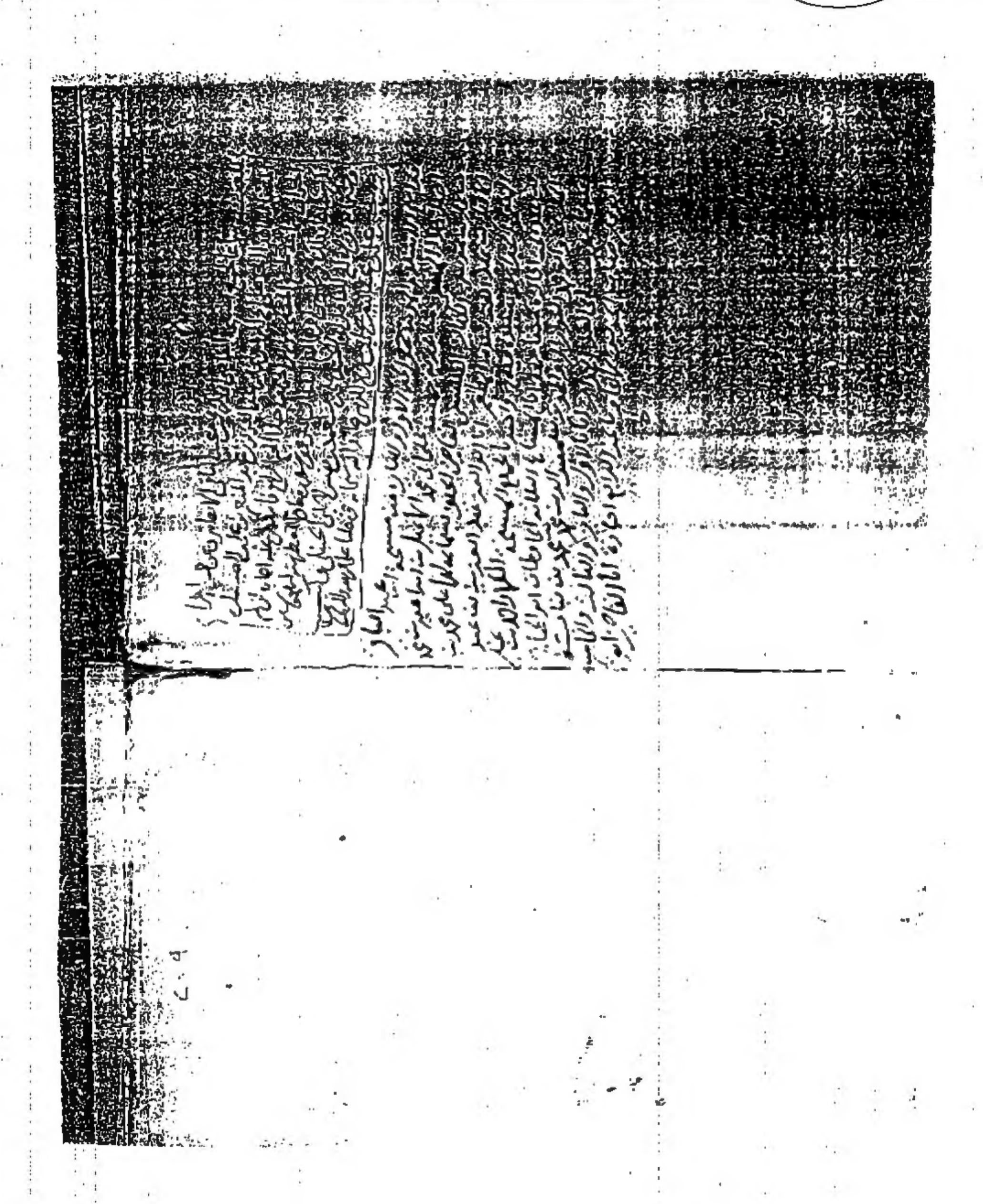
صفحة عنوان نسخة الأحاديث المنتقاة التي بخطّ مؤلّفها أبي صادق القرشي



الصفحة الأولى من نسخة الأحاديث المنتقاة



الصفحة الأخيرة من نسخة الأحاديث المنتقاة



سماعات منقوله في آخر نسخة الأحاديث المنتقاة



صفحةُ تَسْمِية مشايخ أبي بكر الأنصاري، في آخر نسخة الأحاديث المنتقاة